الوحدة السورية–المصرية وأسباب الانفصال ١٩٥٨–١٩٦١

(قراءة جديدة على ضوء الوثائق الحديثة)

الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم التاريخ

الوحدة السورية–المصرية وأسباب الانفصال ١٩٥٨–١٩٦١

(قراءة جديدة على ضوء الوثائق الحديثة)

بحث أعدَّ لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

إشراف
أ.د. صباح ممدوح كعدان

إعداد
الطالب: حسام راتب الحسون

العام الدراسي
٢٠١٠ – ٢٠١١

الفهرس

الصفحة

المقدمة:(حول اختيار البحث وأهميته وإشكاليته وأهدافه ومنهجيته وأبرز مصادره).....١١

القسم الأول: "الأوضاع الدولية والعربية والداخلية في سورية ومصر بين عامي ١٩٤٥ – ١٩٥٧ وأثرها في قيام الوحدة السورية–المصرية عام ١٩٥٨" ٢١–٨٠

الفصل الأول: "الأوضاع الدولية والعربية والداخلية في سورية ومصر وانعكاساتها على تطور العلاقات بين القطرين ١٩٤٥–١٩٥٨".....٢١– ٤٦

أولاً– الأوضاع الدولية وانعكاساتها على المنطقة العربية ١٩٤٥–١٩٥٤..... ٢٢

١– تداعيات الحرب العالمية الثانية على مشاريع الوحدة العربية..... ٢٢

٢– مضاعفات الحرب الباردة على المنطقة العربية..... ٢٣

أ– دعم خلق ووجود الكيان الصهيوني في قلب المنطقة العربية..... ٢٣

ب– التنافس الأمريكي– السوفيتي على منطقة الشرق الأوسط..... ٢٤

٣– انعكاسات الأوضاع الدولية على الحركة القومية العربية..... ٢٧

ثانياً– الأوضاع الداخلية في سورية ومصر وانعكاساتها على العلاقات بين القطرين ١٩٤٥–١٩٥٤..... ٢٨

١– سورية منذ عام ١٩٤٥ حتى بداية صعود المدّ القومي عام ١٩٥٤ ..... ٢٨

٢– مصر منذ عام ١٩٤٥ حتى سيطرة عبد الناصر على الحكم عام ١٩٥٤..... ٣١

ثالثاً– عوامل تطور العلاقات السورية– المصرية نحو الوحدة ١٩٥٥–١٩٥٨.....٣٣

١- عوامل دولية-إقليمية ٣٣

أ- الرفض المشترك للانضمام إلى حلف بغداد ١٩٥٥..... **٣٣**

ب- وقوف سورية إلى جانب مصر إبان العدوان الثلاثي ١٩٥٦..... **٣٤**

ج- الرفض المشترك لمبدأ إيزنهاور ١٩٥٧..... **٣٨**

د- وقوف مصر إلى جانب سورية إزاء التهديدات التركية-الغربية ١٩٥٧..... **٣٩**

٢- عوامل قومية - محلية..... ٤٢

أ- تصاعد المد القومي في سورية بين عامي ١٩٥٤-١٩٥٨..... **٤٢**

ب- الدور النشط للسفارة المصرية في دمشق بين عامي ١٩٥٤-١٩٥٨..... **٤٤**

ج- التوقيع على اتفاقية تشكيل قيادة عسكرية مشتركة بين سورية ومصر ١٩٥٥..... **٤٥**

الفصل الثاني: مواقف القوى الداخلية السورية والمصرية من المشروع الوحدوي ومقدمات الوحدة السورية-المصرية..... ٤٧- ٨٠

أولاً- مواقف القوى الداخلية في سورية تجاه مشروع الوحدة مع مصر..... ٤٨

١- المؤيدون للوحدة : ٤٨

أ- تيار تبنى تحقيق المطلب الشعبي الوحدوي من منطلق عقائدي..... **٤٩**

ب- تيار اندفع إلى تأييد الوحدة من منطلق ظرفي-مصلحي..... **٥٤**

٢- الرافضون للوحدة: ٥٧

أ- تيار رفض الوحدة من منطلق عقائدي..... **٥٧**

ب- تيار رفض الوحدة من منطلق ظرفي-مصلحي..... **٥٩**

ثانياً- مواقف القوى الداخلية في مصر تجاه الوحدة مع سورية..... ٥٩

١- الموقف الرسمي ٥٩

٢- الموقف الشعبي..... ٦٢
ثالثاً- مقدمات الوحدة السورية-المصرية..... ٦٤
١- المطالب البرلمانية بتحقيق الوحدة..... ٦٤
٢- مبادرة ضباط "المجلس الأعلى للقوات المسلحة السورية"..... ٦٥
٣- مفاوضات قيام الوحدة..... ٦٧
٤- إشكالية المشروع الوحدوي ما بين الصيغة والسرعة والمعنى..... ٧١
٥- الترتيبات النهائية لقيام الوحدة السورية-المصرية..... ٧٨
القسم الثاني: دولة الوحدة السورية-المصرية وإشكالاتها..... ٨١- ١٦٢
الفصل الثالث: آلية قيام الجمهورية العربية المتحدة وعلاقاتها
وإشكالاتها الخارجية ٨١- ١٠٧
أولاً- إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة وشكلها القانوني..... ٨٢
١- معالجة الاستفتاء على قيام الوحدة ورئاسة الجمهورية..... ٨٢
٢- الجمهورية العربية المتحدة في القانون الدولي..... ٨٤
ثانياً- الاعتراف الدولي بالجمهورية العربية المتحدة..... ٨٥
١- الموقف الغربي ما بين التردد والاعتراف على مضض..... ٨٥
٢- تباين مواقف الدول الإقليمية بين متريث ومعترف ومعاد..... ٨٧
٣- تخوف معظم الأنظمة العربية من هذه الوحدة..... ٨٨
ثالثاً- أبرز معطيات السياسة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة وإشكالاتها
فيما يخص الإقليم الشمالي..... ٩٢
١- أثر التدخل في الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٥٨..... ٩٤

٢- مضاعفات الثورة العراقية ١٩٥٨ والخلاف بين الرئيسين عبد الناصر وعبد الكريم قاسم..٩٥

٣- أثر توتر العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي..... ٩٩

٤- تداعيات تحسن العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والغرب..... ١٠١

٥- الجمهورية العربية المتحدة والقضية الفلسطينية..... ١٠٥

٦- تداعيات العداء بين نظامي الجمهورية العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية.... ١٠٧

الفصل الرابع: أبرز معطيات السياسة الداخلية للجمهورية العربية المتحدة وإشكالاتها..... ١٠٨-١٦٩

أولاً- السياسة السلطوية وإشكالاتها..... ١١٠

١- السياسة المؤسساتية وإشكالاتها..... ١١٠

أ- نواقص الدستور المؤقت..... ١١٠

ب- احتكار المصريين للحقائب الوزارية السيادية..... ١١٢

ج- مثالب الاتحاد القومي..... ١١٥

د- شكلية السلطة التشريعية..... ١١٨

هـ-شكلية المناصب الوزارية..... ١١٩

و- سلبية تعيين وزراء عسكريين..... ١٢٠

٢- السياسة الأمنية وإشكالاتها..... ١٢١

أ- جهل المسؤولين المصريين بالواقع السوري..... ١٢١

ب- "دولة عبد الحميد السراج البوليسية" والتضييق الأمني..... ١٢٢

٣- السياسة مع الأحزاب السورية والضباط السوريين وإشكالاتها..... ١٢٥

أ- موقف القيادة المصرية التعسفي تجاه بعض المسؤولين السوريين..... ١٢٥

ب- محاولة ضرب الشيوعيين بالبعثيين تمهيداً للتخلص من الطرفين..... ١٢٧
ج- اضطهاد ضباط الجيش السوري وتنمّر الضباط المصريين عليهم..... ١٢٩
د- الخلاف الناصري-البعثي ومضاعفاته..... ١٣٤
(١)- جذور الصراع ومحدداته..... ١٣٤
(٢)- تأثير قضية تحويل مجرى نهر الأردن..... ١٣٨
(٣)- الاستقالات البعثية ومضاعفاتها..... ١٤٠
هـ- الصراع بين المشير عامر وعبد الحميد السراج ومضاعفاته..... ١٥٠
ثانياً- السياسة الاقتصادية وإشكالاتها..... ١٥٥
١- لمحة عن أبرز المنجزات الاقتصادية في عهد الوحدة..... ١٥٥
٢- إشكالات الزراعة..... ١٥٧
٣- معوقات الصناعة والتجارة..... ١٦٠
٤- مآسي معالجة تدهور الأوضاع الاقتصادية في الإقليم الشمالي..... ١٦٤
٥- قرارات يوليو الاشتراكية وصب الزيت على النار..... ١٦٦
القسم الثالث: انفصال الوحدة السورية-المصرية وأسبابه..... ١٧٠-٢٥٦
الفصل الخامس: حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١ العسكرية وانفصال الوحدة السورية-المصرية..... ١٧٠-٢١٧
أولاً- أوضاع الإقليم الشمالي عشية قيام حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١..... ١٧٢
١- اتساع حالة التذمر والاستياء في أوساط المجتمع السوري..... ١٧٢
٢- تنظيم الحركة..... ١٧٤
ثانياً- أحداث ٢٨ أيلول ١٩٦١..... ١٧٧

١- التحرك العسكري..... ١٧٧

٢- ردود الفعل العسكرية والشعبية والسياسية على الحركة..... ١٧٩

أ- فشل قيادة الجيش الأول في تحجيم الحركة..... ١٧٩

ب- انطلاقة المظاهرات الشعبية المؤيدة للحركة..... ١٨٠

ج- تباين مواقف القوى السياسية السورية تجاه الحركة..... ١٨١

د- تصميم الرئيس جمال عبد الناصر على ضرب الحركة..... ١٨٢

٣- المفاوضات بين قيادة الحركة والمشير عامر..... ١٨٣

٤- إشكالية البلاغ التاسع..... ١٨٥

٥- تأزم الموقف وطرد المشير عامر من سورية..... ١٨٨

٦- انعكاس الأحداث في بقية أنحاء الإقليم الشمالي..... ١٩١

ثالثاً- انفصال الوحدة السورية-المصرية..... ١٩٥

١- أسباب إيقاف الرئيس عبد الناصر العملية العسكرية المضادة..... ١٩٥

٢- إعلان قيام الجمهورية العربية السورية..... ١٩٧

٣- ردود فعل القيادات السياسية السورية على تكريس الانفصال..... ٢٠٠

٤- المناورات الدبلوماسية المصرية المضادة للانفصال..... ٢٠٤

رابعاً- تباين الموقف الدولي والإقليمي والعربي تجاه الأحداث..... ٢٠٧

١- موقف الدول الغربية الحذر والمتريث..... ٢٠٨

أ- الموقف الأمريكي الحذر..... ٢٠٨

ب- الموقف الغربي المتريث..... ٢١٢

٢- ارتياح القوى الإقليمية للانفصال..... ٢١٤

٣- تباين الموقف العربي بين الأنظمة والشعوب..... ٢١٥

الفصل السادس: أسباب فصم عرى الوحدة السورية-المصرية..... ٢١٨-٢٥٦

أولاً- غياب وجود الاتصال الجغرافي البري بين إقليمي الوحدة..... ٢١٩

ثانياً- أسباب اقتصادية..... ٢٢٠

١- افتقار تجربة الوحدة إلى تمهيد اقتصادي..... ٢٢٠

٢- عدم السعي للحصول على الدعم الشعبي لتحقيق السياسات الاقتصادية الكبرى..... ٢٢١

٣- عسكرة بيروقراطية الجهاز الإداري وثقل وطأتها..... ٢٢٣

ثالثاً- أسباب اجتماعية..... ٢٢٤

١- عدم إيجاد الحلول الكفيلة بإذابة الشعور الإقليمي..... ٢٢٤

٢- الفشل في إيجاد مؤسسات تنظيمية كفيلة بتعبئة الشعب باتجاه حماية الوحدة وتطويرها..... ٢٢٧

رابعاً- أسباب فكرية-أيديولوجية..... ٢٢٩

١- الفشل في إيجاد إطار إيديولوجي موحّد..... ٢٢٩

٢- ضبابية الدراسات الفكرية الوحدوية..... ٢٣٣

٣- قصور الحركة القومية في مجال البناء التحتي الفكري-المؤسساتي..... ٢٣٤

خامساً- أسباب سياسية..... ٢٣٦

١- قيام الوحدة وسط بيئة سياسية معادية..... ٢٣٦

٢- دور الخلاف الناصري-البعثي في تصدع بنيان الوحدة..... ٢٣٧

٣- ضعف أداء الإعلام الرسمي تجاه الحرب النفسية التي تركزت على الإقليم الشمالي وعدم شفافيته..... ٢٤٠

٤- انغماس مسؤولي الوحدة في الصراعات الهامشية على السلطة..... ٢٤٣
٥- تعاظم سطوة الجهاز الأمني على حساب الهامش الديمقراطي..... ٢٤٤
٦- اتساع المعارضة السورية مقابل تضاؤل ديناميكية النظام في احتوائها..... ٢٤٩
٧- انعكاس أخطاء الوحدة برمتها على المؤسسة العسكرية..... ٢٥٠
٨- مسؤولية الرئيس جمال عبد الناصر عن فشل الوحدة..... ٢٥٤
الخاتمة..... ٢٦٣
المصادر والمراجع..... ٢٧٠
ملحق الجداول والأشكال.....٢٧٤
الملحق الوثائقي..... ٢٩٠

المقدمة: (حول اختيار البحث وأهميته وإشكاليته وأهدافه ومنهجيته وأبرز مصادره)

تكمن **أهمية موضوع هذا البحث** في معالجته لمرحلة مفصلية بالغة الحساسية في مسيرة الحركة القومية العربية خصوصاً، وفي تاريخ العرب المعاصر عموماً، أي مرحلة الوحدة السورية–المصرية ١٩٥٨–١٩٦١ التي تعد أول تجربة وحدوية عربية معاصرة كانت قد أتت استجابة للمطلب الجماهيري الرئيس. وترتبط هذه الأهمية بأهمية الحوامل الثلاثة الأساس لهذا الموضوع، أي الحامل البشري، والحامل المكاني، والحامل الزمني.

الحامل البشري لهذا الحدث هو جماهير وحكام سورية ومصر، إذ تكتسب قضية الوحدة العربية أهمية خاصة بوصفها مطلباً استراتيجياً يوفر لها القوة والمنعة والرخاء، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، إضافة إلى كونها الوسيلة الوحيدة الفعّالة أمام العرب للتخلص من واقع البؤس والتخلف والتبعية. وقد برزت الأهمية الاستراتيجية للوحدة العربية، ولاسيما بين سورية ومصر على مر العصور التاريخية، من خلال النظرة الاستراتيجية تمتع بها التي جمعت عدد من القادة العظام في التاريخ، بدءاً من تحتمس الثالث، ورمسيس الثاني، وآشور بانيبال، وزنوبيا، مروراً بصلاح الدين الأيوبي، والظاهر بيبرس، ونابليون بونابرت، ومحمد علي باشا، ووصولاً إلى جمال عبد الناصر.

أما أهمية الحامل المكاني لسورية ومصر، فتكمن في أهمية قيام الوحدة السورية–المصرية في عام ١٩٥٨، وما شكّله هذا الحدث من قمة صعود الحركة القومية العربية، وتعاظم المد الوحدوي العربي الهادف إلى إزالة ما نجم عن الاستعمار الأجنبي للوطن العربي من تخلف وفرقة وانقسام بين أبناء الأمة الواحدة، كما بعثت الآمال في أن تكون نواة مُؤسِسة لوحدة عربية شاملة، تضم أقطار الوطن العربي كافة في دولة واحدة، وترتقي بالأمة العربية إلى مصاف الأمم المتقدمة.

في حين تتجسد أهمية الحامل الزمني لهذا الحدث من خلال جملة من الظروف، سواء أكان ذلك في مستوى الوطن العربي وتمثّل في صعود المد القومي العربي بعد حصول معظم الأقطار العربية على استقلالها؛ أم في المستوى الدولي وجسده انقسام العالم بعد انتهاء الحرب العالمية

الثانية في عام ١٩٤٥ إلى معسكرين رأسمالي غربي واشتراكي شرقي، ناصبا بعضهما العداء، وتنافسا على سيادة العالم في الحرب التي اصطلح عليها تسمية "الحرب الباردة".

إلا أن هذه الوحدة ما إن أبصرت النور حتى اصطدمت بجملة من المشكلات والضغوط الداخلية والخارجية، ليأتي عام ١٩٦١ ويضيف إلى التاريخ العربي المعاصر انتكاسة كبرى، تجسّدت في حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١ العسكرية التي قادها بعض الضباط السوريين في الجيش الأول (السوري)، وأدت إلى فصم عرى الوحدة. ورأى بعض الباحثين المهتمين بتجربة الوحدة السورية–المصرية في انفصال سورية عن مصر، دليلاً على دوام هيمنة القوى الاستعمارية على الوطن العربي، عبر دعمها لمؤسسات وعروش وأنظمة عربية، تدور في فلكها، وتأتمر بأمرها؛ وما نجم عن هذه الهيمنة من ارتباطات إقليمية أنتجت بدورها ما يمكن أن يُطلق عليه اسم "الحرب العربية الباردة"، وكان لهذه الحرب الخفية أثارها السلبية على الأمن القومي العربي، تجلت في ثنايا هزيمة العرب أمام العدو الصهيوني في ٥ حزيران ١٩٦٧.

وكثيرة هي الأبحاث (دراسات ومقالات ومذكرات) التي تناولت تجربة الوحدة السورية–المصرية، لكن من المؤسف أن معظمها ابتعد عن الحياد والنزاهة والموضوعية في تقييم هذه التجربة، وفي وضعها في إطارها التاريخي الصحيح. ورغم صدور العديد من المذكرات لمسؤولين بارزين في دولة الوحدة، إلا أنهم خصّوا أنفسهم بأدوار بطولية حاسمة في عملية التمهيد لقيامها، أم في الدفاع عن دورهم فيها، أم في التنكر من مسؤولية فصم عراها والبكاء عليها.

أما عن **إشكالية البحث**، فتنطلق من اختلاف الأسلوب الذي استخدمته الأبحاث والوثائقيات في تناولها دراسة تجربة الوحدة السورية–المصرية، والأهداف الكامنة وراء السعي لإقامتها، ومن ثم فصم عراها، من خلال تركيز هذه المؤلفات على جوانب وأسباب دون أخرى، فغدا من النادر أن نجد دراسة شاملة لكل الأسباب والظروف والمعطيات التي أفرزت قيام الوحدة وفصم عراها، كما أصبح من المتعذر على القارئ لهذه الأبحاث والوثائقيات أن يخرج بالأسباب الحقيقية المُقْنِعَة التي تفسر حدوث الانفصال بتجردٍ وموضوعية. أما هذا البحث، فينطلق من فرضية أن أسباباً سياسية واقتصادية واجتماعية وتاريخية قد أسهمت بدرجات متفاوتة في قيام الوحدة السورية–المصرية، وفي انفصام عراها؛ كما يدرس البحث مدى إسهام كل منها في دولة

الوحدة وفي حدوث الانفصال، وذلك على ضوء الوثائقيات الحديثة التي أفرج عنها مؤخراً، وما صدر من مذكرات لأشخاص فاعلين في هذه التجربة. وبمعنى آخر، يطرح البحث عدداً من التساؤلات، ويسعى إلى التحقق من مدى صحتها أو بطلانها، تتمحور حول:

- الآراء المختلفة حول أسباب قيام الوحدة السورية–المصرية في عام ١٩٥٨.
- الآراء المختلفة حول ممارسات دولة الوحدة.
- الآراء المختلفة حول تقييم دولة الوحدة.
- الآراء المختلفة حول أسباب فصم عرى الوحدة في عام ١٩٦١.

وبناء على ما سبق، **يسعى البحث** إلى إزالة الغموض والتناقضات التي اكتنفت الكثير من الدراسات التي سبق أن تناولت موضوع الوحدة السورية–المصرية ١٩٥٨–١٩٦١، كما يسعى إلى الكشف عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى حدوث الانفصال، وذلك عن طريق الدراسة الموضوعية الموثّقة، لأوضاع سورية ومصر، وحجم التفاعل الاجتماعي بين المجتمعين السوري والمصري في مستوى الجماهير والأحزاب والنخب السياسية والعسكرية، قبيل إعلان الوحدة بين القطرين، وخلالها، وبعد فصم عراها، ضمن عرضٍ تاريخي تحليلي نقدي لواقع الجمهورية العربية المتحدة، ومنجزاتها، والمشكلات التي واجهتها في الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية–الفكرية والعسكرية، في المستوى الداخلي للقيادات والسلطات التنفيذية السورية والمصرية، وفي المستويات العربية والإقليمية والدولية، وذلك بهدف الخروج ببحث أكاديمي شامل، يساعد في الوصول إلى الحقيقة التي قد تغني حاضر الأمة، وتكوّن لبنة متواضعة في بناء مستقبلها.

و**سيعتمد هذا البحث على منهج البحث العلمي التاريخي**، في نقد الوثائق وتحليلها ومقارنة معلوماتها، مع الإشارة إلى غلبة الأسلوب الوصفي، فيما يخص القسمين الأول والثاني من البحث، والأسلوب التحليلي النقدي بالنسبة للقسم الثالث، نظراً لتشابك المعلومات المستقاة وتضاربها في المصادر والمراجع العربية والأجنبية. كما يحاول البحث عدم إهمال الجانب الإنساني–النفسي لشخصيات دولة الوحدة، وصانعي قراراتها، ومدوّني أحداثها، على اختلاف مشاربهم. وذلك في محاولة لربط الحدث التاريخي مع الظرف الاجتماعي والنفسي الذي أدى إلى خروجه

على صيغة قرار أو مدونة كتابية، وفي ذلك ما يفيد الاقتراب من الوقوف على الغايات الحقيقية وراء صنع الحدث التاريخي، بالشكل الذي خرج عليه في الصيغ الرسمية وفي المؤلفات التي وقفت على تعليله؛ ومحاولة الإحاطة بالظروف التي أثرت في مدوّني الحدث التاريخي، كالنفي أو الأبعاد عن السلطة أو البقاء فيها وغير ذلك، وكذلك مراعاة التأني والحذر في استخلاص المعلومات من مظانها، ولاسيما ذات الطابع الإقليمي أو الشعوبي أو الطائفي، أو المؤلفات التي تلقي المسؤولية على طرف من أطراف الوحدة دون الآخر، أو المعلومات الملقاة جزافاً على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت). كما ستتم دراسة مؤسسات دولة الوحدة وقراراتها، والأهداف المرجوة منها، ضمن إطارها الزمني، بما يفيد مراعاة الظروف التي كان يعيشها المجتمع العربي خلال مدة البحث، وتجنب إسقاط ظروف الحاضر على أحداث الماضي، وفي ذلك معنى أنه ليس بالضرورة، أن يكون الخطأ بمعايير اليوم هو خطأ بمعايير الأمس؛ باستثناء الإسقاط في نتائج البحث، بما يفيد الوصول إلى نتائج مقارنة لإفادة المشروع الوحدوي العربي من هذه التجربة.

وبالنسبة **لأهم الدراسات التي سبق وأن تناولت هذا الموضوع**، فقد لوحظ خلال إجراء هذه الدراسة، أن الكثير من الدراسات التي تعرضت لتجربة الوحدة السورية–المصرية، قد أخذت قسماً كبيراً من معلوماتها عن دراسات سابقة، أضحت مراجع شبه كلاسيكية عن هذه التجربة، وذلك دون تمحيص لدقة المعلومات، أو الوقوف على الدوافع الكامنة وراء كتابتها.

وإذا ما وضعنا في الحسبان، أنه ثمة دوافع خفية وراء كتابة قسم كبير من هذه الدارسات والمؤلفات، يمكن لنا تقسيم هذه الدارسات إلى مجموعات تنوعت ما بين:

- **مؤلفات دافعت عن نظام الوحدة**: بحكم جملة من الدوافع، في مقدمتها حب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر واحترامه والدفاع عن أعماله، مثل كتاب "**ما الذي جرى في سوريا**" للباحث والصحفي محمد حسنين هيكل، وهو صديق الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وقلمه الصحفي ولسان حال نظامه؛ وكتاب "**الوحدة في التجربة**" للباحث المصري عوني فرسخ؛ وكتاب "**شاهد على أحداث سورية وعربية وأسرار الانفصال**" وهو مذكرات للضابط السوري مصطفى رام حمداني، محافظ حمص إبان عهد الوحدة.

- **مؤلفات وقفت إلى جانب حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١**: مثل كتاب "**أسرار الانفصال**" للباحث سامي عصاصة؛ ومذكرات الضابط مطيع السمان "**وطن وعسكر**"، وهو أحد الضباط الذين انضموا إلى الحركة سالفة الذكر، وكان قائد المنطقة العسكرية الوسطى في سورية، إضافة إلى توليه منصب قائد قوى الأمن الداخلي في سورية في عهد الانفصال؛ ومذكرات الضابط السوري أحمد عبد الكريم "**أضواء على تجربة الوحدة**"، وهو من المستقيلين من منصبه كوزير في حكومة الوحدة، ومذكرات بشير العظمة "**جيل الهزيمة**"، المستقيل من منصبه كوزير مركزي للصحة في دولة الوحدة.
- **مؤلفات اتخذت موقفاً حزبياً من التجربة الوحدوية والانفصال**: ومنها ما صدر عن قياديين في الحزب السوري القومي الذي وقف ضد مشروع الوحدة مع مصر منذ البداية، وضد قياداتها السياسية السورية والمصرية، مثل مذكرات إبراهيم يموت "**الحصاد المر: قصة تفتت قيادة حزب وتماسك عقيدة**"، ومذكرات جميل مخلوف "**محطات قومية**"، ومذكرات جورج عبد المسيح "**من يوميات جورج عبد المسيح**"؛ ومما صدر عن قياديين في حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي وقع على خلاف شديد مع القيادة المصرية إبان عهد الوحدة، مثل مذكرات منيف الرزاز "**التجربة المرّة**"، ومذكرات مصطفى طلاس "**مرآة حياتي**"، ومذكرات محمد عمران "**تجربتي في الثورة**".
- **مؤلفات حملت على بعض قيادات الوحدة لأسباب شخصية أو دافعت عن موقف مؤلفيها من الأحداث**: منها ما يحمل حقداً على إحدى الشخصيات النافذة في دولة الوحدة، كالحقد الظاهر على عبد الحميد السراج في مذكرات غسان زكريا "**غسان زكريا يتذكر السلطان الأحمر**"؛ أو ما كان نتيجة خلاف شخصي مع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، مثل "**مذكرات أكرم الحوراني**"، الذي كان نائباً للرئيس جمال عبد الناصر، ووقع على خلاف شديد معه أدى إلى استقالته من جميع مناصبه في دولة الوحدة؛ ومنها ما كان بسبب إقالة صاحبها من منصبه إبان عهد الوحدة، مثل مذكرات عفيف البزرة "**سورية جزيرة الحرية الخضراء**"، الذي أُقيل من منصبه كقائد للجيش الأول (السوري)، ومذكرات رياض المالكي "**ذكريات على درب الكفاح والهزيمة**"، الذي أُقيل من منصبه كوزير للثقافة

والإرشاد القومي في الإقليم الشمالي؛ ومنها ما يمثل مصالح طبقة اجتماعية تضررت من السياسية الاقتصادية التي انتهجتها حكومة الوحدة، مثل "**مذكرات خالد العظم**" (المليونير الأحمر) ذي النهج الليبرالي المعادي للخط الاشتراكي الذي طُبق في دولة الوحدة.

وهكذا خرج قسم كبير من هذه الكتابات على صورة محاولات لإثبات صحة وجهة نظر مؤلفيها، لاسيما تلك الكتابات التي صدرت عن مسؤولين أو قياديين حزبيين، سواء أكانوا من المستفيدين أم من المتضررين من أحداث الوحدة أو الانفصال، ووصل الأمر إلى خروج بعضها على صورة حملات اتهام أو ردة فعل، أو إلقاء اللوم على أحد طرفي الوحدة أو على بعض شخصياتها.

أما الدراسات التي حاولت انتهاج خطٍ حياديٍ في معالجة تجربة الوحدة السورية–المصرية والانفصال، فمنها كتاب "**الانهيار الكبير**" للباحث المصري محمد عبد المولى الزعبي، وهو في الأصل رسالة ماجستير بعنوان "**الجمهورية العربية المتحدة: تجربة في الوحدة العربية ١٩٥٨–١٩٦١**"، إلا أنها دراسة في العلوم السياسية، تعود إلى عام ١٩٦٧، إي أنها معاصرة لعهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ولقيادات ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر. كما نذكر كتاب "**الوحدة السورية–المصرية: مراجعة نقدية لتجديد الفكر القومي العربي**"، للأستاذ الدكتور سليم ناصر بركات، ورغم حداثة هذه الدراسة (١٩٩٦)، إلا أنها تصب في إطار دراسات فلسفة التاريخ، كما أن الوثائق الأجنبية التي اعتمد الباحث على بعضها، أُخذت عن كتاب "**سنوات الغليان**"، وهو للباحث المصري محمد حسنين هيكل، ذي المقدرة الكبيرة على توظيف المعطيات الوثائقية بما يصب في إطار الدفاع عن مواقف الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

ويعتقد الباحث أن ما يميز هذا البحث، أنه قراءة لأحد أبناء جيل ما بعد عهد الوحدة الذي توفر أمامه من المعلومات ما لم يكن متاحاً سابقاً، وفي ذلك تقيد بإحدى أهم قواعد منهج البحث التاريخي، ويسمح بالاطلاع على وثائق جديدة ما كان بالإمكان الاطلاع عليها، ولاسيما وثائق وزارات الخارجية المصرية والأمريكية والبريطانية؛ إضافة إلى كم ضخم من المذكرات الشخصية التي صدرت حديثاً عن مسؤولين عاصروا تجربة الوحدة وشاركوا في صناعة أحداثها، سوريين ومصريين، عرب وأجانب؛ وظهور مواقع إلكترونية متخصصة، منها على سبيل المثال لا

الحصر، موقع الرئيس جمال عبد الناصر، وموقع أكرم الحوراني، وموقع عفيف البزرة، وموقع الوحدة العربية، وموقع الفكر القومي العربي، وموقع وزارة الخارجية الأمريكية، وموقع التاريخ الأمريكي، وموقع العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وموقع التاريخ البريطاني، وهي مواقع تحتوي على كميات كبيرة من الوثائق الرسمية التي يمكن الركون إليها لاستخلاص معلومات مهمة كانت محجوبة سابقاً؛ والمقابلات الشخصية التلفزيونية المتعددة التي أجريت مع عدد لا بأس به من المسؤولين السوريين والمصريين في دولة الوحدة، أو ممن عاصر منهم تجربة الوحدة والانفصال.

ومن ثم، فإن ذلك كله يساعد على سد الكثير من الثغرات التي عرفتها الدراسات السابقة، ويسمح بقراءة جديدة لهذه التجربة بعيداً عن الانفعالات، والتحلي بمزيد من الحياد والموضوعية، إضافة إلى تركيز البحث على البُعد الاجتماعي–النفسي في تفسير حركة التاريخ، لاستقراء الجوانب الإنسانية الخفية التي تفاعلت مع الظروف السياسية والاقتصادية، والدوافع الشخصية والفكرية والخلفية الثقافية لمجتمع دولة الوحدة في إقليميها السوري والمصري، في مستوى الجماهير والنخب السياسية والعسكرية؛ وتأثير الضغوطات الداخلية والخارجية في إخراج أي قرار أو حدث أو موقف معين، مما كان له تأثير في مسيرة قيام الوحدة، وخلالها، وفي فصم عراها.

كما تم إجراء عدد من المقابلات الشخصية مع بعض الشخصيات التي عاصرت تجربة الوحدة، وهم بحسب تسلسل اللقاءات:

- سامي عصاصة: مؤلف كتاب أسرار الانفصال، ومن المدافعين عن حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١. وقد اعتمد في قسم كبير من معلوماته على لقاءات شخصية مع قادة هذه الحركة، إضافة إلى كونه أحد أقرباء العميد موفق عصاصة، آمر الطيران بالوكالة أواخر عهد الوحدة السورية–المصرية، وأحد المشاركين في حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١.
- جاسم علوان: ضابط في الجيش السوري سابقاً، وقائد الألوية المدرعة في قطنا (بالوكالة) إبان عهد الوحدة برتبة عقيد، وكانت هذه الألوية من أهم القطعات العسكرية في الجيش السوري آنذاك، وكان من شديدي الولاء للرئيس جمال عبد الناصر، ومرشحاً لتولي منصب قائد الجيش الأول، هذا الولاء دفعه لترتيب انقلابين ضد حكم الانفصال وضد حكم ثورة

البعث (ثورة ٨ آذار ١٩٦٣) فيما بعد، إلا أن فشله أدى إلى بقائه في المنفى (مصر) لمدة ٤٢ عاماً.

- هاني البيطار: محام سوري معروف، تولى الدفاع عن عدد من القضايا الحساسة أمام محكمة الأمن القومي في سورية، ومن أهمها بالنسبة لموضوع البحث محاكمات رجالات الانفصال التي عقدت في سورية فيما بعد ٨ آذار ١٩٦٣.
- فائز الحسامي: نجل السيد راتب الحسامي الذي شغل منصب نائب رئيس مجلس الأمة في الجمهورية العربية المتحدة، كما كوّن لاحقاً الجبهة العربية المتحدة بهدف إعادة الوحدة بين سورية ومصر.
- يوسف نعيسة: ضابط بعثي في الجيش السوري سابقاً، ومعاصر لأحداث الوحدة السورية-المصرية والانفصال، وعضو في اللجنة العسكرية البعثية، إضافة إلى كونه أستاذ دكتور في قسم التاريخ مختص في التاريخ الحديث والمعاصر في كلية الآداب/جامعة دمشق.

أما عن أهمية الوثائق المحفوظة في دور الأرشيفات التي اطلع عليها الباحث، فيأتي في مقدمتها الوثائق المحفوظة في **دار الوثائق القومية في القاهرة**، وتشمل وثائقيات الوزارات المصرية المختلفة، وأهمها وثائق وزارة الخارجية المصرية، ولاسيما "محافظ البلدان" التي تشمل المراسلات بين وزارة الخارجية المصرية والسفارات المصرية في دول المنطقة وفي العواصم العالمية ذات الصلة بموضوع البحث، إضافة إلى محاضر اجتماعات مجلس الأمة المصري، ومحاضر اجتماعات مجلس الوزراء المصري، وكذلك كميات ضخمة لنسخ من وثائق وزارة الخارجية البريطانية ووزارة الخارجية الأمريكية المفرج عنها حديثاً. في حين استفاد الباحث من **أرشيف الوكالة السورية للأنباء (سانا) في دمشق** الذي يشمل أعداد ضخمة لنسخ من صحف ومجلات عربية ودولية مصنفة في أرشيف إلكتروني على حواسب آلية. كما استفاد الباحث من **أرشيف المكتب المركزي للإحصاء في دمشق**، وأهمها التقارير الإحصائية الديموغرافية والاقتصادية (الزراعية والصناعية والتجارية) التي أجريت في سورية بما يفيد مدة البحث. أما عن وثائقيات **أرشيف مكتبة الأسد في دمشق**، فكان أهمها فائدة بالنسبة للبحث، الصحف والمجلات السورية والمصرية، مما توقف منها عن الصدور، أو لا يزال يصدر حتى الآن. أما فيما يخص **أرشيف دار الكتاب المصرية في**

القاهرة، فقد استفاد الباحث من أعداد النشرة التشريعية الصادرة عن وزارة العدل المصرية (وزارة العدل في الجمهورية العربية المتحدة) خلال مدة البحث. في حين اطلع الباحث على **أرشيف مديرية الوثائق التاريخية في دمشق** الذي يحتوي على وثائق لوزارات سورية مختلفة، وأهمها وزارات الخارجية والدفاع والداخلية، وسجلات "وثائق الدولة"، وأعداد من قوانين المجلس النيابي السوري، وقسم من محاضر اجتماعات مجلس الوزراء.

أما عن **الصعوبات التي واجهت هذا البحث**، فمنها الإجراءات الروتينية المعقّدة التي يجب على أي الباحث اتباعها، بغية الاطلاع على وثائق وزارة الخارجية المصرية المحفوظة في أرشيف دار الوثائق القومية في القاهرة، ومن ذلك الإجراءات الأمنية التي تستغرق مدة زمنية قد تصل إلى أربعة شهور؛ كذلك، ضآلة حجم وثائق المودعة في أرشيف مديرية الوثائق التاريخية في دمشق، ولاسيما تلك التي يتجاوز تاريخ المفرج عنها لعام ١٩٥٨. ومن الأمور التي لم يستطع البحث حسمها بشكل دقيق، حجم التدخل الخارجي في فصم عرى الوحدة السورية–المصرية، ولاسيما الدور الصهيوني والبريطاني والأمريكي، وذلك رغم كل الدلائل التي تفضي إلى وجود مصلحة حقيقية لهذه القوى في فصم عرى هذه الوحدة، ويعود ذلك إلى حجب السلطات السياسة فيها لأي وثائقيات ذات صلة بهذه الإشكالية.

وقد جرى **تقسيم البحث** إلى ثلاثة أقسام يضم كلٌّ منها فصلين. حيث يلقي القسم الأول الضوء على الأوضاع الدولية والعربية والإقليمية، وعلى الظروف الداخلية في كل من سورية ومصر بين عامي ١٩٤٥–١٩٥٨، وأثر هذه الأوضاع في قيام الوحدة السورية–المصرية عام ١٩٥٨. أما القسم الثاني فيتناول شرح واقع الجمهورية العربية المتحدة منذ إعلان الوحدة بين سورية ومصر حتى قيام حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١ العسكرية، وذلك من خلال تسليط الضوء على أهم منجزات الوحدة وإشكالاتها. في حين يبحث القسم الثالث في انفصال الوحدة السورية–المصرية وأسبابه.

وأخيراً لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور صباح ممدوح كعدان، رغم يقيني أن الكلمات لا تكفي لشكره، لما تكبده من جهد ووقت خلال مدة الإشراف العلمي على هذا البحث الذي ما كان له أن يخرج بهذه الصورة لولا نصائحه وتوجيهاته المتعددة، فجزاه الله خيراً وأطال عمره.

كما أتوجه بالعرفان إلى الأساتذة الدكاترة في قسم التاريخ في كل من كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعتي دمشق وعين شمس، وأخص منهم كل من الأستاذ الدكتور سليم ناصر بركات (قسم الفلسفة/جامعة دمشق) الذي وضع مكتبته الخاصة تحت تصرف الباحث، بما فيها من مصادر ومراجع قيمة أغنت البحث؛ والأستاذ الدكتور يوسف نعيسة (قسم التاريخ/جامعة دمشق) عن نصائحه وعن الوقت الذي خصصه لإجراء مقابلات شخصية معه، إضافة إلى وضعه مكتبته الخاصة تحت تصرف الباحث؛ وكذلك الأستاذ الدكتور عادل غنيم (قسم التاريخ/جامعة عين شمس)، والأستاذ الدكتور إبراهيم محمد محمد إبراهيم (قسم التاريخ/ جامعة عين شمس)، عما قدماه من نصائح وتوجيهات أفادت البحث. إضافة إلى توجيه الشكر إلى السادة العاملين في مكتبة الأسد في دمشق، وفي دار الكتب المصرية في القاهرة، وفي أرشيف الوكالة السورية للأنباء في دمشق (سانا)، وزملائي طلبة الدراسات العليا على اختلاف اختصاصاتهم.

وفي الختام لا يسعني إلا الاعتذار عن الجوانب التي من الممكن أن يكون البحث قد قصّر بها، والكمال لله وحده.

حسام راتب الحسون ٢٥ / ٧ / ٢٠١٠

القسم الأول: الأوضاع الدولية والعربية والداخلية في سورية ومصر بين عامي ١٩٤٥-١٩٥٧ وأثرها في قيام الوحدة السورية-المصرية عام ١٩٥٨

الفصل الأول: الأوضاع الدولية والعربية والداخلية في سورية ومصر وانعكاساتها على تطور العلاقات بين القطرين ١٩٤٥-١٩٥٨

أولاً- الأوضاع الدولية وانعكاساتها على المنطقة العربية ١٩٤٥-١٩٥٤:

١- تداعيات الحرب العالمية الثانية على مشاريع الوحدة العربية.

٢- مضاعفات الحرب الباردة على المنطقة العربية:

أ- دعم خلق ووجود الكيان الصهيوني في قلب المنطقة العربية.

ب- التنافس الأمريكي- السوفيتي على منطقة الشرق الأوسط.

٣- انعكاسات الأوضاع الدولية على الحركة القومية العربية.

ثانياً- الأوضاع الداخلية في سورية ومصر وانعكاساتها على العلاقات بين القطرين ١٩٤٥-١٩٥٤:

١- سورية منذ عام ١٩٤٥ حتى بداية صعود المدّ القومي عام ١٩٥٤.

٢- مصر منذ عام ١٩٤٥ حتى سيطرة عبد الناصر على الحكم عام ١٩٥٤.

ثالثاً- عوامل تطور العلاقات السورية- المصرية نحو الوحدة ١٩٥٥-١٩٥٨:

١- عوامل دولية-إقليمية:

أ- الرفض المشترك للانضمام إلى حلف بغداد ١٩٥٥.

ب- وقوف سورية إلى جانب مصر إبان العدوان الثلاثي ١٩٥٦.

ج- الرفض المشترك لمبدأ أيزنهاور ١٩٥٧.

د- وقوف مصر إلى جانب سورية إزاء التهديدات التركية-الغربية ١٩٥٧.

٢- عوامل قومية-محلية:

أ- تصاعد المد القومي في سورية بين عامي ١٩٥٤-١٩٥٨.

ب- الدور النشط للسفارة المصرية في دمشق بين عامي ١٩٥٤-١٩٥٨.

ج- التوقيع على اتفاقية تشكيل قيادة عسكرية مشتركة بين سورية ومصر ١٩٥٥.

كان لتطور الأوضاع الدولية والإقليمية والعربية، وللأوضاع الداخلية في كل من سورية ومصر فيما بين ١٩٤٥-١٩٥٧، دورٌ مهمٌ في التقارب بين القطرين وتطور العلاقات بينهما، وفي التمهيد لقيام الوحدة السورية-المصرية في عام ١٩٥٨.

أولاً: الأوضاع الدولية وانعكاساتها على المنطقة العربية ١٩٤٥-١٩٥٤:

١- تداعيات الحرب العالمية الثانية على مشاريع الوحدة العربية:

أدرك الحلفاء إبان الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، ضرورة الحيلولة دون تصاعد نقمة القوميين العرب ضد الغرب، والتي اتضحت اتضاحاً ملموساً إبان ثورة رشيد عالي الكيلاني (١٩٤١) في العراق، وكان لبريطانية أوراقها السياسية.

ففي العراق كان رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد يرى أن حل المشكلات العربية يكمن في التعاون مع الغرب، من خلال تبعية معقولة لبريطانية. وفي شرق الأردن كان الأمير عبد الله يحكم بلداً بالرعاية والمساعدات البريطانية. أما في مصر فكانت بريطانية تفرض سياستها على القصر الملكي أو على رئيس الوزراء الذي ترضى عنه. وعليه، فقد بدأت المحاولات البريطانية لدغدغة الشعور القومي العربي، ومن ذلك تصريح وزير الخارجية البريطانية أنتوني إيدن (Anthony Eden) في ٢٩ أيار ١٩٤١، الذي أعلن فيه أن كل مشروع للتعاون والتقارب بين الأقطار العربية سيلقى دعم الحكومة البريطانية.[١]

وسرعان ما أصدر نوري السعيد، في شهر كانون الثاني ١٩٤٣، "الكتاب الأزرق" وهو مشروع لتأسيس "جامعة عربية" تضم العراق وسورية الطبيعية كنواة لوحدة عربية شاملة.[٢]

ومن ثم جاء التحرك المصري عقب مباحثات رئيس وزراء مصر وممثلي العراق وسورية والسعودية والأردن ولبنان واليمن، والتي انتهت إلى انعقاد مؤتمر الإسكندرية في شهر أيلول ١٩٤٤، والتوقيع على "برتوكول الإسكندرية". وقد مهد هذا البرتوكول للتوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية وذلك إبان مؤتمر القاهرة في شهر آذار ١٩٤٥. وقد خرج ميثاق جامعة الدول العربية بمادته الثامنة التي كرّست التجزئة بين الأقطار العربية بصيغة قانونية، حيث نصت هذه المادة على أن: "*تحترم كل دولة من الدول المشتركة بالجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى، وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول، وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى*

---

[١] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، القاهرة، دار الشعب، ١٩٨٩، ص٥١.

[٢] عبد الرحمن البيطار، **تطور الوحدة السورية-اللبنانية من نشوب الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد الاستقلال ١٩٣٩-١٩٥٠**، دمشق، دار اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٨، ص٧٩.

تغيير ذلك النظام فيها"، وكان ذلك مدعاة لارتفاع أصوات قومية وصلت إلى حد وصف الميثاق بأنه ضربة قاصمة لمشروع الوحدة العربية.[١]

وفي ٨ أيار ١٩٤٧، طرح الأمير عبد الله مشروعاً لوحدة عربية تجمع أقطار بلاد الشام في كيان واحد، عُرف بمشروع "سورية الكبرى". في حين بدأت العراق بطرح مشروع اتحاد يضم العراق وسورية، عُرف بدوره باسم "الهلال الخصيب"، ولاسيما عقب الإطاحة بنظام حسني الزعيم في سورية في ١٤ آب ١٩٤٩، وانتهاج النظام السوري الجديد بزعامة العميد سامي الحناوي، سياسة تهدف إلى تحقيق هذا الاتحاد.[٢]

وقد كَوَّن انتهاج نظام سامي الحناوي خطاً سياسياً مؤيداً للمشاريع العراقية، أحد أهم الأسباب التي دفعت الجيش السوري إلى إسقاط نظامه، عبر انقلاب عسكري عُرف باسم حركة العقداء، وهو الانقلاب الذي تزعمه أديب الشيشكلي في ١٩ كانون الأول ١٩٤٩.[٣]

٢- مضاعفات الحرب الباردة على المنطقة العربية:

كشفت نتائج نهاية الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥، عن بداية انحسار الاستعمار الغربي القديم، وصعود قوتين عظميين مختلفتين أيديولوجياً هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، لينقسم العالم إلى معسكرين هما: المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي، والمعسكر الرأسمالي الإمبريالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ولتبدأ الحرب الباردة بين هذين المعسكرين.[٤]

أ- دعم خلق وجود الكيان الصهيوني في المنطقة العربية:

أسهمت الحرب العالمية الثانية في تحقيق طموح الولايات المتحدة بتزعم الغرب،[٥] الذي استمر في تأييده قيام الكيان الصهيوني، لما يحققه له ذلك من مصالح، كإمكانية جعله قاعدة غربية في مواجهة المد

---

[١] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٥١-٥٥.

[٢] علي الدين هلال، **أمريكة والوحدة العربية ١٩٤٥-١٩٨٢**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، ص٨٨-٨٩، ٩٥-٩٦.

[٣] انظر: أكرم الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني** (٤ مجلدات)، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠، ج٢، ص١١١١-١١١٣.

[٤] انظر: محمد حبيب صالح، محمد يوفا، **قضايا عالمية معاصرة: دراسة في العلاقات الدولية المعاصرة**، دمشق، منشورات جامعة دمشق، ١٩٩٨-١٩٩٩، الصفحات التي تتناول الحرب الباردة.

[٥] علي أبو الحسن، "يوم الانفصال ٢٨ أيلول ١٩٦١ ويوم الرحيل ٢٨ أيلول ١٩٧٠"، دورية مصر العربية، العدد ٢٦٥، السنة ٢٢ (أيلول ٢٠٠٧)، ص١٦.

القومي العربي، والحفاظ على واقع التجزئة العربية، وتشكيله حاجزاً سياسياً مصطنعاً يحول دون التقاء جناحي الوطن العربي الآسيوي والأفريقي. [١]

وأخذت الولايات المتحدة الأمريكية تحاول الحلول محل بريطانية في كل مواقع نفوذها في الوطن العربي، وتبنّت دورها في المساعدة على قيام الكيان الصهيوني، من خلال ما مارسته من ضغوط في المحافل الدولية لتسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومن ثم السعي لإقرار مشروع تقسيم فلسطين في عام ١٩٤٧، والمسارعة إلى الاعتراف بالكيان الصهيوني بعد ١١ دقيقة فقط من إعلان قيامه ليلة ١٤ أيار ١٩٤٨. كما كان الضغط السياسي الأمريكي وراء الهدنة الأولى في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ التي قلبت موازين الحرب رأساً على عقب لصالح الصهاينة، ووراء الضغط على الدول العربية لتوقيع اتفاقات هدنة ١٩٤٩، وفي انتزاع الاعتراف بالكيان الصهيوني كعضو في منظمة الأمم المتحدة.[٢]

وفي المقابل، وجدت موسكو في خلق الكيان الصهيوني خروجاً لبريطانية من منطقة "الشرق الأوسط"، وإبعاد فلسطين عن الوصاية الغربية، وبناء عليه، فقد صوّت الاتحاد السوفيتي إلى جانب مشروع تقسيم فلسطين، وكان ثالث دولة تعترف بقيام الكيان الصهيوني، كما شجب دخول القوات العربية إلى فلسطين، وفَتَحَ مستودعات أسلحته لليهود، إبان حرب فلسطين عام ١٩٤٨، وشارك في رسم هدنة ١٩٤٩.[٣]

وقد تزايد تأييد الغرب للكيان الصهيوني طرداً مع فشل الدول الغربية في جرّ المنطقة العربية إلى جانبها إبان الحرب الباردة، وبدأت الولايات المتحدة بمعاداة حركات التحرر العربي بأهدافها وأبعادها السياسية والعسكرية والاقتصادية. وفي المقابل، تنامت ردة فعل عربية قومية تركّزت في سورية ومصر، تبنت خياراً استراتيجياً قائماً على موازنة النفوذ الأمريكي بالنفوذ السوفيتي.[٤]

ب- التنافس الأمريكي-السوفيتي على منطقة "الشرق الأوسط":

حرصت الإدارة الأمريكية إبان الحرب الباردة على تدعيم وجودها العسكري في منطقة "الشرق الأوسط"،[٥] وتجلى ذلك في إنشائها الأسطول السادس في البحر المتوسط، وضم تركيا واليونان إلى حلف

---

[١] محمد حبيب صالح، محمد يوفا، مرجع سابق، ص١١٠.

[٢] محمد عزيز شكري، "البعد الدولي للقضية الفلسطينية"، بحث منشور في كتاب: **الموسوعة الفلسطينية**، بيروت، مركز دراسات القضية الفلسطينية، ١٩٩٠، ج٦، ص٢٣، ٣٧.

[٣] المرجع نفسه، ص٢٣، ٣٧.

[٤] محمد حبيب صالح، محمد يوفا، المرجع السابق، ص١١٠.

[٥] بدأت الإرهاصات الأولى لاستخدام مصطلح "الشرق الأوسط" في مطلع القرن العشرين، عندما استخدمه حاكم الهند الشرقية البريطاني للدلالة على المنطقة التي تشمل حالياً تركيا وإيران ودول الخليج العربي. ثم اتسع نطاق المصطلح في أعقاب الحرب العالمية الأولى، عندما أدمج ونستون

شمال الأطلسي، وتعزيز قواعدها العسكرية في تركيا والسعودية وإمارات الخليج العربي والصومال، وإنشاء خطوط دفاعية أمريكية في المناطق المتاخمة لحدود الاتحاد السوفيتي، ودعم الكيان الصهيوني سياسياً وعسكرياً، والضغط على الأنظمة العربية لدفعها إلى عقد معاهدات دفاعية مشتركة مع الغرب. كما سعت الإدارة الأمريكية إلى ضمان تدفق البترول العربي إلى الدول الغربية، وفي الوقت نفسه عملت على استرداد الأرصدة النقدية النفطية العربية، بإعادة تدويرها عن طريق تشجيع الاستثمارات العربية في أراضيها، وتشجيع الصادرات الأمريكية إلى المنطقة. كما عملت على ربط المعونات الاقتصادية لدول المنطقة بشروط سياسية مسبقة، واستخدمت هيمنتها على المؤسسات الاقتصادية الدولية، كالبنك الدولي، لتحقيق هذه السياسات.[١]

أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي، فقد قامت استراتيجيته تجاه منطقة "الشرق الأوسط" على المبدأ الاستراتيجي الروسي القائل بضرورة الوصول إلى المياه الدافئة،[٢] والسعي إلى تفكيك الأحزمة العسكرية التي كوّنها الغرب حوله، كحلف الناتو في غربه، وحلف بغداد في جنوبه، وحلف جنوب شرق آسيا في شرقه. ونظرت موسكو إلى النفط العربي ضمن سياسة ترمي إلى حرمان الغرب منه، إضافة إلى رغبتها في سد عجز الإنتاج النفطي السوفيتي العاجز عن تلبية كامل احتياجات منظمة "مجلس التعاون الاقتصادي لدول المنظومة الاشتراكية" (الكوميكون). ومن الأهداف أيضاً، فتح أسواق جديدة للسوفييت، والحصول على العملات الصعبة عن طريق تشجيع الاستثمارات العربية في الاتحاد السوفيتي. وعلى ضوء هذه المصالح، عملت السياسة السوفيتية على تقديم الدعم السياسي والعسكري للأنظمة العربية المضادة للغرب، ودعم

تشرشل (Winston Churchill) [وزير المستعمرات البريطاني بين عامي ١٩١٨-١٩٢٠] كل من العراق وفلسطين وشرقي الأردن ضمن قسم "إدارة الشرق الأوسط" في وزارته. وفي عام ١٩٣٢، اتحدت "قيادة الشرق الأوسط" البريطانية مع إدارة الشرق الأدنى في وزارة الخارجية البريطانية، لتتسع رقعة المنطقة التي يشملها مصطلح "الشرق الأوسط". ومع إعلان عن قيام الكيان الصهيوني في ١٥/٥/ ١٩٤٨، بدأ مصطلح "الشرق الأوسط" يأخذ طريقه بمفهومه الواسع، ليشمل الدول العربية وغير العربية في المنطقة. ومن ثم، بدء استخدام هذا المصطلح لدلالة على صراع العربي-الصهيوني. وفي أعقاب مؤتمر مدريد للسلام في "الشرق الأوسط"، في عام ١٩٩١، اتخذ هذا المصطلح بعداً سياسياً جديداً، من خلال استخدامه دبلوماسياً كمحاولة لدمج الكيان الصهيوني سياسياً واقتصادياً وثقافياً في المنطقة التي يشملها هذا المصطلح. وصولاً إلى المصطلح المعاصر، وهو "الشرق الأوسط الجديد"، الذي تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية اليوم، والذي يهدف بدوره إلى مزيد من التمزيق السياسي لدول المنطقة، وتركيز أكبر على المصالح الأمريكية، في إشارة إلى أن خارطة "الشرق الأوسط" قديمة وبالية، تحتاج إلى تجديد. للمزيد راجع: محمد مهنا، **العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة**، بيروت، دار النهضة العربية، ٢٠٠١، ص٣٥٥-٣٥٦.

انظر أيضاً: موقع التاريخ البريطاني على الربط: http://www.britannia.com/gov/primes/prime47.html . ولابد في هذا المقام من التنويه إلى أن استخدام الباحث لهذا المصطلح يشير إلى مدلوله الجغرافي وليس السياسي.

[١] محمد علي القوزي، **العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر**، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٩٨، ص١٩٤-١٩٨.

[٢] مصطلح سياسي يشير إلى سعي السياسة الروسية للوصول إلى مياه البحر المتوسط والمشاركة في صنع الأحداث الدولية وحماية مصالحها في هذه المنطقة. الباحث.

حركات التحرر الوطني فيها، وخلق محاور سياسية مناوئة لسياسة واشنطن، ومنع قيام أي تجمع إقليمي يكوّن قوة عسكرية على الحدود السوفيتية، ورعاية تأسيس أحزاب شيوعية في المنطقة العربية ودعمها.[١]

وعليه، كان لابد لواشنطن من اتباع سياسة "التكيف حسب اتجاه الريح"، فعملت على امتصاص رد الفعل القومي العربي من خلال التعاون مع الأنظمة العربية "المعتدلة"، والترويج لخطر الشيوعية على المنطقة.[٢] واستطاعت واشنطن بهذه السياسة أن تستقطب تركية والسعودية وإيران والعراق إلى دائرة نفوذها.[٣] وشاركت واشنطن في إصدار البيان الثلاثي مع فرنسة وبريطانية في ٢٥ أيار ١٩٥٠ والذي نصت الفقرة الثالثة منه على أن "*تغتنم الحكومات الثلاث هذه الفرصة، لتعرب عن اهتمامها ورغبتها الكبيرين، في إقامة السلم والمحافظة على الاستقرار في هذه المنطقة، كما ترغب في إعلان معارضتها استخدام القوة والتهديد، بين أي دولة من هذه الدول*"، ويلاحظ ما تحمله هذه الفقرة من ضمانٍ لأمن الكيان الصهيوني.[٤] كما عوّلت واشنطن على استغلال الانقلابات العسكرية التي شهدتها سورية ومصر لجرهما إلى مظلة نفوذها.[٥]

وقد حاولت السياسة الأمريكية ضمن سياستها في الحلول محل الاستعمار الغربي القديم، جر مصر إلى المعسكر الغربي، فكان مشروع "الدفاع عن الشرق الأوسط" في ١٣ تشرين الأول ١٩٥١، الهادف إلى إدخال الدول العربية في سياسة الأحلاف العسكرية الغربية، بغية تطويق الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية. ووعدت واشنطن مصر بمنحها مركزاً قيادياً في هذا المشروع حال موافقتها عليه، وبتجهيز الجيش المصري تجهيزاً خاصاً، مقابل تعهد مصر بتقديم منشآت دفاعية استراتيجية على أراضيها، وأن تعمل على جر دول عربية أخرى إلى هذا المشروع.[٦]

وحين قامت الثورة المصرية في ٢٣ تموز ١٩٥٢، حاولت واشنطن "ركوب حصان الثورة" من خلال استغلال ظرف الاعتراف الدولي بها، لقاء تنازلات تخدم مصالحها في المنطقة.[٧] كما استخدمت واشنطن

---

[١] محمد علي القوزي، مرجع سابق، ص١٩٤-١٩٨.

[٢] مجموعة من الباحثين العرب والروس، **العلاقات الدولية في الشرقين الأدنى والأوسط وسياسة روسيا على عتبة القرن الحادي والعشرين**، دمشق، دار المساعدة السورية، ٢٠٠٢، ص٨٠.

[٣] محمد عزيز شكري، مرجع سابق، ص٣٧.

[٤] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٢، ص١١٧٩-١١٨٠.

[٥] سمر بهلوان، محمد حبيب صالح، **دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية**، دمشق، منشورات جامعة دمشق، ط٢، ٢٠٠٤، ص٣٧٠-٣٧١.

[٦] انظر: محمد حبيب صالح، محمد يوفا، مرجع سابق، ص١١٠ ؛ محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل** (ثلاثة أجزاء)، القاهرة، دار الشروق، ط٥، ١٩٩٦، ج٢، ص٤٩-٥٥.

[٧] انظر: فاديا سراج الدين، **الغرب والوحدة المصرية-السورية ١٩٥٨**، القاهرة، سلسلة دراسات عين، ١٩٩٤، ص٩-١٠.

قوتها الاقتصادية، فتقدمت في ٢٦ آب ١٩٥٥ بمشروع سياسي عرف باسم "مشروع دالاس"، هدفه إنهاء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من خلال توطينهم في الأقطار العربية.[١]

ج- انعكاسات الحرب الباردة على الحركة القومية العربية:

لم يكن الانقسام الإيديولوجي بين الأنظمة العربية قد توضح في مطلع خمسينات القرن العشرين، إذ كانت السعودية (المحافظة) تنسق سياستها الخارجية مع سورية ومصر، مقابل اللقاء الهاشمي بين العراق والأردن، في حين اتخذت كل من لبنان وليبيا موقفاً محايداً من حيث الارتباطات السياسية.[٢]

وضمن إطار الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، عملت الإدارة الأمريكية على استغلال نقاط الضعف في العلاقات العربية البينية، لخلق محاور عربية متصارعة فيما بينها على حساب قضايا العرب الأساسية، ولاسيما بعد أن تصادمت أهداف الرئيس المصري جمال عبد الناصر وطموحاته السياسية مع المصالح الغربية. إذ رشح نفسه حامياً للمصالح العربية، ومسانداً لحركات التحرر الوطني العربية والعالمية، والتقت سياسته مع التيار القومي العربي في سورية على معاداة الأحلاف الغربية، ومقاومة الضغوطات الغربية الهادفة إلى تسوية الصراع العربي-الصهيوني.[٣]

وسرعان ما توصلت الإدارة الأمريكية إلى ضرورة التصدي لطموحات الرئيس عبد الناصر، وذلك من خلال تمزيق الروابط التي تجمع بين مصر والدول العربية، والسعي إلى إيجاد زعيم عربي بديل عنه، وخلق محور مضاد للمحور السوري-المصري، مع مراعاة تجنب وقوع قطيعة تامة مع مصر تجنباً لاندفاعها اندفاعاً كلياً نحو الاتحاد السوفيتي. وتمكنت الإدارة الأمريكية من خلال ما كانت تروج له من مبادئ ومشاريع سياسية-عسكرية في المنطقة العربية، من إثارة الانقسامات بين الأنظمة العربية، ونجحت مخابراتها في إثارة مخاوف الأنظمة العربية المحافظة إزاء تنامي المد القومي الوحدوي، وفي نهاية المطاف، تناست الأنظمة العربية المحافظة خصوماتها التقليدية، وبدأت بالتنسيق فيما بينها بهدف مواجهة المد القومي الوحدوي الذي تزعمت قيادته القاهرة ودمشق.[٤]

---

[١] مصطفى طلاس، **مرآة حياتي** (٥ مجلدات)، دمشق، دار طلاس، ط٧، ٢٠٠٦، ج١، ص٤٧٠-٤٧٢.

[٢] مصطفى علوي، "الصراعات الدولية والإقليمية التي أحاطت بتجربة الوحدة المصرية السورية"، بحث منشور في كتاب: أحمد يوسف أحمد وآخرون، **أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩٩، ص٨٨-٩٠.

[٣] فاديا سراج الدين، مرجع سابق، ص١١-١٣.

[٤] المرجع نفسه، ص١٣-١٤، ٢٣-٢٧.

ومن جهة أخرى، وجّه الاتحاد السوفيتي اهتمامه نحو المنطقة العربية ولاسيما بعد انكشاف دور الكيان الصهيوني كرأس حربة غربية في منطقة "الشرق الأوسط"،[١] ففتح سوق سلاحه للدول العربية.[٢] وانعكست تناقضات الصراع الدولي على منطقة "الشرق الأوسط"، وتحملتها سورية عن المنطقة كلها، ولاسيما في السنوات التي سبقت قيام الوحدة السورية-المصرية،[٣] الأمر الذي أوجد عوامل محفّزة للتقارب بينها وبين مصر.[٤]

ثانياً: الأوضاع الداخلية في سورية ومصر وانعكاساتها على العلاقات بين القطرين ١٩٤٥-١٩٥٤:

١- سورية منذ عام ١٩٤٥ حتى بداية صعود المدّ القومي عام ١٩٥٤:

حصلت سورية في عام ١٩٤٥ على استقلالها، وتحقق جلاء القوات الفرنسية عن أراضيها في عام ١٩٤٦، فكانت أول بلد عربي ينال استقلاله دون معاهدات سياسية أو قواعد عسكرية أجنبية. وسرعان ما غدت مركزاً للوعي القومي العربي بحكم تفتحه المبكر فيها. وقد عملت الدول الغربية على احتواء الحركة القومية العربية المتمركزة في سورية، عبر دعم مشاريع وحدوية مشبوهة الأهداف، كمشروع "سورية الكبرى"، ومشروع "الهلال الخصيب"، إلا أن تصاعد المد القومي حال دون ذلك. وكان الموقع الإستراتيجي قد جعل من سورية أحد أهم ميادين الحرب الباردة في منطقة "الشرق الأوسط"، وجعل من مشروع ضمها لأحلاف استعمارية هدفاً قائماً بصورة مستمرة. وفي الوقت نفسه، ضاعف الاستقلال من حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في سورية، وتفاعلت هذه المشكلات مع حدة الصراع الدولي لاستقطابها إلى أحد معسكري الحرب الباردة، ومع تهديد المشروع الصهيوني لها. وجاءت نكبة فلسطين في عام ١٩٤٨ لتسهم في تعرية ضعف الفئة الحاكمة، ليبدأ مسلسل الانقلابات العسكرية فيها.[٥]

وفي الواقع، فقد تميزت الحياة السياسية السورية بالاضطراب الداخلي، شأنها في ذلك شأن الكثير من الدول النامية حديثة الاستقلال. وشهدت مرحلة ما بعد الاستقلال تفسخ الأحزاب السياسية التقليدية، وولادة الأحزاب العقائدية، والصراع ما بين هذه القوى للسيطرة على الحياة السياسية. كما شهدت تدخل

---

[١] محمد عزيز شكري، مرجع سابق، ص٣٨.

[٢] محمد حبيب صالح، محمد يوفا، مرجع سابق، ص١١١.

[٣] محمد عبد المولى الزعبي، **الانفجار الكبير: أسباب قيام وسقوط وحدة مصر وسورية**، بيروت، دار المسيرة، ١٩٧٧، ص٧٠-٧١.

[٤] مصطفى علوي، مرجع سابق، ص٨٨.

[٥] عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة: دارسة تحليلية لوحدة ١٩٥٨**، بيروت، دار المسيرة، ١٩٨٠، ص٧٣-٨٠.

الجيش لفرض كلمته عبر انقلابات متعددة. وتبنى البرلمان السوري نهجاً ديمقراطياً، وعكست مقاعده صورة مصغرة عن القوى المتصارعة في مستوى الوطن العربي عامةً؛ إذ تمثلت فيه قوى اليمين واليسار على اختلاف أنواعها.[١]

ويمكن القول بأن الحكم العسكري في سورية قد أفاد الأحزاب اليسارية. فالملاحقة التي تعرض لها مناضلو حزب البعث العربي والحزب العربي الاشتراكي إبان حكم أديب الشيشكلي، أدت إلى توحيد هذين الحزبين ضمن حزب واحد هو "حزب البعث العربي الاشتراكي"، وذلك في أواخر عام ١٩٥٢،[٢] ومنحتهم سنوات النضال السري القاعدة الشعبية اللازمة لتحويل حزبهم إلى أهم حزب سياسي في تاريخ سورية المعاصر.[٣]

شجع قيام الثورة المصرية في ٢٣ تموز ١٩٥٢، وسيطرة العسكريين على مقاليد السلطة في مصر، أديب الشيشكلي، على السيطرة على مقاليد السلطة في سورية. ففي ٣ آب ١٩٥٢، استصدر أديب الشيشكلي مرسوماً بإحداث منصب نائب رئيس مجلس الوزراء، منصّباً نفسه فيه. وكانت الخطوة التالية تأسيس حركة التحرير العربي التي أعلنها حزباً وحيداً في سورية، وعيّن من يثق به من الضباط في جهاز المخابرات العسكرية، ومن ثم دعا إلى إجراء انتخابات نيابية، ففاز حزبه بأكثرية مقاعد مجلس النواب، وتم ترشيحه لرئاسة الجمهورية بموجب دستور جديد،[٤] دمج منصب رئيس مجلس الوزراء بمنصب رئيس الجمهورية.[٥] وظن الرئيس الجديد أن الأمور قد استتبت له، فأفرج عن الكثير من المعتقلين السياسيين، ومن ثم أستصدر مرسوماً بتشكيل وزارته الجديدة، وتم انتخاب "مأمون الكزبري" كرئيس للمجلس النيابي.[٦]

---

[١] عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص٧٤.

[٢] سيتم اقتصار تسمية "حزب البعث العربي الاشتراكي" على "حزب البعث"، بدءاً من هذه الصفحة.

[٣] ناجي بزي، **سورية صراع الاستقطاب: دراسة وتحليل لأحداث الشرق الأوسط والتدخلات الدولية في الأحداث السورية ١٩١٧–١٩٧٣**، دمشق، دار ابن العربي، ١٩٩٦، ص٢٥٩–٢٦٠. وترجع جذور تأسيس حزب البعث العربي إلى نشاط مجموعتين رئيستين، أولها مجموعة زكي الأرسوزي في لواء إسكندرون، من خلال تأسيسها "عصبة العمل القومي" في عام ١٩٣٧ التي تحولت إلى "حزب البعث العربي". ومجموعة ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار التي أسست تنظيم "شباب الإحياء العربي"، وتحول هذا التنظيم إلى "مكتب البعث العربي" في عام ١٩٤٣. ومن ثم استقطب تنظيم عفلق–البيطار تنظيم زكي الأرسوزي، وتطور هذا الاتجاه إلى عقد المؤتمر التأسيسي لحزب البعث العربي في ١٩٤٧/٤/٧. للمزيد راجع: نجاح محمد، **الحركة القومية العربية في سورية من خلال تاريخ تنظيماتها السياسية ١٩٤٨–١٩٦٧**، (جزءان)، دمشق، دار البعث، ١٩٨٧، ج١، ص٨١–٩١.

[٤] وليد المعلم، مرجع سابق، ص١٦١–١٦٤.

[٥] غسان حداد، **أوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر ١٩٤٦–١٩٦٦**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٧، ص٦١.

[٦] وليد المعلم، المرجع السابق، ص١٦٤.

ألّف قادة الأحزاب السورية جبهة معارضة، وسرعان ما انفجرت المظاهرات الشعبية، واستفحل العداء بين البعثيين والنظام، وجرى اعتقال قادة البعث ونفيهم. وانفجر الوضع بإعلان جبل العرب العصيان، فقاومه النظام بالدبابات والطائرات، وتنادى السياسيون من الأحزاب والهيئات إلى عقد اجتماع والتوقيع على "ميثاق وطني"، واتفقوا على توجيه إنذار إلى النظام بإعادة الحياة الدستورية والإفراج عن المعتقلين السياسيين. وفي ٢٥ شباط ١٩٥٤ أعلن النقيب مصطفى حمدون العصيان العسكري من قيادة المنطقة الشمالية في حلب، بعد بيان له من إذاعتها ناشد فيه باقي قطعات الجيش الانضمام إلى حركته، بهدف الخلاص من الحكم الدكتاتوري، وقد تبع ذلك استجابة كل القطعات الجيش العسكرية له باستثناء قطعات دمشق، وانتهى الأمر باستقالة أديب الشيشكلي ومغادرته البلاد.[١]

أعيد هاشم الأتاسي إلى منصبه كرئيس للجمهورية، وجرى تكليف صبري العسلي بتشكيل حكومة ائتلافية في مطلع آذار ١٩٥٤. وقد هيمن حزب الشعب على الوزارة الجديدة، مستفيداً من إعادة المجلس النيابي السابق (٥١ مقعداً لحزب الشعب)، فشعر البعثيون بالغبن، وبخاصة أن الضباط البعثيين كانوا الأداة الرئيسة التي أطاحت بنظام أديب الشيشكلي، فطالبوا بتأليف وزارة حيادية، وهددوا بمقاطعة الانتخابات المقبلة ما لم يتم تعديل قانون الانتخابات، متحالفين مع الكتلة الديمقراطية التي يتزعمها خالد العظم. وأسفرت الأحداث عن استقالة حكومة صبري العسلي في ١٩ حزيران ١٩٥٤، وإجراء انتخابات جديدة، وتصادف ذلك مع عودة الرئيس السابق شكري القوتلي إلى دمشق، بعد غياب دام خمس سنوات قضاها في مصر.[٢]

أسفرت الانتخابات النيابية عن فوز حزب البعث بـ١٨ مقعد، وفوز خالد بكداش عن الحزب الشيوعي، وفوز الكتلة الديمقراطية بـ ٣٨ مقعد. وتم تكليف فارس الخوري بتشكيل الوزارة الائتلافية في ١٠ أيلول ١٩٥٤. وأقبلت سورية على مرحلة تعد من أصعب مراحلها التاريخية، إذ شهدت تكالب التأمر الخارجي عليها بصورة لم تشهدها من قبل. ورغم ذلك فقد واكبها مد وحدوي جماهيري، ووحدة وطنية، وتصميم شعبي على مقارعة الاستعمار ومشاريعه.[٣]

وفي المقابل، ارتبطت الانقلابات العسكرية التي شهدتها سورية بمسألة مهمة. فبقدر ما ساعد ضباط الجيش القوى اليسارية ضد القوى اليمينية، بقدر ما أفسحوا المجال لتحكم الجيش في الشؤون السياسية،

---

[١] وليد المعلم، مرجع سابق، ص١٦٤-١٧٠.

[٢] المرجع نفسه، ص١٧٠-١٧٣.

[٣] المرجع نفسه، ص١٧٦-١٧٨.

ليتحول الجيش من أداة تنفيذية إلى أداة مشرّعة ومخططة، ويصبح موضوع تخليه عن الحكم من أعقد المشكلات الداخلية العصيّة على الحل.[١]

٢- مصر منذ عام ١٩٤٥ حتى سيطرة عبد الناصر على الحكم عام ١٩٥٤:

أسفرت نهاية الحرب العالمية الثانية عن تصاعد التيار القومي في مصر، والمناداة بجلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس، وكان التأثير المباشر لهزيمة فلسطين عام ١٩٤٨، هو تعرية واقع الفساد في مصر. فقد دخل ضباط الجيش المصري تلك الحرب بحماس متقد، وخرجوا منها محبطين، وتبيّن لهم بأن تسليح الجيش المصري كان دون الخط الأدنى المقبول. وتكشفت صفقات الأسلحة الفاسدة والذخائر التالفة، ما مهّد للقضاء نهائياً على العلاقة بين الملك "فاروق" والضباط القوميين المصريين. وضمن هذه الأجواء تشكّل تنظيم الضباط الأحرار الذين حسموا مصير النظام الملكي المصري بانقلاب عسكري، في ٢٣ تموز ١٩٥٢، عرف باسم ثورة يوليو.[٢] وقد بقيت ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ مجهولة الهوية عربياً، إلى أن حسمت قيادتها لصالح الرائد جمال عبد الناصر في عام ١٩٥٤.

كان الرئيس جمال عبد الناصر قد استخلص من هزيمة فلسطين عام ١٩٤٨، درساً رئيساً، تمثّل في ضرورة تضامن الدول العربية، وتعبئة طاقاتها ضد الاستعمار الغربي والعدو الصهيوني. وسرعان ما رسخت قناعته على أن لمصر دوراً رئيساً لا بد من أن تقوم به، استناداً إلى مبدأ وجوب التعاون ما بين الدول العربية، وسياسة الحياد الإيجابي، ومعاداة الأحلاف الغربية، كوسائل متاحة لتجنيب العرب الانخراط في نزاعات القوى الدولية وتحالفاتها، وللاعتماد على أنفسهم في الدفاع عن قضاياهم ومصالحهم.[٣]

رحب نظام أديب الشيشكلي بنظام الثورة المصرية، كونهما نظامين عسكريين؛ وأصدر بياناً دعا فيه إلى تأييد النظام المصري الجديد. وسرعان ما وصفته الصحف المصرية بأنه "محرر سورية". وكان أديب الشيشكلي أول رئيس عربي يزور القاهرة بعد قيام الثورة فيها.[٤]

---

[١] خالد محمد عابد الضمور، **العسكريون والحكم في سورية ١٩٤٩- ١٩٥٨**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨١، ص٣٢٦-٣٢٨.

[٢] ناجي بزي، مرجع سابق، ص٢١٩.

[٣] باتريك سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥-١٩٥٨**، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة، دمشق، دار طلاس، ط٧، ١٩٩٦، ص٢٥٥-٢٦٣.

[٤] إبراهيم محمد محمد إبراهيم، **مقدمات الوحدة المصرية السورية ١٩٤٣-١٩٥٨**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة عين شمس، ١٩٩١، ص١٠٥-١٠٦.

أما بالنسبة للقوى اليسارية السورية، فقد أبدت الريبة والشك تجاه أهداف الثورة المصرية التي لم تتضح بعد، ولاسيما كوادر حزب البعث العربي الاشتراكي. إذ شابها اعتقاد بأن حركة الجيش المصري ليست إلا حركة مشابهة لحركة أديب الشيشكلي، تسعى إلى إقامة حكم ديكتاتوري في مصر. وزاد من هذه الشكوك تأييد الحكومة البريطانية للثورة المصرية على لسان وزير خارجيتها أنتوني إيدن، في ٢٨ تموز ١٩٥٢، ما قاد إلى توتر العلاقات السورية–المصرية عقب سقوط نظام الشيشكلي في عام ١٩٥٤، وتولي العناصر القومية زمام أمور السياسة السورية.[١]

دفع توتر العلاقات السورية–المصرية، الرئيس جمال عبد الناصر، إلى ضرورة تأكيد الدور القومي العربي لمصر، فقام بعقد اجتماع حكومي موسّع ضم سفراء مصر في الخارج، جرى فيه وضع الخطوط العريضة للسياسة الخارجية التي ستنتهجها الثورة المصرية، فتألفت من شقين: الأول تجاه الدول التي تشابه مصر في مشكلاتها وظروفها، والثاني تجاه الدول الكبرى، بحيث يتم تطوير التعاون مع دول الشق الأول للوقوف صفاً واحداً تجاه النزاع مع الدول الكبرى، مع الحرص على عدم تطور الأمور إلى صراع مسلح بين دول الجانبين. وفي خطاب شهير ألقاه بمناسبة الذكرى الثانية لقيام الثورة المصرية (٢٣ تموز ١٩٥٤)، كشف الرئيس جمال عبد الناصر عن سياسة مصر العربية والدولية الجديدة، القائمة على مقاومة مشاريع الأحلاف الغربية، وعلى التركيز على تحقيق هدف الوحدة العربية، وضرورة اعتماد العرب على أنفسهم في الدفاع عن قضاياهم؛ وكان لخطابه هذا وقعٌ كبير على القوميين العرب، دفع بعض الباحثين إلى عَدِّ يوم ٢٣ تموز ١٩٥٤، يومَ إعلانِ مصرَ كجزءٍ من الأمة العربية بصورة رسمية.[٢]

ولما كانت سورية في طليعة الدول العربية المنادية بالقومية والوحدة العربية، كان من الطبيعي أن تتلاقى السياسة المصرية الجديدة مع السياسة السورية، تجاه الخطر العام (الاستعمار)، والخطر الرئيس (الخطر الصهيوني). وازداد تطلع مصر إلى تولي دور قيادي في الشؤون العربية، مع ازدياد علاقاتها ترسخاً ووثوقاً مع القوى التقدمية العربية.[٣]

---

[١] يذكر أنتوني إيدن في مذكراته: "*أوضحت أكثر من مرة لسفارتنا في القاهرة، أن القوات البريطانية لن تتدخل للمحافظة على عرش فاروق (...) إن اللواء محمد نجيب (...)* [يكوّن] *رهاناً أفضل لنقامر عليه من الملك فاروق*". أوردها أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٢، ص١٤٩٨–١٤٩٩.

[٢] مايلز كوبلاند، **لعبة الأمم**، ترجمة مروان خير، بيروت، مكتبة الزيتونة، ١٩٧٠، ص٢٢٠–٢٢١.

[٣] إبراهيم محمد محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص١٠٧–١٠٨.

ثالثاً– عوامل تطور العلاقات السورية– المصرية نحو الوحدة ١٩٥٥–١٩٥٨:

١– عوامل دولية–إقليمية:

أ– الرفض المشترك للانضمام إلى حلف بغداد ١٩٥٥:

في ١٢ كانون الأول ١٩٥٥، صدر بلاغ عراقي–تركي أعلن الطرفان بموجبه عن اتفاق تعاون عسكري يرمي إلى "*صد أي اعتداء عليهما، من داخل المنطقة ومن خارجها*"، ووجّهت الدعوة إلى دول منطقة "الشرق الأوسط" للدخول فيه والاستفادة من "مزاياه". وفي ٢٤ شباط ١٩٥٥، جرى توقيع الاتفاق بصورة رسمية، وانضمت بريطانية إليه في ٥ نيسان ١٩٥٥، ومن ثم باكستان وإيران، ليُعرف بعدها باسم "حلف بغداد".[١]

أدرك الرئيس عبد الناصر أهداف الحلف الخفية، المتمثّلة في إيهام العرب بالخطر الشيوعي على المنطقة دون الخطر الصهيوني، ورأى فيه محاولة عراقية–غربية لعزل مصر عن "آسيا العربية".[٢] فاتّبع سياسة ترمي إلى منع انضمام دول عربية إليه، ولاسيما سورية، ملتقياً بذلك مع موقف اليسار السوري.[٣] ودعا لعقد مؤتمر في القاهرة في مستوى وزراء الخارجية العرب اعتذرت العراق عن حضوره.[٤] وفي الجلسة الأولى من أعمال المؤتمر، جاءت كلمات وزير الخارجية المصري موافقة لزميله السوري، إلا أن ذلك لم يمنع من تراخي الموقف السوري في الجلسات التالية،[٥] فقام السفير المصري في دمشق (محمود رياض) بنقل استياء الرئيس عبد الناصر إلى بعض الأوساط السورية المؤيدة للسياسية المصرية في حكومة فارس الخوري، الأمر الذي أسهم في استقالتها في ٧ شباط ١٩٥٥.[٦] وكُلّف صبري العسلي بتشكيل حكومة جديدة تتفق مع السياسة المصرية على معاداة حلف بغداد.[٧]

---

[١] جمال الدين الأتاسي، مرجع سابق، ص٦٠.

[٢] باتريك سيل، **الصراع على سورية**، ص٢٦٣–٢٦٥.

[٣] إبراهيم محمد محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص١١٠–١١١.

[٤] وليد المعلم، مرجع سابق، ص١٧٩.

[٥] تراوح هذا الموقف ما بين محاولة فارس الخوري إيجاد تفسيرات لغوية مخففة لمعنى الحلف، إلى التلميح بأن الحكومة السورية –وإن استطاعت إلزام نفسها بعدم الاشتراك به– إلا أنها لا تستطيع إلزام غيرها من الحكومات العربية، أو حتى حكومة سورية تالية لحكومته. انظر: أحمد يوسف أحمد، "تجربة الجمهورية العربية المتحدة"، بحث منشور في كتاب: عبد العزيز الدوري وآخرون، **الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، ص٢٠٦–٢٠٧، ح٣.

[٦] انظر: وليد المعلم، المرجع السابق، ص١٨١–١٨٢ ؛ باتريك سيل، المرجع السابق، ص٢٨٩–٢٩٠.

[٧] انظر: إبراهيم محمد محمد إبراهيم، المرجع السابق، ص١١٢ ؛ عفيف البزرة، مصدر سابق، ص١٦٧.

وقد عبّر سقوط وزارة فارس الخوري عن مدى تصاعد التيار اليساري في سورية المؤيد للسياسة المصرية،[١] ليأتي أول تطبيق عملي لذلك في تلاقي موقفي الوفدين السوري والمصري، إبان انعقاد مؤتمر الحياد الإيجابي في مدينة باندونغ في اندونيسية، ما بين ١٨-٢٤ نيسان ١٩٥٥، الذي عبّر عن تماثل آراء الوفدين حيال القضايا العربية والدولية.[٢]

ومن جهة أخرى، أدت رعاية بريطانية لحلف بغداد، وعدم مراعاتها لمسألة العداء التقليدي الهاشمي-السعودي، إلى تدهور علاقات الصداقة البريطانية-السعودية، ووصل الخلاف ذروته إبان مشكلة واحات البريمي،[٣] ما أسهم في انضمام الملك السعودي إلى الصف المناوئ للسياسة البريطانية في منطقة "الشرق الأوسط". وقد اتضح ذلك في توقيع قيادات مصر وسورية والسعودية على "الميثاق الثلاثي" عقب اجتماع عُقد في القاهرة بتاريخ ٦ آذار ١٩٥٦. وقد تضمن هذا الميثاق ١١ بنداً، شملت سبل التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري بين الدول الموقعة عليه.[٤] وتجدر الإشارة هنا، إلى تباين فهم الجانب السوري عن نظيره المصري للغاية الحقيقية من التوقيع على "الميثاق الثلاثي". ففي حين نظر إليه الجانب السوري كنواة لوحدة عربية شاملة، رأى الجانب المصري فيه حلفاً عربياً يواجه به سياسة الأحلاف العسكرية التي تبنّتها الحكومة العراقية.[٥]

ب- وقوف سورية إلى جانب مصر إبان العدوان الثلاثي ١٩٥٦:

تمخض الصراع الداخلي في سورية عن سقوط وزارة سعيد الغزي، وتأليف صبري العسلي حكومة ائتلاف وطني، في ١٥ حزيران ١٩٥٦.[٦] وقد طرح صبري العسلي مشروع قرار بتفويض لجنة وزارية سورية للتفاوض مع مصر، بهدف تحقيق اتحاد فيدرالي بين البلدين.[٧] وعقد مجلس النواب السوري جلسة في ٥ تموز ١٩٥٦، وأصدر قراراً ينص على أن " *مجلس النواب التزاماً منه بالفقرة الثالثة من الدستور التي نصت على أن*

---

[١] أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص٢٠٦-٢٠٧.

[٢] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٣، ١٨١٦-١٨١٩.

[٣] سعيد أبو الريش، **جمال عبد الناصر: آخر العرب**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥، ص١١٣-١١٤، ١٢١-١٢٢، ٣٠٠-٣٠١.

[٤] انظر: خالد العظم، مصدر سابق، ج٢، ص٤١٩ ؛ مصطفى طلاس، مصدر سابق، ج١، ص٤٨٣-٤٨٤.

[٥] خالد العظم، المصدر السابق، ج٢، ص٤٠٢.

[٦] راجع: مصطفى طلاس، المصدر السابق، ج١، ص٥٠٣-٥٠٤.

[٧] باتريك سيل، **الصراع على سورية**، ص٣٤٠.

الشعب السوري جزء من الأمة العربية، يؤيد قرار الحكومة الذي أعلنه رئيس الوزراء، ويرجو للحكومة النجاح في اتباع هذا الطريق المقدس الذي يقرّبنا في المستقبل القريب من الهدف الذي انتظره الشعب العربي".[١]

وجاء رد مصر على لسان رئيسها جمال عبد الناصر: "*تلقيت بترحيب بالغ القرار الذي اتخذه مجلس النواب السوري (...) إن تحقيق هذا الاتحاد أمنية يخفق لها قلب كل عربي مؤمن بالقومية العربية، وهو تحقيق للمادة الأولى من الدستور المصري التي تنص على أن مصر دولة عربية مستقلة، وأن الشعب المصري جزء من الأمة العربية*".[٢]

وعلى إثر إعلانه القرار التاريخي بتأميم قناة السويس ٢٦ تموز ١٩٥٦،[٣] وجّه الرئيس عبد الناصر نداءً إلى الشعب السوري: "*وأنا اليوم أتوجه إلى إخوان لنا في سورية... لقد قرروا أن يتحدوا معكم اتحاداً حراً سليماً عزيزاً كريماً (...) نرحب بكم أيها الأخوة متحدين، بلداً واحداً، وقلباً واحداً (...) لنرسي مبادئ الكرامة الحقيقية*".[٤] وسرعان ما استجابت سورية لنداء الرئيس المصري، حين أظهر الشعب السوري وحكومته ومجلس نوابه وأجهزة إعلامه ومختلف الجمعيات والمجالس والأندية الثقافية والسياسية حماساً بالغاً في تأييد هذا القرار.[٥]

واتخذ مجلس الوزراء السوري جملة من التدابير العسكرية استعداداً لإعلان حالة الطوارئ، وأعلن النواب السوريون عن استعدادهم لحمل السلاح دفاعاً عن حرية مصر.[٦] ووصلت الفورة الشعبية السورية درجة دفعت إذاعة القاهرة إلى الإعلان، أنه في حال اتخاذ عمل عسكري ضد مصر، فإن المساعدة السورية ستشمل تخريب أنابيب النفط التي تمر في أراضيها.[٧] ويبدو أن تصريحات إذاعة القاهرة هذه قد اعتمدت على دعوة أطلقها الزعيم البعثي أكرم الحوراني لاستخدام النفط العربي سلاحاً لخدمة القضايا العربية، كما دعا إلى تشكيل لجنة من مختلف الأحزاب السورية سُمّيت "الهيئة العربية السورية لنصرة مصر"، هدفها

---

(١) أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٣، ص٢٠٦٥-٢٠٦٦ ؛ باتريك سيل، **الصراع على سورية**، ص٣٤٠.

(٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم ٥٠٨، مذكرة وزير الخارجية المصرية بتاريخ ٩ تموز ١٩٥٦.

(٣) عولج العدوان الثلاثي على مصر من قبل الكثير من الكتابات والمقالات والأبحاث والندوات. ومن الكتابات الحديثة ما سطره أكرم الحوراني في مذكراته ضمن إطار إنساني-عربي-قومي، محاط بوثائق ووجهات نظر عربية وأجنبية، إضافة إلى معاينته العدوان وواقع الشعب المصري إبان مدة تواجده في مصر على رأس لجنة الاتصال للمؤتمر الشعبي العربي، وأوضح خفايا الموقف العربي الرسمي المشين، وابتعاد الأنظمة عن شعوبها، وعن أكذوبة استخدامها للنفط كسلاح، وعن تزويد الكيان الصهيوني بالنفط العراقي إبان العدوان، وعن سخرية أنتوني إيدن من العرب ووصفه الموقف الرسمي العربي: "*لم يحرك أي جرذ عربي ساكناً*"، وعن فشل مؤتمر ملوك ورؤساء العرب في الإجماع على مقاطعة دول العدوان، وغير ذلك. إن ما كتبه أكرم الحوراني لهو أكبر شاهد من أحد مواقع المسؤولية على تواطؤ بعض الأنظمة العربية مع الاستعمار، وانصياعها له منذ ذلك الوقت، وهلم جراً... للمزيد: أكرم الحوراني، المصدر السابق، ج٣، ص٢١٥٥، ٢١٦١، ٢١٦٨-٢١٧٠.

(٤) باتريك سيل، المرجع السابق، ص٣٤١ ؛ أكرم الحوراني، المصدر السابق، ج٣، ص٢٠٨٨؛ جمال الدين الأتاسي، مرجع سابق، ص٦٣.

(٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٢٦، ملف ١٥/٤/٣٠، برقية الوكيل المساعد للشؤون السياسية بالسفارة المصرية بدمشق إلى مدير مكتب الرئيس للشؤون السياسية في القاهرة بشأن مظاهر التأييد في سورية لتأميم قناة السويس.

(٦) إبراهيم محمد محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص١٣٢-١٣٧.

(٧) باتريك سيل، المرجع السابق، ص٣٤٢.

تسخير كل الإمكانات السورية المتاحة لمساندة مصر.[١] وسرعان ما دعت هذه اللجنة إلى إضراب عام بتاريخ ١٦ آب ١٩٥٦، احتجاجاً على انعقاد مؤتمر لندن للبحث في شرعية التأميم.[٢]

وعندما بدأ العدوان الثلاثي على مصر (٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦)، ضغط بعض الضباط السوريين باتجاه تفعيل بنود الاتفاقية العسكرية المعقودة بين سورية ومصر.[٣] وتحت الضغط السياسي-العسكري-الشعبي السوري، قام شكري القوتلي بزيارة موسكو لاستطلاع رأي القيادة السوفيتية، وهناك فهم أن الروس غير مستعدين للتدخل تدخلاً مباشراً في الحرب، خوفاً من نشوب حرب عالمية جديدة، ما دفعه إلى إبلاغ الرئيس عبد الناصر بعدم جدوى المراهنة على تدخل سوفيتي جاد.[٤]

ولما كان الجيش السوري مستنفراً، يضغط باتجاه المشاركة في الدفاع عن مصر بسرعة،[٥] حتى ولو دون خطة عسكرية،[٦] اتخذت القيادة العسكرية السورية قراراً بتدمير أنابيب شركة النفط العراقية (IPC) التي كانت تزود الغرب بالبترول، وجرى وضع خطة للنسف بحيث تبدو وكأنها عمل شعبي لإعفاء الحكومة السورية من أي مسؤولية دولية. وكُلّفَ رئيس الشعبة الثانية المقدم عبد الحميد السراج بتنفيذ الخطة،[٧] وقد لوحظ منذ ذلك الوقت ارتباطه بالرئيس جمال عبد الناصر، ليصبح أحد أهم عناصره المؤثرة في سورية.[٨]

ومن المفيد هنا، إيراد شهادة الضابط جاسم علوان، إذ يقول: " *شعر عبد الناصر أن العدوان لا يهدف مصر وحدها (...) فلما أدرك هذا الأمر، طلب من سورية عدم التدخل، ولكن الجيش (...) قام بنسف أنابيب البترول المارة في سورية، فأعلن عبد الناصر بأن العمال السوريين هم الذين قاموا بهذا العمل، وفي الحقيقة كان النسف بإيحاء منه، لأن تدفق البترول عبر قناة السويس قد توقف، وكان البترول العراقي يمر عبر سورية لتموين أوروبا (...) وتصادف نسف*

---

[١] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٣، ص٢٠٩١-٢١٠٠ ؛ جمال الدين الأتاسي، مرجع سابق، ص٣٦.

[٢] وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٢٦، ملف ١٥/٤/٣٠، برقية الوكيل المساعد للشؤون السياسية بالسفارة المصرية بدمشق إلى مدير مكتب الرئيس للشؤون السياسية في القاهرة بشأن مظاهر التأييد في سورية من تأميم قناة السويس.

[٣] انظر: محمود رياض، مصدر سابق، ص٣٠ ؛ فوزي شعيبي، **شاهد من المخابرات السورية ١٩٥٥-١٩٦٨**، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٨، ص٧١-٧٢ ؛ جمال الدين الأتاسي، مرجع سابق، ص٣٦.

[٤] انظر: محمود رياض، المصدر السابق، ج٢، ص١٥٥ ؛ أكرم الحوراني، المصدر السابق، ج٣، ص٢١٦٥-٢١٦٦.

[٥] عن ذلك يروي الرئيس الراحل حافظ الأسد: "*كان سربنا* [سرب الطيران] *في سورية، وكنا مستنفرين وجاهزين للمشاركة في المعارك في مصر، وفيما كنا ننتظر الأوامر بالإقلاع، طلب المصريون من قيادتنا إلغاء العملية*". انظر: لوسيان بيترلان، **حافظ الأسد: مسيرة مناضل**، ترجمة إلياس بديوي، دمشق، دار طلاس، ١٩٨٧، ص٦٢.

[٦] جاسم علوان، مقابلة شخصية بتاريخ ٣٠ أيار ٢٠٠٨ ؛ مصطفى طلاس، مصدر سابق، ج١، ص٥٣٦.

[٧] مصطفى طلاس، المصدر السابق، ج١، ص٥٣٧-٥٣٨ ؛ فوزي شعيبي، مصدر سابق، ص٧٢-٧٣.

[٨] إبراهيم محمد محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص١٤٠-١٤١ ؛ ويذكر أكرم الحوراني أنه عندما تحدث لفؤاد جلال (وزير مصري سابق) عن أن سورية قد وفت بالتزاماتها القومية بنسف أنابيب النفط، أجابه: "*إن أولادنا هم الذين نسفوا أنابيب البترول*"، في إشارة لارتباط السراج منذ ذلك الوقت بالمخابرات المصرية. انظر: أكرم الحوراني، المصدر السابق، ج٣، ص٢١٦٦.

خطوط البترول مع بداية شتاء شديد البرودة، ما شكل أحد الأسباب التي أجبرت إنجلترة وفرنسة على التسليم وإيقاف العدوان (...) وبعد أن نسفت الطائرات المعادية إذاعة القاهرة، أصبحت كل البلاغات المصرية تذاع عبر إذاعة دمشق باسم إذاعة القاهرة".[١]

وأدخلت سورية قوة عسكرية إلى الأردن، في ٣١ تشرين الأول ١٩٥٦، ضمن إطار الاتفاقية الدفاعية المشتركة.[٢] كما شارك الضباط السوريون المتواجدون في مصر في المعارك الحربية، ومنهم الضابط الشهيد جول جمال الذي اشترك في عملية فدائية أدت إلى تدمير البارجة الفرنسية جان بار (Jean Bart). [٣] وفي المستوى الدبلوماسي، قطعت سورية علاقاتها مع بريطانية وفرنسة. [٤] وجاءت نهاية العدوان الثلاثي على مصر نتيجة المقاومة الوطنية، والتأييد العالمي لمصر، والتهديدات السوفيتية، والإنذارات الأمريكية.[٥]

ومن أهم نتائج هذا العدوان على العلاقات السورية–المصرية، زيادة شعبية الرئيس عبد الناصر لدى الجماهير السورية،[٦] فغدا يمثل أمانيها في تحقيق الوحدة العربية.[٧] كما أحدث صمود الشعب المصري نقطة تقدم كبيرة في مسيرة التقارب السوري–المصري، وتزايدت المطالب الشعبية بإقامة اتحاد بين القطرين.[٨] وكوّن فشل العدوان ضربة قاصمة للاستعمار الغربي القديم، وللدول المرتبطة به، وللفئات السورية التي كانت ترى أن مصلحة سورية تكمن في التعاون مع الغرب، الأمر الذي ساعد القوى اليسارية السورية المؤيدة للسياسة المصرية في إزاحة خصومها من مسرح السياسة السورية بسهولة.[٩]

ومن ثم جاء الكشف عن مؤامرة عراقية على سورية بالتزامن مع العدوان الثلاثي على مصر،[١٠] بمخطط عراقي وتنسيق أمريكي–بريطاني. كانت هذه المؤامرة تهدف إلى قلب النظام السوري المؤيد لمصر، واستبداله بحكومة موالية للعراق، ومنع سورية من تقديم أي عون لمصر إبان العدوان الثلاثي عليها.[١١] ما

---

[١] جاسم علوان، مقابلة شخصية بتاريخ ٣٠ أيار ٢٠٠٨.

[٢] أحمد عبد الكريم، **أضواء على تجربة الوحدة**، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر، ط٢، ١٩٩١، ص٦٨.

[٣] مصطفى طلاس، مصدر سابق، ج١، ص٥٣٩–٥٤٠.

[٤] خالد العظم، مصدر سابق، ج٢، ٤٨٢.

[٥] مصطفى طلاس، المصدر السابق، ج١، ص٥٤٢–٥٤٤.

[٦] وليد المعلم، مرجع سابق، ص٢١٠.

[٧] راجع: سعيد أبو الريش، مرجع سابق، ص١٦٠، ١٩٠–١٩٥.

[٨] سمير عبده، **حدث ذات مرة في سورية: دراسة للسياسة السورية–العربية في عهدي الوحدة والانفصال ١٩٥٨–١٩٦٣**، دمشق، دار العلاء، ١٩٩٨، ص٢٢–٢٤.

[٩] إبراهيم محمد محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص١٤٣.

[١٠] راجع نص أحكام الإعدام الغيابية الصادرة بحق بعض المتورطين في هذه المؤامرة في: الملحق الوثائقي، الوثيقة رقم (١).

[١١] من أجل مزيد من التفاصيل عن المؤامرة العراقية على سورية، انظر: سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٦٤ ؛ باتريك سيل، **الصراع على سورية**، ص٣٥٧ ؛ مصطفى طلاس، المصدر السابق، ج١، ص٥٠٧.

أدى إلى ارتفاع الأصوات السورية المؤيدة لمصر، وتعهد رئيس الحكومة السورية صبري العسلي ببدء مفاوضات فورية مع مصر بغية إقامة وحدة فيدرالية بين القطرين.[١] وأدى الكشف عن هذه المؤامرة إلى حدوث أزمة خطيرة في قيادة أركان الجيش السوري،[٢] وإلى استقالة رئيس الأركان توفيق نظام الدين، وتعيين اللواء عفيف البزرة ذي الميول اليسارية مكانه.[٣]

ج- الرفض المشترك لمبدأ أيزنهاور ١٩٥٧:

حاولت واشنطن استغلال فرصة إخفاق العدوان الثلاثي على مصر، بغية الحلول محل الاستعمار الغربي القديم في المنطقة العربية.[٤] وسرعان ما طرح الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور (DWIGHT D. EISENHOWER) مشروعاً سياسياً أمام الكونغرس الأمريكي، بتاريخ ٥ كانون الأول ١٩٥٧، يهدف إلى " *دعم قدرات دول منطقة الشرق الأوسط اقتصادياً في مواجهة الخطر الشيوعي، بما يكفل تدخل الجيش الأمريكي لحمايتها*".[٥] وعرف هذا المشروع باسم "مبدأ أيزنهاور".[٦]

نظرت الحكومة السورية إلى هذا المشروع كمتمم لحلف بغداد، وامتداد للحرب الباردة في المنطقة العربية، ومحاولة لعزل التيار القومي العربي في سورية، وفرض الصلح مع الكيان الصهيوني على العرب، والحلول محل الاستعمار الغربي القديم،[٧] فقابلته برفض شديد، ومن ثم اتخذت مصر موقفاً مشابهاً.[٨] في حين أيدته كل من العراق ولبنان، وتحفظت الأردن والسعودية عليه.[٩]

---

[١] وليد المعلم، مرجع سابق، ص٢٠٧.

[2] George Haddad, **Revolution's and Military Rule in The Middle East: The Northern Tier**, New York: Robert Speller and Sons, 1965, p.230.

[٣] من أجل مزيد من التفاصيل عن هذه الأزمة، انظر: مصطفى طلاس، مصدر سابق، ج١، ص٥٥٦-٥٦٢ ؛ خالد محمد عابد الضمور، مرجع سابق، ص٢٩١ ؛ توري جوردون، مرجع سابق، ص٣٧١-٣٧٢ ؛ أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٣، ص٢٢٩٤-٢٢٩٩.

[٤] أكرم الحوراني، المصدر السابق، ج٣، ص٢٢١٠. وقد رأت جريدة "جمهورييت" التركية أن إلغاء مصر معاهدة ١٩٥٤ مع بريطانية قد سرّع في إخراج "مشروع أيزنهاور". انظر: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم ١٨٦، ملف رقم ١٥/٤، برقية مرسلة من السفارة المصرية بأنقرة إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية بالإدارة السياسية بتاريخ ١٩٥٧/١/٨.

[٥] وليد المعلم، مرجع سابق، ص٢١٠ ؛ ناجي بزي، مرجع سابق، ص٢٨٢-٢٨٣.

[٦] للاطلاع على النص الكامل بالعربية لرسالة أيزنهاور إلى الكونغرس الأمريكي، انظر: أكرم الحوراني، المصدر السابق، ج٣، ص٢٢١١-٢٢١٨.

[٧] للاطلاع على تحليل مفصل لهذا المبدأ، وآثاره على سورية ودول منطقة "الشرق الأوسط"، انظر: محمد عبد المولى الزعبي، **الانهيار الكبير**، ص٦٤-١٠٣.

[٨] يصف أحمد عبد الكريم زيارته للقاهرة في ذلك الوقت ومشاهدته بعض اللافتات الضخمة في شوارعها تدعو إيجابياً لمبدأ أيزنهاور. راجع: أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص٦٤.

[٩] وليد المعلم، المرجع السابق، ص٢١٠-٢١١.

ولمواجهة التحدي السوري–المصري لسياستها، لعبت واشنطن على وتر تشتت الموقف العربي. إذ سرعان ما أعلن الملك حسين، في ١٠ نيسان ١٩٥٧، عن اكتشاف مؤامرة ضده، مسقطاً حكومة سليمان النابلسي الوطنية.[١] وكان الثمن الذي تلقّاه من واشنطن، مبلغ ٢٠ مليون دولار كمساعدة للأردن.[٢] كما رتبت واشنطن لقاءً جَمَعَ عاهلي العرشين السعودي والهاشمي، واستطاعت بذلك إيجاد محور سعودي–عراقي–أردني، فأضحى الميثاق الثلاثي "السوري–المصري–السعودي" حبراً على ورق.[٣]

ولما لم يكن الرئيس عبد الناصر بقادر على تحدي الأموال الأمريكية، فقد قَبِلَ الهزيمة في الأردن على مضض، ما يسمح بالقول بأنَّ أولى هزائمه السياسية في المنطقة العربية قد أديرت أمريكياً.[٤] ومن ناحية أخرى، أحدث مبدأ أيزنهاور مفعولاً عكسياً لأهدافه في سورية ومصر، إذ ازداد التلاحم الشعبي السوري مع حكومة التجمع القومي ومع مصر بقيادة الرئيس عبد الناصر،[٥] وازداد التقارب السوري–المصري نتيجة الموقف المشترك حيال هذا المبدأ.[٦] واتضح إفلاس السياسة الأمريكية في سورية ومصر، فلم يبق لها سوى باب التآمر على النظام في سورية لكسر المحور السوري–المصري.[٧]

د– وقوف مصر إلى جانب سورية إزاء التهديدات التركية–الغربية ١٩٥٧:

اكتشفت المخابرات العسكرية السورية، في ١٤ آب ١٩٥٧، مؤامرة أمريكية تهدف إلى قلب نظام الحكم في سورية،[٨] وأعربت وزارة الخارجية السورية عن عدم رغبتها بقاء ثلاثة من الدبلوماسيين الأمريكيين ضمن الأراضي السورية.[٩] وفي المقابل، شنّت وسائل الإعلام الغربية حملة إعلامية شعواء ضد سورية وصفتها بأنها أمست قاعدة للشيوعية الدولية في منطقة "الشرق الأوسط"، وبأنها باتت تهدد أمن الدول

---

(1) Dilip Hiro, **Inside the Middle East** ,London, Routledge; Kegan Paul, 1982, p. 320.

(٢) انظر: مصطفى طلاس، مصدر سابق، ج١، ص٥٦٢–٥٦٦.

(٣) خالد العظم، مصدر سابق، ج٢، ص٤٩١. وتجدر الإشارة إلى أن الميثاق كان حبراً على ورق منذ توقيعه، يقول عفلق: "*دارت مناقشات حول الميزانية المقترحة للدفاع المشترك، وهيئة الأركان العامة، واحتجت مصر بأنها فقيرة لا تستطيع أن تدفع، بينما كانت السعودية مستعدة للدفع ولكنها ترفض التخلي عن سيادتها. لقد لزم جميع الأطراف الصمت حين بُحثت مسألة التنسيق الاقتصادي*". أوردها باتريك سيل، **الصراع على سورية**، ص٢٩٥.

(٤) سعيد أبو الريش، مرجع سابق، ص١٧٠، ١٧٤–١٧٥. وقد وصلت قيمة المساعدات الأمريكية للأردن إبان عامين إلى ٧٠ مليون دولار. انظر: جورج. أ. كيرك، **السياسة العربية المعاصرة**، ترجمة عبد الواحد الإمبابي ومحمد الخولي، القاهرة، الدار القومية، ١٩٦٧، ص١١٥.

(٥) وليد المعلم، مرجع سابق، ص٢١٢–٢١٣.

(٦) سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٦٢.

(٧) وليد المعلم، المرجع السابق، ص٢١٢–٢١٣.

(٨) للاطِّلاع على تفاصيل المؤامرة انظر: أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٣، ص٢٣٦٨–٢٣٨٥ ؛ أمل بشّور، **دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر**، بيروت، مؤسسة جروس برس، ٢٠٠٣، ص٤٠٦ وما بعدها.

(٩) هم: هوارد ستون، والملحق العسكري روبرت مالوي، ونائب القنصل فرانسيس جيتون. انظر: سامي عصاصة، المرجع السابق، ص٦٥.

المجاورة لها. وفي ٢٤ آب ١٩٥٧، أوفدت الإدارة الأمريكية وكيل خارجيتها لشؤون الشرق الأوسط لوي هندرسون (Loy Henderson) إلى منطقة "الشرق الأوسط"، بمهمة "البحث عن الحقائق في سورية".[١]

وبعد زيارته لعواصم الدول المجاورة لسورية،[٢] صرّح هندرسون بأن الوضع السوري قلق وبالغ الخطورة، وبأنه "*لا يهدد الشرق الأوسط فحسب، بل قد يؤثر تأثيراً خطيراً على العالم الحر بأسره*"،[٣] وناقش إمكانية القيام بعمل عسكري لكبح "التهور السوري".[٤] وسرعان ما تناقلت وسائل الإعلام الدولية أخباراً عن مخطط لغزو سورية، تشترك فيه كل من أمريكة والكيان الصهيوني والعراق وتركيا.[٥] وتجلّت دقة هذه المعلومات بظهور حشود عسكرية تركية اقتربت من الحدود السورية.[٦]

وقفت مصر إلى جانب سورية إزاء التهديدات التركية–الغربية،[٧] وأرسل الرئيس عبد الناصر برقيات عاجلة إلى الحكومات المجاورة لسورية يحثها على إعلان إنكار تخوفها من احتمال قيام سورية بالاعتداء على إحداها.[٨] وسرعان ما استجاب الرئيس عبد الناصر للطلب السوري بإرساله قوة عسكرية مصرية وصلت ميناء اللاذقية السوري في ١٣ تشرين الأول ١٩٥٧،[٩] فأشادت سورية بالموقف المصري، ورأت فيه دليلاً على الوحدة الحقيقية التي تربط بين القطرين.[١٠]

ورغم صغر حجم القوات المصرية التي لم تكن تتجاوز فوج مدفعية، إلا أنها كانت "ضربة معلم" نفّذها الرئيس عبد الناصر. إذ استطاع بهذه القوات الرمزية أن يترجم للسوريين، أن مصداقيته تتعدى الأقوال إلى

---

[١] وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم ١٨٦، ملف رقم ٢/٥/٦ ١٨١، برقية مرسلة من السفارة المصرية بأنقرة إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية بالإدارة السياسية، بتاريخ ٢٨ آب ١٩٥٧ بخصوص مشاورات هندرسون في أنقرة.

[٢] جريدة الأهرام بتاريخ ٢ أيلول ١٩٥٧.

[٣] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٣، ص٢٣٩٠.

[٤] وليد المعلم، مرجع سابق، ص٢١٩.

[٥] محمد عبد المولى الزعبي، **الانهيار الكبير**، ص٨٦–٨٧.

[٦] أوردها: أكرم الحوراني، المصدر السابق، ج٣، ص٢٣٩٩.

[٧] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٧٤.

[٨] جريدة الجمهورية، العدد ١٣٦٥، بتاريخ ١٢ أيلول ١٩٥٧.

[٩] Foreign Office. 371/131320. Following is the text of a Despatch Dated 3rd February 1958 From the Canada Ambassador, (Egypt, 1957 Annual Review), May, 6, 1958. Confidential.

[١٠] جريدة الجمهورية بتاريخ ١٧ أيلول ١٩٥٧.

الأفعال، وكان لهذه الخطوة أثر إيجابي كبير في تلاحم الشعور القومي في سورية ومصر،[١] تُوّج بزيارة وفد مجلس الأمة المصري لدمشق، في مطلع شهر تشرين الثاني ١٩٥٧.[٢]

وما تجدر الإشارة إليه هنا، ما ذهب إليه بعض الباحثين، بأن السياسة الأمريكية قد دفعت سورية بصورة متزايدة نحو مصر. إذ يخلص باتريك سيل إلى أن "*التدخل الأمريكي الفظ في الشؤون العربية في عام ١٩٥٧، قد أدى إلى ترسيخ موقف الاتحاد السوفيتي ومصر كتوأمين حاميين لسورية*". ووصل الأمر إلى حد قول بعض الباحثين بأن واشنطن قد اتبعت هذه السياسة، لتدفع سورية إلى الوحدة مع مصر، من منطق أن سورية أشبه "بحصان جامح" لن يقدر على "لجمه" إلا الرئيس عبد الناصر.[٣]

وفي الوقت الذي شنت فيه أجهزة الإعلام المصرية حملة شعواء على السياسة التركية، تحدثت بعض الصحف التركية عن العلاقات الطيبة مع مصر، وعن تعيين سفير تركي جديد في القاهرة. كما أثنى بعض الساسة الأتراك على التدخل المصري في سورية "*الذي يرمي إلى حماية سورية من النفوذ الشيوعي*".[٤] وكشفت الوثائق الأمريكية المفرج عنها حديثاً، عن وجهة نظر مشابهة لدى بعض المسؤولين الأمريكيين، ومن ذلك تقرير أعده قائد الأسطول الأمريكي السادس، في ٧ تشرين الثاني ١٩٥٧، رحّب فيه بالدور العسكري المصري في سورية، بما فيه من منع انجراف سورية إلى "الفلك" السوفيتي، ومضى التقرير قائلاً: "*إن لم نستطع هزيمتهم فلننضم إليهم (...) وناصر أفضل من أي بديل منتظر في كل الأحوال*".[٥]

إلا أن ذلك لا يعني أن هذا التقرير يمثّل وجهة النظر النهائية للإدارة الأمريكية، إذ كانت السياسية الأمريكية تتعامل مع الأزمات بطريقة وصفها الباحث والصحفي المصري محمد حسنين هيكل "بالحيوان

---

[١] انظر: سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٦٨، ٧٥ ؛ عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ج٢، ص٣٣ ؛ مصطفى طلاس، مصدر سابق، ج١، ص٦٧١-٦٧٢.

[٢] انسحبت الحشود التركية نتيجة الضغوطات الدولية، وقد عرضت السعودية على تركيا وساطتها، فقبلت تركيا الوساطة، أما سورية فرفضتها. انظر: باتريك سيل، **الصراع على سورية**، ص٣٩٩-٤٠٠.

[٣] قارن: باتريك سيل، المرجع السابق، ص٤٠٠ ؛ سامي عصاصة، المرجع السابق، ص١١٣.

[٤] وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم ٢٥٤، ملف رقم ٢/٥/٦، برقية من القائم بأعمال السفارة المصرية بأنقرة إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية في القاهرة بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٢١ بشأن الموقف التركي من قدوم القوات المصرية إلى سورية.

[٥] محمد عبد الوهاب سيد أحمد، **الوحدة المصرية–السورية في عام ١٩٥٨: دراسة في ضوء الوثائق الأمريكية**، دورية مصر الحديثة، العدد ٨، ٢٠٠٩، ص٤٦٠.

متعدد الرؤوس".[١] ومن هنا يأتي التناقض في آراء الباحثين رغم اعتمادهم في نسب المعلومات إلى الوثائق الأمريكية ذاتها.[٢]

٢- عوامل قومية-محلية:

أ- تصاعد المد القومي في سورية بين عامي ١٩٥٤-١٩٥٨:

أسفر سقوط نظام أديب الشيشكلي في سورية في عام ١٩٥٤ إلى تسنّم القوى التقدمية السورية منبر صناعة القرار السياسي السوري، من خلال ما أطلق عليه آنذاك "حكومة التجمع القومي" التي حكمت سورية ما بين عامي ١٩٥٤-١٩٥٨، وضمت في صفوفها عناصر قومية كان البعثيون أقواها وأكثرها تنظيماً. ولما كانت مصر بقيادة الرئيس عبد الناصر تنتهج سياسة عربية قومية، فقد كان من الطبيعي أن تتلاقى القيادتين السورية والمصرية في النهج السياسي الخارجي للقطرين كليهما.

وشهدت سورية في عام ١٩٥٥ حدثين مهمين، أديا إلى وصول القوى والشخصيات السياسية السورية الداعمة للسياسية المصرية العربية والخارجية، إلى سُدّة صناعة القرار السياسي السوري.

ففي ٢٢ نيسان ١٩٥٥، اغتيل نائب رئيس الأركان السورية العامة العقيد عدنان المالكي -المعروف بمواقفه المؤيدة للتيار التحرري القومي الصاعد في سورية- في الملعب البلدي بدمشق. وكان ينوي السفر إلى لبنان لكنه تراجع تحت إلحاح السفير المصري محمود رياض، ليُقتل هناك على يد الرقيب أول يونس عبد الرحيم من منتسبي الحزب السوري القومي، الذي قُتل بدوره من قبل عناصر المخابرات التي يترأسها عبد الحميد السراج ذو العلاقة المتينة مع السفير المصري. وقد جرى توجيه الاتهام بهذه الحادثة إلى الحزب السوري القومي، ما أدى إلى استئصال كوادره وقواعده في سورية عبر حملة من الإعدامات والاعتقالات والنفي. وفي المحصلة، مثّل الاغتيال القضاء على القائد الذي كان باستطاعته السيطرة على مجموع الضباط، وأدى إلى انغماس الجيش السوري في السياسة إلى حد تلاشت معه الحدود بين المدنيين والعسكريين. وتحفل

---

[١] محمد عبد الوهاب سيد أحمد، مرجع سابق، ص٤٦٠.

[٢] كشفت الوثائق الأمريكية عن العديد من المواقف المتناقضة فيما يتعلق بصانع القرار الأمريكي، كما تبدو في كل من وثائق وزارة الخارجية الأمريكية المودعة بالأرشيف القومي .N.A، وأوراق الرئيس أيزنهاور والمودعة بمكتبته بابلين كانساس (Kansas)، أو أوراق وزير الخارجية الأمريكي دالاس والمودع بعضها في مكتبة أيزنهاور أو في مكتبة جامعة برينستون. (Sally Mudd Library). المرجع السابق نفسه، ص٤٦٥.

العديد من المذكرات الشخصية والكتابات السياسية بتعداد القوى المستفيدة بطريقة أو بأخرى من إقصاء عدنان المالكي، أو الحزب السوري القومي، أو الطرفين معاً، من المسرح السياسي السوري. [١]

وسواء أصابت هذه الكتابات أم لا، فالنتيجة كانت ميلان كفة القوة في توجيه السياسة السورية إلى جانب حزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب الشيوعي، ونخبة من الضباط والساسة السوريين تربطها علاقة جيدة مع القيادة المصرية.

أما الحدث الآخر، فكان فوز شكري القوتلي في الانتخابات الرئاسية السورية التي جرت في ١٥ حزيران ١٩٥٥،[٢] بعد تنافسه مع زعيم الكتلة الديمقراطية النيابية خالد العظم. وكان شكري القوتلي – العائد من مصر بعد غياب دام خمس سنوات–،[٣] معادياً لمشروع الوحدة بين سورية والعراق،[٤] ومؤيداً لتوقيع الميثاق الثلاثي، فحظي بدعم مصر والسعودية.[٥]

وقد عكست هذه الانتخابات التناقضات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية، ومثّل فوز شكري القوتلي فيها انتصاراً لمحور الرياض–القاهرة على المحور الهاشمي بغداد–عمّان. وسرعان ما أكد الرئيس الجديد في أول تصريح له على انتهاجه سياسة الابتعاد عن الأحلاف العسكرية الأجنبية، وعلى عدم وجود ضرورة ملحة لإقامة علاقات مع الغرب. [٦]

---

[١] لتفاصيل أوسع عن الاغتيال ومضاعفاته انظر: باتريك سيل، **الصراع على سورية**، ص٢٣٧–٢٣٨، ٣١٩؛ و **الأسد: الصراع على الشرق الأوسط**، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٧، ص٨٩ ؛ إبراهيم يموت، **الحصاد المر: قصة تفتت قيادة حزب وتماسك عقيدة**، بيروت، دار الركن، ١٩٩٣، ٢٨٣–٢٩٠ ؛ أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٣، ص١٨١١، ١٨١٩–١٨٢٠ ؛ عفيف البزرة، **سورية جزيرة الحرية الخضراء**، موقع عفيف البزرة، الرابط: http://www.albizri.com ، ص١٦٨–١٦٩ ؛ جميل مخلوف، **محطات قومية**، بيروت، دار الركن، ٢٠٠٧، ص١٢٣–١٢٤ ؛ غسان زكريا، **غسان زكريا يتذكر السلطان الأحمر**، لندن، دار أرادوس، ١٩٩١، ص١٧، ٢٦–٢٧، ٣٣، ٤٠ ؛ جورج عبد المسيح، **من يوميات جورج عبد المسيح**، د.ن، د.ت، ج٢، ص٤٧٧، ٤٩٧–٤٩٨، مصطفى طلاس، مصدر سابق، ج١، ص٤٢٩، ٤٣٥–٤٤٢ ؛ راما نجمة، "**الملف الكامل للأحزاب والحركات السياسية المعاصرة في سورية**"، مجلة أبيض أسود، العدد ١٢٩، (٢٠٠١)، ص٩٢.

[٢] باشر الرئيس شكري القوتلي مهامه الرسمية في ٦ أيلول ١٩٥٥ بعد حفل أقامه له المجلس النيابي، فسلّمه الرئيس السابق هاشم الأتاسي مهام الرئاسة، فكانت المرة الوحيدة في تاريخ سورية المعاصر التي يسلّم فيها الرئيس القديم الرئيس الجديد الرئاسة. انظر: أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٣، ص١٨٧٤.

[٣] عاش شكري القوتلي في مدينة الإسكندرية ست سنوات، منذ انقلاب الزعيم حتى عودته إلى دمشق، بنفقات سعودية، وسكن وحراسة وخدمة مصرية. للمزيد راجع: خالد العظم: **مذكرات خالد العظم**، الدار المتحدة، بيروت، ط٣، ٢٠٠٣، ج٣، ص١١٤ ؛ مصطفى طلاس، مصدر سابق، ج١، ص٤٦٢، ح١.

[٤] توري جوردن، **السياسة السورية والعسكريون ١٩٤٥–١٩٥٨**، ترجمة محمود فلاحة، دمشق، دار الجماهير، ط٢، ١٩٦٩، ص٣٠٦.

[٥] انظر: وليد المعلم، **سورية ١٩١٨–١٩٥٨: التحدي والمواجهة**، دمشق، مطبعة عكرمة، ١٩٨٥، ص١٩١–١٩٢ ؛ موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، **الانقلابات في سوريا كما يراها أمين الحافظ**، ح٣، الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3FBF25CC-A6AE-4296-BC52-1A75B7C7BC64.htm#

[٦] راجع: عبد اللطيف البغدادي، **مذكرات عبد اللطيف البغدادي** (جزءان)، القاهرة، المكتب المصري الحديث، د.ت، ج٢، ص٣٢.

ب- الدور النشط للسفارة المصرية في دمشق بين عامي ١٩٥٤-١٩٥٨:

وصل محمود رياض إلى دمشق في ١٨ حزيران ١٩٥٤ كسفير لمصر في سورية. فقام بدراسة الاتجاهات السياسية السورية، وخَلُصَ إلى أن أقربها إلى السياسة المصرية هي سياسة حزب البعث، فعمل على تقوية علاقاته مع ساسة هذا الحزب.[١] كما حرص على لقاء معارضي الاتحاد مع مصر،[٢] وعلى رأسهم قياديي حزب الشعب.[٣] ومع العسكريين في الجيش السوري ممن يرفضون الوحدة مع العراق، وعلى رأسهم عبد الحميد السراج، ما جعل القيادة المصرية على علم بتفاصيل السياسة السورية.[٤]

وقد تصادف وصوله إلى سورية مع محاكمة قياديين في جماعة الإخوان المسلمين المصرية، ما أسهم في إضعاف ثقة السوريين بالحكم العسكري المصري، فبذل السفير المصري الجديد جهده لإعادة هذه الثقة من خلال شرحه لأهداف الإخوان المسلمين "الإرهابية"، وتوزيعه آلاف النسخ عن محاكمتهم، إضافة إلى دعوته العشرات من السياسيين والعسكريين السوريين لزيارة مصر ومعاينة منجزات الثورة على أرض الواقع. ومنذ ذلك الوقت، بدأ السفير محمود رياض يشغل مركزاً مهماً في الحياة السياسية السورية، ويقوم بدورٍ كبيرٍ في تقريب السياسة الخارجية بين مصر وسورية، حتى بات رمزاً من رموز العلاقات الخاصة التي تربط بين القطرين.[٥]

وإلى جانب محمود رياض، برز نشاطُ الملحقِ العسكري المصري في دمشق، اللواء عبد المحسن أبو النور، الذي كوّن إحدى "همزات الوصل" بين أصحاب القرار في كل من سورية ومصر. كما كان للوزير المصري السابق فؤاد جلال نشاط كبير بعد إيفاده إلى سورية في عام ١٩٥٦ ضمن البعثة الدبلوماسية في السفارة المصرية بدمشق، وكان مختصاً بالشؤون العربية وعلى صلات واسعة مع الأحزاب العربية والسياسيين العرب، كما اضطلع بدور مهم في ترسيخ التعاون بين القيادة المصرية وبين حزب البعث والأحزاب السورية الأخرى.[٦]

---

[١] محمود رياض، **مذكرات محمود رياض: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط ١٩٤٨-١٩٧٨**، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٥، ص٢٨٩-٢٩٠.

[٢] وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم ٥٠٨، ملف رقم ٨/١٢٩/١٤٠ ج١، مذكرة السفارة المصرية بدمشق بتاريخ ١٩/٣/١٩٥٦.

[٣] وثائق وزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٥، ملف رقم ١/٧/٢٢٨ ج٨، مذكرة السفارة المصرية بدمشق بتاريخ ٢٣/٣/١٩٥٦.

[٤] انظر: سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٨٧ ؛ غسان زكريا، مصدر سابق، ص١٦٦.

[٥] باتريك سيل، **الصراع على سورية**، ص٢٩٠، ٣٣٢-٣٣٣.

[٦] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٣، ص٢٠٢٣.

وكانت السفارة المصرية توافي قيادتها بتقارير شاملة،[١] ليصل الأمر ببعض الباحثين إلى المبالغة والقول بأن جهود السفارة المصرية في دمشق قد جعلت ساسة سورية يسيرون حسب إرادتها.[٢] وبغض النظر عن حقيقة هذه الصورة، فهي تدل في وجهها الآخر على مدى حيوية السفارة المصرية ونشاطها في سورية.

كما تجدر الإشارة إلى الدور الكبير الذي قامت به وسائل الإعلام المصرية وفي مقدمتها إذاعة القاهرة (صوت العرب) في تهيئة الشعب السوري نفسياً باتجاه التقارب السوري-المصري.[٣]

ج- التوقيع على اتفاقية تشكيل قيادة عسكرية مشتركة بين سورية ومصر ١٩٥٥:

اتفق الجانبان السوري والمصري في أواخر عام ١٩٥٥ على إنشاء قيادة عسكرية مشتركة،[٤] وفُوِّضَ السفير المصري بدمشق محمود رياض بتوقيع اتفاقية دفاعية بين القطرين في ٢٠ تشرين الأول ١٩٥٥،[٥] أنشئت بموجبها لجنة عليا، وهيئة لشؤون الدفاع، وقيادة مشتركة، وصندوق مالي مشترك لتغطية نفقات القيادة المشتركة تكون نسبة المدفوعات فيه ٣٥٪ من الجانب السوري و٦٥٪من الجانب المصري.[٦]

وجاء في الاتفاقية أنها موجهة ضد كل عدوان يقع من قبل الكيان الصهيوني على إحدى الدولتين المتعاقدتين، وما قد ينتج عنه ويتصل به من اعتداءات أياً كان مصدرها.[٧] وأعلن الرئيس عبد الناصر أن هذه الاتفاقية تمثّل فاتحة عهد جديد في العلاقات المصرية-السورية، وأشار إلى أهمية العمل على تحقيق الوحدة بينهما.[٨] ومن منظور آخر، كان معنى هذه الاتفاقيات بالنسبة للغرب هو خروج الرئيس عبد الناصر بالمنطقة العربية من دائرة النفوذ الاستعماري، وتهديد أمن الكيان الصهيوني. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ترقب تلك التطورات بحذر شديد، إذ أصبح الرئيس عبد الناصر يسير في طريق التصادم

---

[١] منها مقال للصحفي أحمد بهاء في مجلة "صباح الخير" المصرية بتاريخ ٨ نيسان ١٩٥٦ الذي كان أشبه بتقرير شامل عن الأحزاب وعن أهم الشخصيات السورية الفاعلة. انظر نص التقرير في: أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٣، ص٢٠٢٤-٢٠٢٩.

[٢] سامي عصاصة، المرجع السابق، ص٨٧-٨٨.

[٣] بدأت إذاعة صوت العرب بالبث بتاريخ ٤ تموز ١٩٥٣ لمدة نصف ساعة يومياً، ومن ثم تضاعف وقت إرسالها. وقد كانت الإذاعة العربية الوحيدة التي تبث من بلد عربي في ذلك الوقت. انظر: باتريك سيل، المرجع السابق، ص٢٥٩.

[٤] وليد المعلم، مرجع سابق، ص١٩٣-١٩٤ ؛ محمود رياض، مصدر سابق، ص١١٥-١٢٢.

[٥] وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١١٩٠، ملف ٩/٣/٢. مذكرة بشأن تفويض سفير مصر بدمشق بتوقيع اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسورية السيد الأميرلاي أ.ح/ محمود رياض.

[٦] إبراهيم محمد محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص١٢٣-١٢٤.

[٧] وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١١٩٠، ملف ٩/٣/٢. مذكرة اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسورية بتاريخ ٢٠ تشرين الأول ١٩٥٥.

[٨] وليد المعلم، المرجع السابق، ص١٩٣-١٩٤.

مع الغرب، وبدأت الدول الغربية تنظر إلى سياسته في الحياد الإيجابي على أنها مجرد ستار يخفي وراءه عداءه لمصالحها في منطقة "الشرق الأوسط".[1]

الفصل الثاني: مواقف القوى الداخلية السورية والمصرية من المشروع الوحدوي ومقدمات الوحدة السورية–المصرية

[1] جمال الدين الأتاسي، "الطريق السوري إلى الوحدة"، في كتاب: أحمد يوسف أحمد وآخرون، **أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩، ص٦١، ٦٤.

أولاً– مواقف القوى الداخلية في سورية تجاه مشروع الوحدة مع مصر:

١– المؤيدون للوحدة:

أ– تيار تبنى تحقيق المطلب الشعبي الوحدوي من منطلق عقائدي.

ب– تيار اندفع إلى تأييد الوحدة من منطلق ظرفي–مصلحي.

٢– الرافضون للوحدة:

أ– تيار رفض الوحدة من منطلق عقائدي.

ب– تيار رفض الوحدة من منطلق ظرفي–مصلحي.

ثانياً– مواقف القوى الداخلية في مصر تجاه الوحدة مع سورية:

١– الموقف الرسمي.

٢– الموقف الشعبي.

ثالثاً– مقدمات الوحدة السورية–المصرية:

١– المطالب البرلمانية بتحقيق الوحدة.

٢– مبادرة ضباط "المجلس الأعلى للقوات المسلحة السورية".

٣– مفاوضات قيام الوحدة.

٤– إشكالية المشروع الوحدوي ما بين الصيغة والسرعة والمعنى.

٥– الترتيبات النهائية لقيام الوحدة السورية–المصرية.

رغم التأييد الجماهيري الواضح الذي أبدته معظم القوى الشعبية والسياسية السورية تجاه تحقيق الوحدة مع مصر، إلا أن فئات سورية أخرى كان لها رأي آخر تجاهها. وفي المقابل، فإن الشعارات الوحدوية القومية التي كانت تتبناها القيادة المصرية لا يمكن تعميمها على عامة الشعب المصري، إلا أن امتلاك القوى

المؤيدة للوحدة في كل من سورية ومصر زمام السلطة الحقيقية في البلدين كليهما، فتح الطريق أمام تحقيق المشروع الوحدوي ليبصر النور في نهاية المطاف على أيديها.

أولاً– مواقف القوى الداخلية في سورية تجاه مشروع الوحدة مع مصر:

تباينت مواقف القوى السياسية والعسكرية السورية تجاه مشروع الوحدة مع مصر بين مؤيد ورافض، انطلاقاً من دوافع عقائدية أو ظرفية أو حتى مصلحية شخصية، وبالتالي يمكن تقسيم مواقف هذه القوى ضمن مجموعتين: المؤيدون للوحدة، والرافضون لها (انظر الشكل رقم ١ في ملحق الجداول والأشكال).

١– المؤيدون للوحدة:

تصّدرت الجماهير السورية قائمة المجموعة المؤيدة للوحدة مع مصر، ورفعت شعار الوحدة كمطلب جماهيري–قومي، ووسيلة للارتقاء والنهوض بالأمة العربية. وقد لامس ظهور شخصية الرئيس جمال عبد الناصر جوهر الأفكار القومية العربية التي نادت بها الجماهير السورية، ولاسيما أنه قد قَرَنَ الأقوال بالأفعال، ابتداءً من تركيزه على عروبة مصر، مروراً بموقفه الصلب إزاء حلف بغداد، وكسر احتكار الغرب للسلاح، والاعتراف بالصين الشعبية ضارباً بعرض الحائط إحدى الخطوط الحمر التي رسمتها السياسة الأمريكية، وتحديه للقوى الاستعمارية بتأميمه لقناة السويس وتصديه للعدوان الثلاثي وإعلانه نصراً لكل العرب، ووقوفه بقوة ضد مشروع أيزنهاور، وصولاً إلى مساندته سورية قولاً وفعلاً إزاء التهديدات الغربية بغزوها. وهو الذي خاطب بقوة شخصيته وخطبه الرنانة فؤاد كل مواطن عربي، حينما أعلن أن جوهر أهداف الثورة المصرية يكمن في وحدة العرب وإعادة بناء الوطن وتحرير فلسطين وبناء قاعدة صناعية وتطوير المجتمع العربي وتطبيق الاشتراكية وغير ذلك.[١]

كلّ ذلك وغيره، أشعل ثورة نفسيّة كبيرة لدى الجماهير السورية، جعلتها ترى إمكان تحقق الشعارات القومية على يدي هذا الرئيس، وتواكب ذلك طرداً مع ضعف ثقة الجماهير السورية بقياداتها السياسية والعسكرية التي أنهكتها الفرقة والتنافس والمزايدات السياسية وتدخلات القوى الاستعمارية في الشؤون الداخلية.

---

[١] محمد حسنين هيكل، **ما الذي جرى في سورية**، القاهرة، الدار القومية، ١٩٦٢، ص٢٤.

وتجدر الإشارة إلى أهمية العامل النفسي لدى الشعب العربي السوري الذي أثرت فيه وسائل الإعلام السورية والمصرية على حد سواء، حينما ضجّت بالحديث عن الوحدة وأهميتها للبلدين كليهما في المستويات كافةً.[١]

ولا بد من الإشارة هنا إلى براعة إعلام النظام المصري وقوة أجهزة مخابراته وانتشارها، بما يصب في القدرة على إقناع الشعب السوري بأن الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في مصر هو المثال الذي يجب أن يحتذى. في وقت كان فيه الوضع الديمقراطي في سورية وضعاً قلقاً، وكان ثمن الديمقراطية الذي تدفعه سورية ثمناً باهظاً ومرهقاً للشعب. هذا كله هيأ الرأي العام الشعبي في سورية للتنازل عن الوضع الديمقراطي والحياة الحزبية في سبيل تحقيق الأماني القومية الكبرى والاستقرار والتقدم والازدهار.[٢] وقد أفرز الصف المؤيد للوحدة تيارين:

أ- تيار تبنى تحقيق المطلب الشعبي الوحدوي من منطلق عقائدي:

وذلك دون أن يخلو الأمر من الربط ما بين التوجه الوحدوي الشعبي العام، والطموح الشخصي لقادة هذا التيار. ومن أهم القوى التي مثّلت هذا التيار حزب البعث، ونخبة من ضباط الجيش السوري.

فقد كوّن هدف الوحدة العربية، مقدمة لثالوث أهداف حزب البعث (الوحدة والحرية والاشتراكية).[٣] وجاء التقارب بين حزب البعث والرئيس جمال عبد الناصر، كتعبير عن ضرورة تاريخية في تجسيد أواصر تلاقي نضال العرب التحرري، في جناحي وطنهم الآسيوي والأفريقي.[٤] وقد أسفر هذا التلاقي -بعد مرحلة من الفتور النسبي شاب العلاقات بين الطرفين حتى عام ١٩٥٤[٥]- عن بدء تغير العلاقة بين الطرفين، إثر سقوط أديب الشيشكلي في عام ١٩٥٤، وجلاء القوات البريطانية عن مصر، وصدور الدستور المصري الذي أكد أن مصر جزء من الأمة العربية، ومن ثم انتهاج سورية ومصر سياسة خارجية

---

[١] راجع: سمير عبده، مرجع سابق، ص٣١-٣٢.

[٢] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٣، ص٢٥٠٩-٢٥١٠، ص٢٥٢٧-٢٥٢٨.

[٣] وليد المعلم، مرجع سابق، ص٢٢٦.

[٤] سمير عبده، المرجع السابق، ص٢٦.

[٥] عبد العزيز حسين الصاوي، **العلاقة الناصرية-البعثية: دراسة استطلاعية في أزمة تطور الثورية العربية**، بيروت، دار الطليعة، ١٩٩٥،ص١٣-١٥.

متقاربة منذ مؤتمر باندونغ الذي عُقد في عام ١٩٥٥،[١] وما شهده القطران من أحداث سياسية سبق أن أشير إليها.

ومنذ ذلك الوقت، بدأ الطرفان بتعزيز العلاقات بينهما، فاتجه الرئيس عبد الناصر إلى دعم حزب البعث سياسياً ومادياً ومعنوياً، في حين شرع حزب البعث بممارسة ضغوطاته في المستويات الشعبية والحكومية والعسكرية باتجاه التقارب مع مصر.[٢]

وتطور هذا الاتجاه في عام ١٩٥٦، بتحول حزب البعث عن طرح مشروع الوحدة مع مصر من داخل الحزب، إلى طرحه علانية.[٣] فقد ربط البعثيون مشاركتهم في حكومة الائتلاف الوطني، بتعهدها في العمل على تحقيق الوحدة بين سورية ومصر، كما نجحوا عبر حقيبتي الخارجية والاقتصاد اللتين حصلوا عليهما،[٤] في دفع السياسة الخارجية السورية نحو مزيد من التنسيق والتعاون مع مصر، ووصل الأمر إلى حد تطابق الرؤية السياسية السورية والمصرية تجاه القضايا العربية والدولية.[٥]

ورغم ما سبق ذكره، ثمة بعض الملاحظات على القرار البعثي تجاه مشروع الوحدة مع مصر، إذ جرى تبني هذا القرار في مستوى قيادة الحزب ونوابه ووزرائه، دون أن يكون للمؤتمر القطري رأيه فيه، كما تأثر هذا القرار بالتيار الشعبي الجارف القائل بتعجيل قيام الوحدة، وطغى على الدراسات البعثية الوحدوية، البُعد الواحد، من جهة تركيزها على ضرورة قيام الوحدة دون الخوض في الوسائل والآليات الكفيلة باستمراريتها وحمايتها. وتعددت رؤى القيادة البعثية ونظرياتها تجاه شكل الوحدة المرجوة بين الشكلين الفيدرالي والاندماجي، وتجاه الغاية الحقيقية من قيامها.[٦]

كما تجدر الإشارة هنا، إلى أن حزب البعث في سعيه لتحقيق الوحدة، كان مدفوعاً بجملة من العوامل لا تخلو من التناقض. ففي حين رأت قواعده في الوحدة إنقاذاً لسورية من المؤامرات الاستعمارية، وتحقيقاً لهدف أساسي في المشروع النهضوي العربي، رأى بعض قياديه فيها توسيعاً لسلطتهم السياسية،[٧] بل عملية هروب إلى الأمام، بعد أن تأكدت استحالة سيطرة أحد القادة الثلاثة (ميشيل عفلق، صلاح الدين

---

[١] انظر: وليد المعلم، مرجع سابق، ص٢٢٦ ؛ محمد عبد المولى الزعبي، **الانهيار الكبير**، ص١٣٢-١٣٣ ؛ خالد محمد عابد الضمور، مرجع سابق، ص٣١٠-٣١١.

[٢] سمير عبده، مرجع سابق، ص٢٧.

[٣] وليد المعلم، المرجع السابق، ص٢٢٦.

[٤] انظر: وليد المعلم، المرجع نفسه، ص٢٢٧ ؛ أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص٢٠٧.

[٥] خالد محمد عابد الضمور، مرجع سابق، ص٣١٣.

[٦] المرجع نفسه، ص١٠٣-١٠٦.

[٧] سمير عبده، المرجع السابق، ص٤٥.

البيطار، أكرم الحوراني) على الحزب بمفرده.[١] ومع ذلك، فإن الدور المهم الذي مارسه حزب البعث لصنع الوحدة، سمح لبعض الباحثين بالقول أنه لولا وجود حزب البعث في سورية، لما قَبِلَتْ هذه الوحدة بشروط الرئيس عبد الناصر،[٢] وأن عدداً مهماً من البعثيين وافق على هذه الشروط، لقناعتهم بأنهم سيغدون القاعدة العقائدية للدولة الجديدة الموحدة، وللاستفادة من زعامة الرئيس عبد الناصر في المستوى العربي. والوحدة في النهاية هدف رئيس من أهداف حزب البعث، وفرصة لتحقيق قفزة نوعية في التنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية.[٣]

أما بالنسبة لموقف ضباط الجيش السوري، فقد أسفرت الانقلابات العسكرية التي شهدتها سورية في المدة ما بين ١٩٤٩-١٩٥٤ عن بروز الجيش السوري كحاكم فعلي فيها، إلى حد بدا معه أن السلطة المدنية قد باتت شبه مشلولة، ولاسيما أنها كانت في تآكل نتيجة الصراع الحزبي والفردي على السلطة. وكان أغلب الضباط السوريين المتحمسين للوحدة ذوي أصول ريفية وأفكار قومية تقدمية وعلى تماس دائم مع اليسار السوري، وفي نفوسهم عاطفة قوية تجاه الرئيس عبد الناصر، وكان بعضهم على ارتباط مباشر بأجهزته الأمنية، وغلب على إيمانهم بالقومية العربية الطابع الرومانسي الحالم بأمجاد الأمة العربية. وبتحليهم بهذه الصفات، فقد كانوا أقرب العناصر السورية إلى "الناصرية" في طور صعودها، وكوّنوا عنصر ضغط شديد الأهمية باتجاه إقرار الوحدة مع مصر، وغلب على موقفهم الحماس والاندفاع.[٤]

ويُعدُّ الانقلاب الخامس الذي قاده النقيب مصطفى حمدون في عام ١٩٥٤ البداية الحقيقية لعلو شأن الضباط القوميين الذين أطاحوا بنظام أديب الشيشكلي وفرضوا سيطرتهم الفعلية على قرار الجيش في ٢ حزيران ١٩٥٧ عقب أزمة قيادة أركان الجيش العامة.[٥] وبعد تعيين اللواء عفيف البزرة رئيساً للأركان العامة، وإحداث "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" بضباطه الأربع والعشرين، اتفقوا على نظام مكتوب

---

[١] يذكر نبيل شويري أن ميشيل عفلق قد اعتقد بأن زعامة عبد الناصر أفضل من واقع صراعه مع أكرم الحوراني على زعامة الحزب، أما أكرم الحوراني فقد رأى في الوحدة منجاة لسورية من المؤامرات الأمريكية أو الشيوعية. انظر: نبيل شويري، **سورية وحطام المراكب المتعثرة: حوار مع نبيل شويري رفيق عفلق وأكرم الحوراني**، موقع جبلة، الرابط:

http://www.jablah.com/modules/news/article.php?storyid=22 ؛ كما يذكر مصطفى طلاس أن أكرم الحوراني كان بحكم موقعه الحزبي، مطمئناً بأنه سيكون نائب الرئيس في دولة الوحدة، في حين كان صلاح الدين البيطار يحلم بوزارة الخارجية و"لم يكن يتصور بأن عبد الناصر سيضعه على الرف"، في حين خرج عفلق بقناعة بأنه سيكون فيلسوف دولة الوحدة "ولذلك فقد نام هو الآخر على وسادة من حرير" انظر: مصطفى طلاس، مصدر سابق، ج١، ص٦٧٢-٦٧٣.

[٢] باتريك سيل، **الصراع على سورية**، ٤٢٢.

[٣] انظر: وليد المعلم، مرجع سابق، ص٢٢٨ ؛ Adeed Dawisha and Karen Dawisha, The Soviet Union in the Middle East: Policy and Perspectives, London: Heinemann Educational Books, 1982, p. 19.

[٤] عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص١١١-١١٢.

[٥] باتريك سيل، المرجع السابق، ص٤١٩.

يحدد الأسس العامة لسياسة الجيش السوري، نصت المادة الثالثة منه على تدعيم العلاقات مع مصر والعمل على تحقيق الاتحاد معها.[١] ورغم تفاوت طريقة تفسير كل فريق منهم للمشروع الوحدوي إلا أنهم أجمعوا عليه كهدف قومي ينهي الخلافات فيما بينهم من جهة، ومع السياسيين المدنيين من جهة أخرى.[٢] ومن الدوافع التي زادت من تعلق كثير من الضباط السوريين بالرئيس عبد الناصر، كونه بالأصل ضابطاً عسكرياً.[٣]

ويذكر محمد حسنين هيكل في كتابه "ما الذي جرى في سوريا"، أن التنافسات الحزبية الداخلية والضغوط الخارجية على سورية قد أدت إلى خلق حالة من التوجس بالغة الحساسية بين الكتل العسكرية في الجيش السوري، وشبهها بحالة الاستنفار العسكري شبه الدائم، حوّلت الجيش السوري إلى ميدان للصراع بين القوى المتنافسة، وتوزعت أهواء ضباطه ما بين الأحزاب المتنافرة من جهة، وبين القوى الإقليمية الخارجية الداعمة لبرامج هذه الأحزاب من جهة أخرى.[٤] كما حاول في كتابٍ آخر (سنوات الغليان) أن يحدد أهم هذه الكتل العسكرية وهي:

- كتلة لا تنتمي إلى أي جانب أو جماعة وفي مقدمتها عبد الحميد السراج.
- كتلة حزب البعث وأبرز قياديها مصطفى حمدون وعبد الغني قنوت وبشير الصادق.
- كتلة حزب التحرير (حزب أديب الشيشكلي) وتضم جماعة من الضباط المناهضين للكتلة البعثية بزعامة أمين النفوري، ومن أعضائها جادو عز الدين وأحمد عبد الكريم وحسين حدة.
- كتلة تأرجحت ما بين الكتلة البعثية وجماعة النفوري تزعمها طعمة العودة الله وأحمد حنيدي.
- كتلة الضباط الدمشقيين ويتزعمها أكرم ديري.
- كتلة متعاطفة مع اليسار ويتزعمها عفيف البزرة.[٥]

وفي معرض مناقشة رأيه، يُلاحظ أنه قد طغى على تقسيمه هذا إسقاط النتائج على الأسباب، من خلال استخلاصه مواقف أهم الشخصيات العسكرية السورية التي كان لها دور مهم –سلباً أو إيجاباً– عبر

---

[١] انظر: سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٨٣ ؛ George Haddad, **Revolution's and Military Rule in The Middle East: The Northern Tier**, New York: Robert Speller and Sons, 1965, p.228.

[٢] باتريك سيل، **الصراع على سورية**، ص٤١٩.

[٣] سامي عصاصة، المرجع السابق، ص١٠١.

[٤] محمد حسنين هيكل، **ما الذي جرى في سورية**، ص٦–٧، ٢٢–٢٣.

[٥] راجع :محمد حسنين هيكل، **سنوات الغليان: حرب الثلاثين سنة**، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨، ص٢٥٨، ح١ ؛ والعودة إلى ما أورده صلاح نصر في كتابه "**عبد الناصر وتجربة الوحدة**"، توضح أن محمد حسنين هيكل قد أخذ بدوره (مع بعض التعديل) عن صلاح نصر. راجع: صلاح نصر، **عبد الناصر وتجربة الوحدة**، بيروت، الوطن العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨٦، ص٦٧–٦٨.

مسيرة الوحدة السورية–المصرية، وإبرازها على صورة كتل سابقة على قيام الوحدة، ومن ذلك إشارته: "*ربما كانت الشخصية الرئيسة في دمشق في تلك الفترة هي شخصية العقيد عبد الحميد السراج*".[1] وسنرى لاحقاً أن كتلة عبد الحميد السراج لم تكن إلا مجموعة من العسكريين عمل أعضاؤها في جهازه الأمني بعد تشكيله إبان مسيرة الوحدة، وبأن الكتل العسكرية السورية غير الحزبية كالكتلة الدمشقية وسواها، لم تكن أكثر من لقاء مجموعة من الضباط تربطهم صلاتٌ عائلية أو زمالة السلاح أو الدراسة. والواقع أن سياسة القيادة المصرية تجاه الجيش السوري إبان سني الوحدة، قامت بدور مهم في إيجاد الأجواء المناسبة التي مكّنت/دفعت مجموعة الضباط الدمشقيين إلى تكوين كتلتهم الخاصة بهم داخل الجيش.

وبإيجاز، إن انعكاس واقع الصراع الحزبي–السياسي في سورية على جيشها أدى إلى تسيّس قسم كبير من ضباطه، ما أدى إلى ظهور كتل عسكرية على أسس حزبية داخل الجيش كانت الكتل الإيديولوجية أقواها. ومن ثم كانت أقوى المجموعات العسكرية–الحزبية تتبع لحزب البعث. أما بالنسبة للحزب الشيوعي، فقد كان دوره في السياسية السورية أكبر من حجمه الفعلي، ما يسمح بالقول بعدم وجود كتلة عسكرية شيوعية ذات وزن كبير في الجيش السوري. في حين تلاشت كتل عسكرية أخرى نتيجة مضاعفات الأحداث السياسية في سورية، وكان في مقدمتها كتلة حزب التحرير، وكتلة الحزب القومي السوري. وبالنسبة للأحزاب التقليدية، فيمكن القول بأن تفسخها أدى إلى تفسخ المجموعات العسكرية الموالية لها، ولاسيما بعد تداعيات المؤامرة العراقية على سورية التي قادت إلى تصفية جديدة طالت بعض الضباط المحسوبين على حزب الشعب. أما بالنسبة لباقي الكتل فلم تكن "كتل عسكرية" بالمعنى الحركي للكلمة، بل كانت أشبه بتجمع ضباط غير حزبيين أطلق عليهم اسم "كتلة الضباط الحياديين" اندفعوا إلى العمل بالسياسة نتيجة عوامل متنوعة، منها ما يتصل بروابط القرابة مع عائلات سياسية سورية، أو إثبات للذات تجاه زملائهم العسكريين الحزبيين، وكان ازدياد أهمية هذه الكتلة أو ضعفها قابل للتوسع أو للتقلص وفقاً لتغير الظروف والمصالح التي تجمع بين أفرادها.

والخلاصة: كان للانقلابات العسكرية والمؤامرات الخارجية التي شهدتها سورية دور مهم في تصفية كتل متعددة في الجيش السوري لصالح كتل أخرى، كان أبرزها عشية قيام الوحدة السورية–المصرية:

١– كتلة حزب البعث العربي الاشتراكي، ومن أبرز ضباطها مصطفى حمدون وعبد الغني قنوت وأمين الحافظ وجمال الصوفي.

---

[1] راجع: محمد حسنين هيكل، **سنوات الغليان**، ص٢٥٩.

٢- كتلة الضباط الحياديين، ومن أبرز ضباطها عفيف البزرة وعبد الحميد السراج وأمين النفوري وأحمد عبد الكريم وجادو عز الدين وطعمة العود الله وأكرم ديري وأحمد حنيدي.

وما يضفي صفة الواقعية على هذا التصنيف هو العودة إلى توزيع قيادات الشعب العسكرية الأربعة في الجيش السوري بين ضباط هاتين الكتلتين عشية قيام الوحدة. إذ كان عفيف البزرة رئيساً للشعبة الأولى، وعبد الحميد السراج رئيساً للشعبة الثانية، وأمين النفوري رئيساً للشعبة الثالثة، ومصطفى حمدون رئيساً للشعبة الرابعة، في حين توزعت قيادة أقوى القطعات العسكرية بين ضباط هاتين الكتلتين.[١]

وقد ذهب عدد من الباحثين ومعاصري الأحداث (أمثال محمد حسنين هيكل وعبد الكريم النحلاوي) إلى القول بوجود كتلة عسكرية ثالثة هي كتلة الضباط الشيوعيين التي يتزعمها عفيف البزرة، إلا أن البحث سيوضح لاحقاً أن التركيز على وجود هذه الكتلة وتضخيم دورها، يحمل في جوانبه الخفية محاولات لتوظيف معطيات تخدم وجهة نظر أصحابها، أشخاص أو أحزاب أو قيادات، ومن ذلك إلقاء اللوم على الشيوعيين في التعجيل في قيام الوحدة، واتهامهم بأنهم كانوا إبان الوحدة أشبه بطابور خامس يعارض نظام الوحدة ويسعى إلى إسقاطه، وصولاً إلى إلقاء لائمة فصم عرى الوحدة السورية-المصرية على قسم منهم، كما لم تظهر أية وثائق تؤكد شيوعية عفيف البزرة نفسه.

ب- تيار اندفع إلى تأييد الوحدة من منطلق ظرفي-مصلحي:

مثّل هذا التيار مجموعة من الشخصيات السياسية السورية القيادية في أحزاب وكتل سياسية متنوعة، وفي مقدمتها الحزب الوطني، وحزب الشعب، وجماعة الإخوان المسلمين؛ إضافة إلى موقف قسم لا بأس به من الطبقتين الإقطاعية والبرجوازية.

فقد أدت الانقسامات الخطيرة التي تعرض لها الحزب الوطني ما بين ١٩٤٧-١٩٥٤ إلى ظهور أجنحة متنافسة داخل هذا الحزب، نتيجة الخلافات على توجيه سياسته وعلى توزيع الحقائب الوزارية في حكومة الائتلاف الوطني في عام ١٩٥٤، وكان في مقدمة هذه الأجنحة جناح صبري العسلي الذي قرر الاقتراب من حزب البعث. وكان هذا الموقف ناتجاً عن قراءة سياسية تفيد بأن حكم سورية سيؤول إما إلى

[١] راجع: وليد المعلم، مرجع سابق، ص٢١٨ ؛ مصطفى طلاس، مصدر سابق، ج١، ص٥٥٦-٥٦٢ ؛ موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "عبد الكريم النحلاوي.. الانقلاب على الوحدة ج٢"، تاريخ الحلقة ٣١ كانون الأول ٢٠١٠، الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/037A7521-7437-41F0-A01C-56B9016ABC24.htm

حزب البعث أو إلى الجيش؛ ولما كانت هاتان القوتان تضغطان باتجاه تحقيق الوحدة مع مصر، كان من الطبيعي أن يتناغم جناح صبري العسلي "الوطني" معهما تجاه تحقيق هذا المطلب.[١]

أما بالنسبة لحزب الشعب، فقد بدأت سياسته القائلة بأفضلية تحقيق الوحدة مع العراق تتغير منذ مشاركة قسم كبير من النواب "الشعبيين" في حكومة الائتلاف الوطني على أساس بحث الوحدة مع مصر، وقد كان هذا الموقف ناجماً عن عدم رغبة حزب الشعب في الاصطدام مع القوى اليسارية.[٢] إلا أن حزب الشعب ما لبث أن بدأ يميل إلى معارضة حكومة الائتلاف الوطني، نتيجة تداعيات المؤامرة العراقية واستبعاد نوابه وقادته من الحكومة، ووصل الأمر إلى حد حدوث مشادات كلامية في المجلس النيابي، كالمشادة التي جرت بين زعيم حزب الشعب رشدي الكيخيا وزعيم الحزب الشيوعي خالد بكداش في ٢٩ أيار ١٩٥٧، والتي تبادلا فيها تهم التآمر والتبعية، ما أدى إلى انسحاب رشدي الكيخيا من المجلس مهدداً باستقالة جماعية لنواب حزبه من البرلمان.[٣] ويبدو أن هذه الأخبار قد تناهت إلى مسامع الرئيس عبد الناصر، فوجّه دعوة إلى رشدي الكيخيا لزيارة القاهرة، تخلى بعدها رشدي الكيخيا عن عزلته البرلمانية، وحضر جلسة التصويت على ميثاق الوحدة والتوقيع على وثيقة إعلان قيام الوحدة.[٤]

والسؤال: لماذا أيد حزب الشعب الوحدة مع مصر؟ وهل تخلى عن أفكاره تجاه الوحدة مع العراق؟ ربما كان الجواب لدى خالد العظم الذي برر تأييد قيادة حزب الشعب للوحدة، حتى لا يفوتها قطار الوحدة فتزداد عزلتها السياسية، ولتحطيم التجمع القومي وإسقاط حكومته، ولإنهاء سيطرة العسكريين على السياسة السورية، وللتخلص من الأحزاب السياسية المعادية لحزب الشعب.[٥]

أما بالنسبة إلى موقف جماعة الإخوان المسلمين السورية، فقد أدت الأحداث السياسية الداخلية والخارجية إلى صدور قرار من قبل أديب الشيشكلي بحل الجماعة في سورية في عام ١٩٥٢. كما أدى صراع جماعة الإخوان المسلمين المصرية مع الرئيس عبد الناصر إلى بروز اتجاه راديكالي داخل الجماعة في سورية، يعارض أسلوب قيادة مصطفى السباعي، ويشكك في جدوى التحالف مع المؤسسات والأحزاب العلمانية. وحاول هذا الاتجاه أن يكوّن جهازاً سرياً خاصاً له كأداة ردع لمواجهة خصومه، على غرار جهاز الجماعة

---

[١] قارن: وليد المعلم، مرجع سابق، ص٢٣١ ؛ باتريك سيل، **الصراع على سورية**، ص٢٣١-٢٣٢ ؛ أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٣، ص٢٠٥٤، ٢٥١٨.

[٢] إبراهيم محمد محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص١٢٧-١٢٨.

[٣] انظر: وليد المعلم، المرجع السابق، ص٢٣٤ ؛ أكرم الحوراني، المصدر السابق، ج٣، ص٢٣٤٠.

[٤] وليد المعلم، المرجع السابق، ص٢٣٤.

[٥] خالد العظم، مصدر سابق، ج٣، ص١١٨.

السري في مصر.[١] وإن استطاع مصطفى السباعي تطويق هذا التيار، إلا أن التكوّن الجيني للمدرسة الراديكالية المعارضة التي تؤمن بأساليب العمل العنيفة بقي قابعاً داخل المدرسة التقليدية، وظهر إلى العلن إثر إعدام الرئيس عبد الناصر بعض قياديي الإخوان المسلمين عقب حادثة المنشية في عام ١٩٥٤.[٢] وإذا ما أزيلت جماعة الإخوان المسلمين من الخارطة السياسية المصرية عبر وسائل القمع المباشر، فإن سورية في ذلك الوقت لم تلجأ إلى هذا الأسلوب. أما عن تراجع دور جماعة الإخوان المسلمين في الحياة السياسية السورية قبل الوحدة فيعود إلى ارتفاع شأن اليسار السوري.[٣] وعشية قيام الوحدة السورية-المصرية أصدر مصطفى السباعي قراراً بحل الجماعة، وأثبت التزاماً عالياً بالوحدة، وأصدر كتابه "اشتراكية الإسلام" جاعلاً من الولاء لعبد الناصر ولاءً للإسلام.[٤]

أما بالنسبة إلى موقف الطبقة الإقطاعية والبرجوازية السورية، فرغم توجس قسم كبير منها شراً من قيام الوحدة نتيجة التخوف من تطبيق قانون الإصلاح الزراعي في سورية بعد تطبيقه في مصر في ٩ أيلول ١٩٥٢ أو تطبيق نهج اقتصادي اشتراكي يؤدي إلى تأميم شامل،[٥] فإن ذلك لم يمنع من ترحيب قسم آخر من هذه الطبقة بالوحدة، ظناً منه أن تأييده لنظام الرئيس عبد الناصر سيعيد له شيئاً من نفوذه وسيطرته السابقة على الفلاحين بعد إصدار المجلس النيابي السوري قراراً بمنع تهجير الفلاحين؛[٦] وإدراك خطورة تزايد النفوذ اليساري الذي تزعمه حزب البعث وضبّاط الجيش على مصالح هذه الطبقة.[٧]

ومع التطورات السريعة التي شهدتها الساحة السياسية السورية، وجدت بعض القيادات البرجوازية في الوحدة مع مصر منجاة لها من تعاظم المد اليساري، فيما اعتقدت فئة برجوازية أخرى أن الوحدة مع مصر ستفتح أسواقاً واسعة أمام تجارتها.[٨]

---

[١] راما نجمة، مرجع سابق، ص١٠٧-١٠٨.

[٢] يعود تاريخ حل جماعة الأخوان المسلمين في سورية إلى عهد أديب الشيشكلي. للمزيد من التفاصيل راجع: إبراهيم محمد محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص١٦٣ ؛ باتريك سيل، **الصراع على سورية**، ص٢٢٤-٢٢٥.

[٣] محمود رياض، مصدر سابق، ج٢، ص٩١.

[٤] راما نجمة، مرجع سابق، ص١٠٧-١٠٨.

[٥] المرجع نفسه، ص١٠٠.

[٦] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٣، ص٢٤٨٣.

[٧] سمير عبده، مرجع سابق، ص١٨.

[٨] جريدة النور، العدد٢٦١ بتاريخ ١٣ أيلول ٢٠٠٦ ؛ أكرم الحوراني، المصدر السابق، ج٣، ص٢٤٨٣.

٢- الرافضون للوحدة:

يمكن فرز هذه المجموعة إلى تيارين، التيار الأول رفض الوحدة مع مصر من منطلق عقائدي ومثّله الحزب السوري القومي والحزب الشيوعي السوري، والتيار الثاني رفض الوحدة من منطلق ظرفي-مصلحي وجسدته الكتلة الديمقراطية البرلمانية بزعامة خالد العظم. وقد تحول موقف هذه المجموعة من موقف الرافض لمشروع الوحدة إلى موقف العداء العلني له بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة.

أ- تيار رفض الوحدة من منطلق عقائدي:

وقد مثّل هذا التيار الحزب السوري القومي والحزب الشيوعي السوري. فقد قامت عقيدة الحزب السوري القومي على شعار "سورية للسوريين والسوريون أمة تامة"، وأدت إلى خلاف تام مع الأحزاب العقائدية الأخرى.[١] وقد هبطت أسهم "السوريين القوميين" في سورية إلى الحضيض بعد إدانة حزبهم بالتخطيط لعملية اغتيال العقيد عدنان المالكي وتنفيذها. وكما هو معروف، فإن مفهوم "الوحدة العربية" يعني بالنسبة إلى هذا الحزب وحدة سورية الطبيعية، أي "أقطار الهلال الخصيب ونجمته جزيرة قبرص".[٢] أما مفهوم "الوطن العربي" فقد نظر إليه السوريون القوميون على أنه "*بيئات ومجتمعات متمايزة ترتبط بمصالح وروابط تحتم عليها مساندة بعضها بعضاً*".[٣]

وعليه، فقد نظر السوريون القوميون إلى الوحدة بين سورية ومصر على أنها وحدة غير طبيعية، ووصفوا كل وحدة تقع خارج أقطار "الأمة السورية" بالوهمية، وبأن انهيارها نتيجة حتمية. وتحفل أدبيات السوريين القوميين ومذكراتهم بالحديث عن التمايز الكبير بين مجتمعي سورية ومصر، لدرجة الحديث عن شعبين مختلفين يمثلان قوميتين متباينتين تتكلمان اللغة العربية،[٤] وبأن الوحدة السورية-المصرية غير علمية، "زوّجت" دمشق للقاهرة بإرادة بعض ضباط الجيش السوري من "*عبدة الحكم والمناصب والنفوذ والأبهة والمال، الذين استغلوا رومانسية عربية خبلت القلوب فأعمتها*"، ولا تعدو كونها "*مولوداً غير طبيعي، قفز فوق حقائق الجغرافية والتاريخ وعلم السياسة والاجتماع*".[٥]

---

[١] عفيف البزرة، مرجع سابق، ص٤٣، ١٦٤.

[٢] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص١٠٢.

[٣] غسان زكريا، مصدر سابق، ص٣٩.

[٤] انظر: جميل مخلوف، مصدر سابق، ص١٩٩ ؛ إبراهيم يموت، مصدر سابق، ص٧٩، ٢٤٦.

[٥] انظر: غسان زكريا، المصدر السابق، ص١٢٨، ص٢٥٩.

أما بالنسبة إلى الحزب الشيوعي السوري، فقد أيد هذا الحزب هدف الوحدة العربية منذ مطلع الخمسينات، بعد تغير سياسة الحزب الشيوعي السوفيتي تجاه القوميات، إثر مؤتمره التاسع عشر في عام ١٩٥٢،[١] وانعكس ذلك على الحزب الشيوعي السوري ودفعه إلى تأييد الفكر القومي العربي.[٢] ورغم كون الحزب الشيوعي غير مصرح به رسمياً في سورية، فقد تمكن زعيمه خالد بكداش من الفوز بمقعد في المجلس النيابي في عام ١٩٥٤، في وقت كان فيه كثير من الأنظمة العربية تعاقب كل شخص ينتسب إلى الحزب الشيوعي.[٣]

ويتمحور رفض الشيوعيين للوحدة مع مصر برفضهم الشكل الاندماجي للوحدة وتفضيلهم الشكل الاتحادي عليه. في حين كان الخلاف الأيديولوجي بين حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي حاضراً بقوة، وتركز حول مفهومي الوحدة والاشتراكية وأولوية إحداهما على الأخرى،[٤] وتنافسهما على تطبيق القيم الاشتراكية وتوجيهها.[٥]

وتجدر الإشارة هنا، إلى تأثير هذا التنافس الخفي في مجرى مفاوضات الوحدة. إذ يذكر باتريك سيل (ومحمد حسنين هيكل وكثير ممن أخذ عنهما) أن الشيوعيين قد أيدوا فكرة إقامة اتحاد فيدرالي لإيمانهم بأن هذه الصيغة "المائعة" ستمنع الاتحاد من أن يصبح فعالاً، بما يسمح لهم بالاستمرار في نشاطاتهم الحزبية، إلا أن اشتداد التنافس بين الحزب الشيوعي وحزب البعث قد حفزهم على أن يذهبوا خطوة أبعد، مطالبين بالوحدة الاندماجية، لقناعتهم بأن الرئيس عبد الناصر سوف يرفض الاندماج، "*غير أن البعث وهو غير مستعد لرؤية زعامة الاتحاد تفلت منه، وجد نفسه مضطراً إلى التخلي عن مشروعه الفيدرالي، والمطالبة بالوحدة مع مصر*".[٦] وبهذه الصورة، تراجع الشيوعيون عن الطرح الفيدرالي للوحدة باتجاه الشكل الاندماجي، وكان موقفهم أشبه بمناورة تكتيكية قاموا بها مرغمين نتيجة الوضع الدولي والإقليمي.[٧]

وفي المحصلة، فإن الدراسات الوحدوية التي صدرت عن الشيوعيين جاءت متأخرة، ما جعلها تبدو كأنها عرقلة للمساعي الوحدوية. ولم تصدر عن قيادته كتابات مؤيدة للوحدة وعن طريقة قيامها وعن الشكل الذي ينبغي أن تتخذه، ولم تأمل القيادة الشيوعية بتحقق أي فائدة لها من قيام الوحدة، ولكنها

---

(1) Walter Lagueur, **The Soviet Union And The Middle East**, New York: Praeger Publisher, 1959, pp. 172-180.

(٢) خالد محمد عابد الضمور، مرجع سابق، ص٣٠٥.

(٣) ناجي بزي، مرجع سابق، ٢٨٠-٢٨١.

(٤) وليد المعلم، مرجع سابق، ص٢٢٩.

(٥) أنتوني ناتنج، **ناصر**، ترجمة شاكر إبراهيم سعيد، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط٢، ١٩٩٣، ص٢٦٤.

(٦) باتريك سيل، **الصراع على سورية**، ص٤١٥.

(٧) الحكم دروزة، **الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية**، د.ن، ١٩٦١، ص١٧٤-١٧٥، ٢٠٠-٢٠١.

أدركت خطورة اتخاذ موقف ضد التيار المنادي بالوحدة.[١] وقد رصدت السفارة المصرية في دمشق نشاطاً شيوعياً مضاداً للوحدة عشية قيامها، وعللته بتخوف الشيوعيين من قوانين حظر النشاط الحزبي المعمول بها في مصر.[٢]

ب- تيار رفض الوحدة من منطلق ظرفي-مصلحي:

وجسدته الكتلة الديمقراطية البرلمانية بزعامة خالد العظم[٣] الذي عُرِفَ بعدائه لمشاريع الوحدة الهاشمية وإيمانه بالكيان السوري والنظام الجمهوري الدستوري الديمقراطي، وكان له باع طويل في تعزيز العلاقات مع السعودية ومصر ومع الاتحاد السوفيتي.[٤] فبعد إخفاقه في الانتخابات الرئاسية قرر الافتراق عن حزب البعث وتحالف مع الحزب الشيوعي، فحقق بذلك تحالفاً مصلحياً ضم الرأسمالية والشيوعية.[٥] ولم يبدُ على هذا التحالف أي اهتمام جدي بموضوع الاتحاد مع مصر، نظراً لقناعته أن الرئيس عبد الناصر لن يأخذه بمأخذ الجد، إلا أن الذي خشي منه هو ازدياد نفوذ حزب البعث.[٦] وكان خالد العظم يخطط لتشكيل حزب جديد يخوض به الانتخابات النيابية التي كان من المقرر إجراؤها في عام ١٩٥٨، وكانت المؤشرات تشير إلى إمكانية فوزه برئاسة الجمهورية، ومن ثم فإن الواقع يشير إلى أنه كان من متضرري قيام الوحدة بين سورية ومصر.[٧]

ثانياً- مواقف القوى الداخلية في مصر تجاه الوحدة مع سورية:

١- الموقف الرسمي:

ارتكز مفهوم الوحدة عند الرئيس عبد الناصر على أساس إقامة جبهة مشتركة من الدول العربية لمواجهة التدخل الأجنبي،[٨] بما في ذلك ضمان تنسيق السياسة المصرية الخارجية مع السياسية.

---

[١] عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص١٠٨، ١١٨.

[٢] وثائق وزارة الخارجية المصرية، ملفات السفارة المصرية بدمشق، محفظة رقم ١١٤، ملف رقم ٢/٨٦/٧٥٨ ج٢، مذكرة السفارة المصرية بدمشق بتاريخ ٣ كانون الأول ١٩٥٧.

[٣] تشكلت هذه الكتلة عقب الانتخابات النيابية التي جرت في عام ١٩٥٤، وبلغ عددُ أعضائها ٣٨ نائباً انخفض إلى ٢٨ عقب الخلاف فيما بينهم على تقاسم الحقائب الوزارية. راجع: وليد المعلم، المرجع السابق، ص٢٣٢.

[٤] وليد المعلم، مرجع سابق، ص٢٣٢.

[٥] انظر: أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٣، ص٢٤٤٧.

[٦] المصدر نفسه، ج٣، ص٢٤٨١-٢٤٨٢.

[٧] مصطفى طلاس، مصدر سابق، ج١، ص٦٨٥ ؛ انظر أيضاً: أكرم الحوراني، المصدر السابق، ج٣، ص٢٤٥٤، ٢٤٦٥.

[8] Adeed Dawisha and Karen Dawisha, op. cit. ; p.19.

وكان واضحاً أنه إن تخلى عن مشروع التضامن العربي لصالح مشروع وحدة، فإنه لن يقبل بمشروع وحدة لا يعطيه سيطرة تامة على مفاصل القرار في دولة الوحدة، وبمعنى أدق فإنه لم يكن على استعداد للإقدام على مثل هذه المغامرة دون أن يكون على يقين من قدرته على تحييد القوى السياسية الفعلية في سورية، وفي مقدمتها الجيش والأحزاب السياسية.[١] وكان للرئيس عبد الناصر ثلاث قنوات رئيسة لدراسة الوضع السوري هي:

- السفير المصري في سورية محمود رياض الذي نشط داخل الكتل السياسية والحكومية السورية.
- الملحق العسكري في سورية اللواء عبد المحسن أبو النور الذي كان على علاقة بضباط الجيش السوري.
- جهاز المخابرات المصري برئاسة كمال رفعت الذي يستطيع أن يجمع معلومات عن التنظيمات الشعبية والحركات الجماهيرية والنقابية والأحزاب التقدمية السورية.

ومن المفيد التذكير بالجولة السورية التي قام بها وكيلا المخابرات المصرية شعراوي جمعة وأمين هويدي لدراسة الوضع السوري، ورفعهما تقريراً مفصلاً إلى الرئيس عبد الناصر تضمن بعض نقاط الاختلاف بين القطرين في نواح متعددة، وأوصى التقرير بعدم التسرع في إقرار الوحدة.[٢]

كما أعدت وزارة الخارجية المصرية بالتنسيق مع السفارة المصرية بدمشق تقريراً مفصلاً حول الوحدة بناءً على طلب من الرئيس عبد الناصر جاء فيه:

- إن التسرع في إعلان الاتحاد قد يؤدي إلى انتكاسة شديدة لفكرة الوحدة العربية.
- إن إعلان الاتحاد دون مراعاة أوضاع الدول العربية الأخرى سيقود إلى موقفها العدائي منه.
- ضرورة مراعاة الأوضاع الدولية، إذ من المتوقع أن تقاوم الدول الغربية الاتحاد، كما أن تركيا لن ترحب بقيام دولة عربية قوية على حدودها الجنوبية.
- ضرورة تهيئة الجو الملائم في مصر وسورية حسب وضع كل قطر قبل تنفيذ الاتحاد.[٣]

---

[١] أنتوني ناتنج، مرجع سابق، ص٢٦١.

[٢] ماهر عبد الجبار الشمري، "إشكالية الوحدة المصرية–السورية بمناسبة ذكراها التاسعة والأربعون"، مقال من ثلاثة أجزاء منشور في موقع الفكر القومي العربي، ملفات ذكرى الوحدة، ج٢، الرابط:
http://www.alfikralarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=1350

[٣] وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم ٥٠٨، ملف رقم ٨/١٣٩/١٤٠ ج١، تقرير وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٥٦.

وأشار السفير المصري بدمشق إلى اضطراب الأوضاع الداخلية في سورية، كعامل مهم قد يؤدي إلى فشل الاتحاد، وأوصى بوضع دراسة وافية لاقتراح حلول مناسبة لما قد يعترض الاتحاد من مصاعب.[١] كما نصح بعض الوزراء المصريين –ومنهم كمال الدين حسين– الرئيس عبد الناصر بالاكتفاء بالشكل الاتحادي للوحدة واستبعاد الشكل الاندماجي لها.[٢] ويذكر عبد المحسن أبو النور –في مقال له في جريدة الحياة اللبنانية– أنه نصح الرئيس عبد الناصر بالموافقة على الوحدة، ولكن بالشكل الفيدرالي.[٣]

وبهذا الشكل، يتضح أن الرئيس عبد الناصر كان على معرفة شبه تامة بحقيقة الوضع السوري، وتحكّمت في قراراه مجموعة من العوامل والظروف، بعضها ما يدفعه إلى التردد مثل عدم وجود حدود برية مشتركة، واختلاف التجارب السياسية والاقتصادية بين القطرين، وعدم استقرار الجيش السوري، والعداء المتوقع من قبل القوى الاستعمارية الغربية والأنظمة العربية والإقليمية الدائرة في فلكها؛ ومنها ما يدفعه إلى الحماس، كالتيار الشعبي السوري الجارف باتجاه إقرار الوحدة تحت رئاسته، وإجماع ضباط مجلس القيادة العسكرية السورية على طلب الوحدة،[٤] والتخوف من احتمال حدوث صراع داخلي في سورية في حال رفضه الموافقة على تحقيق الوحدة،[٥] والتخوف من ضياع مركز مصر في سورية في حال رفضت الوحدة، لصالح معسكر معاد لها،[٦] والطموح الشخصي لتحقيق أول عمل قومي وترجمة الشعارات التي ينادي بها إلى حقائق.[٧] ويضيف خالد العظم إلى العوامل التي شجعت الرئيس عبد الناصر على الوحدة مع سورية، أسباباً اقتصادية–استراتيجية، مثل تزايد سكان مصر، وقلة الإمكانات الزراعية المصرية، ورغبة السياسة المصرية في السيطرة على طرق نقل البترول العربي إلى الغرب عبر خطوط الأنابيب في سورية إضافةً إلى قناة السويس.[٨] وواقع الأمر أن مصر في ذلك الوقت لم تكن تشعر بأي خطر حقيقي يتهددها من البلدان العربية المجاورة لها، إذ كانت تحتفظ بعلاقات طيبة مع ليبيا، ولم يكن العراق أو الأردن يشكلان تهديداً

---

[١] وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد ، محفظة رقم ٥٠٨، ملف رقم ٤٤٧، بتاريخ ٣ كانون الأول ١٩٥٧.

[٢] محمود فوزي، **حكام مصر: عبد الناصر**، القاهرة، مركز الراية للنشر والإعلام، ١٩٩٧، ص٦٤.

[٣] جريدة الحياة بتاريخ ٢٦ تموز ٢٠٠٠.

[٤] عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص١١٢–١١٣.

[٥] محمود رياض، مصدر سابق، ج٢، ص٢٢٦.

[٦] أحمد حمروش، **ثورة ٢٣ يوليو (ثلاثة أجزاء)**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، ج٣، ص٢٩.

[٧] عوني فرسخ، المرجع السابق، ص١١٢–١١٣.

[٨] خالد العظم، مصدر سابق، ج٣، ص٩٩–١٣٣ ؛ كما أكد يوسف نعيسة (بصفته ضابط بعثي في الجيش السوري آنذاك) على هذه النواحي التي شجعت القيادة المصرية على تأييد قيام الوحدة. مقابلة شخصية بتاريخ ٧ تموز ٢٠١٠.

مباشراً، كما أنه لا وجود لظروف إقليمية ضاغطة على صناعة القرار المصري إزاء الوحدة مع سورية، على عكس سورية التي كانت تشعر بعداء الدول المحيطة بها من الاتجاهات جميعاً.[١]

ورغم اختلاف وجهات نظر القيادة المصرية تجاه الوحدة مع سورية وشكلها، إلا أن القرار الأول والأخير كان يعود إلى الرئيس عبد الناصر، وذلك نتيجةً لتراجع مكانة ضباط مجلس قيادة الثورة المصرية قياساً بارتفاع مكانته منذ أزمة السويس، وما شكله ذلك من بداية لانفراده في الرأي. وبخلاف أنماط الانقلابات العسكرية التي حدثت في منطقة "الشرق الأوسط"، فقد نأى ضباط ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ عن الكيد لبعضهم، وابتعدوا عن أسلوب التصفية العنيفة، ومن ثم لم تواجه سياسة الرئيس عبد الناصر أي معارضة ذات ثقل في مصر باستثناء جماعة الإخوان المسلمين.[٢]

٢- الموقف الشعبي:

إن قصور البحث في مواقف القوى السياسية والشعبية المصرية تجاه الوحدة مع سورية يرجع إلى حقيقة ملموسة، وهي أن الحياة السياسية الحزبية المصرية كانت معطلة منذ قيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢. ومن هنا لا يمكن إتباع تقسيم مماثل لموقف القوى السياسية والشعبية المصرية تجاه المشروع الوحدوي. كما أن مجرى مفاوضات الوحدة اتّخذ شكلَ عرضٍ من قبل القوى السياسية والعسكرية السورية على القيادة السياسية المصرية لا علاقة للقوى الشعبية المصرية فيه.

ويرى الباحث سامي عصاصة أن المحرض الشعبي المصري تجاه مشروع الوحدة لم يكن بموازاة نظيره السوري، وغلبت عليه صيغة مباركة قرار القيادة المصرية، والتأثر بالتوجيه الإعلامي الرسمي، والفرحة بتسجيل "رائد القومية العربية" نصراً جديداً على الاستعمار ومخلفاته.[٣]

وقد عاين أكرم الحوراني - إبان زيارته لمصر مع الوفد النيابي السوري في عام ١٩٥٦- جوانب من فتور الشعب المصري تجاه نظام عبد الناصر، كتهامس الناس فيما بينهم، وحذرهم من الدخول في مناقشات سياسية، وعلل ذلك بالضغط الأمني. كما التقى عدداً من الطلاب السوريين البعثيين الذين نصحوه بعدم توريط الحزب بأي خطوة اتحادية مع مصر "*لأنه نظام ديكتاتوري*". وعندما استفسر من فؤاد جلال (أحد

---

[١] مصطفى علوي، مرجع سابق، ص٩٠.

[٢] سعيد أبو الريش، مرجع سابق، ص١٦٦-١٦٧.

[٣] انظر: سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص١٠٣ ؛ باتريك سيل، **الصراع على سورية**، ص٤٠٥-٤٠٦.

الوزراء المصريين) عن أسباب فتور العامة المصرية تجاه نظام الرئيس عبد الناصر، أجابه الأخير بأن المجتمع القاهري "*يكره أن يحكمه رجل من الصعيد*".[١]

إلا أن هذين الرأيين لا يمكن الركون إليه في استخلاص حقيقة مطلقة، كون الرأي الأول يمثل أحد أقرباء قادة حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١ العسكرية التي أدت إلى فصم عرى الوحدة (كما سنرى لاحقاً)، أما الرأي الثاني فهو لسياسي سوري وقع على خلافات متعددة مع القيادة المصرية لاحقاً، وفي مقدمتها الرئيس عبد الناصر. ويمكن القول بأن محبة الشعب المصري للرئيس عبد الناصر، إضافة إلى المشاعر الوحدوية المصرية، تحتم تأييد الشعب المصري الجارف للوحدة مع سورية.

أما بالنسبة لقوى المعارضة المصرية آنذاك، فقد كانت تتكون من جماعة الإخوان المسلمين المصرية والحزب الشيوعي المصري.

فقد كان للصراع بين جماعة الإخوان المسلمين والنظام المصري، أثر كبير في سلبية تفسيرهم لأي سياسية ينتهجها الرئيس عبد الناصر، ومن ثم موقفهم السلبي من مشروع الوحدة مع سورية. ورغم الملاحقات الشديدة التي طالت الإخوان المسلمين داخل مصر وخارجها، لم يستسلموا، فقد بدؤوا تطوير هيكل إقليمي منظم للعمل المعارض. وكان لسوء العلاقات العربية البينية دور مهم في تنامي هذا الهيكل، إذ وفرت لهم الأردن قاعدة انطلاق، ومنحت قادتهم جوازات سفر دبلوماسية لتسهيل تحركاتهم الدولية. وقامت السعودية بمدهم بما يحتاجونه من أموال. كما لاقت حركتهم المعادية للشيوعية تأييد الغرب. وبذلك مثّلت جماعة الإخوان المسلمين التهديد الداخلي الحقيقي لنظام عبد الناصر بوصفها أقوى المجموعات المعارضة، وأكثرها تماسكاً وقدرةً على تنظيم الأتباع، وتمكنهم من اختراق أجهزة الجيش والأمن والاستخبارات المصرية.[٢]

أما بالنسبة للشيوعيين المصريين، فيرجع عداؤهم إزاء تنظيم "الضباط الأحرار" إلى شهر آب ١٩٥٢، عقب صدور أحكام إعدام طالت اثنين منهم، عندما قام بعض العمال بتأثير من الشيوعيين بتمرد في أحد مصانع الغزل في منطقة كفر الدوار، وتطور الأمر إلى مواجهة مع الشرطة المصرية أدت إلى عشرات القتلى والجرحى. ومنذ ذلك الوقت، انضم عدد كبير من الشيوعيين إلى الصف المعارض للنظام المصري، وبدأت بعض المنشورات الشيوعية تصف الثورة المصرية بأنها "صناعة أمريكية".[٣] ويبدو أن القيادة المصرية قد

---

[١] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٢، ص١٩٦٨-١٩٦٧.

[٢] سعيد أبو الريش، مرجع سابق، ص١٢٢-١٢٥.

[٣] المرجع نفسه، ص٦٦-٦٧.

نجحت في عام ١٩٥٧ في استقطاب بعض القادة الشيوعيين، ودخل الحزب الشيوعي المصري في مرحلة تعايش مع النظام المصري فلم يعترض على إجراءات الوحدة.[١]

وبذلك فقد انقسم الشيوعيون المصريون إلى جناحين، أحدهما مؤيد للوحدة، والثاني معارض لها. ففي الوقت الذي أيد فيه معظم الشيوعيين المصريين مشروع الوحدة، وقفت مجموعة منهم موقفاً سلبياً، واعتمدت في موقفها على أساس اقتصادي، بافتراض أن قيام مثل هذه الوحدة سيجعل من سورية سوقاً لتصريف بضائع الرأسمالية المصرية.[٢]

ثالثاً– مقدمات الوحدة السورية–المصرية:

١– المطالب البرلمانية بتحقيق الوحدة:

وجّهت الحكومة المصرية دعوة إلى مجلس النواب السوري للمشاركة في حفل افتتاح مجلس الأمة المصري في ٢٣ تموز ١٩٥٧.[٣] وفي حفل الافتتاح، أشاد الرئيس عبد الناصر بمواقف سورية القومية، وأكد على تجاوب مصر معها في طرحها الوحدوي،[٤] وذكّره النائب السوري راتب الحسامي بتصريحه: *" أن تحقيق الاتحاد هو أمنية من أماني مصر"* ، فأشار الرئيس عبد الناصر إلى ضرورة البدء بإعداد الدراسات اللازمة لقيام الاتحاد.[٥]

وبناء على دعوة وجهها رئيس مجلس النواب السوري أكرم الحوراني،[٦] زار سورية في ١٨ أيلول ١٩٥٧، وفد مصري مكوّن من أربعين نائباً من مجلس الأمة، يرأسهم وكيل المجلس أنور السادات، فاستُقبل النواب المصريون بحماسة كبيرة.[٧]

---

[١] إبراهيم محمد محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص٢٠٢–٢٠٣.

[٢] محمد عبد المولى الزعبي، **الجمهورية العربية المتحدة تجربة في الوحدة العربية ١٩٥٨–١٩٦١**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٦٧، ص١٨١.

[٣] وثائق وزارة الخارجية المصرية، الملفات السفارة المصرية بدمشق، محفظة رقم ٢٤٨، ملف رقم ٢٤٢، مذكرة السفارة المصرية بدمشق بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٥٧.

[٤] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٣، ص٢٣٦٠.

[٥] وثائق وزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ١١٩، ملف رقم ٢/٨٦/٧٥٨، مذكرة السفارة المصرية بدمشق بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٥٧.

[٦] وثائق وزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٢٠٣، ملف رقم ١/٢٥/٢.

[٧] انظر: سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٨٨ ؛ أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٣، ص٢٤٥٥ ؛ جمال الدين الأتاسي، مرجع سابق، ص٣٨–٣٩.

وفي جلسة تاريخية عقدت في المجلس النيابي السوري، أكد أكرم الحوراني وأنور السادات على ضرورة تحقيق رغبة الشعبين المتمثلة بإقامة الاتحاد،[١] وصدر بيان يوصي بتحقيق اتحاد فيدرالي. ودعا النواب إلى الدخول فوراً في مباحثات مشتركة بغية استكمال أسباب هذا الاتحاد.[٢] وكُلِّفَتْ لجنة وزارية برئاسة وزير الخارجية السوري صلاح الدين البيطار بالسفر إلى القاهرة لإجراء مباحثات مباشرة مع القيادة المصرية.[٣]

٢- مبادرة ضباط "المجلس الأعلى للقوات المسلحة السورية":

لمس أعضاء الوفد السوري أثناء زيارتهم للقاهرة، نوعاً من التردد من الجانب المصري.[٤] وفهم صلاح الدين البيطار من الرئيس عبد الناصر خشيته من وجود ضباط سوريين غير موافقين على الوحدة، وبأنه يرفض تدخل الجيش في السياسة، ما دفع صلاح الدين البيطار بعد عودته إلى دمشق، إلى دعوة عدد من الضباط ليشرح لهم نتائج زيارته.[٥]

ومن جهته، أوفد الرئيس عبد الناصر اللواء حافظ إسماعيل (سكرتير المشير عامر) إلى سورية في ١ كانون الثاني ١٩٥٨، فعقد حافظ إسماعيل اجتماعاً مع ضباط المجلس الأعلى للقوات المسلحة السورية بحضور السفير المصري، شرح فيه موقف مصر من الاتحاد، وأشار إلى صغر حجم الجيش السوري مقارنة بالجيش المصري وما قد يثيره ذلك من حساسيات في عملية دمج الجيشين، وتطرق إلى مشكلة تسيّس بعض الضباط السوريين، وضرورة دراسة القضايا الاقتصادية، مع التأكيد على طبيعة النظام المصري، بصورة أوحى معها بأن على سورية التكيف مع أنظمة مصر إذا ما رغبت في الوحدة معها.[٦] وأشار السفير محمود رياض إلى مسألة ازدواجية السلطة في سورية بين السياسيين والعسكريين، الأمر الذي دفع صلاح الدين البيطار إلى الاتصال مع الضباط البعثيين، ناصحاً إياهم بالاتصال بالرئيس عبد الناصر مباشرة.[٧]

---

[١] إبراهيم محمد محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص١٩٩.

[٢] انظر: سمير عبده، مرجع سابق، ص٢٩، ٣٨ ؛ محمود رياض، مصدر سابق، ج٢ ص٢٠٣ ؛ عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ج٢، ص٣٤ ؛ مصطفى طلاس، مصدر سابق، ج١، ص٦٧٥-٦٧٧. وبالنسبة إلى محضر الجلسة التاريخية، والكلمات الملقاة فيها، ونص القرار بتحقيق الاتحاد الفيدرالي، انظر: أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٣، ص٢٤٥٧-٢٤٦٤.

[٣] انظر: سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٨٨ ؛ نبيل شويري، مرجع سابق ؛ أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص٩٥.

[٤] وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم ١١٩، تقرير السفارة المصرية رقم ٢٩٢ بتاريخ ٢٨ تموز ١٩٥٧.

[٥] سامي عصاصة، المرجع السابق، ص٨٨ ؛ نبيل شويري، المرجع السابق ؛ أحمد عبد الكريم، المصدر السابق، ص٩٥.

[٦] أحمد حمروش، مرجع سابق، ج٣، ص٤٨ ؛ جاسم علوان، مقابلة شخصية بتاريخ ٣٠ أيار ٢٠٠٨؛ أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص٢١٣.

[٧] محمود رياض، مصدر سابق، ج٢، ص٢١٠، ٢١٣.

وبهذه الطريقة، فهم الضباط البعثيون أن الرئيس عبد الناصر لن يتحمل مسؤولية حكم سورية ما لم تقدم له ضمانات بعدم تدخل الضباط السوريين في السياسة، ما حدا بهم إلى الضغط على ضباط المجلس الأعلى بهدف تشكيل بعثة عسكرية تعلن ولاءها بصورة جماعية للرئيس عبد الناصر.[١]

تزامن ذلك مع إعلان مصدر سوري مسؤول أن الرئيس عبد الناصر يخشى الاندفاع نحو إقامة اتحاد فوري، لأنه يدرك أن هناك عناصر سورية تكيد له،[٢] وبأن السبيل الوحيد للخلاص من هذه العناصر هو التعجيل بإقامة الاتحاد بأسرع وقت ممكن.[٣]

دعا ضباط المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى عقد جلسة طارئة،[٤] واجتمع ضباط المجلس في ١٣ كانون الثاني ١٩٥٨، وتوصلوا إلى صياغة مذكرة باسم الجيش السوري،[٥] احتوت مشروع قيام وحدة اندماجية.[٦]

تألفت المذكرة من مقدمة تشير إلى "الأسباب الموجبة" لهذه الوحدة، ومتن يتناول نوع الوحدة، حيث دعا إلى توحيد السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والمؤسسات الإدارية والعسكرية، وتوصية بتخطي جميع العقبات في سبيل إقرار البناء الأساسي للوحدة.[٧]

وبعد انتهاء الجلسة، طار عدد من ضباط المجلس إلى القاهرة لعرض المذكرة على الرئيس عبد الناصر مباشرة،[٨] دون إبلاغ الحكومة السورية،[١] أو العمل باقتراح اللواء عبد المحسن أبو النور في التريث ريثما يتم ترتيب اللقاء.[٢]

---

[١] باتريك سيل، **الصراع على سورية**، ص٤١٧.

[٢] اشتد التنافس البعثي–الشيوعي في مطلع عام ١٩٥٨، وانطلقت شائعة مفادها أن رئيس أركان الجيش ورئيس مجلس القيادة العسكري عفيف البزرة، غير وحدوي، ويعمل على تمييع قضية الوحدة في المجلس العسكري للحيلولة دون إنجازها، متعاوناً في سبيل ذلك مع الحزب الشيوعي السوفيتي. انظر: مجدي حماد، **ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٩٤، ص٢٢٨.

[٣] وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم ١١٩، ملف ٢/٨٦/٧٥٨ تقرير السفارة المصرية بتاريخ ٢٨ تموز ١٩٥٧.

[٤] انظر: سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٨٩ ؛ أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص٩٦.

[٥] لم يخلُ الاجتماع من نقاش عصبي وعنيف، ومن ذلك أن أمين الحافظ في ردٍ على تساؤل أحمد عبد الكريم عن الشروط التي يجب أن يعرضها الجيش على عبد الناصر، استنفر غاضباً واضعاً يده على مسدسه صارخاً: "من يضع شرطاً على عبد الناصر لم يُخلق بعد"، أوردها: نبيل شويري، مرجع سابق ؛ أحمد عبد الكريم، المصدر السابق، ص١٠١.

[٦] انظر: سمير عبده، مرجع سابق، ص٣٢–٣٣ ؛ أحمد عبد الكريم، المصدر السابق، ص٩٦.

[٧] انظر نص مذكرة المجلس الأعلى للقوات المسلحة السورية بشأن قيام الوحدة بين سورية ومصر، في: الملحق الوثائقي، الوثيقة رقم (٢).

[٨] تختلف المصادر والمراجع في تحديد عدد الضباط السوريين الذين سافروا بطائرة عسكرية إلى القاهرة ما بين ١٢ ضابطاً و١٤ و٢٢. قارن: وليد عاروض، "زيارة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر لمدينة دير الزور"، مجلة منارة الفرات، العدد ٢٠ (آب ٢٠٠٧)، ص٤ ؛ محمد حسنين هيكل، **ما الذي جرى في سورية**، ص٣٢، ونقل عنه محمد عبد المولى الزعبي، **الانهيار الكبير**، ص١٧١ ؛ عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ج٢ ص٣٤

٣- مفاوضات قيام الوحدة:

وصل الوفد العسكري السوري برئاسة عفيف البزرة إلى القاهرة في ليلة ١٣ كانون الثاني ١٩٥٨، والتقى بالمشير عبد الحكيم عامر، وكان الرئيس عبد الناصر في مدينة الأقصر يستضيف رئيس اندونيسية أحمد سوكارنو (Sukarno)، فتأجل اجتماعهم به إلى مساء اليوم التالي.[٣]

وفي الاجتماع المقرر، شرح الضباط للرئيس عبد الناصر سوء الأوضاع الداخلية في سورية، وعملوا على تضخيمها في محاولة منهم للضغط عليه، لكنه وجد في ذلك أسباب سلبية ستشكل عبئاً على الوحدة،[٤] واعترض على قيام الوحدة الفورية، وفَضَّلَ عليها تشكيل اتحاد فيدرالي لمدة خمس سنوات.[٥] فحاول الضباط وضعه أمام مصداقية شعاراته، عندما تحدثوا عن الجماهير السورية المطالبة بالوحدة مع مصر بالذات، وعن مدى خيبة أمل الجماهير به في حال عدم تحققها. ورغم إدراك الرئيس عبد الناصر حقيقة أن القوة الفعلية كانت بيد هؤلاء الضباط، إلا أنه أصر على قدوم القيادات السياسية السورية.[٦]

ومما يجدر ذكره، مبالغة الباحث محمد حسنين هيكل عندما يذكر بأن الضباط السوريين "الاثنين والعشرين" الذين اجتمعوا مع الرئيس عبد الناصر، كانوا يمثلون اثنتين وعشرين كتلة في الجيش السوري.[٧] إذ إن التطهيرات المتعددة التي شهدها هذا الجيش قد أدت إلى غلبة العناصر القومية فيه، وهذه العناصر لم يكن لديها اثنان وعشرون رأياً في توجهها الوحدوي. كما يبالغ عندما يذكر بأن الضباط قد شرحوا لعبد

؛ مصطفى رام حمداني، **شاهد على أحداث سورية وعربية وأسرار الانفصال**، دمشق، دار طلاس، ط٢، ٢٠٠١، ص ١٦٥ ؛ محمود رياض، مصدر سابق، ج٢، ص٢١٠ ؛ مصطفى طلاس، مصدر سابق، ج١، ص٦٨٧ ح١ ؛ موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر،"الانقلابات في سوريا كما يراها أمين الحافظ"، ح٥، الرابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B6BCB0AC-1D3A-433F-BAC4-E8EC76F6D601.htm

ومن خلال البحث تبين أنهم كانوا ١٢ ضابطاً، لحق بهم عبد الحميد السراج وأمين النفوري، ومن ثم اكتمل العدد إلى ٢٢ مع وصول مع الوفد الرسمي السوري.

[١] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٨٩.

[٢] عفيف البزرة، مصدر سابق، ص٢٣٩-٢٤٠.

[٣] محمد حسنين هيكل، **ما الذي جرى في سورية**، ص٣٢-٣٣.

[٤] أكد عبد الناصر -فيما بعد- عدم علمه بنية الضباط السوريين بالمجيء إليه، وبأنه لم يكن متوقعاً طرح موضوع الوحدة بهذا الشكل المفاجئ، لدرجة أنه لم يستطع بحثه جيداً. انظر: موقع الرئيس جمال عبد الناصر، وثائق مصرية، محاضر جلسات مجلس الوزراء، محضر جلسة ١٩ أكتوبر ١٩٦١، الرابط: http://www.nasser.bibalex.org

[٥] عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ج٢، ص٣٥. كما يذكر عبد اللطيف البغدادي أن عبد الحميد السراج وعفيف البزرة، سبق أن قابلا الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في شهر أيلول ١٩٥٧، وعلما بموقفه من الوحدة الاندماجية وبأنه يفضل عليها اتحاد فيدرالياً.

[٦] محمد حسنين هيكل، المرجع السابق، ص٣٤-٣٥.

[٧] المرجع نفسه، ص٣٣-٣٤.

الناصر "*حال الفرقة والتنافس بينهم والاستنفار الدائم في الثكنات العسكرية*"، إذ إن هذا الوضع لا يسمح حتى باجتماع الضباط مع بعضهم، فكيف اتفقوا على الوحدة وعلى صياغة المذكرة والسفر إلى القاهرة؟

كما لابد من ذكر ما ذهب إليه بعض الباحثين،[١] بأن عفيف البزرة قد تبنى فكرة الوحدة الاندماجية ليزايد على الرئيس عبد الناصر. ويؤكد أكرم الحوراني على أن وزير الدفاع خالد العظم ورئيس الأركان العامة عفيف البزرة وحلفاءهما من العسكريين والسياسيين، قد شرعوا بالمزايدة والمطالبة بوحدة اندماجية مع مصر، مستغلين زيارة اللواء حافظ إسماعيل التي لم تثمر عن شيء ملموس.[٢]

وفي دمشق، كان من الواضح أن الضباط قد وضعوا الحكومة السورية في موقف حرج، إذ كان على السياسيين السوريين أن يتخذوا موقفاً من الأحداث بصورة عاجلة، ويبدو أنهم قد انقسموا إلى قسمين: قسم ينتظر موافقة الرئيس عبد الناصر على قيام الوحدة، وقسم وجد في سفر الضباط محاولة لإرغامهم على قرار لم يُستشاروا به.[٣] واستقبل وزير الدفاع خالد العظم، العميد أمين النفوري، في صباح ١٤ كانون الثاني ١٩٥٨، فسلمه الأخير نسخة عن مذكرة الضباط، محذراً إياه بصورة غير مباشرة بتحميل أي فئة تتهاون في تنفيذ الوحدة "نتيجة عملها أمام الشعب".[٤] وعبّر رئيس مجلس النواب السوري أكرم الحوراني عن انزعاجه من تصرف الضباط، ووصفه بأنه غير مشروع، واقترح على الرئيس شكري القوتلي إرسال وزير الخارجية إلى القاهرة حاملاً معه مشروعاً اتحادياً لإظهار الانسجام والتماسك بين الجيش والمؤسسات الدستورية، فكان إرسال صلاح الدين البيطار إلى القاهرة. واعترف أكرم الحوراني في مذكراته بأنه لم يكن موافقاً على الوحدة الاندماجية، وعلل سكوته بمحاولته تجنب الظهور كعدو للوحدة أمام الجماهير، وبأن ذهاب هذا الوفد سيفضح ألاعيب عفيف البزرة القائمة على المزايدة، وقناعته بأن الرئيس عبد الناصر المتردد بقبول اتحاد فيدرالي لن يقبل بالوحدة الاندماجية.[٥]

لم يجد صلاح الدين البيطار بعد وصوله إلى القاهرة في ١٦ كانون الثاني ١٩٥٨ بداً من الانضمام إلى الضباط.[٦] وفي اجتماع عقد في منزل الرئيس عبد الناصر، أبدى الرئيس رغبته في تحقيق مطلب الشعب السوري في الوحدة، ولكنه ربط تلك الموافقة بشروط ثلاثة هي:

---

[١] منهم: عبد اللطيف البغدادي، المصدر السابق، ج٢، ص٣٦ ؛ محمد حسنين هيكل، **ما الذي جرى في سوريا**، ص٧٩.

[٢] انظر: أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٣، ص٢٤٩٣ ؛ خالد العظم، مصدر سابق، ج٣، ص١٢٢.

[٣] محمود رياض، مصدر سابق، ج٢، ص ٢١٥.

[٤] وليد المعلم، مرجع سابق، ص٢٣٧-٢٣٨.

[٥] أكرم الحوراني، المصدر السابق، ج٣، ص٢٥٠١، ص٢٤٨٩-٢٤٩٠.

[٦] وليد المعلم، المرجع السابق، ص٢٣٨.

- إجراء استفتاء شعبي على الوحدة في كل من سورية ومصر.
- حظر النشاط الحزبي برمته في سورية وحل جميع الأحزاب السورية.
- إبعاد الجيش السوري عن التدخل في السياسة نهائياً.[١]

كان من الواضح أن الشرطين الأخيرين قد لمسا "عصب الحياة السياسية السورية"، لما فيهما من إحداث تغيير جذري في الحياة السياسية السورية؛[٢] بصورة وضعت الضباط ما بين مطرقة الرئيس جمال عبد الناصر وسندان الشارع الجماهيري الوحدوي السوري.

وقد وصف باتريك سيل تمسك الرئيس عبد الناصر بهذين الشرطين بأنه "*كان يهيئ لاقتلاع أحشاء السياسة السورية*".[٣]

ورأى جمال سلامة علي أن هدف الرئيس عبد الناصر منهما هو أن يراجع السوريون حساباتهم، وأن يضع حداً لمزايدات البعثيين، وأن يفوت الفرص على الشيوعيين.[٤]

كان جواب الضباط المبدئي على شروط الرئيس عبد الناصر بأنهم مستعدون للبقاء في الجيش، أو العمل في مناصب سياسية مدنية.[٥] أما عن عدم معارضة القيادة البعثية لحل الحزب، فقد كان مرده جملة من الأسباب، منها أن قيام الوحدة يسقط تحفظات بقاء الحزب بعد تحقق أهدافه، والاعتقاد بتعويض التنظيم الحزبي البعثي بتنظيم شعبي أكبر وأقوى داخل دولة الوحدة؛ والتخلص من مشاكل الحزب والتوترات القائمة بين جناحيه السابقين البعث العربي والعربي الاشتراكي.[٦]

ومن جهة أخرى، حمل تصرف ضباط الجيش معاني متعددة. فوفد من الضباط يذهب إلى القاهرة لطرح مشروعه الوحدوي دون علم حكومته ينطوي من الناحية القانونية على عدم انضباط، وعلى مدى ضعف الحكومة المدنية، وسطوة العسكريين، وعدم ثقتهم بالسياسيين، لدرجة أن الحركة وصفت بأنها

---

(١) انظر: محمد حسنين هيكل، **ما الذي جرى في سورية**، ص٣٦-٣٧ ؛ عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ج٢، ص٣٧ ؛ موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "الانقلابات كما يراها أمين الحافظ"، ح٥. الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B6BCB0AC-1D3A-433F-BAC4-E8EC76F6D601.htm

(٢) محمد حسنين هيكل، **ما الذي جرى في سورية**، ص٣٦-٣٨.

(٣) باتريك سيل، **الأسد: الصراع على الشرق الأوسط**، ص١٠١.

(٤) جمال سلامة علي، "مصر والطريق إلى الجمهورية العربية المتحدة"، بحث منشور في كتاب: أحمد يوسف أحمد وآخرون، **أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩، ص٧٩.

(٥) محمد حسنين هيكل، **ما الذي جرى في سورية**، ص٣٩.

(٦) باتريك سيل، **الأسد: الصراع على الشرق الأوسط**، ص١٠٦-١٠٧.

"انقلاب أبيض".[١] ووصل ضغط الضباط السوريين على الرئيس عبد الناصر درجة عاطفية، جعلت بعضهم يردد أمامه بأنه لن يعود إلى سورية إلا بعد إقرار الوحدة.[٢]

أما عن رأي الضباط بعدم تبليغ القيادة السياسية السورية بقرار سفرهم المفاجئ، فقد كان نابعاً من رغبتهم في إقرار الوحدة بسرعة، ومن التخوف من تحول مبادرتهم إلى دراسات واجتهادات، فخرجت مبادرتهم كإملاء منهم على الحكومة بما يجب أن تفعله،[٣] بما في ذلك من محاولتهم إحراج السياسيين بوضعهم أمام الجماهير السورية المطالبة بتحقيق الوحدة مع مصر.[٤] وحاولوا أن يطبقوا الطريقة ذاتها مع الرئيس عبد الناصر، إلا أنه بخبرته وذكائه تمكن من قلب الموقف لصالحه.

كما تجدر الإشارة إلى أن تركيبة صنع القرار السياسي في سورية، كانت أشد تعقيداً من القول بأن الضباط كانوا مستقلين تماماً بقرارهم هذا، إذ كان بعض الضباط البعثيين يتلقون الأوامر من قيادة حزبهم، واعترف بهذه الحقيقة كل من صلاح الدين البيطار وميشيل عفلق لاحقاً، وأكد عليها أحمد عبد الكريم في مذكراته.[٥]

في حين يذهب يوسف نعيسة (بصفته ضابط بعثي سابق) إلى القول بأن الضباط البعثيين قد فرضوا قرارهم على القيادة البعثية فرضاً، مستبقين إياها بمبادرة السفر.[٦] ولم يخل الأمر من ضغطٍ مارسه عبد الحميد السراج على بعض الضباط غير البعثيين، بتخويفهم من مؤامرة يدبرها حزب البعث للاستيلاء على السلطة.[٧]

---

[١] عندما تسلم وزير الدفاع خالد العظم مذكرة الضباط قال: "هذا آخر انقلاب يقوم به الجيش، فإما أن يقبل عبد الناصر بالوحدة فتزول سورية من الوجود، وإما أن يرفض فيحتل الجيش دوائر الدولة ويضع يده على الأمور ويبعد الحكومة والمجلس النيابي معاً"، أوردها: سمير عبده، مرجع سابق، ص٣٣ ؛ كما أن الرئيس شكري القوتلي عدّ المبادرة انقلاباً سافراً على الحكم. انظر: محمود رياض، مصدر سابق، ج٢، ص٢١٤؛ ويُذكر أن الرئيس عبد الناصر قد وصف –فيما بعد– قدوم الضباط إلى القاهرة بأنه انقلاب عسكري. انظر: موقع الرئيس جمال عبد الناصر، وثائق مصرية، محاضر جلسات مجلس الوزراء، محضر جلسة ١٩ أكتوبر ١٩٦١، الرابط: http://www.nasser.bibalex.org

[٢] محمود رياض، مصدر سابق، ج٢، ص٢١٥.

[٣] فسر عفيف البزرة سرية سفر الوفد بعدم ثقته بالمحاولات الوحدوية "غير الصادقة" للمسؤولين السياسيين السوريين والمصريين على حد سواء، ونعتها بأنها مجرد عملية "هروب من العجز عن تحقيق الوحدة الصحيحة"، وتفاخر بأنه وراء الحرص على سرية سفر الوفد "ليباغت المعارضين" ويحرمهم فرص المناورة لتعطيل قيام الوحدة. للمزيد انظر: عفيف البزرة، مصدر سابق، ص٢٣٨–٢٣٩.

[٤] انظر: موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "الانقلابات كما يراها أمين الحافظ"، ح٦، الرابط: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/59ACC4FC-F53A-47EA-9D3E-225AA1D6AEAC.htm.

[٥] راجع: نبيل شويري، مرجع سابق ؛ أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص٨٩–٩٠–٩١.

[٦] يوسف نعيسة، مقابلة شخصية بتاريخ ٧ تموز ٢٠١٠.

[٧] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٣، ص٢٤٨٧، ٢٥٢٦.

ويذكر عبد اللطيف البغدادي حدوث خلاف بين الضباط السوريين عقب الاجتماع الثاني، بين فريقٍ رأى ضرورة التمسك بمذكرة الجيش، وفريقٍ آخر حاول التحلل مما جاء فيها. فاستدعى الضباط عبد الحميد السراج من دمشق، فكان رأيه هو الالتزام بقرار مجلسهم، لأن أي تعديل يستوجب العودة إلى دمشق وعرضه ثانية على المجلس.[١] وشبّه مصطفى طلاس أجواء المناقشات والمزايدات بمبارزات السيوف، "*ثم أعيدت السيوف إلى أغمادها تسليماً بأنه لا حل آخر غير الوحدة*".[٢]

والوحدة مشروع يحتاج إلى دراسة واعية على رأي الرئيس عبد الناصر نفسه، بينما حزم الضباط أمرهم على السفر إلى القاهرة وفي ذهنهم أمر واحد، وهو إنجاز الوحدة وبأي ثمن، لأن العودة "بخفّي حنين" قد تسبب لهم انتكاسة كبرى. وبذلك كان موقفهم في التفاوض غاية في الضعف، عكس موقف الرئيس عبد الناصر. ونجاح الرئيس عبد الناصر في إملاء شروطه لا ينفك عن طبيعة التنافس في النظام السوري، واختفاء القوى المعارضة نتيجة التصفيات التي ساقت إليها الأحداث الداخلية، بصورة أصبح فيها حزب البعث والجيش القوتان الحاسمتان اللتان تقرران السياسة السورية، في حين كانت الجماهير الشعبية تزداد شغفاً بالرئيس عبد الناصر. وبذلك، فقد كانت الأمور تسير نحو الوحدة مع مصر تحت ضغط شديد من عوامل لا تخلو من التنافر.[٣]

٤- إشكالية المشروع الوحدوي بين الصيغة والسرعة والمعنى:

كان الرئيس جمال عبد الناصر يرى تحقيق الوحدة على مراحل،[٤] وكانت الصورة الظاهرة أن مصر تدعو لأضعف صيغ الاتحاد، بينما كانت سورية بمعظم أحزابها وطبقاتها ومثقفيها ومفكريها تنادي بالاتحاد مع مصر، وقد ظهر ذلك بنتيجة الاستفتاءات التي طرحتها الصحافة السورية.[٥]

أما بالنسبة للتطور الذي طرأ على موقف الرئيس عبد الناصر باتجاه اختيار الصيغة الاندماجية، فرغم وعيه بالصعوبات التي قد تنتج عن قراره هذا، إلا أنه لم يبذل أي جهد معلن للتأثير في وجهة النظر القائلة بالتعجيل في قيام الوحدة. فقد أبدى تحفظاته كلها في جلسات مغلقة، ولم تتضمن تصريحاته العلنية سوى الترحيب بالوحدة، وكان من شأن هذه التصريحات أن زادت في قوة الاتجاه المنادي بالوحدة وليس بالاتحاد،

---

[١] عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ج٢، ص٣٦-٣٧.

[٢] مصطفى طلاس، مصدر سابق، ج١، ص٦٩٦-٦٩٧.

[٣] أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص ٤٨-٤٩.

[٤] ذكر ذلك علناً في محادثات الوحدة الثلاثية في عام ١٩٦٣ ولم ينفه الجانب السوري. راجع: **محاضر محادثات الوحدة**، بيروت، دار المسيرة، ١٩٧٨، ج١، ص٢٣.

[٥] انظر: أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٣، ص٢٤٨٠-٢٤٨١ ؛ جمال سلامة علي، مرجع سابق، ص٧٧.

ولم يكن الرئيس عبد الناصر على درجة من السذاجة بحيث لا يدرك هذا الأمر، ويشهد على ذلك جوابه عن سؤال لمندوب جريدة "الكفاح" اللبنانية في ٣ كانون الثاني ١٩٥٨ بقوله: "*إن هذا ما يتمناه الشعب السوري والمصري (...) وأرجو الله أن تتحقق هذه الوحدة قبل نهاية عام ١٩٥٨*".[١]

وكانت الوحدة في منظور الرئيس عبد الناصر الشخصي، مكافأة له بالدرجة الأولى، وتتويجاً لمسيرة أربع سنين من النضال في سبيل تحقيق شعارات طرحها، إذ جاءه السوريون باعتباره الزعيم العربي الأكبر، بما يبرهن على فشل أي تسوية عربية ما لم يكن هو طرفاً فيها.[٢]

وما تجدر الإشارة إليه، تخبط الخطاب السياسي للنخب السياسية السورية والمصرية ما بين "الاتحاد" و"الوحدة" قبيل الشروع الفعلي في مفاوضات الوحدة، وذلك دون إيلاء أهمية كبيرة للفرق بين معنى هاتين الصيغتين.

وتكشف الوثائق المفرج عنها حديثاً، أن شروط الرئيس عبد الناصر لم تأتِ بصورة طارئة تماماً. إذ تشير وثائق وزارة الخارجية المصرية إلى أنه عشية الشروع بمفاوضات الوحدة، أوعز إلى السفير المصري بدمشق بإجراء لقاء مع أكرم الحوراني لجس نبض البعثيين حيال هذه الشروط.

ففي تقرير مهم مرسل من السفير المصري بدمشق يحمل تاريخ اليوم نفسه الذي التقى فيه الوفد العسكري السوري مع الرئيس عبد الناصر (١٤ كانون الثاني ١٩٥٨)، تعهد أكرم الحوراني للسفير المصري بدمشق بأن تحل الأحزاب نفسها، ووافق على فكرة تشكيل اتحاد قومي، وعلى إمكانية الموافقة على استبعاد الضباط البعثيين من المراكز الرئيسة في الجيش؛ وأنهى السفير المصري تقريره بأن هذه التنازلات السورية تبدد المخاوف المصرية، وتضع الكرة في ملعب الطرف المصري.[٣]

إن تاريخ هذا التقرير يرجح حصول هذا اللقاء قبل يوم واحد (١٣ كانون الثاني ١٩٥٨) من اللقاء الذي جرى بين الرئيس عبد الناصر والوفد العسكري السوري. ومن هنا، فإن تأكيد كثير من البعثيين (فيما بعد) على أنهم قد فوجئوا بهذه الشروط، لا يعني أن قيادات البعث لم تكن تعرفها سابقاً. إلا أن ذلك لا يعني أن الرئيس عبد الناصر أو قيادات البعث قد استطلعوا رأي القواعد الحزبية السورية، ليخرج الأمر وكأنه اتفاق سري بين الطرفين.

---

[١] حديث عبد الناصر مع مندوب جريدة الكفاح اللبنانية بتاريخ ١٣ ك٢/يناير ١٩٥٨. انظر: **خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر من سنة ١٩٥٢–١٩٥٩**، القاهرة، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، ١٩٦٠، ج١٠، ص١٨٧٥.

[٢] باتريك سيل، **الصراع على سورية**، ص٤٢٠، ٤٢٢.

[٣] وثائق وزارة الخارجية المصرية، مذكرة رقم ١١٥، ملف ٢/٨١/٧٥٨ ج٢، مذكرة وزارة الخارجية للعرض على رئاسة الجمهورية بتاريخ ١٩٥٨/١/١٤.

وقد حاول بعض الساسة والبعثيين لاحقاً، تبرير قبولهم بهذه الشروط بأنهم لم يتوقعوا أن الرئيس عبد الناصر سيلجأ إلى هذا الأسلوب "الديكتاتوري"، وذهب بعضهم إلى القول بأن حزب البعث قد "فوجئ" بشرط حل الأحزاب.[١] إلا أن محاضر محادثات الوحدة الثلاثية في عام ١٩٦٣ كشفت عن أن طرح حل حزب البعث لنفسه كان برغبة من القيادة البعثية، تخلصاً من مشكلاتها من جهة، واعتقاداً منها بأن الرئيس عبد الناصر سيسمح بإعادة التنظيم البعثي ضمن الاتحاد القومي.[٢]

كما ذكر عبد اللطيف البغدادي في مذكراته أن أغلب ضباط مجلس قيادة الثورة المصرية كانوا ضد الصيغة الاندماجية للوحدة، ويفضلون عليها الصيغة الاتحادية، وقد شذَّ عن رأيهم المشير عبد الحكيم عامر.[٣] كما تظهر المحاضر سالفة الذكر أن رأي القيادة البعثية كان قريباً من رأي الرئيس عبد الناصر بالنسبة للوحدة الاتحادية، إلا أن إصرار بعض الضباط (عفيف البزرة وغيره) قد دفع البعثيين للقبول بالوحدة الاندماجية لتسهيل الأمور ولتجنب الدخول في التعقيدات. كما تكشف المحاضر أن خالد العظم قد تبنى الطرح الاندماجي للوحدة كوسيلة للضغط على الرئيس عبد الناصر.[٤]

ومن الاجتهادات غير المنصفة في تفسير موافقة السوريين على شروط الرئيس عبد الناصر، ما طرحه محمد حسنين هيكل بقوله: " *وقَبِلَ الوحدة من السياسيين السوريين من قبلها، وفي ذهن كل منهم: أولاً- أن يفلت من الضغط الشعبي الذي يحاصره. ثانياً- أن يجد لنفسه في الأوضاع الجديدة مكاناً يستطيع منه أن يباشر العمل لنفسه ولأهدافه التي لم يجد لها مخرجاً* ".[٥]

فما يؤخذ على محمد حسنين هيكل تأكيده على تعميم إظهار السياسيين والعسكريين السوريين كانتهازيين يتحينون الفرص للكسب، دون أن يكون لديهم دافع وطني قطعوا من أجله مئات الكيلومترات. كما أن صانعي القرار السياسي السوري لم يكونوا أسرى الرأي العام السوري فحسب، بل كانوا عنصراً مهماً في توجيه هذا الرأي. ولولا إرادة ساسة سورية وضباطها، لما قامت الوحدة من أساسها. والوحدة بالأصل صناعة سورية بشهادة الرئيس عبد الناصر، إذ قال: "*دمشق كانت دوماً قلب العروبة النابض الذي*

---

[١] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٩٢.

[٢] انظر: **محاضر محادثات الوحدة**، مصدر سابق، ص٢٥٤، الحديث الذي جرى بين عبد الناصر وعفلق والبيطار والأتاسي، في اجتماع ١٩ آذار ١٩٦٣.

[٣] عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ج٢، ص٣٧-٣٨.

[٤] انظر: محاضر محادثات الوحدة، المصدر السابق، ج١، ص٤٠٦-٤٠٧ ؛ كما ذكر الرئيس عبد الناصر هذه الناحية في أول جلسة لمجلس وزرائه عقب الانفصال. انظر: موقع الرئيس جمال عبد الناصر، وثائق مصرية، محاضر جلسات مجلس الوزراء، محضر جلسة ١٩ أكتوبر ١٩٦١، الرابط: http://www.nasser.bibalex.org

[٥] محمد حسنين هيكل، **ما الذي جرى في سورية**، ٣٩.

ينادي بالوحدة (...) استطاعت بتصميمها وإرادتها في ١٩٥٨ أن تفرض هذه الوحدة (...) وأن تعلن قيام الجمهورية العربية المتحدة (...) قالت لي تعاون فتعاونت (...) وقالت لي فلنتحد فاتحدت".[١]

وللإنصاف، يجب أن نذكر أن الهدف كان أسمى من المخالفات الدستورية، وأن الضباط كانوا في مجملهم وحدويين، وربما لولا تحركهم السريع هذا لما أبصرت الوحدة النور. فمن المعروف جيداً أن الجيش يشكل القوة الحقيقية في دول العالم الثالث، وهو صاحب القرار الرئيس فيها. وهناك من يرى أنه لولا مبادرة كبار ضباط الجيش العربي السوري هذه، لكانت احتمالات قيام الوحدة ضعيفة آنذاك.[٢]

كما أن الرئيس عبد الناصر –رغم إدراكه لموقعه القوي– لم يفرض شروطاً غير معقولة، من وجهة النظر المصرية على الأقل. فشرط إلغاء الأحزاب مرده إلى عدم وجود أحزاب سياسية مصرية، إذ لا يمكن منطقياً أن تستمر الحياة الحزبية في إقليم دون آخر في دولة واحدة. أما بالنسبة لشرط عدم تدخل الجيش في السياسة فيمكن أن نضع فرضية واحدة لإثبات منطقيته، وهي أن يقوم هؤلاء الضباط مستقبلاً بالسفر إلى السعودية مثلاً ليعرضوا على حكومتها اتفاقية ما دون الرجوع إلى رأي حكومتهم، وهو أمر إن حدث في سورية فإن الرئيس عبد الناصر لا يرضى به مطلقاً في مصر أو في دولة الوحدة. ومن غير الإنصاف أن تفسر هذه المبادرة التاريخية من منظار ضيق مرتكز على ظروف عابرة مرت بها سورية في ذلك الوقت. إذ إن وجود صراعات داخلية في سورية ناتج عن مجموعة من الأسباب مرتبطة باستقلال سورية المبكر، ورفعها لشعارات الوحدة والقومية العربية. ومن ثم جاءت محاولات احتواء استقلالها من قبل القوى الدولية والعربية والإقليمية. ولو لم يرفع الرئيس عبد الناصر الشعارات والأهداف نفسها لما اتجه السوريون باتجاه تحقيق الوحدة معه، ومن هنا جاءت الوحدة مع مصر كسبيل لحل المشكلات العربية –ومن ضمنها المشكلات السورية والمصرية– الناتجة عن واقع التجزئة.

وشعر القوميون العرب بأنهم باتوا يصنعون مستقبلهم بأنفسهم، وبأن مشروع الوحدة العربية قد انتقل من الدائرة الضيقة لحذلقة النخب الحزبية–السياسية–المثقفة الضيقة إلى حقيقة ملموسة تلتف حولها الكتل "المليونية" للشعب العربي، التي استيقظت فجأة لتجد أن أحلامها قد أصبحت قابلة للتحقق، وبأنه قد آن للعرب أن يستعيدوا مركزهم المهم في هذا العالم.[٣] وطغى الرابط التاريخي الذي يجمع بين سورية ومصر على الفاصل الجغرافي بينهما، لدرجة بدا معها أن هذا الفاصل قد تلاشى.[٤]

---

[١] أوردها: سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٩٣.

[٢] يوسف نعيسة، مقابلة شخصية بتاريخ ٧ تموز ٢٠١٠.

[٣] جريدة المستقبل بتاريخ ٢ شباط ٢٠٠١.

[٤] جريدة الجزيرة بتاريخ ٢٨ أيلول ٢٠٠٥.

وإذا ما قيل بأن القوى السياسية السورية قد أسهمت في إقرار الوحدة من باب المزايدة، فإن هذه المناورات وإن صح وجودها، تعكس حقيقة أن المكون القومي الوحدوي في شرعية النظام السياسي السوري قد أصبح له من القوة ما يسمح له بفرض نفسه على جميع المكونات السياسية الأخرى. وإشارة بعض الباحثين إلى أن الصراع السياسي الداخلي السوري قد عجل في قيام الوحدة إشارة صحيحة، إلا أنها لا تعني أن غاية الضباط كانت تخليص سورية من هذا الصراع فحسب، بل كان الأمر يتعلق بجوهر الصراع السياسي في سورية الذي كان في حقيقته صراعاً بين أنصار الوحدة مع مصر ومعارضيها، فكان من المنطقي أن يلجأ أنصار الوحدة إلى حليفهم الرئيس عبد الناصر.[١]

وقد ناقش كثير من الباحثين المهتمين بالوحدة العربية مسألة التعجل في إقرار الوحدة السورية–المصرية، ومسألة صيغتها الفيدرالية والاندماجية ودورها في ديمومتها؛ وحاول كل فريق إبراز معايير ونماذج معينة لإثبات صحة وجهة نظره، ما أحال المسألة إلى جدل لا نهاية له.

وفي الجانب الآخر، تبيّن دراسة هذه الأدبيات أن الاختلاف نابع من الطرق المختلفة لمناقشة المسألة. فالفريق الذي أكد على عدم التعجل ركّز على الجانب التاريخي لهدف الوحدة والنضال من أجله، وحتمية لقاء النضال الوحدوي، وعلى تلاقي السياسة الخارجية السورية والمصرية قبيل الوحدة. في حين ركز الفريق الذي يؤكد على ارتجال قرار الوحدة وتعجله على واقع نقص الدراسات الكيفية التي ستقوم عليها المؤسسات الحكومية في دولة الوحدة وطريقة عملها، مثل مسائل توحيد المؤسسات والنظم والقوانين والسبل الكفيلة بالاندماج الاجتماعي–الثقافي–الأيديولوجي بين المجتمعين السوري والمصري وآليات تشكيل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وطرق عملها، وغير ذلك.

ولقد تضخم هذا الجدل في السنوات الأخيرة التي شهدت تراجع المد القومي العربي، وأدى إلى ولادة نظريات جديدة للمشروع الوحدوي وأساليب بنائه؛ ووصل الأمر إلى حد ارتأى فيه كثير من الباحثين أن العقبة الكائنة أمام تحقيق الوحدة العربية هي العقبة التنظيمية المتصلة بالصيغة المرجوة والشكل المنشود لتلك الوحدة، وأن العمل العقلاني لبناء الوحدة يفترض أولاً وقبل كل شيء، البحث في صيغتها وإطارها.[٢]

وقراءة دقيقة لمقدمات الوحدة تظهر أن إقرارها كان نتيجة منطقية للأحداث السياسية السابقة عليها، فهي تدعو إلى القول بأن إرادة القطرين قد اتفقت على ضرورة قيام الوحدة، وأن الخلاف قد تمحور حول

---

[١] راجع: أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص٢١٠–٢١٦ ؛ موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "عبد الكريم النحلاوي.. الانقلاب على الوحدة"، ح٢، تاريخ الحلقة ٣١ كانون الثاني ٢٠١٠، الرابط:
ttp://www.aljazeera.net/NR/exeres/037A7521-7437-41F0-A01C-56B9016ABC24.htm

[٢] عبد الله عبد الدائم، "تجربة الوحدة المصرية–السورية ١٩٥٨–١٩٦١"، دورية شؤون عربية، العدد ٤٣ (أيلول ١٩٨٥)، ص١١٧–١١٨.

توقيت إعلانها. فقد كان الجانب المصري يدعو إلى التأني، في حين فرض الجانب السوري التعجل بها.[١] ولا شك في أن التجارب التي مرت بها الأقطار العربية تجارب متباينة تعمقت على يد الاستعمار الأجنبي بوجه خاص، كما أوجدت عوامل التاريخ البعيدة والقريبة بنى سكانية وعرقية ودينية متباينة إلى حد ما، إلا أن هذا التباين لا يتجاوز التنوع الثري والمتكامل في معظم الأحيان. أما الذي يقلب هذا التنوع إلى تصارع فهو واقع التجزئة نفسه الذي أفرز تربة صالحة لتحويل التباين إلى شقاق، ولقلب الخصوصيات إلى حواجز وسدود، وإحالة التكامل إلى تنافس. وما نشهده اليوم من تنافس بين بعض البلدان العربية يعود في حقيقته إلى غياب المد الوحدوي وانحسار التيار القومي العربي في المستوى الرسمي لمعظم قيادات الأنظمة العربية، وأثر ذلك في الوجود العربي ككل. وأياً كان الأمر، فإن ضروب التباين بين أقطار الوطن العربي قد تولد أحياناً تبريراً مقصوداً لمنازع الانفصال ضمن أجواء التجزئة، في حين أنها تتضاءل وتذوب إذا ما استشف صناع القرار العربي هذه الحقيقة. ومن ثم فإن مسألة الوحدة "الاندماجية" أو "الاتحادية" مسألة زائفة إذا ما تم النظر إليها في معزل عن السياق الذي جرت فيه.[٢]

والخلاف حول ما إذا كانت الوحدة متعجلة أم لا يمكن حسمه بالقول بأن أساس هذا الخلاف هو الإلمام بالجانب النظري للمشروع الوحدوي دون الجانب العملي لها، أو العكس. ففي الجانب النظري نجد أن الزمن الذي قامت فيه الوحدة هو زمن المد القومي، والهدف النظري الذي قامت من أجله هو استعادة المجد العربي الإنساني السابق، في ظل ظروف دولية دقيقة تتمثل بوجود قطبين عالميين بما يكفل إيجاد ثغرة لعدم انفراد أي منهما في مسألة السماح بإقرار الوحدة أو عدمه، إضافة إلى وجود الشخصية الكاريزمية (Charisma) التي يمكن أن تجمع عليها الشعوب العربية أي الرئيس جمال عبد الناصر؛ كل هذا وغيره يسمح بالقول بأن الوحدة إن لم تقم في ذلك الوقت فإن احتمالات قيامها فيما بعد ستقضي عليها مسألة الإعداد والدراسة التي لن تفضي إلا إلى مزيد من الخلافات بين المنظرين ومالكي القرار السياسي العربي، ومن هنا فإن الجانب النظري يشير إلى أنها لم تكن متعجلة.

ولكن الجانب العملي يشير إلى أن جزءاً كبيراً من الأخطاء التي وقعت في دولة الوحدة نتج عن التعجيل بها، وعن عدم وجود أسس علمية مدروسة تضمن استمرارية الوحدة. وشمل هذا النقص دراسة اختلاف النمط الاقتصادي، والثغرات الدستورية، والتباين الاجتماعي، والخصوصيات الثقافية، والهدف الحقيقي من تحقيق الوحدة بين القيادتين السورية والمصرية. وهذا النقص في الأساسيات يسمح أيضاً بالقول بأن واقع قيام الوحدة كان متعجلاً.

---

[١] انظر: أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص٢٠٦-٢١٢.

[٢] عبد الله عبد الدائم، مرجع سابق، ص١١٨-١٢٠.

أما بالنسبة للمنطق القائل بأن قيام الوحدة كفيل بحل مشكلاتها، فقد كان صحيحاً وخاطئاً في الوقت ذاته، والمسألة لا تحتاج إلى ضغط أدبي يفرض أحد هذين الرأيين دون الآخر. ويمكن إخضاع هذا المنطق على الشكل الآتي:

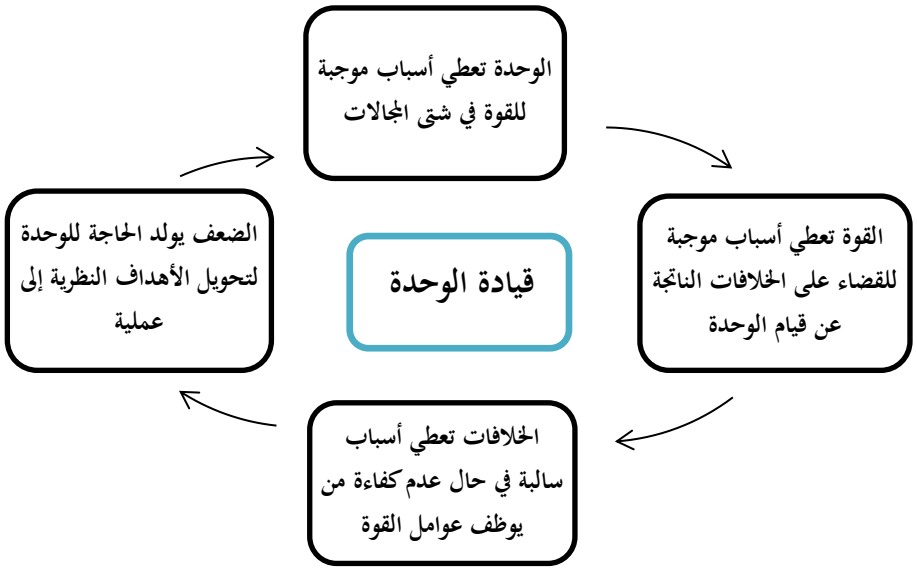

وبهذا الشكل تتمركز القيادة وسط العملية الوحدوية وتتفاعل مع هذه المراحل وتختار الأشخاص المناسبين، فإما أن تستطيع توظيف الأسباب الموجبة فتعزز استمرارية الوحدة، وهو أمر منوط بقدرة أصحاب مواقع المسؤولية وكفاءاتهم؛ وإما أن تفشل فتتحول الأسباب الموجبة إلى سالبة ما يؤدي إلى الدوران في دائرة مفرغة تفزر المزيد من المشكلات الناتجة عن المشكلات السابقة، وهكذا دواليك.

ومن العجب أن نرى أن للأستاذ محمود رياض (السفير المصري في دمشق وأمين عام جامعة الدول العربية لاحقاً) كلمةً بعث بها إلى ندوة "القومية العربية في الفكر والممارسة" التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت ما بين ٢٦-٢٩ تشرين الثاني ١٩٧٩، حين تحدث عن رغبة الجانب المصري في التريث إزاء المشروع الوحدوي، إذ يقول: "*إلا أنه خلال هذا الحوار بين الآراء المختلفة حول طبيعة الوحدة وشكلها، كانت الأمور تتطور بسرعة غير متوقعة في سورية. إذ اشتدت الخلافات بين الكتل العسكرية، ولم يجد قادة هذه الكتل حلاً لمنع انشقاق الجيش السوري سوى الإسراع في إعلان قيام الوحدة وتسليم القيادة كاملة لجمال عبد الناصر. ووجد عبد الناصر نفسه فجأة أمام هذا الوضع، فلم تتح له الفرصة لمناقشة توقيت قيام الدولة الموحدة أو شكلها، وانتهى الأمر بإعلانها*".[١] وقد رأينا خطأ هذا الحديث. فلا شك أن مثل هذا التفسير الذي راود عقول كثير من الباحثين قد وضع الوحدة منذ قيامها في إطار عملي مجدب وقاحل. وشتان ما بين منظارين

[١] أوردها: عبد الله عبد الدائم، مرجع سابق، ص١١٣ ؛ ومن أهم من ذهب وراء هذا التفسير، محمد حسنين هيكل في كتابه: **ما الذي جرى في سورية**، وهو الكتاب الذي أخذ عنه كثير ممن تناول تجربة الوحدة السورية-المصرية.

وما صدر عنهما من نتائج أثرت في الوحدة ذاتها، منظارين يؤكدان على وجود لغتين متباينتين رافقتا ولادة الوحدة؛ لغة ترى فيها إنقاذاً لبلد عربي يحتضر وتنظر إليها من خلال المعطيات السياسية الظرفية في المنطقة العربية ومستلزماتها، ولغة ترى فيها أول تجسيد عملي لحلم الوحدة العربية في العصر الحديث، وأول ثمرة من ثمار النضال الطويل؛ ومن خلال هاتين اللغتين المتباينتين، ولدت منذ البداية أحد أهم إشكاليات الوحدة السورية–المصرية.[١]

٥– الترتيبات النهائية لقيام الوحدة السورية–المصرية:

بعد أن أبدى الجانب السوري موافقته على شروط الرئيس عبد الناصر، اقترح الأخير تكوين لجنتين سورية ومصرية لوضع الأسس والمبادئ الأولية للوحدة، ودراسة التفاصيل والقرارات التي يجب أن تتخذ لإعلانها إعلاناً رسمياً.[٢]

عقد مجلس الوزراء السوري في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٨ جلسة وزراية لمناقشة محضر الاجتماع الذي عقد بين الوفد السوري والقيادة المصرية، وكان المحضر قد حدد الخطوات التنفيذية لتحقيق الوحدة على النحو الآتي:

١– اجتماع الرئيسين السوري والمصري وأركان حكومتيهما في القاهرة لإعلان قيام الوحدة.
٢– اجتماع المجلسين التشريعيين في دمشق والقاهرة لإصدار القرارات الآتية:
أ– قيام دولة الوحدة.
ب– ترشيح رئيس لدولة الوحدة.
ج– تفويض الرئيس المنتخب بإصدار دستور مؤقت.
٣– إجراء استفتاء شعبي في القطرين.
٤– إعلان الرئيس المنتخب الدستور المؤقت.
٥– تشكيل الوزارة الجديدة.
٦– قيام الرئيس المنتخب بوضع الخطوات الكفيلة بإقرار الدستور الدائم، وتنظيم الاتحاد القومي، وإجراء انتخابات للمجلس التشريعي الموحد، وتوحيد مرافق الدولة ومؤسساتها.[٣]

---

[١] عبد الله عبد الدائم، مرجع سابق، ص١١٤.

[٢] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٣، ص٢٤٩٥.

[٣] انظر: وليد المعلم، مرجع سابق، ص٢٣٨–٢٣٩ ؛ مصطفى طلاس، مصدر سابق، ج١ ص٦٩٨–٦٩٩ ؛ خالد العظم، مصدر سابق، ج٣، ص١٤١.

فوجئ بعض الوزراء السوريين بنص المحضر، ولاسيما فيما يتعلق باقتراح النظام الرئاسي، فتم عرض مشروع وزاري بالاتحاد الفيدرالي وتفويض صلاح الدين البيطار بالسفر إلى القاهرة لعرضه على الرئيس عبد الناصر. فسافر إليها في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٨ وعاد بعد يومين حاملاً عدم الموافقة.[١]

طالب وزير الدفاع خالد العظم بتأجيل اتخاذ القرار حتى تتم دراسة النقاط الأساسية، حيث أوضح بعض الجوانب التي تخالف الدستور السوري، وجرى نقاش "حامي الوطيس"، وهدد خالد العظم بالاستقالة ولكن كل ذلك لم يجد نفعاً، " *فالحماس والاندفاع السوري لم ير سوى محاسن نظام عبد الناصر كقائد حاز على ثقة مجموع الشعب*". واكتفى خالد العظم بتسجيل تحفظه على مضمون الاتفاق، لأنه لم يشأ الوقوف في وجه التيار فيبدو وكأنه يعادي فكرة الوحدة العربية.[٢]

وفي ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٨ أرسلت السفارة المصرية بدمشق تقريراً حول انعكاس شرط حل الأحزاب على الأحزاب ذاتها، وجاء في التقرير أن جميع قيادات الأحزاب السورية موافقة على هذا الشرط باستثناء الحزب الشيوعي.[٣]

وبناء على الخطوة التنفيذية الأولى انتقل الرئيس شكري القوتلي مع أركان حكومته إلى القاهرة، وعُقد اجتماع في ١ شباط ١٩٥٨ جمع الوفد السوري مع الرئيس عبد الناصر وأركان حكومته، وتم توزيع مشروع الدستور المؤقت على الحاضرين وتدوين محضر إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة.[٤]

وبهذه الصورة، جاء المشروع الوحدوي بين سورية ومصر من المنظار التاريخي–السياسي كنتيجة طبيعية لتلاقي موقف البلدين حيال العديد من القضايا الداخلية والخارجية المشتركة،[٥] إلا أنهما دخلا مرحلة

---

[١] باتريك سيل، **الصراع على سورية**، ص٤٢١.

[٢] انظر: سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٩٤ ح١٣ ؛ خالد العظم، مصدر سابق، ج٣ ص١٣٠ ؛ عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ج٢ ص٣٥ ؛ أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٣، ص٢٥١٦–٢٥١٧؛ مصطفى طلاس، مصدر سابق، ج١ ص٦٩٩.

[٣] وثائق وزارة الخارجية المصرية، ملفات السفارة المصرية بدمشق، محفظة رقم١١٦، ملف رقم ٢/٨٦/٧٥٨ ج٢ تقرير السفارة المصرية بدمشق بتاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٨.

[٤] انظر: سويدان ناصر الدين، **يوميات ووثائق الوحدة المصرية–السورية ١٩٥٨–١٩٦١**، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٧، ج١، ص٧ ؛ وليد المعلم، مرجع سابق، ص٢٣٩ ؛ مصطفى طلاس، المصدر السابق، ج١، ص٦٩٩.

[٥] جريدة السفير بتاريخ ٢٢ شباط ١٩٨٤.

تطبيق المشروع دخولاً متفاوتاً في مستويات الحجم والمساحة والتطور الاقتصادي والاستقرار السياسي،[١] وتمثّل الرهان الحقيقي في قدرة البلدين على الحياة معاً تحت سقف نظام سياسي واحد.[٢]

واتسمت مفاوضات الوحدة السورية–المصرية بقصر مدتها، وذلك بمبادرة سورية وتحفظات مصرية. وطغى على الموقف السوري فيها تبني القوى السياسية السورية للمطلب الشعبي الوحدوي، مقابل موافقة حكومية مصرية على هذا المطلب، ما يدفع للقول بأن هذه الوحدة كانت وحدة بين شعب سورية وحكومة مصر بقيادة جمال عبد الناصر.

وكان من الظروف الآنية التي شكلت عناصر رئيسة في قيام الوحدة، وجود شخصية جمال عبد الناصر، وظروف سياسية داخلية–عربية–دولية حرجة بالنسبة لسورية. فهل سيؤدي زوال هذه الظروف أو تغيرها إلى إعادة النظر في هذه الوحدة، وفي الهدف منها، وفي الكيفية التي نفذت بها، وفي الشكل الذي قامت عليه؟

وفي المحصلة، يمكن القول بأن الشعب العربي السوري قد حقق في ندائه للوحدة مع مصر وسعيه الجاد لإقامتها، نصراً نادر الحدوث في التاريخ العربي المعاصر، حين تبنّت سورية بقياداتها وشعبها هذا الهدف، وحلت كيانها ونظامها، وتخلى رئيسها شكري القوتلي عن منصبه في سبيل تحقيق الوحدة، فكانت تلك حادثة نادرة في التاريخ العربي المعاصر؛ كما حلّت مؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية والحزبية، وسلّمتْ أمرها للرئيس جمال عبد الناصر،[٣] فكان ذلك بمثابة امتحان حقيقي لوعوده في القومية والوحدة العربية.[٤]

---

[١] معن بشور، "العلاقات المدنية/العسكرية في دولة الوحدة"، بحث منشور في كتاب: أحمد يوسف أحمد وآخرون، **أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩٩، ص٧٩.

[٢] جريدة الدستور بتاريخ ٢٥ شباط ١٩٩٨.

[٣] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص١٠٣.

[٤] سعيد أبو الريش، مرجع سابق، ص١٩٦.

القسم الثاني: دولة الوحدة السورية–المصرية وإشكالاتها

الفصل الثالث: آلية قيام الجمهورية العربية المتحدة وعلاقاتها وإشكالاتها الخارجية:

أولاً– إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة وشكلها القانوني:

١– معالجة الاستفتاء على قيام الوحدة ورئاسة الجمهورية.
٢– الجمهورية العربية المتحدة في القانون الدولي.

ثانياً– الاعتراف الدولي بالجمهورية العربية المتحدة:

١– الموقف الغربي ما بين التردد والاعتراف على مضض.
٢– تباين مواقف الدول الإقليمية بين متريث ومعترف ومعاد.
٣– تخوف معظم الأنظمة العربية من هذه الوحدة.

ثالثاً– أبرز معطيات السياسة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة وإشكالاتها فيما يخص الإقليم الشمالي:

١– أثر التدخل في الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٥٨.
٢– مضاعفات الثورة العراقية والخلاف بين الرئيسين عبد الناصر وعبد الكريم قاسم.
٣– أثر توتر العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي.
٤– تداعيات تحسن العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والغرب.
٥– الجمهورية العربية المتحدة والقضية الفلسطينية.
٦– تداعيات العداء بين نظامي الجمهورية العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية.

سرّعت مبادرة الضباط السوريين في قيام الوحدة بين سورية ومصر في شهر شباط ١٩٥٨، وولدت دولة جديدة في منطقة "الشرق الأوسط" عرفت باسم الجمهورية العربية المتحدة. واتخذت الدولة الجديدة شكلها القانوني الجديد، وتوالت الاعترافات الدولية بها. وكان لكل دولة منطق خاص في عملية الاعتراف بها في المستويات الدولية والإقليمية والعربية. كما اتبعت الدولة الجديدة سياسية خارجية حيال التطورات التي كانت تمر بها المنطقة كان لها انعكاسات سلبية على الإقليم الشمالي.

أولاً– إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة وشكلها القانوني:

انتهى الاجتماع التاريخي الذي عُقد في قصر القبة في القاهرة في ١ شباط ١٩٥٨، بتوقيع الرئيسين شكري القوتلي وجمال عبد الناصر على وثيقة الوحدة بين سورية ومصر وتأسيس الجمهورية العربية المتحدة.[١] واجتمع مجلس النواب السوري في ٥ شباط ١٩٥٨،[٢] ووقّع نوابه على محضر إعلان قيام الوحدة باستثناء الزعيم الشيوعي خالد بكداش الذي غادر البلاد.[٣] وبعث رئيس المجلس أكرم الحوراني برسالة إلى رئيس مجلس الأمة المصري أنور السادات تضمنت نقاط هذا المحضر، فاتخذ مجلس الأمة المصري الخطوة ذاتها، وتحول اجتماعه إلى مظاهرة لا تقل حماساً عن المظاهرة النيابية السورية.[٤]

١– معالجة الاستفتاء على قيام الوحدة ورئاسة الجمهورية:

بتاريخ ٢١ شباط ١٩٥٨، جرى استفتاء شعبي في سورية ومصر لمعرفة رأي الشعبين بالوحدة وبانتخاب الرئيس جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة، وأسفر الاستفتاء عن موافقة الشعبين السوري والمصري على الوحدة وعلى رئاسة عبد الناصر لدولة الوحدة بنسب مئوية تقارب ١٠٠٪.[٥] (انظر الشكل ٢ في ملحق الجداول والأشكال).

وقد طعن خالد العظم في مذكراته بنزاهة العملية الانتخابية، وتعرّض إلى نسبة أصحاب الحق في الاقتراع الذين قاموا بواجبهم فيه والتي بلغت بحسب المصادر الرسمية ٩٩,٢٥ % قائلاً: "*والحقيقة أن نسبة المقترعين لم تتجاوز ٥ % من أصحاب الحق فيه، لكن الصناديق ملأت أوراقاً زادت في بعض المراكز على عدد*

---

[١] انظر نص إعلان قيام الوحدة بين سورية ومصر في: الملحق الوثائقي، الوثيقة رقم (٣). وسيتم اختصار تسمية "الجمهورية العربية المتحدة" في ج.ع.م من الآن فصاعداً.

[٢] سمير عبده، مرجع سابق، ص٣٦.

[٣] أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص١٠٥ ؛ ويمكن الاطلاع على العريضة التي بارك فيها أعضاء مجلس النواب السوري قيام الوحدة السورية–المصرية في الملحق الوثائقي، الوثيقة رقم (٤).

[٤] وليد المعلم، مرجع سابق، ص.٢٤.

[٥] انظر: قرار تحديد موعد الاستفتاء على الوحدة وعلى رئاسة جمال عبد الناصر لها ونتائجها في: الملحق الوثائقي، الوثيقة رقم (٥) والوثيقة رقم (٦).

المسجلين".[١] وسجّل بشير العظمة في مذكراته: *"شاركت في تزوير الاستفتاء على الدستور وانتخاب جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة لتبلغ نسبة القائلين نعم ٩٨،٩٩٪، بأن أدليت بصوتي في صناديق عدة".*[٢] ما يستدعي طرح سؤال: إلى أي حد شارك الرأي العام السوري في إقرار المشروع الوحدوي؟

إن معالجة الاستفتاء والطريقة التي تم بها، تظهر أنه لم يكن هناك –عدا المبرر القانوني الشكلي– مبرر فعلي لإجرائه. إذ حُسم أمر قيام الوحدة منذ أن وافق مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصري عليها.[٣] كما أن دراسة المناخ الديمقراطي في سورية الذي تمت فيه عملية التصويت تظهر أنها جرت في الوسط المؤيد للوحدة وللرئيس عبد الناصر، لأن المعارضة –على ضآلتها– كانت مغيّبة تماماً،[٤] كما هو الحال في مصر.[٥]

عقب إعلان نتائج الاستفتاء العام، وصل الرئيس جمال عبد الناصر إلى دمشق في ٢٤ شباط ١٩٥٨، فتقدمت الحكومة السورية باستقالتها أصولاً،[٦] ليتاح للرئيس الجديد إصدار الدستور المؤقت وتشكيل الحكومة الجديدة.[٧] وما لبث خبر وصوله أن عمّ سورية، فشهدت مدنها وبلداتها أحد أهم أيامها الوطنية، وتحولت حشودها الجماهيرية إلى عرس وطني ضخم.[٨]

وقبل مغادرة الرئيس عبد الناصر دمشق عائداً إلى القاهرة، أصدر بعض القرارات القاضية بضم ملاك رئاسة الجمهورية السورية ورئاسة الوزارة إلى ملاك رئاسة الجمهورية المصرية السابق، وضم وزارتي الإعلام والأوقاف إلى مثيلتيهما المصريتين، كما أصدر قراراً بإنشاء وزارة للشؤون البلدية والقروية، وبتعديل أسماء بعض الوزارات لتنسجم مع نظيراتها في الإقليم الجنوبي.[٩] وجرى نقل وزارة الخارجية السورية إلى القاهرة، وتم

---

[١] خالد العظم، مصدر سابق، ج٣، ص١٦٤.

[٢] بشير العظمة، **جيل الهزيمة: مذكرات بشير العظمة**، منشورات رياض الريس، لندن، ١٩٩١، ص١٩١.

[٣] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٩٧.

[٤] المرجع نفسه، ص٨٤–٨٥ ؛ ويذكر عبد الكريم النحلاوي في معرض شهادته على العصر حادثة ذات مدلول مشابه. إذ تحدث عن قيام أمين الحافظ (آمر الكلية الحربية في حمص) بالتصويت عوضاً عن زوجته بالموافقة على الوحدة وعلى رئاسة عبد الناصر لها، وحين سأله عبد الكريم النحلاوي عما إذا كانت زوجته غير موافقة، أجابه بأنه سيقتلها إن مانعت، ولما اعترض عليه مذكراً إياه بالديمقراطية، أجابه أنه في مثل هذه المسائل لا توجد ديمقراطية. انظر: موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "**عبد الكريم النحلاوي.. الانقلاب على الوحدة**"، ح٣، بتاريخ ٢٠١٠/٢/٧، الرابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2DF36047-D6D7-45DA-906D-5C16D3E6DCE5.htm

[٥] سامي عصاصة، المرجع السابق، ص٨٥.

[٦] يعكس عدم تولي شكري القوتلي لمنصب في حكومة الوحدة وعودته إلى صفوف الشعب مكتفياً بلقب "المواطن العربي الأول"، انحسار المدرسة التقليدية اليمينية من مسرح السياسة السورية لصالح المدرسة الثورية اليسارية. المرجع نفسه، ص١٣٦.

[٧] وليد المعلم، مرجع سابق، ص٢٤١.

[٨] أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص١٠٩–١١٠ ؛ مصطفى طلاس، مصدر سابق، ج١، ص٧٠٧–٧٠٨ ؛ فوزي شعيبي، مصدر سابق، ص٩٤ ؛ جريدة الأهرام، تاريخ ٢٥ شباط ١٩٥٨.

[٩] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٥٩٩–٢٦٠٠.

توحيد التمثيل الخارجي للإقليمين السورية والمصري.[١] وسرعان ما اعترفت جامعة الدول العربية بقيام ج.ع.م في ٢٣ شباط ١٩٥٨،[٢] ولم يمض وقت طويل حتى توالت الاعترافات الدولية بها.[٣]

ومن جهة أخرى، دعا ميشيل عفلق نحو ستين قيادياً بعثياً لعقد اجتماع حزبي، أُعلن فيه عن حل التنظيم القطري لحزب البعث في سورية.[٤] وفي ٢٥ شباط ١٩٥٨، نشرت الصحف السورية بيان حل التنظيم القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي في سورية، مذيلاً بتوقيع أمينه العام ميشيل عفلق.[٥]

٢- الجمهورية العربية المتحدة في القانون الدولي:

من خلال دراسة الآليات القانونية التي قامت بموجبها ج.ع.م من حيث النظم التشريعية، ومتابعة التطبيق العملي لسياستها الداخلية في إطار توحيد إقليمي الوحدة، يظهر أنها كانت تنتمي في البداية -من حيث الشكل- إلى الدول المركبة، مع بعض الاستثناءات التي تشكلت نتيجة الإسراع في قيام الوحدة، واختلاف النظم الحكومية لكل من سورية ومصر، وبين محاولة تطبيق الشكل الاندماجي المشترط لقيامها. ومن ثم بُدئ بتطبيق جملة من القوانين والقرارات التي يستشف منها أن شكل الدولة سيأخذ مستقبلاً شكل الدول البسيطة.

ثانياً- الاعتراف الدولي بالجمهورية العربية المتحدة:

---

[١] سمير عبده، مرجع سابق، ص٤٧

[٢] وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم ٨١٧، ملف رقم ١/١٣٩/١٤٠ ج٦، مذكرة الإدارة العربية بوزارة الخارجية المصرية، د.ت.

[٣] محمد عبد المولى الزعبي، **الجمهورية العربية المتحدة: تجربة في الوحدة العربية ١٩٥٨-١٩٦١**، ص١٧١.

[٤] يذكر نبيل الشويري أن ميشيل عفلق قد ارتجل في ذلك الاجتماع حديثاً غير مذكور الآن في التاريخ الرسمي للحزب، وغلب على حديثه نوع من "تمنين الآخرين"، وعندما انتهى من خطبته سائله أحد الحاضرين: "يا أستاذ، صنعتم وحدة، هذا جيد، لكن هل حصلتم على ضمانات كي لا تكون القيادة فردية، وحتى لا تقع أخطاء تهدد الوحدة نفسها؟ " فالتفت إليه ميشيل عفلق قائلاً: "ضمانات!! نحن نقوم بعمل تاريخي ونؤسس وحدة عربية وأنت تتحدث عن ضمانات! ما هذه الولدنة ؟ ". انظر: نبيل الشويري، مرجع سابق، ص٥٩-٦٠.

[٥] سمير عبده، المرجع السابق، ص٤٤-٤٥.

١- الموقف الغربي ما بين التردد والاعتراف على مضض:

كوّن قيام ج.ع.م حقائق استراتيجية جديدة في ميزان صراع القوى الدولية على منطقة "الشرق الأوسط"، ووضع العلاقات العربية-الدولية في مفترق طرق. وشكّلت مسألة الاعتراف بالدولة الجديدة في المنظور الغربي، مرحلة فاصلة في الصراع مع السوفييت على منطقة "الشرق الأوسط"، واحتلت هذه المسألة المرتبة الأولى في اجتماعات مجلس دول حلف شمال الأطلسي.[١]

فقد رأى **مندوبو إيطالية واليونان وبلجيكة وألمانية وكندة** أن قيام الوحدة حال دون تحول سورية إلى تابع للسوفييت من جهة، وأعطى القوى القومية العربية دفعاً معنوياً كبيراً من شأنه تكوين خطر كبير على الملكيات العربية ولبنان والكيان الصهيوني من جهة أخرى؛ وأيدوا الاعتراف بها بهدف تحسين صورة الغرب في المنطقة العربية. في حين وقف **مندوب فرنسة** موقفاً معارضاً للاعتراف بها، خوفاً من تداعيات قيامها على قوى التحرر الوطني في شمال إفريقية ولاسيما في الجزائر.[٢]

وفي مقابل التيار المؤيد للاعتراف أو المعارض له، التزم ممثلا الغرب الرئيسان: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانية، موقف التريث. وكان **الموقف البريطاني** مبنياً على دراسة قامت بها وزارة الخارجية البريطانية، توصلت خلالها إلى ضرورة إيقاف الدعاية المضادة للوحدة مؤقتاً، ودراسة احتمال تدخل الاتحاد السوفيتي إزاء ما قد يتعرض له الشيوعيون السوريون من معاملة قمعية، بما من شأنه زج السوفييت في صراع مع القوميين العرب، وإذا ما أحسن الغرب استخدام أوراقه سينجح في استرداد مكانته المتدهورة في المنطقة العربية على حساب مكانة السوفييت.[٣] في حين ركّزت **الإدارة الأمريكية** على إخراج خطوة الاعتراف بالوحدة بصورة تكتيكية، من خلال التركيز على توقيت الاعتراف وإخراجه بصورة تتوافق مع مصالحها الإقليمية والدولية. وارتأت واشنطن قبول عضوية الدولة الجديدة في المنظمات الدولية بصورة هادئة تتجنب حدوث ضجة إعلامية من شأنها الترويج لفكرة الوحدة العربية الشاملة أو الرفع من مكانة الدولة الجديدة في المنطقة.[٤]

ومن جهة أخرى، كانت **الإدارة السوفيتية** -بشهادة السفارة المصرية في دمشق- تعارض فكرة قيام الوحدة لما فيها من إضعاف للنفوذ الشيوعي في سورية، إلا أن موسكو قررت الاعتراف بها لتفادي انهيار

---

[١] فاديا سراج الدين، مرجع سابق، ص٣١-٣٦، ٥٧-٥٨.

[٢] المرجع نفسه، ص٥٩-٦٢.

[٣] المرجع نفسه، ص٥٩-٦٦.

[٤] جمال سلامة علي، **إسرائيل والعلاقات المصرية-السورية: دراسة في أثر متغيرات الصراع العربي-الإسرائيلي على علاقة الدولتين**، القاهرة، دار مصر المحروسة، ٢٠٠٢، ص٩٩-١٠١.

العلاقات السوفيتية–العربية، ولم يكن أمامها سوى "التضحية بالحزب الشيوعي السوري" للحيلولة دون فقدان المكانة الخاصة التي أسستها في المنطقة. ومن ثم رحبت الصحف السوفيتية بقيام الوحدة، وبعثت الحكومة السوفيتية في ٢٢ شباط ١٩٥٨ ببرقية تهنئة للرئيس عبد الناصر بمناسبة قيام الوحدة وانتخابه رئيساً لـ ج.ع.م، أعربت فيها عن أملها في توطيد العلاقات بين الجانبين.[١]

وبناءً على ذلك، أيقنت الحكومتان الأمريكية والبريطانية أن الاعتراف بالدولة الجديدة قد أصبح خياراً لا مناص منه،[٢] فأكد السفير الأمريكي لنظيره المصري في دمشق أن حكومة بلاده تنظر إلى قيام الوحدة بوصفها شأناً داخلياً يخص سورية ومصر، وأنها لا ترغب في أن تمارس الدولة الجديدة ضغوطاً على لبنان والأردن والعراق لضمها إليها.[٣]

وجاء الرد من قبل السفير المصري في بيروت (عبد الحميد غالب) لنظيره الأمريكي فيها بطمأنة الحكومة الأمريكية بذلك،[٤] فأعلنت واشنطن اعترافها بالدولة الجديدة في ٢٥ شباط ١٩٥٨. وفي الجانب الخفي من المسألة، أدركت الدول الغربية سلبية التدخل المباشر لإجهاض الوحدة، ووجدت في الأنظمة العربية المعادية للوحدة قناعاً مناسباً لتغطية التآمر الغربي، وركّزت على أن إجهاض الوحدة لا بد أن يأتي من داخل ج.ع.م.[٥]

وبدأت الدوائر السياسية الأمريكية تدرس مصير الكيان الجديد، يشهد على ذلك السؤال الذي طرحه وكيل وزارة الخارجية الأمريكية على نديم دمشقية (السفير اللبناني في واشنطن) وفحواه: " *هل سيندم السوريون على وحدتهم مع مصر؟*"، فأجابه نديم دمشقية: بأنه على المدى المنظور سيندمون، " *فبريق الوحدة قد يجعلهم يقبلون بالأمر الواقع لمدة ستة أشهر*".[٦]

٢– تباين مواقف الدول الإقليمية بين متريث ومعترف ومعاد:

---

[١] فاديا سراج الدين، مرجع سابق، ص٦٩.

[٢] المرجع نفسه، ص٦٩–٧٠.

[٣] وثائق وزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ١٧٩، ملف رقم ٥ تقرير السفارة المصرية بدمشق رقم ٦١، بتاريخ ١٩٥٨/١/٣١.

[٤] وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم ٥٠٨، تقرير السفارة المصرية ببيروت رقم ١٦، بتاريخ ١٩٥٨/٢/٣.

[٥] فاديا سراج الدين، المرجع السابق، ص٤١–٤٣، ٤٧–٤٨، ٧٩–٨١.

[٦] أوردها: محمد عبد الوهاب سيد أحمد، مرجع سابق، ص٤٦٤.

كان لاشتراك **تركية** في عضوية حلف بغداد، ولموقفها السلبي إبان العدوان الثلاثي على مصر،[١] وتهديداتها السابقة لسورية، أثر كبير في تزعزع علاقاتها مع مصر وسورية. ومن هنا كان من الطبيعي ألا ترحب تركية بقيام الوحدة. وربطت الاعتراف بها بقدر ما تتخذه الدولة الجديدة من إجراءات لمواجهة "التسرب الشيوعي ولاسيما في سورية".[٢]

أما بالنسبة **لإيران**، فرغم أنها شكلت أحد أهم مصادر تزويد الكيان الصهيوني بالنفط إبان العدوان الثلاثي على مصر،[٣] فقد فضلت الاعتراف بالدولة الجديدة. وكان موقفها المخالف لشركائها في حلف بغداد لا يخلو من محاولة التأكيد على استقلال سياستها، ورد غير مباشر على حكومتي بغداد والرياض لموقفهما المعارض لها إزاء قضية ضم دولة البحرين إليها.[٤]

وبالنسبة للكيان الصهيوني، فقد دق قيام الوحدة ناقوس خطر حقيقي عليه، إذ وضع أمنه الاستراتيجي في مأزق حقيقي بين جبهتين، ما كوّن عامل قلق شديد السوء على السياسيين والعسكريين الصهاينة،[٥] بصورة عبّر عنها رئيس حكومة الكيان الصهيوني دافيد بن غوريون (David Ben-Gurion) بقوله: "*إذا اتحدت مصر وسورية فإن فكي الكماشة العربية ستعصر هذا الكيان وتنهيه*".[٦]

---

[١] انظر: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد: المحفظة رقم ١٨٦، برقية من السفارة المصرية في أنقرة إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية بالقاهرة يتضمن الموقف التركي من أزمة السويس والعدوان الثلاثي على مصر ؛ المحفظة رقم ١٦٢، ملف رقم ٦ أيار ٢ برقية من السفارة المصرية في أنقرة إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية بالقاهرة حول موقف تركيا من العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ؛ المحفظة رقم ١٦٦ برقية من السفارة المصرية في أنقرة إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية بالقاهرة حول موقف تركيا من العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ؛ المحفظة رقم ١٩٢، ملف رقم ١٧/٤ برقية من القائم بالأعمال بالنيابة بالسفارة المصرية في أنقرة إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية بالقاهرة بتاريخ ١٢ كانون الأول ١٩٥٦ حول موقف الصحافة التركية من العلاقات مع مصر ؛ المحفظة رقم ١٧٤، ملف رقم ٧/٤ برقية من السفارة المصرية في أنقرة إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية بالقاهرة بتاريخ ١١ كانون الأول ١٩٥٦ حول الموقف التركي من العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ؛ المحفظة رقم ١٧٦، ملف رقم ٦/٤ برقية من القائم بالأعمال بالنيابة بالسفارة المصرية في أنقرة إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية بالقاهرة بتاريخ ١٢ كانون الأول ١٩٥٦ حول الموقف التركي من العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، برقية مرسلة من القائم بالأعمال بالنيابة في السفارة المصرية في أنقرة، إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية بالقاهرة بتاريخ ٢٤ كانون الأول ١٩٥٦، بشأن تعليق راديو أنقرة نقلاً عن جريدة "يني صباح" التركية حول العلاقات التركية مع مصر وسورية.

[٢] وثائق وزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ١١٦، مذكرة وزارة الخارجية رقم ٢٢٠ بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢٧.

[٣] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٣، ص٢٢٧٦.

[٤] وثائق وزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ١٥٢، ملف رقم ٢١/٣٦٦/١٠٣٧ أ، تقرير السفارة المصرية بطهران رقم ٦٣ بتاريخ ١٩٥٨/٣/٨.

[٥] مصطفى علوي، مرجع سابق، ص٩٦.

[٦] سامي شرف، "الجمهورية العربية المتحدة"، مقال منشور في جريدة الثورة، العدد ١٣٥٤٢، بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢١.

وكانت الوحدة من وجهة نظر ساسة الكيان الصهيوني "*أندر مثال في التاريخ المعاصر لوحدة طوعية بين بلدين غير متجاورين*".[١] ولذلك كان من الطبيعي أن ينظروا إليها كبداية لصراع حقيقي مع العرب يهدف إلى إزالة كيانهم من المنطقة.

وكان ساسة الكيان الصهيوني يدركون بأن كيانهم مصطنع ومغتصب ومعادٍ لمحيطه، وأصبح من مسلمات سياستهم أنهم مهما ربحوا من حروب ومهما بنوا من أسباب القوة، سيبقى هاجسهم مرتبطاً بإمكانية تحقيق العرب لوحدة تضرب طوقاً محكماً من حولهم. وعليه، فقد عمل ساسة الكيان الصهيوني على تغذية التنافس بين الأنظمة العربية وتحويله إلى صراع حقيقي بينها،[٢] وعلى العمل لإفشال أي وحدة عربية،[٣] مستخدمين لتحقيق هذه الأهداف كل الإمكانات والفرص ووسائل الضغط المتاحة لهم ضمن دوائر صناعة القرار السياسي الدولي.

٣- تخوف معظم الأنظمة العربية من هذه الوحدة:

وجدت **الأنظمة الملكية العراقية والسعودية والأردنية** في تأكيد الرئيسين جمال عبد الناصر وشكري القوتلي على أن قيام الوحدة بين سورية ومصر ليس إلا خطوة باتجاه تحقيق الوحدة العربية الشاملة، تهديداً غير مباشر لها.[٤] وقد راهن الغرب على قدرة النظام العراقي على المواجهة، وكان مطلوباً منه الإسراع في تحقيق وحدة عربية تسحب البساط من تحت أقدام الرئيس عبد الناصر، وتضعف من صورته كممثل للوحدة العربية.[٥] وبذلت الخارجية الأمريكية والبريطانية جهوداً كبيرة لتحقيق هذه الغاية من خلال تنسيق الاتصال مع العواصم العربية (بغداد وبيروت وعمّان والرياض)، وإقناعها بضرورة التحرك الجماعي العاجل لمواجهة التحدي السوري-المصري الذي "يهدد أمنها وسلامة أنظمتها".[٦]

ولم يكن نوري السعيد بحاجة إلى من يحثه على العمل لمقارعة الوحدة السورية-المصرية، وسرعان ما صدر بيان عن الحكومة العراقية يصف الوحدة بأنها "شاذة وغير طبيعية أبداً".[٧] وجاء رد الملك حسين بأنه

---

[١] اليعازر بعيري، **ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي**، ترجمة بدر الرفاعي، القاهرة، سينا للنشر، ١٩٩٠، ص١٣٥.

[٢] عبد الله عبد الدائم، مرجع سابق، ص١٢٥-١٢٦.

[٣] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص١٠٦.

[٤] المرجع نفسه، ص١٠٣.

[٥] فاديا سراج الدين، مرجع سابق، ٤٤.

[٦] المرجع نفسه، ص٤٩-٥١ ؛ وثائق وزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ١٥٦، ملف رقم ١٠٣٧/١٠٣٨/١ ج٢، مذكرة وزارة الخارجية رقم ٢٠، د.ت.

[٧] سامي عصاصة، المرجع السابق، ص١٠٣.

سيبذل كل ما بوسعه للتعاون مع الدول العربية التي تتبنى موقفاً معادياً لهذه الوحدة،[١] بعد أن شعر بأنه قد أضحى الهدف الأقرب "للتهديد الوحدوي".[٢]

وقررت الحكومتان العراقية والأردنية تأجيل الاعتراف بدولة الوحدة ريثما يتم الانتهاء من تشكيل حكومة "الاتحاد الهاشمي" بينهما.[٣] إذ طرح الملك الأردني صيغة قيام اتحاد بين الأردن والعراق ولبنان والسعودية، كمشروع مضاد للوحدة السورية–المصرية، وأسفرت هذه المبادرة عن قيام الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن في ١٤ شباط ١٩٥٨.[٤]

وعلى النقيض من الاستجابة الجماهيرية التي أثارها قيام ج.ع.م، والدينامية السياسية والاجتماعية التي كانت تمثلها، فقد بدا الاتحاد الهاشمي زائفاً وخادعاً منذ لحظة إعلانه في ١٤ شباط ١٩٥٨.[٥] وجاء تأسيس هذا الاتحاد بمثابة خطوة وقائية اتبعتها حكومتا البلدين لإشغال شعبيهما عن تأييد الوحدة السورية–المصرية.[٦]

وتذرعت السعودية في تبرير عدم انضمامها إلى الوحدة السورية–المصرية بأن مصر قد أوصدت باب الانضمام إلى الوحدة أمام الأنظمة الملكية العربية، منذ أن أطلقت على الدولة الجديدة تسمية ج.ع.م.[٧] وصعّد انضمام اليمن إلى ج.ع.م من الغضب السعودي على دولة الوحدة.[٨]

واحتضن الملك سعود محاولة فاشلة لاغتيال الرئيس عبد الناصر عقب قيام الوحدة مباشرة، كان العقل المدبر لها مستشاره السياسي السوري يوسف ياسين.[٩] وكانت المؤامرة تهدف إلى تدبير انقلاب عسكري يمنع قيام الوحدة أو استهداف طائرة الرئيس عبد الناصر في طريقها إلى دمشق. ونجح يوسف ياسين في الاتصال مع العقيد عبد الحميد السراج بغية اجتذابه للتنفيذ هذه المؤامرة، وعندما عرضت المسألة على

---

[١] فاديا سراج الدين، مرجع سابق، ص٥٣–٥٤.

[٢] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص١٠٣–١٠٤.

[٣] فاديا سراج الدين، المرجع السابق، ص٧١.

[٤] المرجع نفسه، ص٥٤–٥٥ ؛ وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم ٥٠٨، تقرير السفارة المصرية ببغداد بتاريخ ١٩٥٨/١/٣١.

[٥] نجلاء أبو عز الدين، **عبد الناصر والعرب**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨١، ص٤٦٤.

[٦] وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم ٥٧٨، ملف رقم ٨/١٣٩/١٤٠ ج٢، رسالة من السفير المصري في لبنان عبد الحميد غالب إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ١٩٥٨/٢/٣.

[٧] وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم ٥٠٨، ملف رقم ٨/١٣٩/١٤٠ ج٢، تقرير السفارة المصرية بالخرطوم رقم ٨٢ بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢٨ حديث السفير السعودي بالخرطوم مع نظيره المصري فيها.

[٨] مصطفى علوي، مرجع سابق، ص١٠٢.

[٩] سعيد أبو الريش، مرجع سابق، ص٢٢٣.

المجلس الأعلى للقوات المسلحة السورية، قرر المجلس تكليف عبد الحميد السراج بمتابعة المؤامرة. ومن جهته، تظاهر عبد الحميد السراج –المتآمر البارع– بقبول العرض، وطلب تسليمه شيكات بمليوني جنيه إسترليني، وفي النهاية سلّمها مع تسجيلات محادثاته إلى الرئيس عبد الناصر، وأصبح منذ ذلك الوقت موضع ثقته الأول في الإقليم الشمالي.[١] وبدوره، لم يوفر الرئيس عبد الناصر هذه الفرصة، فأعلن للجماهير العربية المحتشدة في ٥ آذار ١٩٥٨ من على شرفة قصر الضيافة في دمشق، تفاصيل المؤامرة، هادفاً إيصالها كرسالة للقوى الإقليمية والدولية بأنه بات سيد المنطقة.[٢]

وبذلك خرج توظيف الرئيس عبد الناصر للمؤامرة بصورة متسرعة تميل إلى الارتجال والافتقار إلى الصبر. إذ لم يتبيّن الحقيقة من الجانب الآخر (السعودي)، وكان عليه ألا يعتمد فقط على إخراج عبد الحميد السراج للقصة كونه ضابط مخابرات قد يكون وراء توريط الملك السعودي بها. وكان من الممكن للرئيس عبد الناصر –حال ثبوت إدانة الملك السعودي بها– أن يحتفظ بتفاصيل المؤامرة كورقة ضغط دبلوماسية يبرزها في الوقت المناسب.

أما بالنسبة **للمملكة المتوكلية اليمنية**، فقد قرر إمام اليمن (أحمد) الدخول في أي صيغة اتحادية مع ج.ع.م.[٣] ومن خلال البحث في الأوراق السياسية المتاحة أمامه، يتبين أن خياراته كانت تتراوح ما بين البقاء منطوياً على نفسه في مواجهة الخلاف مع السعودية على إقليم عسير، أو التقرب من الاتحاد الهاشمي أو من ج.ع.م، وإيجاد صيغة اتحادية مع أحدهما، وقد رجح الخيار الأخير لما فيه من كسب ود القوى القومية اليمنية، وتقوية موقفه إزاء بريطانية التي كانت تدبر له المؤامرات في جنوب اليمن. واختياره ابنه البدر لرئاسة الوفد المفاوض يهدف تعزيز مركزه ولياً للعهد.[٤]

وتمخض عن المفاوضات التي أجراها ولي عهد اليمن (البدر) مع الرئيس عبد الناصر، عن توقيع "ميثاق الدول العربية المتحدة" بين ج.ع.م والمملكة المتوكلية اليمنية في ٨ آذار ١٩٥٨.[٥]

وتوضح دراسة "ميثاق الدول العربية المتحدة" جمعه بصورة فريدة من نوعها لنظام الرئاسي الجمهوري ونظام "الإمامة"، مع احتفاظ كل دولة بشخصيتها الدولية ونظام حكمها. وقد خرجت هذه الخطوة ضمن

---

[١] قارن: سعيد أبو الريش، مرجع سابق، ص٢٢٣–٢٢٥ ؛ أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص١٠٧–١٠٨.

[٢] انظر: مصطفى طلاس، مصدر سابق، ج١، ص٧١٥–٧١٦ ؛ سعيد أبو الريش، المرجع السابق، ص٢٢٥.

[٣] وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم ٥٠٨، تقرير السفارة المصرية بدمشق رقم ٥٣ بتاريخ ١٩٥٨/١/٢٥.

[٤] وثائق وزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ١٨، تقرير رقم ٩١ بتاريخ ١٩٥٨/٣/٦.

[٥] محمد عبد المولى الزعبي، **الجمهورية العربية المتحدة: تجربة في الوحدة العربية ١٩٥٨–١٩٦١**، ص١٩٣.

سياسة الرئيس عبد الناصر القائلة بمهادنة القوى الرجعية.[١] وخلافاً للأعراف الدبلوماسية، لم يصدر عن سلطات ج.ع.م أي تبرير لهذه الخطوة،[٢] التي عدّها عدد كبير من الباحثين الخطأ الأول من أخطاء الوحدة في الصعيد الخارجي.[٣] ولم تلاق هذه التطورات ارتياح الملك السعودي، إذ كان معناها إمكانية تحقيق اتحاد بين نظام جمهوري ونظام ملكي، وفي هذا ما يسبب الحرج له أمام التيار القومي في السعودية، ويقطع الطريق على سياسيته الرامية إلى إحكام سيطرته على اليمن.[٤]

أما فيما يخص **السودان**، فقد تزامن قيام ج.ع.م مع توتر العلاقات السودانية–المصرية لدرجة وصلت إلى تحركات عسكرية على الحدود بين القطرين في ١٩ شباط ١٩٥٨، كنتيجة للنزاع على الحدود الحديثة العهد بينهما. وأشار تقرير للسفير المصري في الخرطوم إلى ردة فعل بالغة الدهشة من قبل الرأي العام السوداني إزاء قيام الوحدة بين مصر وسورية، والنظر إليها على أنها تحول مصري لخطب ود سورية التي قبلت ما رفضته السودان. وفي الوقت نفسه، عملت فيه السفارة المصرية (عن عمد) على توضيح الفوائد التي ستنجم عن الاتحاد بين مصر وسورية. وسرعان ما علّق نائب رئيس الوزراء السوداني بأنه "*لا فائدة ترجى من الاندماج الذي حدث قسراً*".[٥]

وافتعلت الحكومة السودانية أزمة حدودية مع مصر بالتزامن مع إجراء الاستفتاء على الوحدة، من خلال رفض السماح للجنة استفتاء مصرية بدخول منطقة حلايب الحدودية المتنازع عليها، وروجت للسودانيين عن أطماع مصرية في السودان، خشية تعاظم التيار السوداني المؤيد للوحدة مع مصر.[٦]

وعلى الرغم من البعد الجغرافي النسبي عن ج.ع.م، فقد شعر **النظام التونسي** بدوره بتهديد نفوذ الوحدة، وتم قطع العلاقات الدبلوماسية بين ج.ع.م وتونس في ١٥ تشرين الأول ١٩٥٨، بعد اتهام الرئيس عبد الناصر بالسعي للسيطرة على جامعة الدول العربية وإدارة السياسة العربية من خلالها.[٧]

---

[١] محمد عبد المولى الزعبي، **الجمهورية العربية المتحدة: تجربة في الوحدة العربية ١٩٥٨–١٩٦١**، ص١٩٣-١٩٤.

[٢] تأخر صدور هذا تبرير إلى ما بعد انفصام عرى الوحدة السورية–المصرية عام ١٩٦١، على شكل مقال لرئيس تحرير صحيفة الأهرام المصرية محمد حسنين هيكل، والذي ربط الموافقة على هذه الخطوة بنصيحة أسداها الرئيس شكري القوتلي إلى الرئيس جمال عبد الناصر بعدم رفض المطلب اليمني لأنها خطوة وحدوية قد تفتح باب الحضارة أمام الشعب اليمني وتخفف من ضغط نظام الإمام على العناصر الوطنية في اليمن، وبأن رفض طلب الإمام معناه "أننا نعطيه هدية للملك سعود الذي يتآمر على الجمهورية منذ يومها الأول". راجع: محمد حسنين هيكل، **ما الذي جرى في سورية**، ص١٩٨.

[٣] محمد عبد المولى الزعبي، المرجع السابق، ص١٩٣.

[٤] وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم ٥٠٨، تقرير السفارة المصرية بجدة رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٥٨/٢/١٠.

[٥] وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم ٥٠٨، تقرير السفارة المصرية بالخرطوم رقم ٦٠، بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢.

[٦] وثائق وزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ١٠٧، ملف رقم ٣/٨٦/٧٥٢ ج٣، تقرير السفارة المصرية ببيروت رقم ١٣، بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢٨.

[٧] مصطفى علوي، مرجع سابق، ص٩٨.

واتسم **الموقف الرسمي اللبناني** إزاء قيام الوحدة بالفتور والتجاهل،[١] وغلب على مؤيدي الوحدة من اللبنانيين، المسلمين منهم.[٢]

وأكدت إحدى تقارير السفارة المصرية في بيروت على أن الرئيس اللبناني كميل شمعون قد بدأ منذ إعلان قيام الوحدة بإثارة العناصر المسيحية إزاء "*مخطط ناصري لابتلاع كيان لبنان المسيحي*"، كما أن حزب الكتائب اللبناني شَكَّكَ بجدوى قيام وحدة بين دولتين بلا روابط جغرافية؛ وأوصى التقرير بتجنب الاعتماد على العناصر القومية المسلمة في لبنان وعلى ضرورة "*كبح جماح المتطرفين من التيار الإسلامي (...) ومقاومة التطرف المسيحي الانعزالي*".[٣]

ثالثاً– أبرز معطيات السياسة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة وإشكالاتها فيما يخص الإقليم الشمالي:

حرصت ج.ع.م على انتهاج سياسة خارجية وطنية تحريرية، وعلى التمسك بأهداف الأمة العربية في التحرر والوحدة وبناء المجتمع الاشتراكي التعاوني، وجددت ثقتها في القومية العربية وقدراتها، وأكدت على دعمها للقضية الفلسطينية وإدانة الدول الغربية التي تدعم الكيان الصهيوني. كما أكدت على دعمها للقضية الجزائرية بجميع السبل الممكنة، وإدانة الدعم الغربي للهمجية الفرنسية في الجزائر، ووجهت دعوة دولية مفتوحة للاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة التي احتضنتها القاهرة. كما أكدت على شرعية المقاومة العربية في الخليج العربي واليمن ضد الاحتلال البريطاني.[٤]

وأكد الرئيس عبد الناصر في مناسبات دولية ومحلية عدة على ثوابت سياسته الخارجية، وهي: الحياد الإيجابي، ومعارضة إنشاء التكتلات والقواعد العسكرية في المنطقة وخارجها، ومعاداة الأحلاف الاستعمارية، والتأكيد على دعم الكفاح ضد الإمبريالية، ودعم قضايا التحرر العالمي وفي مقدمتها قضية شعب جنوب إفريقية ونضاله ضد نظام التمييز العنصري، والتأكيد على وجود التواطؤ بين الإمبريالية الصهيونية والإمبريالية

---

[١] وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم ٨٦٣، ملف رقم ٣٣ ج١، رسالة من السفير المصري في لبنان عبد الحميد غالب إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ١٩٥٨/١/٣١

[٢] جورج. أ. كيرك، مرجع سابق، ص١٢٧–١٢٨.

[٣] وثائق وزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ١٠٧، ملف رقم ٣/٨٦/٧٥٢ ج٣، تقرير السفارة المصرية ببيروت رقم ١٣ بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢٨.

[4] See: F.O. 371/150902. From British Diplomatic Mission in Cairo to Foreign Office, July 19, 1960. No. 94 and 96. Saving. Restricted. F.O. 371/150902. From British Diplomatic Mission in Cairo to Foreign Office, July 19, 1960. No. 96 Saving. Confidential ; D.O. 35/8847. Annex a to Karachi Dispatch, From Karachi to Commonwealth Relations Office 593, Apr. 23, 1960. No. 12. Saving.

الغربية ضد حركات التحرر الوطني الإفريقية.[١] وأكد دعم بلاده للسلام والأمن الدوليين، والدعوة إلى إيقاف سباق التسلح الدولي ونزع أسلحة الدمار الشامل نزعاً كاملاً في العالم.[٢]

وقد ساعدت سياسة عدم الانحياز التي تبنّتها ج.ع.م في عام ١٩٦١،[٣] على منحها الاستقلال التام عن معسكرَيْ الحرب الباردة.[٤] وسرعان ما غدت ج.ع.م مركز ثقل في مجموعة دول عدم الانحياز، وأصبح الرئيس عبد الناصر من أبرز قادة العالم الثالث ومن قادة العالم المرموقين آنذاك.[٥]

وقد أعطى موقفه في الكونغو والدعم الذي قدمه للزعيم الكونغولي الوطني باتريس لومومبا (Lumumba) في صراعه ضد الإمبريالية الغربية، مثالاً واضحاً على موقفه الجريء المدافع عن حقوق الشعوب في الحرية والسيادة الوطنية.[٦] ووصفته وسائل الإعلام الهندية بالصديق المخلص وزعيم القومية العربية وزعيم أفريقية في معركة التحرر من الاستعمار.[٧] كما وصفته نظيرتها الباكستانية بالبطل الشعبي الوطني الذي يصارع الاستعمار من أجل وطنه.[٨] في حين رأت فيه الصحافة الغربية ديكتاتوراً، وقرنت شخصيته بشخصية الزعيم النازي أدولف هتلر (Adolf Hitler).[٩]

ورغم إيجابية سياسة ج.ع.م الخارجية في المستوى القومي والإنساني التحرري، إلا أن التدخل المباشر وغير المباشر في القضايا والأزمات العربية والإقليمية والدولية، عاد بنتائج سلبية على الإقليم الشمالي، ومن أبرز هذه الأزمات: التدخل في الحرب الأهلية اللبنانية في عام ١٩٥٨، والتدخل في الشؤون العراقية عقب قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، واللعب على وتر الصراع بين القطبين الدوليين الولايات المتحدة الأمريكية

---

(1) See : F.O. 371/150902. From British Diplomatic Mission in Cairo to Foreign Office, July 19, 1960. No. 94 Saving. Restricted. And: F.O. 371/150902. From British Diplomatic Mission in Cairo to Foreign Office, July 19, 1960. No. 96 Saving. Confidential.

(2) Ibid.

(٣) عقد المؤتمر الأول لدول عدم الانحياز في بلغراد بين ١-٦ أيلول ١٩٦١، عقب مشاورات بين الرئيس عبد الناصر والرئيس اليوغسلافي جوزيف تيتو والرئيس الإندونيسي أحمد سوكارنو، وأكد المؤتمر على مبدأ التعايش السلمي بين الشعوب، و عدّ أي محاولة خارجية لفرض أي نظام اجتماعي أو سياسي على الشعوب بالقوة تهديداً للسلم العالمي. انظر: علي محافظة، **موقف فرنسا من الوحدة العربية ١٩٤٥-٢٠٠٠**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨، ص١٣١.

(٤) المرجع نفسه، ص١٣١.

(٥) رغم ازدياد نشاطات الرئيس عبد الناصر في إفريقية، إلا أن ذلك لم يمنع بعض القادة الأفارقة من مقابلة هذه النشاطات بالريبة والخوف من هيمنة الرئيس عبد الناصر على زعامة القارة الإفريقية. انظر:

F.O. 371/157392. Washington Talks, Apr. 1961, Middle East, Brief by Foreign Office, Mar. 20, 1961. Secret.

(٦) تقلص دور ج.ع.م في أزمة الكونغو عام ١٩٦١ بعد موت زعيم المقاومة الكونغولي باتريس لومومبا ، بالتضافر مع الأحوال المالية الصعبة لدولة الوحدة وإحساس الرئيس عبد الناصر بأن السوفييت كانوا يستغلونه. انظر:

Department of State, Central Files, 684A.86/2-1361. Memorandum of Conversation, Washington, February 13, 1961.

(7) D.O. 35/8847. Office of the High Commissioner for the United Kingdom, Chanakyapuri, Apr. 28, 1960. No. 14. Confidential.

(8) D.O. 35/8847. United Kingdom High Commissioner, Karachi, May, 9, 1960. No. 12. Confidential and Guard.

(9) FO_371_131324_0003. Letter to Foreign Office, June 24, 1958. (1016/5). Open.
And: F.O. 371/133970. Telegram to Foreign Office, No. 7, 1958. (1051/24). Confidential.

والاتحاد السوفيتي، ومضاعفات العداء الصهيوني لـ ج.ع.م، وتردي العلاقات بين نظام الوحدة والنظام الأردني.

١- أثر التدخل في الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٥٨:

عقب إعلان قيام الوحدة السورية-المصرية، بدأت مناوشات بين القوات الحكومية اللبنانية والقوى المؤيدة للوحدة السورية-المصرية،[١] تطورت إلى صدامات مسلحة.[٢] ومع نهاية شهر أيار ١٩٥٨، دخلت لبنان طور الحرب الأهلية.[٣] وقد وقفت ج.ع.م إلى جانب الثوار اللبنانيين وقوفاً معنوياً عبر الوسائل الإعلامية،[٤] ما أدى إلى تدهور العلاقات الدبلوماسية بين لبنان وج.ع.م.[٥]

كان الرئيس عبد الناصر يدرك خطورة تجديد كميل شمعون لرئاسته، بما في ذلك من استخدام لبنان كقاعدة عمليات ضد دولته.[٦] ورأى في الموقف الأمريكي مؤامرة جديدة ضده لابد من إحباطها،[٧] فسلّم الملف اللبناني إلى وزير الداخلية في الإقليم الشمالي عبد الحميد السراج،[٨] وسرعان ما تحول دعم ج.ع.م لخصوم كميل شمعون من الدعم المعنوي إلى الدعم المادي،[٩] بتزويدهم بالأموال والأسلحة والمتطوعين والضباط المدربين.[١٠]

وعقب ظهور الخلاف بين الرئيس عبد الناصر والرئيس العراقي عبد الكريم قاسم الذي انحاز إلى الاتحاد السوفيتي، اقتنعت أمريكة بوجوب تبديل سياسيتها حيال القاهرة، فضغطت على كميل شمعون لإنهاء الأزمة

---

[١] ومن ذلك الصدامات التي وقعت بين قوى الأمن وأهالي بلدة "عتيت" التابعة لصيدا، إثر اتهام بعض الطلبة بتحقير العلم اللبناني أمام العلمين السوري والمصري. انظر: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، المحفظة ٨٦٣، ملف ٣٣ ج١، مذكرة سفير الجمهورية العربية المتحدة في لبنان إلى وكيل وزارة الخارجية في الجمهورية العربية المتحدة بشأن أحداث لبنان الأخيرة، ١٩٥٨/٤/٥.

[٢] جريدة الأهرام بتاريخ ٩ أيار ١٩٥٨.

[٣] سعيد أبو الريش، مرجع سابق، ص٢٢٩-٢٣٠.

[٤] انظر: وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محافظ لبنان، محفظة رقم ٣٥، ملف ٢/٨١/٨٥٣ ج٤، مذكرة الإدارة العربية بوزارة خارجية المتحدة بشأن الأزمة اللبنانية، ١٩٥٨/٤/١٥.

[٥] وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، المحفظة رقم ٨٦٤، ملف رقم ٣٣ ج٢، تقرير صحفي من مكتب المعلومات بسفارة المتحدة بشأن إبعاد سفير المتحدة من لبنان.

[٦] انظر خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في ١٦ أيار ١٩٥٨، المنشور في جريدة الأهرام بتاريخ ١٧ أيار ١٩٥٨.

[٧] عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ج٢، ص٥١.

[٨] من الأسماء التي أدرجت على قوائم الرواتب أو ممن استمالهم عبد الحميد السراج: سميح عسيران وكمال جنبلاط وسليمان فرنجية ورينيه معوض وصائب سلام ورشيد كرامي وعبد الله اليافي وصبري حمادة وعدنان الحكيم وشبلي العريان وخيري عوني الكعكي. انظر: غسان زكريا، مصدر سابق، ص٩٨.

[٩] سعيد أبو الريش، مرجع سابق، ص٢٣١.

[10] F.O. 371/131323. From British Embassy in Washington to Foreign Office, June 24, 1958. (1015/25). Secret.
F.O. 371/134118. Report from Foreign Office, Examples of U.A.R Interference in Lebanon, May 19, 1958. (1015/124). Saving.

اللبنانية. ودُعي المجلس النيابي اللبناني لانتخاب رئيس جديد للبنان، واقترح اللواء فؤاد شهاب (قائد الجيش اللبناني) كمرشح للرئاسة.[١]

وقد كشفت الأحداث الدولية والإقليمية المترافقة مع الحرب الأهلية اللبنانية عن عجز المسؤولين السوريين في إدارة الإقليم الشمالي خلال الأزمات المفاجئة، نتيجة ضعف الصلاحيات الممنوحة لهم. ففي الوقت الذي كان فيه الرئيس عبد الناصر في زيارة رسمية ليوغسلافية، لم يستطيعوا اتخاذ أي مبادرة احتياطية لحماية الإقليم، ولاسيما بعد نزول القوات الأمريكية والبريطانية في لبنان والأردن لحماية نظاميهما عقب تفجر الثورة العراقية في ١٤ تموز ١٩٥٨، واكتفى أعضاء المجلس التنفيذي بالاستماع إلى الإذاعات لمتابعة التطورات السياسية الإقليمية والدولية رغم خطورتها.[٢]

٢- مضاعفات الثورة العراقية ١٩٥٨ والخلاف بين الرئيسين جمال عبد الناصر وعبد الكريم قاسم:

كوّن قيام الوحدة السورية-المصرية أحد أهم العوامل التي دعمت الشعب العربي العراقي في نضاله ضد سياسة النظام الملكي. فلم يمض على قيامها أربعة أشهر إلا وكان النظام العراقي قد سقط باندلاع ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي أطاحت بآن معاً بحلف بغداد، وبالمعاهدة البريطانية-العراقية، وبالأسرة الملكية الهاشمية، وبنظام نوري السعيد، وبالاتحاد الهاشمي.[٣]

وبالنسبة للرئيس عبد الناصر، فقد أصدر أوامره بوضع قوات ج.ع.م في حالة الاستنفار، واتبع ذلك بالاعتراف بالحكومة العراقية الجديدة مباشرة وبالتصريح بأن أي هجوم على العراق هو هجوم على ج.ع.م.[٤] كما أرسل برقيات مستعجلة إلى رؤساء دول حركة الحياد الإيجابي مناشداً إياهم السرعة في الاعتراف بها.[٥]

---

[١] أسهمت سياسة اللواء فؤاد شهاب في تجنيب زج الجيش اللبناني في النزاع الطائفي في إجماع الفرقاء اللبنانيين ودوائر واشنطن والقاهرة على ترشيحه كرئيس للبنان. انظر: انتوني ناتنغ، مرجع سابق، ص٢٧٦. انظر أيضاً:
F.O. 371/131323. Mr. Kermit Roosevelt's tour of the Middle East, Conversation with Nasser, June 3, 1958, (1015/25). Secret.

[٢] قارن: أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٦٦٥-٢٦٦٧ ؛ أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص١٣٦.

[٣] نزيهة الحمصي، **الجنة الضائعة: مذكرات نزيهة الحمصي حرم أكرم الحوراني**، د.ن، د.ت، ص١٢٥.

[٤] انظر: سعيد أبو الريش، مرجع سابق، ص٢٣٥ ؛ عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ج٢، ص٥٢. ويذكر أكرم الحوراني أن تصريح الرئيس عبد الناصر هذا، كان بناء على اقترح من قبله. انظر: أكرم الحوراني، المصدر السابق، ج٤، ص٢٦٦٥.

[٥] جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٥٨/٧/٢٤.

ورغم ما سبق ذكره، لم تمض مدة طويلة حتى بدأت العلاقات بين الرئيسين عبد الكريم قاسم والرئيس عبد الناصر تفتر، ثم أخذت تتوتر إلى أن تدهورت نهائياً وتحولت إلى عداء علني.[١] وفي أجندة الخلاف أسباب متعددة، منها ما يتعلق بتناقض المنهج الإيديولوجي للنظامين مابين التيار القومي العربي وبين التيار الشيوعي والماركسي، والتوظيف التاريخي للخلاف بين النظامين على فرض أنّ هناك نوعاً من التنافس بين العراق ومصر على زعامة الوطن العربي ناتج عن الثقل الحضاري للبلدين كليهما، وعامل نفسي فردي مرتبط بحب الزعامة الفردية، ففي الوقت الذي كان فيه جمال عبد الناصر "رائد القومية العربية"، أطلق عبد الكريم قاسم على نفسه لقب "الزعيم الأوحد".[٢]

وتعددت الأسباب التي ساقها الباحثون لتفسير التباعد الذي جعل من فرص قيام وحدة بين ج.ع.م والجمهورية العراقية ضعيفة إلى درجة الاستحالة، ومن أهمها –فيما يخص البحث– نظرة الرئيس عبد الناصر إلى دعوة البعثيين لإدخال العراق في الوحدة على أنها مناورة بعثية جرت بالتنسيق بين البعثيين السوريين والعراقيين لخلق توازن في دولة الوحدة، وليصبح الأمر على شكل: "صوتان للبعث مقابل صوت واحد غير بعثي"، والتخوف من أن يكون هذا التنسيق بين البعث السوري والعراقي قد جرى ضمن مبدأ: "*أنصر أخاك ظالما أو مظلوماً*"، أو "*أنا وأخي على ابن عمي، وأنا وابن عمي على الغريب*"، فيكون البعث العراقي والبعث السوري في هذه الحالة "أبناء العم"، وتكون مصر "الغريب"، وهو ما عبّر عنه الرئيس عبد الناصر حرفياً إبان انعقاد محادثات الوحدة الثلاثية في عام ١٩٦٣.[٣]

في ٨ آذار ١٩٥٩، قام العقيد العراقي عبد الوهاب الشوّاف بتمرد عسكري في الموصل هدفه الإطاحة بنظام عبد الكريم قاسم،[٤] وقد بذل عبد الحميد السراج أقصى ما بوسعه لإنجاح هذا التمرد.[٥] وقد نجح الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم في إنهاء التمرد بعد أربعة أيام، وانتهى عبد الوهاب الشوّاف مقتولاً.[٦]

---

[١] عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ص٧٧.

[٢] انظر: "**موقف الحكومة المصرية من حكومة عبد الكريم قاسم**"، في موقع "ويكيبيديا الموسوعة الحرة"، الرابط:
http://ar.wikipedia.org/wiki

[٣] انظر: **محاضر محادثات الوحدة**، مصدر سابق، ج١، ص٣٢، ٢٩٢–٢٩٣.

[٤] للوقوف على تفاصيل الثورة راجع: عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ج٢، ص٩١ وما بعدها.

[٥] انظر: سعيد أبو الريش، مرجع سابق، ص٢٤٧–٢٤٨ ؛ عبد اللطيف البغدادي، المصدر السابق، ج٢، ص٨٣–٩٣.

[٦] رغم كل ما كتب عن ديكتاتورية الرئيس العراقي عبد الكريم القاسم وأسلوبه القاسي في إدارة العراق، إلا أن الوقائع تشير إلى أنه لم ينزل إلى منزلة الانتقام من أقارب الخصوم، ومن المعروف أنه بعد مقتل عبد الوهاب الشوّاف، ذكر عبد الكريم قاسم في إحدى خطبه: "لقد خسرنا شوّافاً وكسبنا شوّافين"، وكان يقصد بكلامه اللواء الطبيب محمد الشوّاف، والسياسي الاقتصادي عبد اللطيف الشوّاف، وكان الأول أخ عبد الوهاب الشوّاف والثاني ابن عمه، وقد عيّنا في وزارة عبد الكريم قاسم وبقيا مخلصين له حتى آخر لحظة من حياتهما. للمزيد انظر: عبد الخالق حسين، "خروشوف انتقد الجمهورية العربية المتحدة ولم يتآمر عليها"، مقال منشور في جريدة الزمان بتاريخ ٢ شباط ٢٠٠١.

عدّ الرئيس عبد الكريم قاسم إجهاض تمرد الشواف نصراً شخصياً له على الرئيس عبد الناصر، واتهمه بالترتيب له، وبالتدخل في الشؤون الداخلية العراقية، وبدعم التيارات القومية ضد التيارات السياسية الأخرى. ووصل الأمر إلى حد تراشق الاتهامات بين القاهرة وبغداد بالعمالة للاستعمار والصهيونية.[١]

وبالنسبة للرئيس عبد الناصر، فقد بدأت عداوته للشيوعية تتعمق يوماً بعد يوم،[٢] ولم يخل الأمر من محاولة اغتيال الرئيس العراقي من قبل عناصر بعثية عراقية مدعومة من المخابرات المصرية.[٣] وتحولت أجهزة الإعلام في الدولتين إلى منابر للقدح وعبارات الشارع، ووصل الهرج الإعلامي إلى حد القول بأن الجماهير العربية قد استمعت إليه "كبديل عن البرامج الكوميدية".[٤]

وأسفرت أحداث تمرد الشواف عن مجموعة من متناقضات، وأدت إلى قيام تعاون غريب في العراق بين بريطانية والاتحاد السوفيتي،[٥] ما قاد إلى تحسن العلاقة بين القاهرة وواشنطن،[٦] بعد أن خرج التقييم الأمريكي للأحداث كفشل أمريكي ونجاح سوفيتي.[٧] وقامت المخابرات البريطانية بدور مهم في تحريض بعض الأنظمة العربية ضد الرئيس عبد الناصر ولاسيما النظام الأردني، ما قاد إلى إغلاق الحدود بين الإقليم الشمالي والأردن. وشنّت الإذاعة الأردنية حملات دعائية تهدف إلى تحريض السوريين ضد الوحدة مع مصر وضد "*عملية التمصير التي ينفذها نظام الرئيس عبد الناصر تحت ستار الوحدة*"، ولاقت هذه الإشاعات -التي كانت تفتتحها الإذاعة الأردنية بالنشيد الوطني السوري- صدى لدى شريحة واسعة من السوريين.[٨] ورصدت الخارجية البريطانية حالة من الفتور الشعبي في إقليمي الوحدة تجاه نظام الرئيس عبد الناصر بالتزامن مع أحداث لبنان والعراق.[٩]

---

[١] جريدة الأهرام بتاريخ ٢٧ تشرين الأول ١٩٥٩.

[٢] سعيد أبو الريش، مرجع سابق، ص٢٤٨-٢٤٩.

[٣] مصطفى طلاس، مصدر سابق، ج٢، ص٤٦-٤٧. كالمحاولة الفاشلة التي جرت في ٧ تشرين الأول ١٩٥٩ التي شارك فيها الرئيس العراقي الراحل صدام حسين، وأدى فشلها إلى لجوئه مع عدد من زملائه البعثيين إلى دمشق ومن ثم إلى القاهرة. انظر: المصدر السابق نفسه، ج٢، ص٤٧-٤٨.

[٤] سعيد أبو الريش، مرجع سابق، ص٢٥٠-٢٥١. ويُذكر بأن الإعلام المصري كان أكثر انحداراً وإسفافاً من الإعلام العراقي، وقاده محمد حسنين هيكل وأحمد سعيد والأخوان علي ومصطفى أمين، والثلاثة الأخيرون اعتقلهم الرئيس عبد الناصر فيما بعد نتيجة افتضاح علاقتهم مع المخابرات الأمريكية. انظر: عبد الخالق حسين، المرجع السابق.

[٥] قارن: عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ج٢، ص٩٦-١٠١ ؛ أنتوني ناتنج، مرجع سابق، ص٣٠٤-٣٠٥ ؛ جورج. أ. كيرك، مرجع سابق، ص١٦٢-١٦٣.

[٦] انظر: سعيد أبو الريش، المرجع السابق، ص٢٤٦ ؛ عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ج٢، ص٨٢.

[٧] سعيد أبو الريش، المرجع السابق، ص٢٤٩-٢٥٠.

[٨] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٧٩١.

[9] F.O. 371/131323. Telegram to Foreign Office, July 3, 1958. Confidential.

ولم يتورع الرئيس عبد الناصر عن دعوة أكراد العراق إلى الوقوف في وجه إخوانهم العراقيين في جيش عبد الكريم قاسم، في حين حرّض عبد الكريم قاسم السوريين على أشقائهم المصريين.[١] وانتظر الرئيس عبد الناصر حتى عام ١٩٦١ ليوجه طعنة إلى النظام العراقي. ففي ١٩ حزيران ١٩٦١ أعلنت بريطانية إلغاء اتفاقية حماية الكويت واستقلالها، فأعلن عبد الكريم قاسم أحقية العراق في ضمها مهدداً باستخدام القوة. وسرعان ما أنزلت بريطانية قوة بحرية بناء على طلب مشيخة الكويت لحمايتها من غزو عراقي محتمل.[٢] وفي ٢٠ تموز ١٩٦١ أقر مجلس جامعة الدول العربية مشروع قرار يتضمن الترحيب بالكويت عضواً فيها، وبتشكيل قوة عربية تحل محل القوات البريطانية.[٣] وبوجود قوات ج.ع.م في مقدمة القوة العربية التي انتشرت على طول الحدود الكويتية–العراقية، فإن أكبر دعاة الوحدة العربية (الرئيس عبد الناصر) قد غيّر موقعه، عندما تجاهل مشاعر معظم العراقيين ممن كانوا يعتقدون بأن الكويت جزء اقتطعته بريطانية من العراق. وكانت واشنطن مفتونة جداً بما يقوم به الرئيس عبد الناصر، وأعلن مساعد وزير الخارجية الأمريكي ويليام رونتري (W. Rountree) أن "*عبد الناصر هو الرجل الذي تستطيع أمريكة أن تعمل معه*".[٤]

أما بالنسبة للبعثيين السوريين فقد كانوا تواقين لدعم الثورة العراقية لحظة قيامها، وتتالت زياراتهم إلى بغداد بهدف جذب العراق إلى الوحدة مع ج.ع.م،[٥] لما في ذلك من تدعيم لموقف القيادة البعثية المتراجع في الإقليم الشمالي، وإيجاد نوع من التوازن بين سورية والعراق من جهة، ومصر من جهة أخرى. وقد أدى اعتماد عبد الكريم قاسم على القوى العراقية اليسارية المتطرفة إلى قيام الرئيس عبد الناصر بزيادة العناصر البعثية في المجلس التنفيذي السوري. إلا أن فشل البعثيين العراقيين في محاولاتهم المتعددة لاغتيال عبد الكريم قاسم أدى إلى إضعاف أسهم البعثيين السوريين في الإقليم الشمالي، إذ لم يعد الرئيس عبد الناصر ينظر إليهم كأداة فعالة لاستقطاب العراق باتجاه سياسته. في حين وجد قسم كبير ممن ألحقت الوحدة الضرر بمصالحهم في هذا الجفاء البعثي–الناصري، فرصة مناسبة لمهاجمة البعثيين في الإقليم الشمالي دون أن يتعرضوا لأذى المخابرات، فصبّوا جام غضبهم على البعثيين، وحملوهم مسؤولية تردي الأوضاع في الإقليم الشمالي.[٦]

---

[١] سعيد أبو الريش، مرجع سابق، ص٢٥١–٢٥٢.

[2] Department of State, Central Files, 686D.87/6-2661. Memorandum From Robert B. Elwood of the Bureau of Intelligence and Research to the Director of the Office of Near Eastern Affairs, Washington, June 26, 1961.

[3] Department of State, NEA/NE Files: Lot 63 D 33, Chron, Memorandum From the Director of the Office of Near Eastern Affairs (Strong) to the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs, Washington, July 24, 1961.

[٤] سعيد أبو الريش، المرجع السابق، ص٢٧٤.

[٥] محمد حسنين هيكل، **ما الذي جرى في سورية**، ص٩٣.

[٦] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص١٦٢–١٧٦.

٣- أثر توتر العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي:

عمل الرئيس عبد الناصر على توظيف معطيات الحرب الباردة في خدمة سياسته الداخلية والخارجية، وفيما عدا ذلك لم تتعدَ علاقاته مع السوفييت الزيارات الرسمية. وفي الجانب الإيديولوجي، كان الرئيس عبد الناصر على استعداد لأن يأخذ من النموذج السوفيتي دون أن يقلده.[١] وكانت أهم ثلاثة أمور تجمع بين ج.ع.م والاتحاد السوفيتي تتمثل في شراء السوفييت لمحصول القطن، ومدّها ج.ع.م بالأسلحة، والمعونات الاقتصادية وفي مقدمتها مسألة بناء السد العالي.[٢] ورغم ارتياب الرئيس عبد الناصر من النوايا الغربية، فإن علاقته مع السوفييت كانت في تدهور مستمر.[٣] إذ لم تثمر زيارته إلى موسكو -إبان اندلاع الثورة العراقية- عن شيء ذي قيمة،[٤] ورأى في انحياز السوفييت إلى جانب خصمه العراقي عبد الكريم قاسم تعزيزاً للموقع الشيوعي في المنطقة وتهديداً مباشراً لزعامته العربية، في وقتٍ لم يوفر فيه الغرب أي وسيلة من شأنها تعزيز التباعد بين القاهرة وموسكو.[٥]

فقد عملت بريطانية جاهدةً على استغلال الخلاف بين القاهرة وموسكو بهدف إفقاد الرئيس عبد الناصر ورقة الضغط السوفيتي. وأشار تقرير لوزارة الخارجية البريطانية إلى أهمية النظر بطريقة أخرى إلى طموحات الرئيس عبد الناصر في المنطقة العربية وإفريقية، ومساعدته بطريقة غير مباشرة على تقوية سمعته في المنطقة ولو لمدة محدودة، ليتمكن من الوقوف وقوفاً قوياً إبان خلافه مع موسكو. وأشار التقرير إلى الأدوات الواجب تدعيمها لهذه الغاية وهي: المساعدات الاقتصادية، ودفع البنك الدولي إلى الاستجابة لطلب ج.ع.م الخاص بالحصول على قرض لتوسيع قناة السويس، ودراسة إشراك الحكومات الغربية في مشروع السد العالي.[٦]

وشكّلت ملاحقة الشيوعيين السوريين عاملاً رئيساً في تأزم العلاقات بين ج.ع.م والاتحاد السوفيتي. ففي حفلة توقيع اتفاقية المساعدة المالية والفنية بين الاتحاد السوفيتي والعراق، ألقى رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي نيكيتا خروشوف (Nikita Khrushchev) كلمة أشاد فيها بالثورة العراقية، واتهم الرئيس عبد الناصر باستخدام اللغة الاستعمارية في تعليقاته ضد الشيوعية والشيوعيين.[٧] ووصف الرئيس عبد الناصر في

---

[١] سعيد أبو الريش، مرجع سابق، ص١٣٣.

[2] Department of State, NEA/NE Files: Lot 63 D 33, Tel Aviv. Memorandum of Conversation Washington, January 31, 1961. And: FO_371_131323_0058. From British Embassy in Beirut, April 1, 1958, (1015/18). Confidential.

[3] F.O. 371/150896. British Diplomatic Mission, Cairo, Jan. 31, I960. No. 6. Confidential.

[4] F.O. 371/131323. Mr. Kermit Roosevelt's tour of the Middle East, Conversation with Nasser, June 3, 1958, (1015/25). Secret.

[5] F.O. 371/141901. Background Brief for Washington, the United Arab Republic, Apr. 29, 1959. (1018/12). Confidential.

[6] F.O. 371/133958. Relations With Egypt: American Policy, Dec. 18, 1958. (1013/46). Confidential.

[٧] سمير عبده، مرجع سابق، ص٥٦.

خطاب آخر له بأنه "*شاب أطلق العنان لنفسه قليلاً محاولاً أن يتحمل من الأمور مالا يستطيع تحمله*".[١] وشنّت بعض الصحف السوفيتية حملة شعواء على نظام الوحدة، واتهمته "باضطهاد الشيوعيين في سورية". ووصل الأمر إلى حد التضليل، ومن ذلك نعي رياض الترك (أحد قادة الحزب الشيوعي) وإشاعة أنه قتل على أيدي الجلادين في أقبية مخابرات عبد الحميد السراج السريّة. وجاء رد سلطات ج.ع.م بعقد مؤتمر صحفي في دمشق حضره رياض الترك الذي نفى إشاعات مقتله.[٢]

انفعل الرئيس عبد الناصر من لغة خروشوف، وفسّرها بتحريض الشعب السوري ضد الوحدة، ورغم إصراره على ضرورة الرد إلا أنه كان في الوقت نفسه حريصاً على عدم تصعيد الخصومة معه إلى درجة القطيعة.[٣]

وانتظر الرئيس عبد الناصر إلى موعد زيارته إلى دمشق للاحتفال بمناسبة الذكرى الأولى لقيام الوحدة، فألقى بدوره خطاباً في ٢٢ آذار ١٩٥٩ حمل فيه على السياسة السوفيتية، وأشار إلى موقف السوفييت "المتخاذل" إبان العدوان الثلاثي على مصر، وبأن رئيس الوزراء السوفيتي نيكولي بولغانين (Nikolai Bulganin) لم يطلق تهديده المعروف إلا بعد أن شعر بقرب نهاية العدوان، وشهّر بموقف السوفييت "السلبي" إبان إنزال القوات الأمريكية والبريطانية في لبنان والأردن.[٤]

وقد بقيت العلاقات متوترة بين الجانبين حتى عام ١٩٦٠. فبعد أن ضمنت موسكو قوة نظام عبد الكريم قاسم خففت من لهجتها المعادية للرئيس عبد الناصر، بالتزامن مع تدشين المرحلة الأولى من مشرع بناء السد العالي في كانون الثاني ١٩٦٠، فاستكملت موسكو تعهدها بالنسبة للمشروع، وقطعت الطريق على عرض مقدم من ألمانية الغربية بتقديم قرض لتمويل مراحل المشروع المتبقية، ما ساعد على إعادة العلاقات تدريجياً بين القاهرة وموسكو.[٥]

وبالنسبة للرئيس عبد الناصر، فرغم تصريحاته المتعددة بعدائه للشيوعية إلا أن يقينه من العداء الغربي له قد كوّن أحد أهم الأسباب التي دفعته إلى إعادة تطوير علاقاته مع السوفييت، في ظل صعوبة وجود البدائل المتاحة ولاسيما فيما يتعلق بقضايا الدعم العسكري والاقتصادي.[٦]

---

[١] جورج. أ. كيرك، مرجع سابق، ص١٦٠.

[٢] سمير عبده، مرجع سابق، ص٥٦.

[٣] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٧٨٥.

[٤] عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ج٢، ص٩٩.

[٥] عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ج٢، ص١٠٢-١٠٤.

[6] F.O. 371/131323. From British Embassy in Beirut, Jan. 9, 1958. No. 1015/1/58. Confidential.

٤- تداعيات تحسن العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والغرب:

لم تتوقف الجهود ج.ع.م الدبلوماسية الهادفة إلى إعادة شيء من العلاقات مع الدول الغربية، وذلك بغية موازنة العلاقات مع الاتحاد السوفيتي.[١] ولم تكن سياسة الرئيس عبد الناصر في اللعب على أوتار الحرب الباردة بخافية على الإدارة الأمريكية، فحاولت هذه الإدارة بدورها استغلال سياسته هذه لإبعاده عن السوفييت فعلياً، ومن ثم الانفراد به والمزايدة عليه في مواضيع متعددة تخدم مصالحها، كإنهاء حالة الصراع العربي-الصهيوني، وشرعنة وجود الكيان الصهيوني في المنطقة العربية.[٢]

ويمكن القول بأن العلاقات بين القاهرة وواشنطن قد تحسنت إلى حد كبير عقب وصول جون كيندي (John Kennedy) إلى سدة الرئاسة الأمريكية، ومن ثم انتهاجه سياسة تنشيط العلاقات مع بلدان المشرق العربي ولاسيما مع ج.ع.م. يشهد على ذلك الرسائل الودية التي تبادلها الرئيسان عبد الناصر وكيندي.[٣] وقد أظهرت الوثائق الأمريكية المفرج عنها حديثاً، ترحيباً أمريكياً بموقف الرئيس عبد الناصر "الحازم" إزاء الشيوعيين، ووصفته بأنه "موقف شجاع". وأبدت واشنطن استعدادها لتقديم معونات اقتصادية إلى ج.ع.م بقيمة تتراوح ما بين ٢٠-٢٥ مليون دولار.[٤]

واتجهت سياسة ج.ع.م في شهر حزيران ١٩٦١ إلى مساومة الحكومة الأمريكية على تحسين العلاقات بين الطرفين بقدر ما تقدمه الحكومة الأمريكية من مساعدات اقتصادية إليها. ولم تكن الظروف الداخلية والخارجية ببعيدة عن تفسير ذلك، ومنها مضاعفات الخلاف مع موسكو، والأزمة الاقتصادية في الإقليم الشمالي، إضافة إلى مضاعفات زيارة بن غوريون للولايات المتحدة في عام ١٩٦١ ومحاولة الرئيس عبد الناصر الحد من مكاسب بن غوريون الذي يراهن على كراهية التيار القومي العربي لموقف أمريكة الداعم للكيان الصهيوني، ومن ثم حاول الرئيس عبد الناصر لفت انتباه المسؤولين الأمريكيين إلى إمكانية التعامل معه بدلاً من التعامل مع الكيان الصهيوني.[٥] ووصل الأمر إلى درجة موافقة الرئيس عبد الناصر على تجديد رخص الشركات الغربية العاملة في مجال التنقيب عن النفط في الإقليم الشمالي رغم مخالفتها لشروط التعاقد،

---

[١] رسالة مصطفى كامل سفير المتحدة في واشنطن إلى علي صبري مدير مكتب الرئيس عبد الناصر بشأن العلاقات بين ج.ع.م والولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ١٥ آب ١٩٦٠. انظر: فطين أحمد فريد علي، مرجع سابق، ص٥٥٨، الملحق رقم ١٣.

[2] Kennedy Library, National Security Files, Country Series, United Arab Republic, 7/61-10/61, Memorandum From Robert W. Komer of the National Security Council Staff to the President's Deputy Special Assistant for National Security Affairs (Rostow), Washington, June 30, 1961.

[3] Department of State, Central Files, 611.86B/5-1161, Telegram From the Department of State to the Embassy in the United Arab Republic, Washington, May 11, 1961, 10:06 p.m.
Department of State, PPS Files: Lot 67 D 548, Egypt, Memorandum From the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Talbot) to the Chairman of the Policy Planning Council (McGhee), Washington, May 30, 1961.

[٤] مجلة الكفاح العربي بتاريخ ٢١ حزيران ١٩٩٧.

[5] Department of State, NEA/NE Files, Editorial Note No: 64

مقابل الحصول على الدعم الغربي لتنفيذ مشروع تعميق قناة السويس.[١] كما تم سحب مشروع سد الفرات من ضمن اتفاقية التعاون الاقتصادي المعقودة سابقاً بين سورية والاتحاد السوفيتي (رغم أن دراسته قد شارفت على الانتهاء) ومنح تنفيذ هذا المشروع إلى ألمانية الغربية.[٢]

أما بالنسبة للعلاقات بين ج.ع.م وفرنسة، فقد شهدت شيئاً من التحسن عقب وصول شارل ديغول (Charles De Gaulle) إلى سدة الرئاسة الفرنسية، في ١ حزيران ١٩٥٨، وانتهاج حكومته سياسة تحسين صورة فرنسة في المشرق العربي. ومن أوجه تحسن العلاقات التوقيع على اتفاقية مالية وتجارية بين فرنسة وج.ع.م في ٢٢ آب ١٩٥٨، إضافةً إلى التوقيع على ثلاثة برتوكولات نصّت على استئنافِ العلاقات التجارية والثقافية بين الدولتين، وتعهد الحكومتين بإلغاء التدابير الخاصة بحق رعايا كل منهما التي اتخذت نتيجة للعدوان الثلاثي على مصر، وتأليف لجنة من خبراء فرنسيين للنظر في أملاك الفرنسيين المصادرة وحقوقهم. وجرت محاولات لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين، ولاسيما بعد أن أبدت الحكومة الفرنسية اهتماماً بالخلاف الذي نشب ما بين عبد الكريم قاسم وجمال عبد الناصر، وما ساق إليه من تداعيات سلبية على العلاقات بين القاهرة وموسكو، وعودة التنافس البريطاني–الفرنسي إلى منطقة المشرق العربي. ورغم عدم عودة العلاقات الدبلوماسية بين ج.ع.م وفرنسة، فقد واصلت فرنسة نشاطاتها الثقافية والتجارية ولاسيما في الإقليم الشمالي، وأصبحت أول مشتر للقطن السوري، وثاني الدول المصدّرة للإقليم.[٣]

كما سعت بريطانية بدورها إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية مع ج.ع.م مدفوعة بجملة من العوامل، منها الحفاظ على مصالحها في المنطقة، والرغبة في استغلال توتر العلاقات بين القاهرة وموسكو، والضغوط التي مارستها الطبقة البرجوازية البريطانية على حكومتها لإعادة العلاقات التجارية مع ج.ع.م.[٤]

ووضعت الحكومة البريطانية جملة من النقاط المبدئية لإظهار حسن نيتها تجاه الرئيس عبد الناصر، كالتأكيد على عدم تبيت أي نوايا عدائية، وعدم دعمها للمعارضين أو للأنظمة أو للإذاعات المعادية له، وبأنها لا تحاول عرقلة تنفيذ السد العالي، وبأنها صبورة على المفاوضات المالية التي كانت تجري بين الطرفين، الناجمة عن تأميم قناة السويس ومضاعفاته، وبأنها لا تفرض أي ضغط على التبادل التجاري، وبأنها سحبت قواتها من الأردن دون أي تأخير.[٥]

---

[١] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٦٥٣-٢٦٥٤.

[٢] المصدر نفسه، ج٤، ص٢٧٦٥.

[٣] علي محافظة، مرجع سابق، ص١٢٨-١٢٩.

[4] See: F.O. 371/133970. Telegram to Foreign Office, Dec. 1, 1958. (1057/14). Confidential. And: F.O. 371/133970. Telegram to Foreign Office, Nov. 7, 1958. (1051/24). Confidential.

[5] F.O. 371/133970. Points to be put Indirectly to Nasser. Confidential.
And: F.O. 371/133970. Nasser's Views of Britain, Dec. 19, 1958. (1051/30). Confidential.

ومن جهة أخرى، كان الوضع الاقتصادي في الإقليم الجنوبي في تدهور مستمر، نتيجة تبعات العدوان الثلاثي، وقطع العلاقات مع عدد من الدول والبنوك الأوروبية، وتجميد الأرصدة المالية المصرية فيها، الأمر الذي أثر في عمليات التبادل التجاري بالعملات الأجنبية؛ ولهذه الأسباب كان الرئيس عبد الناصر صادقاً في إحراز تقدم في المفاوضات المالية المصرية–الإنكليزية.[١]

وفي ٢٨ شباط ١٩٥٩ تم توقيع الاتفاقية المالية بين ج.ع.م وبريطانية، حلّت الأمور المالية العالقة بين الطرفين منذ العدوان الثلاثي، وهيأت لاستئناف العلاقات التجارية بينهما.[٢] تلتها زيارة وزير الصناعة في ج.ع.م (عبد المنعم القيسوني) إلى لندن في ١٠ أيلول ١٩٥٩، بهدف تنمية العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، وكانت أول زيارة لوزير عربي بعد العدوان الثلاثي.[٣] وجرى التوقيع على اتفاق مالي يسمح بإعادة تداول الأرصدة المصرية المجمدة في المصارف البريطانية منذ العدوان الثلاثي، والتعويض عن الخسائر، مقابل إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين في كانون الأول ١٩٥٩.[٤]

غاب عن أذهان كثير من معارضي سياسة الرئيس عبد الناصر أمرٌ مهمٌ يتعلق بتفسير تغيّر سياسة الحكام بعد وصولهم إلى سدة الحكم، ولاسيما في البلدان النامية. وتفسير هذا التغيّر يتعلق باطلاع الحاكم على الكثير من خبايا السياسة وأحابيلها عقب اعتلائه سدة الحكم. ومن ثم يقع قراره السياسي ما بين أدوات الضغط الأجنبي، وأعباء النهوض بمجتمع يعاني التخلف، وتأثير آراء من حوله، والنصائح الخارجية، وتقارير المخابرات الداخلية والخارجية، وصولاً إلى حالة الحذر الشديدة تجاه انتقاء أي قرار بناء على صحة أو كذب ما يصل إليه.

ومثال ذلك، موافقة الرئيس عبد الناصر على انتشار قوات الطوارئ الدولية على الحدود المصرية–الإسرائيلية. فقد كان رفضها يعني بلغة الأمم المتحدة والعرف الدولي تهديد السلام الدولي وتبييت نية الحرب، كما يعني بالنسبة للقضية الفلسطينية إيقاف نشاط الفدائيين الفلسطينيين عبر أراضي ج.ع.م، وكانت مضار رفض ذلك أكبر من الموافقة عليه، لكنها أضحت سلاحاً بيد معارضيه لاتهامه بالخيانة والتهاون والتفريط بالقضية الفلسطينية. وحين اشتدت الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الجفاف في الإقليم الشمالي وأدت إلى نقص محصول القمح الاستراتيجي، كانت المساعدات الأمريكية متاحة بفعل عامل الاستقطاب الدولي إبان الحرب البادرة، وتم عرضها بمزايا خاصة لا تقدمها دولة أخرى. إلا أننا نجد أن أكرم الحوراني قد وصف العملية في مذكراته بالقول: "*كان البدء في الاعتماد على المساعدات الخارجية، وهو الأمر الذي رفضته سورية طيلة*

(1) F.O. 371/131323. From British Embassy in Washington to Foreign Office, June 24, 1958. (1015/25). Secret.
(2) F.O. 371/141901. Background Brief for Washington, the United Arab Republic, Apr. 29, 1959. (1018/12). Confidential.
(3) F.O. 371/141934. Visit of Dr. Kaissouni: U.A.R Minister of Economy, September 9, 1959. No. 816. Confidential.
(4) F.O. 371/150896. British Diplomatic Mission, Cairo, Jan. 31, I960. No. 6. Confidential.

سنوات الاستقلال، محلاً للانتقاد الشعبي الذي بدأ همساً ثم أصبح مسموعاً ضد قبول المساعدات الأميركية".[١] كما ذكرت زوجته نزيهة الحمصي في مذكراتها أن بعض السوريين حاكوا سراويل من أكياس القمح الأمريكية قاصدين وضع اختصار "U.S.A" على المؤخرة، في إشارة لرفضهم المساعدات الأمريكية.

إن هذه الأقوال وغيرها، تطرح –مع عدم التشكيك في وطنية أحد– التساؤل الآتي: لو كان أحدهما في موقع الرئيس عبد الناصر، فما الذي سيفعله حيال أزمة اقتصادية، وشعب يتطلع إلى تحقيق المعجزات قبل الممكنات، في ظل تخلف واضح، وحصار عربي قبل أن يكون دولياً، وعدو يتربص أي فرصة لإفساد العلاقات بين ج.ع.م والقوى الدولية الكبرى؟

إن مثل هذا التساؤل مرشح للطرح على كثير ممن انتقدوا حوادث معينة من سياسات الرئيس عبد الناصر الداخلية والخارجية، ووضعوها على مشرحة التحليل والتمحيص والتدليل، دون إدراك الظرف الخاص الذي أدى إلى خروجها، أو التمييز بين صحتها وخطأ الطريقة التي نُفّذت بها، أو الفصل ما بينها وبين الإشاعات التي استهدفتها حتى ما قبل خروجها أحياناً. وما يدل على عكس وجهات النظر التي تريد إلصاق تهمة الخيانة بالرئيس الراحل عبد الناصر، أنه حين تبيّن للولايات المتحدة رفضه القاطع لضغوطاتها باتجاه إقامة السلام مع الكيان الصهيوني، عملت على إقناع الأردن ولبنان بمنح الإخوان المسلمين ملجأً لهم، كما أقنعت السعودية بدعمهم مادياً، وذلك تمهيداً لتشكيل خلايا تقوم بممارسة نشاطاتها ضده وصلت إلى حد تكرار محاولات اغتياله.[٢]

وحقيقة الأمر، لم يكن تحسن العلاقات بين ج.ع.م والغرب يعني أن سياسة الرئيس عبد الناصر تجاه الدول الغربية قد تغيرت، أو أنه كف عن الارتياب والتشكك في نواياها تجاه المنطقة العربية، وبقيت سياسته تعادي التدخل الغربي في المنطقة، وتصر على تصفيته بجميع أشكاله.[٣]

٥– الجمهورية العربية المتحدة والقضية الفلسطينية:

---

[١] راجع: أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٨٧٣.

[٢] من هذه المحاولات تمويل الاستخبارات الأمريكية لمكتب الإخوان المسلمين في جنيف لتنفيذ خطة لاغتيال الرئيس عبد الناصر. وكان الاسم الرمزي للعملية هو "سايبوني– Sipony"، وكان كمال أدهم (رئيس المخابرات السعودية وصهر الملك الراحل فيصل) اللاعب الرئيس في تلك العملية التي ألغيت في الدقائق الأخيرة. وقد بلغ عدد الخطط البريطانية لاغتيال الرئيس عبد الناصر أكثر من عشر خطط، وكانت هناك محاولتان فرنسيتان. راجع: سعيد أبو الريش، مرجع سابق، ص١٧١–١٧٧.

[3] F.O. 371/141901. Background Brief for Washington, the United Arab Republic, Apr. 29, 1959. (1018/12). Confidential.
Department of State, Central Files, 684A.86/2-1361. Memorandum of Conversation, Washington, February 13, 1961.

في ٣١ آذار ١٩٥٨، قامت قوة عسكرية صهيونية بالاعتداء على قرية الدرباسية الواقعة في القطاع الأوسط من الجبهة السورية، فردت مدفعية الجيش الأول على الاعتداء بالأسلحة الثقيلة، ما أدى إلى وقوع خسائر كبيرة في صفوف القوة الصهيونية المعادية.[١]

غير أن ردة فعل قيادة الجيش الأول لم تتناسب مع هذا النصر، إذ أمر رئيس الأركان الجيش الأول اللواء عبد المحسن أبو النور بسحب صلاحية فتح نار الأسلحة الثقيلة من قيادة الجبهة، وحصرها بأمر من قائد الجيش أو رئيس الأركان.[٢]

وبتاريخ ٢٥ كانون الأول ١٩٥٩، أعلن ناطق عسكري باسم الجيش الأول أن الدبابات الصهيونية دخلت قرية التوافيق على الجبهة السورية. وتكتسب هذه القرية أهميتها من وقوعها قرب بحيرة طبريا، وكان هدف الهجوم الصهيوني هو التمهيد لتنفيذ مخطط تحويل نهر الأردن.[٣]

أما أجهزة إعلام ج.ع.م فقد كتبت عن البدء في تعبئة القوات المسلحة وإرسالها إلى الجبهة.[٤] وجاءت هذه التصريحات الرسمية في غمرة تداعيات الأزمة التي أثارتها الاستقالات البعثية، ففسّرت بأنها محاولة حكومية هدفها توجيه أنظار الشارع السوري عن مشكلات الداخل نحو احتمال نشوب حرب مع العدو الصهيوني. ولم يترك دافيد بن غوريون هذه المناسبة تمر دون تعليق فهدد "*بتلقين جمال عبد الناصر درساً لن ينساه إذا ما فكر بمس أمن إسرائيل*".[٥] وكشف الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد في ٢٧ شباط ١٩٦٠ عن نوعية تهديدات ج.ع.م قائلاً: "*لا داعي لانعقاد مجلس الأمن، وإن الأمم المتحدة تدعو العرب وإسرائيل إلى هدوء الأعصاب*". وانتهى الأمر بإسدال الستار على استيلاء الصهاينة على قرية التوافيق في وقت كانت فيه الخلافات بين كثير من الأنظمة العربية مع ج.ع.م قد بلغت ذروتها.[٦]

وقد نجح الصهاينة في عهد الوحدة في تنفيذ سلسلة من الأعمال التي تمهد لتحويل نهر الأردن، وذلك بإعطاء سير النهر انحداراً معيناً لتنطلق المياه بقوة في قناة التحويل المرتقبة وصولاً إلى صحراء النقب. كما عملوا على تعميق مجرى النهر ليصبح من الصعب على المقاتلين اجتيازه، وتكديس ما نتج عن أعمال الحفر

---

[١] انظر نص البلاغين العسكريين في: سويدان ناصر الدين، مرجع سابق، ج١، الوثيقة رقم ٢٥٢، ص٣٣٥.

[٢] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص١٠٧-١٠٨.

[٣] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٨٦١.

[٤] المصدر نفسه، ج٤، ص٢٨٦٢.

[٥] مصطفى طلاس، مصدر سابق، ج٢، ص٦٥-٦٦.

[٦] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٨٦٢.

على الضفة الفلسطينية المحتلة من النهر، ما أدى إلى ارتفاعها عن نظيرتها السورية، وتحولها إلى حاجز طبيعي قوي يقف في وجه الدبابات السورية.[١]

وشهد عهد الوحدة أحد أهم التطورات المرتبطة بالصراع العربي–الصهيوني، تمثل بقضية حيازة الكيان الصهيوني للسلاح النووي. فقد بدأ الصهاينة في منتصف عام ١٩٦٠ ببناء مفاعل نووي بالقرب من بئر السبع المحتلة بمساعدة فرنسية.[٢] وسرعان ما تسرب النبأ إلى الصحافة العالمية،[٣] فاتهمت صحيفتا "نيوزويك" و"نيويورك تايمز" فرنسة بمساعدة الكيان الصهيوني في صنع القنبلة الذرية، وذلك انتقاماً من الرئيس عبد الناصر لأنه "منح الروس مطاراً يمكّنهم من نقل الأسلحة إلى الجزائر وإفريقية". وقد راوغ الصهاينة حيال نواياهم من إنشاء المفاعل حتى على حلفائهم الأمريكان،[٤] وصرّحوا أنهم أنشؤوا "مولداً ذرياً صغيراً".[٥]

وسرعان ما تلقّفت أجهزة إعلام ج.ع.م أخبار المفاعل النووي الإسرائيلي، فتصدّرت صحفها عناوين عريضة منها: "*دوائر القاهرة تلوح لإسرائيل بمقابلة قنبلتها بقنبلة عربية*".[٦] ويستشف من هذه العناوين تخوف حكومة ج.ع.م من المضاعفات النفسية لهذا التطور الخطير، ولاسيما في الوسط العسكري. ومن ثم خرجت محاولات تكذب الخبر بحجج ضعيفة وواهية، ومن ذلك مقال لمحمد حسنين هيكل في جريدة الأهرام بعنوان: "القنبلة الذرية وإسرائيل" جاء فيه أنها "*تهويل، ومناورة إسرائيلية للضغط على العرب، وأن إسرائيل تستطيع أن تختلق أخباراً كهذه*"، وخلص إلى القول: "*إن الرد ساعتها هو أنه سوف يكون في يد العرب قنبلة ذرية أيضاً مهما كان الثمن ومهما كانت الظروف*". ووصلت مبالغته إلى درجة التشكيك بقدرة فرنسة ذاتها على حيازة القنبلة الذرية، وبأن التجربة النووية التي أجرتها في الصحراء الأفريقية الكبرى "*كانت بحجم قطار السكة الحديد*" على فرض أن فرنسة وإن أصبحت تمتلك التقنية النووية فلن تعطيها طواعية للكيان الصهيوني، وبأن "*إسرائيل*" ليست على "*قدرة مالية أو علمية لكي تدخل النادي النووي*".[٧]

---

[١] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص١٠٨–١٠٩.

[2] F.O. 371/157392. Washington Talks, Apr. 1961, Middle East, Brief by Foreign Office, Mar. 20, 1961. Secret.

[٣] أكرم الحوراني، المصدر السابق، ج٤، ص٢٨٧٧.

[4] Kennedy Library, President's Office Files, Country Series, Israel General. Memorandum of Conversation (Israeli Reactor), Washington, February 3, 1961.

[٥] جريدة الأهرام، بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢٠.

[٦] أكرم الحوراني، المصدر السابق، ج٤، ص٢٨٧٧–٢٨٧٨.

[٧] انظر: محمد حسنين هيكل، "بصراحة"، مقال منشور في جريدة الأهرام، بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢٠.

٦- تداعيات العداء بين نظامي الجمهورية العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية:

أعلنت وسائل الإعلام الأردنية في أواخر تموز ١٩٦٠ عن اكتشاف محاولة لقلب النظام الأردني، واتهمت ج.ع.م بتدبيرها. وفي أواخر شهر آب من العام نفسه أُعلن نبأ نسف مبنى رئاسة الوزارة الأردنية ومصرع رئيس مجلس وزراء الأردن هزاع المجالي، ما أدى إلى إغلاق جميع الطرق التي تربط الإقليم الشمالي مع الأردن، ووقوع العديد من الانفجارات في المنشآت الرسمية في الإقليم، وحدوث مناوشات على الحدود الأردنية-السورية. ما دعا الرئيس عبد الناصر إلى القيام بزيارة مفاجئة إلى الإقليم الشمالي في شهر تشرين أول ١٩٦٠، فذكر في خطاب ألقاه في دمشق بأن *"الأردن هو الجزء الجنوبي من سورية ومن الطبيعي أن يعود للوطن الأم"*. وفي المقابل، تولّت وسائل الإعلام الأردنية نشر الشائعات السلبية ضد ج.ع.م، منها: "تمصير سورية" و"سعي عبد الناصر لتأسيس إمبراطورية عربية". كما لعبت على وتر إفساد علاقات ج.ع.م مع دول المنطقة، إذ أدى وقوف شاه إيران إلى جانب الملك حسين، إلى انفجار خلاف سياسي عنيف بين القاهرة وطهران. وشنّ الرئيس عبد الناصر حملة سياسية-إعلامية شعواء على شاه إيران، ووصل الأمر إلى حد إصداره توجيهات بإغلاق سفارة ج.ع.م في طهران في أواخر شهر تموز ١٩٦٠.[١] على أن أخطر تداعيات الخلاف بين الرئيس عبد الناصر والملك حسين تمثّل في سعي المخابرات الأردنية إلى تشكيل شبكة استخبارتية واسعة في الإقليم الشمالي، ضمّت مدنيين وعسكريين سوريين أنفقت عليها بسخاء.[٢]

---

[١] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٨٧٥.

[٢] جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ١٩٩٦/٤/٢٣.

الفصل الرابع: أبرز معطيات السياسة الداخلية للجمهورية العربية المتحدة وإشكالاتها

أولاً– السياسة السلطوية وإشكالاتها:

١– السياسة المؤسساتية وإشكالاتها:

أ– نواقص الدستور المؤقت.

ب– احتكار المصريين للحقائب الوزارية السيادية.

ج– مثالب الاتحاد القومي.

د– شكلية السلطة التشريعية.

هـ– شكلية المناصب الوزارية.

و– سلبية تعيين وزراء عسكريين.

٢– السياسة الأمنية وإشكالاتها:

أ– جهل المسؤولين المصريين بالواقع السوري.

ب– "دولة عبد الحميد السراج البوليسية" والتضييق الأمني.

٣– السياسة مع الأحزاب السورية والضباط السوريين وإشكالاتها:

أ– موقف القيادة المصرية التعسفي تجاه بعض المسؤولين السوريين.

ب– محاولة ضرب الشيوعيين بالبعثيين تمهيداً للتخلص من الطرفين.

ج– اضطهاد ضباط الجيش السوري وتنمّر الضباط المصريين عليهم.

د– الخلاف الناصري–البعثي ومضاعفاته:

(١)– جذور الصراع ومحدداته.

(٢)– تأثير قضية تحويل مجرى نهر الأردن.

(٣)- الاستقالات البعثية ومضاعفاتها.

هـ- الصراع بين المشير عامر وعبد الحميد السراج ومضاعفاته.

ثانياً- السياسة الاقتصادية وإشكالاتها:

١- لمحة عن أبرز المنجزات الاقتصادية في عهد الوحدة.

٢- إشكالات الزراعة.

٣- معوقات الصناعة والتجارة.

٤- مآسي معالجة تدهور الأوضاع الاقتصادية في الإقليم الشمالي.

٥- قرارات يوليو الاشتراكية وصب الزيت على النار.

أنهى قيام الوحدة السورية-المصرية إشكالات فكرية تتعلق بإمكانية تحقيقها، إلا أنها اصطدمت بإشكالات جديدة تتعلق بطريقة إدارة دولة الوحدة وضمان استمراريتها.[١] ومن أهم المسائل الجوهرية التي ساقت إلى حدوث إشكالات الوحدة، نذكر:

- عدم مشاركة المسؤولين السوريين مشاركة فعلية في إدارة الإقليم الشمالي وفي رسم سياسة الدولة.
- النواقص والتناقضات الدستورية من حيث الاختصاصات والصلاحيات والسلطات.
- تحول النظام تدريجياً إلى نظام ديكتاتوري.[٢]

أما أبزر الأمور التي انطلق منها الانحراف في الوحدة فهي: النظام الرئاسي الذي أعطى الرئيس سلطة مطلقة، وحل الأحزاب والمنظمات السياسية والنقابية والتعويض عنها بتنظيم واحد (الاتحاد القومي)، وعدم تحديد صلاحيات المسؤولين في مستوى نواب الرئيس والوزراء التنفيذيين والمركزيين، والثغرات الواردة في الدستور المؤقت كعدم النص على تشكيل لجنة تقوم برسم سياسة الوحدة ومراحلها، وعدم وجود نص يشير إلى التكافؤ بين الإقليمين، وعدم تحديد المدة الانتقالية للدستور. ولم يمض على قيام الوحدة أكثر من شهر حتى بدأت السلطات الفعلية تتجمع في القاهرة، لتتمثل بشخص رئيس الجمهورية الذي تنتهي إليه كل الخيوط الممسكة بالنظام.[٣]

ويمكن تقسيم الإشكالات التي خلقتها الوحدة إلى إشكالات سلطوية تشمل المستويات المؤسساتية والأمنية والحزبية، وإشكالات اقتصادية.

أولاً- السياسة السلطوية وإشكالاتها:

١- السياسة المؤسساتية وإشكالاتها:

أ- نواقص الدستور المؤقت:

صدر الدستور المؤقت لـ ج.ع.م في ٥ آذار ١٩٥٨،[٤] واعتمد إعداده على المبادئ الأساسية للدستورين المصري والسوري،[٥] فجاء مكوناً من ثلاث وسبعين مادة موزعة على فصول، ضمن ستة أبواب رئيسة، جرى بموجبها تحديد الخطوط العريضة لنظام الدولة الجديدة، وتدرّجت السلطة التنفيذية فيها تدرجاً

---

[١] عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص١٣٩.

[٢] أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص١٤٦.

[٣] المصدر نفسه، ص٥٠-٥١.

[٤] انظر نص الدستور المؤقت في الملحق الوثائقي، الوثيقة رقم (٧).

[٥] محمود رياض، مصدر سابق، ج٢، ص٢١٦-٢٢١.

هرمياً يمثل رئيس الجمهورية قمته، جامعاً بين يديه منصبي رئيس الدولة ورئاسة مجلس الوزراء، ويساعده وزراء يعينهم هو بنفسه ومسؤولون أمامه.

وضم الباب الرابع إحدى وخمسين مادة موزعة على أربعة فصول، تناولت التعريف بالسلطة التشريعية التي يتولاها مجلس الأمة، ويحدد رئيس الجمهورية عدد أعضائه ويختارهم شريطة أن يكون نصف عددهم على الأقل من نواب المجلس النيابي السوري ومجلس الأمة المصري السابقين (المادة ١٣)، وله حق دعوة المجلس للانعقاد وحق فضّه (المادة ١٧) وحق حلّه (المادة ٣٨). أما عن السلطة التنفيذية، فيأتي في مقدمتها رئيس الجمهورية (المادة ٤٤)، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة (المادة ٥٥)، وله حق تعيين الوزراء وإعفائهم من مناصبهم (المادة ٤٧)، وإحالة أي وزير إلى المحاكمة شريطة أن يكون الاقتراح مقدماً من خمسة أعضاء على الأقل من مجلس الأمة، وألا يصدر قرار الاتهام إلا بعد حصول موافقة عليه من أغلبية أعضاء مجلس الأمة (المادة ٤٩)، كما يحق لرئيس الجمهورية اقتراح القوانين وإقراراها والاعتراض عليها (المادة ٥٠) وإصدار أي تشريع أو قرار يدخل في اختصاص مجلس الأمة في حال غياب المجلس على أن يعرض عليه فور انعقاده (المادة ٥٣)، وله حق إبرام المعاهدات (المادة ٥٦)، وكذلك حق إعلان حالة الطوارئ (المادة ٥٧).

ويتضح من دراسة الدستور المؤقت، أن نظام الحكم الذي حدده لم يكن نظاماً رئاسياً بحتاً، لعدم فصله بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، كما لم يكن نظاماً ديمقراطياً لتركيزه السلطة المطلقة بيد رئيس الجمهورية.[١] أما عن المادة الرابعة عشرة التي تلامس التطبيق الديمقراطي بتخويل مجلس الأمة حق مراقبة أعمال السلطة التنفيذية، فهي تنتهي بعبارة "على الوجه المبين في الدستور"، بما في ذلك من العودة إلى المواد الدستورية ١٧ ، ١٨ ، ٣٨ التي حددت سلفاً من هم أعضاء المجلس، وكيفية اجتماعهم، وزمن إقالتهم من مناصبهم. كما أعطت المادتان السادسة والأربعون والسابعة والأربعون لرئيس الجمهورية حق تسمية نواب الرئيس والوزراء ومعاونيهم. والجملة الأخيرة من المادة السابعة والأربعين لا تعطي الوزير سوى حق تنفيذ ما يخططه الرئيس.[٢] كما منح الدستور، رئيس الجمهورية، حق الاعتراض على أي قرار قد يراه غير مناسب (المادة ٥٠).

ويكتمل سلطان رئيس الجمهورية الأفقي والرأسي، بالمادة الثالثة والخمسين: "*لرئيس الجمهورية أن يصدر أي تشريع أو قرار مما يدخل أصلاً في اختصاص مجلس الأمة إذا دعت الضرورة إلى اتخاذه في غياب المجلس، على أن يعرض عليه فور انعقاده، فإذا اعترض المجلس على ما أصدره رئيس الجمهورية، بأغلبية ثلثي أعضائه، سقط ما له من أثر من تاريخ الاعتراض*"، إذ تمنحه هذه المادة دستورياً سلطات واسعة، وتجمع في شخصه السلطتين التشريعية

---

[١] أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص٢١٧.

[٢] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص١٢٧.

والتنفيذية معاً. وإذا ما أضفنا إلى أنه يستطيع بطريقة دستورية تحديد أوقات اجتماع المجلس (المادة ١٧)، فالنتيجة أنه يستطيع دستورياً أن يختار التوقيت المناسب للمدة التي يريد أن يحكم بها حكماً مطلقاً. أما عن الجملة الثالثة من المادة الثالثة والخمسين، التي يفهم منها تحديد سلطة الرئيس وحصرها في هذا المجال، فيزول مفعولها حين نقارن قوتها بقوة المواد ١٧ و١٨ و٣٨ و٤٦ و٤٧.[١] وإذا ما أضفنا شرط حل الأحزاب السياسية، نلحظ خلو العملية الديمقراطية من وجود معارضة حقيقية فعّالة.

ومن جهة أخرى، يجب دراسة الأوضاع الفكرية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للمجتمع الذي وضع هذا الدستور من أجله، وفهم نوعية المشكلات التي يواجهها، وبأنه دستور مؤقت إلى حين ترسخ جذور الوحدة في الإقليمين السوري والمصري. وكل ما تعرض له البحث من نقد للدستور يأتي ضمن إطار دراسة أنظمة الحكم الديمقراطية في البلدان المتقدمة، أما في حالة سورية ومصر، فهما من دول العالم الثالث النامية، والمهام الملقاة على عاتق القيادة السياسية في مثل هذه البلدان تختلف اختلافاً جذرياً عنها في دول العالم المتقدمة. وإذا ما اتبع المرء خط من لا يشك في وطنية الرئيس عبد الناصر، فالمنطق يطرح السؤال الافتراضي الآتي: إن استمرت الوحدة إلى ما بعد الرئيس جمال عبد الناصر، فما هي الضمانات التي تكفل عدم استغلال الرئيس القادم للنواقص الدستورية والقانونية لخدمة أهدافه الشخصية، أو ليحكم بطريقة ديكتاتورية؟

إن الإجابة على هذا السؤال يبرر نقد سلبيات الدستور المؤقت، لأن مفاوضات الوحدة نفسها لم تحدد موعداً لصدور الدستور الدائم، كما أن هذا الوضع لم يكن في صالح الرئيس عبد الناصر نفسه، إذ أصبح "الكل بالكل"، وترتبت على عاتقه مسؤولية كبائر الأمور وصغائرها.

ب- احتكار المصريين للحقائب الوزارية السيادية:

شهد عهد الوحدة تعاقب ثلاث تشكيلات وزارية. فقد جرى التشكيل الوزاري الأول في ٦ آذار ١٩٥٨[٢] (راجع الشكل رقم ٣ في ملحق الجداول والأشكال). وابتكرت صيغة لتوزيع الحقائب الوزارية ما بين وزراء مركزيين في القاهرة ووزراء تنفيذيين في إقليمي الوحدة، واحتفظ فيها المصريون بحقائب الخارجية والحربية والصناعة والإرشاد القومي والتربية والتعليم. في حين اتسمت الحقائب الوزارية التي نالها السوريون بأنها حقائب خدمية تنفيذية وليست مركزية مثل: الزراعة والشؤون البلدية والقروية والمواصلات والصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والأشغال. أما الحقيبتان السياديتان اللتان نالهما السوريون، فذهبت إحداهما إلى عبد

---

[١] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص١٢٧.

[٢] وليد المعلم، مرجع سابق، ص٢٤١.

الحميد السراج الذي عُيّنَ وزير داخلية تنفيذي في الإقليم الشمالي، والثانية إلى خليل كلاس الذي عُيّنَ وزيراً تنفيذياً للاقتصاد والتجارة في الإقليم الشمالي.[١] وجرى تشكيل المجلسين التنفيذيين في الإقليمين الشمالي والجنوبي، فتولت لجنة وزراية برئاسة أكرم الحوراني (نائب رئيس الجمهورية للخدمات الاجتماعية) إدارة المجلس التنفيذي في الإقليم الشمالي.[٢] وأصبح القصر الجمهوري السوري اعتباراً من ٣١ آذار ١٩٥٨ مقراً لمكاتب نواب الرئيس في الإقليم الشمالي ولعقد اجتماعات المجلس التنفيذي في الإقليم الشمالي، كما انتقل إليه مكتب محمود رياض الذي عُيّنَ "مستشاراً لرئيس الجمهورية في الإقليم السوري". وأصدر رئيس الجمهورية في شهر نيسان ١٩٥٨، قراراً بشأن العلم الوطني (راجع الأشكال ٤، ٥، ٦، ٧ في ملحق الجداول والأشكال)، فجاء مكوناً من ثلاثة ألوان، الأحمر والأبيض والأسود، تتوسطه نجمتان خضراوان ذات خمس شعب.[٣]

وطرأ تغيير على التشكيل الحكومي في ٧ تشرين الأول ١٩٥٨، عندما أصدر رئيس الجمهورية قراراً بتأليف حكومة مركزية، وبتشكيل مجلسين تنفيذيين لكل من الإقليمين الشمالي والجنوبي، كخطوة جديدة على طريق الإسراع في توحيد النظم الإدارية في الجمهورية الجديدة.[٤] وبموجب التشكيل الحكومي الجديد، ارتفع عدد الوزراء المركزيين والتنفيذيين إلى خمسين وزيراً. وتزامن تشكيل الحكومة الجديدة مع تداعيات الخلاف بين الرئيسين عبد الناصر وعبد الكريم قاسم والخوف من تأثيراته على الإقليم الشمالي. في حين فُسّر تعيين كل من أكرم الحوراني وفاخر كيالي وأحمد عبد الكريم وأمين النفوري في الحكومة المركزية في القاهرة، بالرغبة في إبعادهم عن المشهد السياسي السوري. ويلاحظ على التشكيل الحكومي الجديد أن غالبية الوزراء كانوا من "التكنوقراط".[٥]

وعبّر التعديل الوزاري الجديد عن حقيقة وجود ازدواجية في المناصب الوزارية على أسس إقليمية، ووجهت له انتقادات كثيرة، تركز معظمها على آلية عمل الوزارة المركزية، وتضارب المسؤوليات والصلاحيات

---

[١] للاطلاع على التشكيل الوزاري كاملاً راجع قرار رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٥٨/٣/٦ بشأن تشكيل أول وزارة للجمهورية العربية المتحدة في: سويدان ناصر الدين، مرجع سابق، ج١، ص٢٣٤.

[٢] راجع نصوص هذه القرارات الجمهورية في: سويدان ناصر الدين، المرجع السابق، ج١، الوثائق رقم ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ص٣٢٨-٣٢٩.

[٣] انظر قرار رئيس ج.ع.م بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٥ بشأن العلم الوطني في: سويدان ناصر الدين، مرجع سابق، ج١، الوثيقة رقم ٢٥٥، ص٣٣٧. ومما يجدر ذكره أنه العلم السوري الحالي. ويذكر أكرم الحوراني أن شكل العلم قد جاء بناء على اقتراح قدمه للرئيس أثناء زيارة حلب إبان احتفالات قيام الوحدة. انظر أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٦٠٦-٢٦٠٧.

[٤] سمير عبده، مرجع سابق، ص٥٠.

[5] F.O. 371/141901. Intelligence Report, Office of Intelligence Research and Analysis, Oct. 9, 1958. No. 7834. Confidential.

فيما بين الوزراء المركزيين من جهة، وفيما بينهم وبين الوزراء التنفيذيين من جهة أخرى.[١] واستمر احتكار المصريين في التشكيل الوزاري الجديد للحقائب السيادية، وأهمها الحربية والخارجية. ورغم تعيين بعض السوريين وزراء تنفيذيين في بعض الوزارات المهمة، فقد احتفظ المصريون بالحقائب المركزية التابعين لها، ومنها: الاقتصاد والصناعة والتخطيط والداخلية والخزانة (المالية). (راجع الشكل رقم ٨ في ملحق الجداول والأشكال). ومن ثغرات التشكيل الحكومي الجديد، تعيين عدد كبير من الوزراء، بما في ذلك من صعوبة تأمين الانتظام في عمل هذا العدد الكبير من الوزراء في ظل عدم وضوح صلاحياتهم.[٢]

وخلافاً لتحديد اختصاصات عدد كبير من الوزراء المركزيين المصريين، فقد بقيت اختصاصات الوزراء السوريين غير محددة حتى انفصام عرى الوحدة. وفي هذا الصدد يذكر أحمد عبد الكريم: "*لعل من دلائل ارتجال النظام الجديد عدم تهيئة مقر للحكومة المركزية، ما جعل الوزراء السوريون يظهرون بمظهر اللاجئين السياسيين الذين لا عمل لهم سوى التردد على المكاتب التي خصصت لهم في مجلس الأمة، وليس لديهم سوى الحجّاب الذين رؤوا لأول مرة في حياتهم وزراء بلا عمل وبلا حاشية ولا مراجعات ولا زوار*".[٣]

أما التشكيل الوزاري الثالث فقد جاء في ١٦ آب ١٩٦١ عقب صدور قرارات التأميم (١٩-٢٠ تموز ١٩٦١)، وما ترتب عليها من تسلم الدولة لزمام توجيه الاقتصاد الوطني وتضاعف المهام الملقاة على عاتقها.[٤] (راجع الشكل رقم ٩ في ملحق الجداول والأشكال). ولتفويت الفرص على شائعة "إلغاء الشخصية السورية"،[٥] تقرر نقل الدولة بأجهزتها الرسمية إلى دمشق ما بين شباط وأيار من كل عام.[٦]

إلا أن ذلك لم يمنع من نظرة بعض الباحثين إلى مناصب الوزراء السوريين وسلطاتهم ضمن التشكيل الحكومي الجديد، بأنها محدودة وموزّعة بالتواخي مع عدم انفراد أي منهم في وزارته. ودلّلوا على ذلك بوجود أكثر من وزير لنفس الحقيبة الوزارية، وبأن الوزراء السوريين لم ينفردوا إلا في تسيير شؤون أربع وزارات خدمية هي: التعليم العالي والإسكان والمرافق والشؤون الاجتماعية والعدل، مقابل انفراد الوزراء المصريين بعشر وزارت سيادية منها: الخارجية والداخلية والصناعة والدفاع.[٧]

---

[١] عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ج٢، ص٦٨-٦٩.

[٢] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص١٦٦.

[٣] أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص١٧١-١٧٥.

[٤] سامي عصاصة، المرجع السابق، ص٢٦٥.

[٥] أنتوني ناتنج، مرجع سابق، ص٣٠٩.

[٦] جريدة الأهرام بتاريخ ٢٥ آب ١٩٦١.

[٧] انظر: سامي عصاصة، المرجع السابق، ص٢٢٦ ؛ غسان زكريا، مصدر سابق، ص٢٥٩-٢٦٠.

ج- مثالب الاتحاد القومي:

في ١٢ آذار ١٩٥٨ صدر القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ القاضي بحل الأحزاب والهيئات السياسية في الإقليم الشمالي، وبحظر تكوينها مجدداً، وحظر أي نشاط سياسي لأعضاء الأحزاب والهيئات السياسية المنحلة.[١] وكان هذا القرار تمهيداً لإقامة التنظيم السياسي-الشعبي الوحيد في ج.ع.م، أي الاتحاد القومي، الذي أريد له أن يكون بديلاً عن الأحزاب السياسية المنحلة. إلا أن هذه المؤسسة ما لبثت أن أضحت إحدى المشكلات العويصة التي اعترضت مسار الوحدة.[٢]

فقد نصت المادة ٧٢ من الدستور المؤقت على تكوين الاتحاد القومي، وعرّفه الرئيس عبد الناصر بأنه "*مؤسسة ديمقراطية تقوم على أوسع قاعدة شعبية، ليس حكومة (...) وليس بحزب (...) وإنما بناء شعبي (...) وإطار يصون الوحدة الوطنية*".[٣] وجاء في نشرات الإعلام الرسمية أن الاتحاد القومي "*فكرة أصيلة غير مستوردة، منبثقة عن الثورة بكل بواعثها ورسالتها وأهدافها*".[٤]

وفي هذا الصدد يذكر أكرم الحوراني أنه في أوائل شهر تموز ١٩٥٩ أعد محمد حسنين هيكل (رئيس تحرير جريدة الأهرام) مقالاً تحت عنوان: "*هذا هو الاتحاد القومي*" جاء فيه: "*إنه ليس حزباً لأصحاب الأموال وحدهم، وليس حزباً لملاك الأرض وحدهم، وليس حزباً للأجراء وحدهم، وليس حزباً للذين ورثوا، وليس حزباً للذين لم يرثوا. ليس حزباً لطبقة، وليس حزباً لجماعة، وليس حزباً لفرد* [وغير ذلك]". وهكذا -كما يقول أكرم الحوراني- "*أصبح شرح وتوضيح ماهية الاتحاد القومي بطريقة هيكل، موضعاً للتندر والنكات (...) وأصبح الناس يرددونه كحزورة*".[٥]

وكخطوة أولى على طريق تأسيس الاتحاد القومي، أعلن الرئيس عبد الناصر في الجلسة الأولى لأعمال الوزارة المركزية عن تشكيل لجنة عليا مهمتها وضع المبادئ والأسس العامة لتنظيم الاتحاد القومي، فتكونت اللجنة من عبد اللطيف البغدادي (رئيساً) وأكرم الحوراني (نائباً) و زكريا محي الدين وكمال الدين حسين وصلاح الدين البيطار وكمال رفعت (أعضاء).[٦]

---

[١] الجريدة الرسمية، العدد الأول مكرر بتاريخ ١٩٥٨/٣/١٣.

[٢] أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص٢١٨.

[٣] انظر: **عن الاتحاد القومي**، مصلحة الاستعلامات في الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، ١٩٦١، المقدمة.

[٤] المصدر نفسه، ص٤-٧.

[٥] راجع: أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٧٥٤.

[٦] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٢٠٤.

وبدأت اللجنة أعمالها على صورة اجتماعات أسبوعية أظهرت نوعاً من التقارب في آراء الأعضاء السوريين ومعهم كمال رفعت من الجانب المصري، كما أظهرت يمينية أفكار زكريا محي الدين والتوجهات الدينية الإسلامية لأفكار كمال الدين حسين.[١] وعلّق أكرم الحوراني على تلك الاجتماعات بقوله: "*لقد أدهشني وأدهش الأعضاء السوريين أن كمال الدين حسين بدأ المناقشة بقوله إنه لا وجود للقومية العربية، وإن الكلام والدعاية شيء والواقع شيء آخر، وإن القومية العربية هي شعار يرفع، وإنه لا وجود حقيقي إلا للإسلام (...) والتفت إلي قائلاً: أنتم البعثيون كفار وغير مسلمين (...) لأنكم لا تصلون (...)*"، وفسّر أكرم الحوراني رفض وجهات النظر السورية بأن "القيادة المصرية" قد فسرتها على أنها مطالب بعثية، وحاولت توخي صياغة عقيدة الاتحاد القومي بصورة قريبة من الأفكار البعثية.[٢]

واعتُمد في تنظيم الاتحاد القومي على التدرّج الهرمي بحسب التقسيم الإداري (انظر الشكل رقم ١٠ في ملحق الجداول والأشكال). ويتم اختيار أعضاء المؤتمر العام للاتحاد القومي للجمهورية من أعضاء هيئة المكتب التنفيذي في كل لجنة تنفيذية إقليمية الذي يعد أعلى سلطة في الدولة، ويتكون من ٢٠٠٠ عضو من الإقليمين (١٤٠٠ منتخب و٦٠٠ معين)، ويرأس المؤتمر العام رئيس الاتحاد القومي (رئيس الجمهورية).[٣] وحدد يوم ٨ حزيران ١٩٥٩ موعداً لانتخابات الاتحاد القومي لانتخاب ٣٩٩١٩ مرشحاً عن الإقليم الجنوبي و٩٤٤٥ عن الإقليم الشمالي، بمعدل ممثل واحد لكل ٥٠٠ مواطن. وقبيل موعد الانتخابات تقدم البعثيون بطلب إلى رئيس الجمهورية باستخدام قوائم شطب لأسماء بعض المرشحين ممن لا تتوافق توجهاتهم مع إقامة الاتحاد القومي، لكن الرئيس رفض هذا الطلب، وبرر رفضه بالحفاظ على سمعة الانتخابات وإطلاق الحرية الكاملة لجميع المواطنين في الترشح،[٤] وأجاز شطب أسماء المرشحين الشيوعيين فقط.[٥]

وسارت العملية الانتخابية في الإقليم الشمالي في جوٍ لاهبٍ مشحونٍ بالإشاعات المضادة للبعثيين. وزاد من حدة المنافسة أن الاختيار سيقع على بعض الناجحين في هذه الانتخابات لكي يصبحوا نواباً في مجلس الأمة في القاهرة، بما في ذلك من مخالفة للمادة ١٣ من الدستور المؤقت.[٦] وجرت هذه العملية على

---

[١] أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص١٩٧-١٩٩.

[٢] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٧٤٣-٢٧٤٤.

[٣] انظر: قرار رئيس الجمهورية رقم ٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن عضوية الاتحاد القومي، النشرة التشريعية عن شهر نوفمبر ١٩٥٩، ص٤٠٠٣-٤٠٠٥ ؛ **عن الاتحاد القومي**، مرجع سابق، ص١٣-١٤ انظر أيضاً:
F.O. 371/150902. From British Diplomatic Mission in Cairo to Foreign Office, July 22, 1960. No. 53. Confidential.

[٤] سمير عبده، مرجع سابق، ص٦٤-٦٧.

[٥] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٢٠٧.

[٦] انظر: نزيهة الحمصي، مصدر سابق، ص١٣٦-١٣٧ ؛ أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص٢٠١-٢٠٢.

قاعدة "الحارة والزقاق"، وهي طريقة تؤدي إلى التكتل الطائفي لإنجاح المرشح،[١] إضافةً إلى إثارة الخلافات الشخصية والعصبيات العائلية والعشائرية والطائفية.[٢] ولم تخلُ العملية من التزوير وتدخل رجالات المخابرات.[٣]

وخلافاً لما جرت عليه كثير من الدراسات العربية والأجنبية، فإن البعثيين لم يخسروا تلك الانتخابات، بل جرى انسحاب قسم كبير من مرشحيهم، الأمر الذي أدى إلى حصول الفئة التي آثرت خوضها (وفي مقدمتها صلاح الدين البيطار) على نسبة ضئيلة من مقاعد الاتحاد القومي،[٤] ما يفسر عدم نيل البعثيين سوى ٢٥٠ مقعداً. ولم يحظَ عميد حزب البعث (ميشيل عفلق) بعضوية لجنة الاتحاد القومي، في حين انتخب العديد من ممثلي الأحزاب السابقة فيها ومنهم مأمون الكزبري (رئيس حركة التحرير العربي التي سبق أن أسسها أديب الشيشكلي).[٥]

كما لم تخلُ الانتخابات من "الفوز بالتزكية"، ولاسيما بالنسبة للمسؤولين في السلطة، كأنور السادات وعلي صبري ومحمد نصار ومحمد أحمد البلتاجي (السكرتير العام في القصر الجمهوري)، وبلغ عدد الناجحين بالتزكية في الإقليم الجنوبي ١١٩٥٧ عضواً، يمثلون ١٦٥٩ وحدة انتخابية.[٦]

وافتتح المؤتمر العام للاتحاد القومي في الإقليم السوري جلسته الأولى في ٢١ حزيران ١٩٦٠،[٧] وانتُخب عبد الحميد السراج أمين سر الاتحاد القومي في الإقليم الشمالي.[٨]

وتألف مكتب اللجنة التنفيذية في الإقليم الشمالي من ستة أعضاء، منهم أعضاء من العسكريين هم عبد الحميد السراج وأكرم ديري وطعمة العودة الله، وثلاثة من المدنيين هم أحمد أبو صالح وراتب الحسامي وثابت العريس.[٩] وفي ختام أعمال المؤتمر العام، انتُخب أنور السادات أميناً عاماً للاتحاد القومي.[١٠]

---

[١] راجع: أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص٢٠٢-٢٠٤.

[٢] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٧٥٠-٢٧٥١.

[٣] فوزي شعيبي، مصدر سابق، ص١٢١.

[٤] نزيهة الحمصي، مصدر سابق، ص١٣٧.

[٥] سمير عبده، مرجع سابق، ص٦٤.

[٦] حمادة حسني أحمد محمد، **التنظيمات السياسية لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٣-١٩٦١**، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٧، ص١١١.

[٧] أكرم الحوراني، المصدر السابق، ج٤، ص٢٨٨٥.

[٨] سمير عبده، المرجع السابق، ص٦٤.

[٩] موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "حزب البعث السوري كما يراه أبو صالح"، ح٢، الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F5856757-4936-407B-8325-A3EEF3ECB55C.htm

[10] F.O. 371/150902. From British Diplomatic Mission in Cairo to Foreign Office، July 22، 1960. No. 53. Confidential.

د- شكلية السلطة التشريعية:

مثلت مؤسسة مجلس الأمة قمة السلطة التشريعية في ج.ع.م. وقد أصدر رئيس الجمهورية قراراً يقضي بتشكيله في شهر حزيران ١٩٦٠،[١] وحدد عدد أعضائه ٦٠٠ عضو، ٤٠٠ عضو منهم يمثلون الإقليم الجنوبي، و٢٠٠ عضو يمثلون الإقليم الشمالي.[٢] أما عن طريقة انتخاب أعضائه، فقد صدرت تعليمات جمهورية تنص على أن يتم انتخاب نصف عدد أعضاء المجلس، في حين يعيّن رئيس الجمهورية النصف الآخر. ويذكر مصطفى طلاس أن عملية انتخابات مجلس الأمة في الإقليم الشمالي قد تمت "*برعاية المخابرات وغربلة الناجحين على ضوء التقارير الأمنية*".[٣] ووصل الأمر إلى حد فرض ترشيح أنور السادات رئيساً للمجلس،[٤] ما أسهم في إضعاف ثقة السوريين بتمثيل نواب المجلس لهم.[٥]

افتتح المجلس أولى جلساته في ٢٠ تموز ١٩٦٠، وضم عدداً كبيراً من ممثلي الأحزاب السياسية السابقة ممن كانوا أعضاء في لجان الاتحاد القومي في الإقليم الشمالي. وحين تشكلت الوزارة الاتحادية في شهر آب ١٩٦١، تم تقليص عدد نواب المجلس عبر إعادة انتخاب ٣٨٥ نائباً مصرياً و٧٠ نائباً سورياً.[٦]

عانى مجلس الأمة ضعف سلطاته التشريعية، ولم يكن له دورٌ فعال إلا في إقرار الميزانية العامة للدولة.[٧] ورغم الطابع الديمقراطي للمجلس،[٨] إلا أن أعماله لم تخلُ من تدخلات رئيس الجمهورية المباشرة، وفي طريقة أداء أعضائه، وحمايته بعضهم رغم المخالفات الدستورية التي تورطوا بها بهدف ضمان السيطرة على توجهات المجلس والحيلولة دون اتخاذ قرارات لا تتماشى مع رغبته.[٩] وسرعان ما ظهرت في المجلس كتل شخصية تدين

---

[١] مجلس الأمة: مؤسسة مصرية اتفق على تأسيسها عقب صدور الدستور المصري الدائم ١٩٥٦، إلا أن مضاعفات العدوان الثلاثي على مصر أدت إلى تأجيل عملية التأسيس حتى ٢٢ تموز ١٩٥٧، حيث افتتحت أولى جلساته، وبقي مستمراً حتى قيام الوحدة السورية-المصرية. للمزيد من المعلومات راجع: عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ج٢، ص٧-٢٧. وقد صدر قرار جمهوري رقم ١٣١٧ لسنة ١٩٦٠ بإصدار عملة فضية تذكارية بمناسبة افتتاح أولى جلسات مجلس الأمة في المتحدة من فئة ٢٥ قرش. انظر: الجريدة الرسمية، العدد ١٧١، بتاريخ ١ آب ١٩٦٠.

[٢] عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ج٢، ص٧١.

[٣] مصطفى طلاس، مصدر سابق، ج٢، ص٨٢-٨٣.

[٤] موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "حزب البعث السوري كما يراه أبو صالح"، ح٤، الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7DDA1146-71B5-48ED-8515-C33A1AE62C9B.htm

[5] M. Kerr: The Arab Cold War, Gamal Abd Al-Nasir and His Rivals 1958-1970, London, Oxford University Press; 3 rd ed. , 1971, pp. 25

[٦] سمير عبده، مرجع سابق، ص٦٥.

[٧] المرجع نفسه، ص٦٥-٦٦.

[٨] من مظاهر الكبت والضغط النفسي الناتج عن تضييق الحريات، التصفيق الحاد الذي قوبلت به كلمات الرئيس الغيني أحمد سيكوتوري (Ahmed Sekou Toure) ولاسيما عندما ردد كلمة "ديمقراطية" في خطابه الذي ألقاه أمام مجلس الأمة إبان زيارته للجمهورية العربية المتحدة في عام ١٩٦١. انظر: موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "حزب البعث السوري كما يراه أبو صالح"، ح٤، الرابط: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7DDA1146-71B5-48ED-8515-C33A1AE62C9B.htm

[٩] راجع: عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ج٢، ص٧-٢٧.

بالولاء لبعض المسؤولين النافذين في دولة الوحدة، مثل كتلة عبد الحميد السراج، وكتلة المشير عامر، تأتمر بأمرهم وترتبط بالأجهزة الأمنية مباشرة. وكان رئيس المجلس (أنور السادات) على علم بقسم كبير من المخالفات التي يرتكبها بعض النواب.[١]

وقد تابعت تقارير وزارة الخارجية البريطانية جلسات مجلس الأمة، وخلصت إلى نتيجة مفادها أن هذا المجلس لا يعدو كونه مؤسسة سياسية بلا روح، نُظمت انتخاباتها بدقة، الهدف منها الإثناء على سياسة الحكومة، وإضفاء الصفة الشرعية على القوانين التي تعتزم الحكومة سنّها، وترسيخ قاعدة دستورية للنظام.[٢]

هـ- شكلية المناصب الوزارية:

بدا تعيين بعض السوريين وزراء ونواب لرئيس الجمهورية كأنه عملية توزيع مناصب على أشخاص أسهموا في قيام الوحدة، وذلك رغم اختلاف البواعث التي دفعتهم لذلك. ولفهم جانب من حقيقة تفكير القيادة السياسية المصرية تجاه هذه المسألة، يُذكر أنه منذ الأيام الأولى للوحدة، عرض الرئيس عبد الناصر على رئيس مجلس الأمة المصري السابق عبد اللطيف البغدادي أن يتولى رئاسة المجلس التنفيذي المزمع تشكيله في الإقليم الشمالي، فدار بينهما حديث رواه عبد اللطيف البغدادي في مذكراته على النحو الآتي: " *كان الأمر مفاجأة لي، فتحفظت على الرد (...) حتى لا يقال إن المصريين قد استعمروا سورية (...) فقلت: إذا كان من الضروري أن يتولى تلك المسؤولية مصري، فربما يكون من الأفضل أن تكون هذه الخطوة تالية بعد أن يتولاها السوري، حتى يصبح هناك مبرر إن فشل (...) لكنه قال (عبد الناصر): إن المشكلة أنه ليس هناك شخص سوري يمكن أن يتولى هذا المنصب ويرضى عنه أهالي سورية (...) ولكنني ذكرت له أنني لا أعرف شيئاً عن سورية، ولا عن مشكلاتها*".[٣]
ومن هذه الحادثة يمكن استنتاج أمور متعددة، منها:

- تسمية المسؤولين في بعض المناصب قبل إحداثها دون استشارة الجانب السوري.
- يبدو أن تعيين السوريين في مواقع المسؤولية أشبه بعملية تجريبية، هدفها استنباط الأسس التي سيدير بها المصريون الإقليم الشمالي لاحقاً.
- تنصيب المصريين في مواقع المسؤولية الكبيرة في الإقليم الشمالي دون أن يمتلكوا المعلومات الأولية عن مجتمعه ومشكلاته وطريقة إدارته.

---

[١] موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "حزب البعث السوري كما يراه أبو صالح"، ح٤، الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7DDA1146-71B5-48ED-8515-C33A1AE62C9B.htm
[2] FO_371_131323_0062. Numbered Letter, from Canadian Embassy, Cairo, Egypt, to the Under-Secretary of State for External Affairs, Ottawa, Canada, Jan. 4, 1958, (1015/6). Copy.
[٣] عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ج٢، ص٣٩-٤٠.

وبالنسبة إلى اختصاصات رئيسي المجلسين التنفيذيين، فقد حددها رئيس الجمهورية بتأمين الاتصال بين الوزارات ورئاسة الجمهورية، وقيام الوزراء التنفيذيين والمركزيين برفع ما يقترحونه من مشاريع وقرارات وقوانين إليه مباشرة دون أن تعرض على الوزارة المركزية أو المجالس التنفيذية. وهكذا -كما يقول أكرم الحوراني- " *امتعض الوزراء المركزيون الذين شعروا بأنهم جرّدوا من أي صلاحيات أو مسؤولية سوى مسؤولية حضورهم الاجتماع الذي يدعو إليه الرئيس عندما يرغب في ذلك*".[١]

وعانى المجلسان التنفيذيان تضارب صلاحيات نواب الرئيس والوزراء وعدم وضوحها، وسُلب أعضاؤهما من حق المشاركة في رسم السياسة العامة للدولة، ومن حق إصدار المراسيم التنظيمية. ورغم محاولة رئيس الجمهورية تحديد صلاحيات نوابه، إلا أنها بقيت صلاحيات نظرية، ما أثار نزاعاً خفياً بين السوريين والمصريين في أجهزة الدولة، وصل إلى حد تضارب عمل أجهزة المخابرات.[٢] ويُذكر أن شكلية المناصب كانت ظاهرة عامة في إقليمي الوحدة اشتكى منها وزراء مصريون أيضاً.[٣]

و- سلبية تعيين وزراء عسكريين:

عقب قيام الوحدة صدر أمر بحل المجلس الأعلى للقوات المسلحة السورية، وقام رئيس الجمهورية بتعيين بعض ضباط هذا المجلس في مناصب وزارية. ومن سلبيات تعيين الضباط في مناصب مدنية ضياع الكثير من الأموال التي أنفقت عليهم للحصول على الاختصاصات العسكرية المطلوبة منهم، وجهلهم كيفية التعامل مع المهمات المدنيّة التي يكلفون القيام بها، وإهمال الكوادر ذات الاختصاصات والشهادات المناسبة.[٤]

وكمثال للتوضيح، كانت وزارة الشؤون البلدية والقروية وزارة حديثة العهد في سورية، ولم يكن أحمد عبد الكريم الذي عين وزيراً لها خبيراً في الأمور الوزارية، وسرعان ما غاصت وزارته في مشكلات تأسيسها، واختيار الكوادر المناسبة لها، وعدم توضح اختصاصاتها وصلاحياتها، وتضاربها مع صلاحيات الوزارات الأخرى، ومشكلات التخطيط والأهداف، والانجراف مع المشكلات اليومية، وغيرها.[٥]

---

[١] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٧٢٤.

[٢] المصدر نفسه، ج٤، ص٢٥٩٩-٢٦٠٦، ٢٧٢٥.

[٣] عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص٢٨٩.

[٤] راجع: سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص١٣٧، ١٩٨.

[٥] راجع: أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص١١٥ وما بعدها.

٢- السياسة الأمنية وإشكالاتها:

أ- جهل المسؤولين المصريين بالواقع السوري:

تراوح سلوك المسؤولين المصريين في الإقليم الشمالي، ما بين فرض هيبة الدولة عن طريق الحزم والشدة، وبين اتباع أسلوب اللين ومنح المغرضين فرصة ترويج الشائعات السلبية، وما بين هذين الحدين كانت الحساسية حاضرة في مناقشة مسائل عدة، مثل مسألة توطين فلاحين مصريين في الجزيرة السورية، ومسألة حاجة الإقليم الشمالي إلى الخبرات العلمية المصرية.

ولم يكن أغلب المسؤولين المصريين الموفدين إلى الإقليم الشمالي (عسكريين ومدنيين) مؤهلين سياسياً أو اجتماعياً أو نفسياً للتعامل مع الشعب السوري ذي الطبيعة والمزاجية المختلفة. وقد شبّه عبد اللطيف البغدادي عمل المسؤول المصري في الإقليم الشمالي " *بالشخص الذي عصبت عيناه، ووضع في مكان معين، وطلب منه أن يتحرك إلى هدف محدد وهو لا يدري شيئاً عما يحيط به*".[١] وفسّر أكرم الحوراني تفضيل الرئيس عبد الناصر لوجهات نظر المسؤولين المصريين على زملائهم السوريين، بأنه "كان يفترض حياد المسؤولين المصريين في معالجة شؤون سورية... وكان يرى أن من مصلحته إشغالهم في شؤون سورية، وإرضاءهم بذلك، تخلصاً من شكوكه وحذره منهم، ومتاعبه في مشاركتهم له في شؤون مصر".[٢]

وكان لسوء تصرف بعضهم واستعلائهم الأجوف سبب في شعور كثير من السوريين بأنهم قد باتوا مواطنين من الدرجة الثانية، وما نجم عن ذلك من تفاقم الحساسيات الإقليمية، ودفع بعض السياسيين السوريين الذين كانوا يبذلون جهوداً كبيرة لتخفيف الشخصية القطرية السورية إلى الشعور بالغبن إزاء تصرفات بعض المسؤولين المصريين التي تصب في خانة تأكيد الشخصية القطرية المصرية، وشعورهم "بتفرعن" المصريين عليهم، وخير ما يدل على ذلك عبارة جاءت على لسان وزير العدل السوري نهاد القاسم لدى وصوله إلى دمشق قادماً إليها من القاهرة: " *لقد عُدت من القاهرة إلى المقهورة*"، وما فيها من إرهاصات نفسية خطيرة.[٣]

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً ما رواه أحمد عبد الكريم في مذكراته عن معاينته بعض اللوحات الموجودة في مدارس الإقليم الجنوبي تصوّر الفرعون رمسيس وهو يسلّم الرئيس عبد الناصر "صولجان الحكم" ويقدّم له باقة من الورود الملونة كُتب عليها "القومية العربية". كما ظهرت هذه الأفكار في الكتب الرسمية، كالعدد السابع عشر من سلسلة "اخترنا لك" التي تظهر نمط التفكير "الفرعوني" لدى بعض المثقفين المصريين، وبأن

---

[١] راجع: عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ج٢، ص٤١-٤٢.

[٢] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٦٠٥.

[٣] راجع: ثروت عكاشة، **مذكراتي في السياسية والثقافة**، القاهرة، دار الشروق، ط٣، ٢٠٠٠، ص٤٨٤-٤٨٥.

الوحدة مع سورية ليست إلا امتداداً تاريخياً وطبيعياً للإمبراطورية المصرية القديمة. كما ظهرت منذ الأيام الأولى للوحدة محاولات غير دستورية لبعض المسؤولين المصريين، هدفها إقامة نوع من الوصاية المصرية العليا على الإقليم الشمالي، والوقوف بين الرئيس في القاهرة ونوابه ووزرائه في المجلس التنفيذي في دمشق. ولم يمنع الأمر من اتباعهم سياسة بذر الشقاق بين المسؤولين والضباط السوريين، كالاتصال بمجموعة سورية دون أخرى، وتبشيرها بالمستقبل وبالمناصب العليا، الأمر الذي خلق بعض الحساسيات بين السوريين والمصريين. كما يذكر بأن محمود رياض الذي عين مستشاراً للرئيس في شؤون الإقليم الشمالي قد قام بتحويل مقر السفارة المصرية السابق إلى "مقر للمستشارية"، دون أن يدرك المضاعفات النفسية لهذه التسمية المقترنة في أذهان السوريين بالمستشارين الفرنسيين أيام الاحتلال الفرنسي لسورية، ووصل الأمر إلى حد تشبيه منزله "بمكة دمشق"، وتلقيبه "بالمفوض السامي"، في وقتٍ كان فيه الدعم الأدبي يأتيه من صحافة الإقليم الجنوبي التي جعلت منه "بطل الوحدة الأول"، وأطلقت على قرينته لقب "السيدة الأولى في سورية".[١]

ب- "دولة عبد الحميد السراج البوليسية" والتضييق الأمني:

بقي الحكم بموجب قوانين الطوارئ سارياً في سورية ومصر قبل الوحدة بينهما،[٢] واستمر العمل به خلالها بموجب القرار الجمهوري رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨.[٣] ولم تكن وطأة حكم الطوارئ ملموسة في الأسابيع الأولى من عهد الوحدة، إلى أن صدر القانون رقم ١٦٢ بتاريخ ٢٨ أيلول ١٩٥٨ نتيجة تداعيات الثورة العراقية ١٤ آب ١٩٥٨،[٤] إذ منح رئيس الجمهورية حق اتخاذ جملة من التدابير في حال إعلان حالة الطوارئ من أهمها:

- وضع قيود على حرية الأشخاص والقبض على من يشتبه بأنهم يشكلون خطراً على الأمن أو النظام العام دون التقيد بأحكام قانون الإجراءات الجنائية.
- مراقبة الرسائل أياً كان نوعها ومراقبة وسائل الدعاية والإعلام على اختلافها.

---

[١] راجع: أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص٢٢-٢٤، ٥٢-٥٤، ١١٣، ١٢٣-١٢٤.

[٢] أُعلنت حالة الطوارئ في مصر بموجب القرار الجمهوري رقم ١٩٥٦/٣٢٩ إثر العدوان الثلاثي على مصر، وفي سورية بموجب المرسوم رقم ١٩٥٦/٣٤٦٩ عقب اكتشاف المؤامرة العراقية على سورية. انظر: سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص١٣٤، ح١.

[٣] انظر قرار رئيس ج.ع.م رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن استمرار فرض حالة الطوارئ في إقليمي الجمهورية، في: الجريدة الرسمية، العدد ٢٩ مكرر، بتاريخ ٢٨ أيلول ١٩٥٨.

[٤] انظر قرار رئيس ج.ع.م بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ، في: النشرة التشريعية عن شهر سبتمبر ١٩٥٨، ص١٩٧٢.

- إخلاء بعض المناطق أو عزلها، وتنظيم وسائل النقل، وحصر المواصلات وتحديدها بين المناطق. وبقي هذا القانون الذي منح رئيس الجمهورية نوعاً من السيطرة المطلقة ساري المفعول طوال عهد الوحدة.[١]

وعقب التداعيات التي أفرزتها الثورة العراقية، ركّزت أجهزة عبد الكريم قاسم الإعلامية حربها على الإقليم الشمالي، ولقيت آذاناً صاغية لدى فئة لا بأس بها من الناس الذين أضرت الوحدة بمصالحهم. وللإشراف على تطورات الموقف في الإقليم الشمالي، وضع الرئيس عبد الناصر مقاليد حكم الإقليم الشمالي الحقيقية بيد ضابط الأمن السوري عبد الحميد السراج.[٢] وكان من أسباب اختياره عداؤه للبعثيين وللشيوعيين،[٣] وعدم انتمائه إلى أي حزب أو تيار سياسي.

ويمثّل عبد الحميد السراج نموذجاً لشخصية المسؤول الذي لا همَّ له إلا السلطة، وقد أظهر براعة في حبك المؤامرات ولم يتردد في إفساح المجال أمام بعض السياسيين للقيام بأدوار رئيسة فيها ومن ثم فضحهم، الأمر الذي جعل الرئيس عبد الناصر يثق به ثقةً مطلقة، ولاسيما أنه أصبح منذ كشف المؤامرة السعودية يمثل "العناية الإلهية" التي حمته من الاغتيال.[٤]

بدأ عبد الحميد السراج مهامه باعتقال مئات الشيوعيين، ما جعل الأمور في موسكو أشبه بحالة من الغليان. وتدخل بوصفه ممثلاً أعلى لرئيس الجمهورية في المجال الاقتصادي، فأخرج عملية الإصلاح الزراعي بنتائج كارثية، وعندما عارضه بعض المتضررين زج بهم في السجون. وفي المستوى العسكري وتقرباً من القيادة المصرية، دعم تعيين ضباط مصريين في مناصب عليا كان من المتوقع أن تذهب إلى سوريين.[٥] وكان له دور مهم في تشويه صورة البعثيين أمام الرئيس عبد الناصر.[٦]

---

[١] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص١٣٤-١٣٦.

[٢] سبق وأن نصح أكرم الحوراني الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، بتعيين صلاح الدين البيطار رئيساً للمجلس التنفيذي في الإقليم الشمالي، نافياً أن يكون هذا الاقتراح بدافع الحزبية، فاستشاره الرئيس عبد الناصر في تعيين عبد الحميد السراج، فأوضح له أكرم الحوراني أن الأفضلية تحتم إبقاء عبد الحميد السراج في سلك المخابرات لبراعته في هذا المجال. انظر: أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٧١٣.

[٣] المصدر نفسه، ج٤، ص٢٧٣٧-٢٧٣٨.

[٤] قارن: مصطفى طلاس، مصدر سابق، ج١، ص٧١٣-٧١٤ ؛ غسان زكريا، مصدر سابق، ص٣٦-٣٩ ؛ جميل مخلوف، مصدر سابق، ص١٩٨ ؛ F.O. 371/131323. Mr. Kermit Roosevelt's tour of the Middle East, Conversation with Nasser, June 3, 1958, (1015/25). Secret.

[٥] انظر: سعيد أبو الريش، مرجع سابق، ص٢٤٣-٢٤٤ ؛ عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ج٢، ص٦٠-٦٥.

[٦] غسان زكريا، مصدر سابق، ص٢٠٤.

وحين شُكّلت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومي في شهر حزيران ١٩٦٠، كان عبد الحميد السراج في مقدمتها، إضافة إلى تعيينه مشرفاً على تنظيمات الاتحاد القومي في الإقليم الشمالي.[١] وفي ٣٠ أيلول ١٩٦٠، أصدر رئيس الجمهورية قراراً بتعيين عبد الحميد السراج رئيساً للمجلس التنفيذي في الإقليم الشمالي ووزيراً للدولة، إضافةً إلى منصبه كوزير تنفيذي للداخلية في الإقليم الشمالي،[٢] ما سمح له بفرض هيمنته على أهم الأجهزة الحكومية وأخطرها في الإقليم الشمالي، وفرض قبضة حديدية عليه، أطلق عليها تسمية "دولة السراج البوليسية".[٣]

وعملياً، حوّل عبد الحميد السراج الإقليم الشمالي إلى "مزرعة" سلمها لأعوانه، اختفت فيها كل مظاهر الديمقراطية وشكلياتها. وتعرض للضرب والتعذيب في سجونه وزراء ونواب وأطباء ومحامين وصحافيين ورجال أعمال ومهندسين ونساء ورجال دين.[٤]

وبعد أن تحكم عبد الحميد السراج بجهاز الأمن مد سلطته إلى الاتحاد القومي، فشكّل في داخله تنظيم خاصاً به. وكان لأجهزة مخابراته يد طولى في العراق ولبنان والأردن، بل في طهران والرياض أيضاً، واتهم بتدبير عملية تفجير مكتب رئيس وزراء الأردن هزاع المجالي ومقتله. كما بدد مئات الملايين من خزينة الدولة بشراء الجواسيس والعملاء في الداخل والخارج، ومارس رقابة صارمة على الصحافة الداخلية واشترى رؤساء تحرير بعض الصحف اللبنانية وسخّرهم في التحريض على الثورة في دول الجوار ولتأجيج الصراع بين الفئات الاجتماعية، بهدف ترسيخ قيم اشتراكية مغلّفة بمفاهيم غامضة، ما أسهم في يقظة الصراع الطبقي بصورة حادة بين العامل ورب العمل، والفلاح والملاك، والتاجر والمستخدم، بل أيضاً بين الموظفين في القطاعين العام والخاص.[٥]

وفي ٢٥ أيار ١٩٦٠ صدر القرار الجمهوري الناظم للصحافة، فحظر إصدار أي صحيفة أو ممارسة أي عمل صحفي دون الحصول على موافقة الاتحاد القومي. وكان الدافع لإصدار هذا القرار هو "*ضمان ملكية الشعب لوسائل التوجيه الاجتماعي والسياسي*" والتصدي للشائعات المعادية للوحدة أو لنظامها، فأكد هذا القرار

---

[١] عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ج٢، ص٧١.

[٢] سمير عبده، مرجع سابق، ص٥٣.

[٣] عبد اللطيف البغدادي، المصدر السابق، ج٢، ص٧١-٧٢.

[٤] غسان زكريا، مصدر سابق، ص١٠. وتحفل العديد من مذكرات السياسيين بوصف عمليات القمع والتعذيب والقتل في معتقلات عبد الحميد السراج، ومن بينها: غسان زكريا، المصدر السابق ؛ أكرم الحوراني، مصدر سابق ؛ أحمد عبد الكريم، مصدر سابق.

[٥] انظر: غسان زكريا، المصدر السابق، ص٩٠، ٩٨، ١٧٣، ٢٠١؛ فوزي شعيبي، مصدر سابق، ص١٢٤.

على سيطرة الدولة على أحد أهم الوسائل التي تعبر عن رأي المعارضة، وحوّل الصحافة ووسائل الإعلام إلى أبواق دعاية لنظام الحكم.[١]

وفي المحصلة، تحوّل الإقليم الشمالي إلى دولة بوليسية بلا مسوغٍ كافٍ، بعد أن سلّم الرئيس عبد الناصر حكمه لعبد الحميد السراج، أو كما يقول سعيد أبو الريش: "*لقد أصبحت القومية العربية اسماً آخر لدكتاتورية أخرى، ولم تكن لديه (عبد الناصر)، فكرة أن حب الشعب العربي له كقائد للعرب كان مشروطاً (...) إن ترقية بلطجي قاسٍ إلى وظيفة حاكم لسورية خرقت العهد غير المكتوب بين عبد الناصر والسوريين*".[٢]

٣- السياسة مع الأحزاب السورية والضباط السوريين وإشكالاتها:

أ- موقف القيادة المصرية التعسفي تجاه بعض المسؤولين السوريين:

تعاملت القيادة المصرية مع بعض المسؤولين السوريين ممن شاركوا في قيام الوحدة بطريقة تعسفية عكست حقيقة مسايرتها لهم، عبر تعيينهم في مواقع قيادية تعييناً مؤقتاً، ومن ثم الاستغناء عنهم بعد استقرار الأمور لها بإقالتهم تحت مسمى الاستقالة. وكان في مقدمتهم الفريق عفيف البزرة الذي عين قائداً للجيش الأول، وصبري العسلي الذي عين نائباً لرئيس الجمهورية للسياسة العربية.

أما بالنسبة لعفيف البزرة، فيوضح محمد حسنين هيكل في كتابه " ما الذي جرى في سوريا" بأنه كان شيوعياً يسعى إلى إجراء تنقلات مريبة في أواسط الجيش الأول، ما حدا بقيادة الجيش الأول (المصريين) إلى معارضة خطته. ويبدو أن ذلك قد دفعه للسفر إلى القاهرة والاجتماع مع الرئيس عبد الناصر للاعتراض على التدخل في صلاحياته، ملوحاً بالاستقالة حال لم يضع حداً لهذه التجاوزات، فما كان من القيادة المصرية إلا أن أوعزت للصحف الرسمية بنشر خبر استقالته في اليوم التالي دون علمه.[٣]

وقد بالغ محمد حسنين هيكل في اتهاماته لعفيف البزرة، وفي وصف الطريقة التي تعامل بها أثناء اجتماعه مع رئيس الجمهورية، وفي عدم وجود طريقة لإبلاغه بقبول استقالته. ومن التناقض الذي أورده أن قائمة التنقلات التي تقدم بها عفيف البزرة تحتوي أسماء مثل: أحمد حنيدي وأكرم ديري وطعمة العودة الله ومحمد استنبولي، والثلاثة الأوائل عينوا فيما بعد وزراء، في حين عين الرابع رئيساً للشعبة الثانية في أركان الجيش الأول.[٤] ويذكر حسن أبو رقبة (ضابط سوري) أن عفيف البزرة قد أخبره فيما بعد بأنه لم يتقدم

---

[١] انظر: سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٢١٦ ؛ أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٨٧٤.

[٢] سعيد أبو الريش، مرجع سابق، ص٢٤٢-٢٤٣، ٢٦٨.

[٣] راجع: محمد حسنين هيكل، **ما الذي جرى في سوريا**، ص٧٩-٨١.

[٤] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص١٣٨-١٤٠.

باستقالته قط.[١] ووصف مصطفى طلاس (في مذكراته) استقالة عفيف البزرة بالإقالة، وعدّها إحدى "خطايا" الرئيس عبد الناصر التي تسببت منذ البداية بتقويض أسس الوحدة، واصفاً العملية بأنها تمت بناءً على نصيحة مخابراتية صرفة قدمها له عبد الحميد السراج؛[٢] وبأن تعيين اللواء جمال فيصل مكان عفيف البزرة جاء لأنه " *رجل طيب القلب، ليكون ألعوبة بيد السراج، وليكون الواجهة التي تختفي وراءها كل عمليات المخابرات المصرية التي أسهمت في وأد دولة الوحدة*".[٣]

ويذكر يوسف نعيسة أن أصل عفيف البزرة الكردي وبيئته الفقيرة قد لعبا دوراً في إقصائه، وذلك من منطق أن بيئته هذه قد جعلته ميالاً بطبيعته إلى دعم الفقراء والمسحوقين " *لذلك أشاعوا عنه أنه شيوعي (...) هم يضعون في الاعتبار أنه صديق لخالد بكداش الذي يحاول استغلاله كونه كردي. ولما كان للأمريكان أيد خفية في مصر وسورية فقد عملوا على محاربة البزرة وعزله*" .[٤]

ويمكن تفسير موقف الرئيس عبد الناصر بعدم رغبته في فتح باب الموافقة على آراء بعض المسؤولين في حكومته تحت سيف التهديد بالاستقالة.[٥] ومن خلال البحث، لم يتم العثور على أي وثيقة تثبت بأن عفيف البزرة كان شيوعياً. وقد نفى ذلك بنفسه فيما كتبه لاحقاً،[٦] وإنما كان ذا ميولٍ يسارية. ويبدو أن القيادة المصرية لم تكن تحبذ بقاءه قائداً للجيش الأول.[٧] وسرعان ما أدت عملية الإقالة إلى انطلاق شائعات عن دور البعثيين فيها، وعن شروع رئيس الجمهورية بضرب العناصر التي أسهمت بصنع الوحدة تمهيداً لإمساك الشؤون السورية بيد من حديد.[٨]

أما بالنسبة لصبري العسلي، فقد ارتبطت إقالته بالمحاكمات الشهيرة التي جرت في العراق بحق رجال العهد الملكي التي عرفت بمحاكمات بغداد. ففي إحدى جلسات المحاكمة تم عرض وثيقتين استعرضتا

---

[١] حسن أبو رقبة، "ذكريات مع عفيف البزرة"، مقال منشور في جريدة السفير بتاريخ ١٩٩٤/٣/٨.

[٢] يذكر مصطفى طلاس: "عندما صدرت لائحة نقل الضباط ومعظمهم من البعثيين، توجه الفريق البزرة إلى مكتب المشير واحتج على عدم الأخذ برأيه في هذا الإجراء مبدياً استعداده للاستقالة إن لم يصحح الوضع، فما كان من المشير إلا أن التفت إلى مدير مكتبه المقدم علي شفيق، وقال له: هات ورقة يا علي. وعندما جاء المقدم بالورقة، ناولها المشير لعفيف البزرة وقال له: تفضل واكتب استقالتك". راجع: مصطفى طلاس، مصدر سابق، ج١، ص٧٤٥، ح١.

[٣] المصدر نفسه، ج١ ص٧٤٥-٧٤٦.

[٤] يوسف نعيسة، مقابلة شخصية بتاريخ ٧ تموز ٢٠١٠.

[٥] راجع: محمد حسنين هيكل، المرجع السابق، ص٨٠.

[٦] عفيف البزرة، مرجع سابق، ص٢٢٢ ؛ وأكد عبد الكريم النحلاوي على هذه الناحية، في معرض شهادته على العصر. انظر: موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "عبد الكريم النحلاوي.. الانقلاب على الوحدة" ح٢، تاريخ الحلقة ٢٠١٠/١/٣١، الرابط: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/037A7521-7437-41F0-A01C-56B9016ABC24.htm

[٧] جاسم علوان، مقابلة شخصية بتاريخ ٣٠ أيار ٢٠٠٨.

[٨] انظر: أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص١٢٧-١٢٩ ؛ أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٦٠١-٢٦٠٢.

إمكان تدخل الجيش العراقي لصالح قيام الجيش السوري بانقلاب يهدف إلى إقامة اتحاد بين سورية والعراق، ووصفت إحداهما صبري العسلي بأنه أحد أهم العناصر السورية حماساً لمشروع الاتحاد السوري-العراقي، وأوصت بوضع الأموال اللازمة تحت تصرفه بما يخدم المخطط.[١]

ويذكر محمد حسنين هيكل أن انتشار خبر علاقة صبري العسلي بما تقدم قد أدى إلى تزعزع موقفه كنائب لرئيس ج.ع.م، "*ولكنه أصر على براءته وتقدم باستقالته، فتم قبولها بتاريخ ٦ تشرين الأول ١٩٥٨*". كما يذكر بأن صبري العسلي قد أخبر الرئيس عبد الناصر بقصة هذه الأموال سابقاً، وبرّرها بأنها من قبيل نجدة الشقيق للشقيق في ظروف النضال ضد نظام أديب الشيشكلي.[٢]

إن معالجة هذه القضية تبدأ من تأريخ الوثيقتين، فالوثائق التي استشهد بها محمد حسنين هيكل لإدانة صبري العسلي مؤرخة بتاريخ ٣ أيار و٩ حزيران ١٩٥٤، أي بعد سقوط حكم أديب الشيشكلي (في شهر شباط ١٩٥٤)، وكان صبري العسلي في ذلك الوقت رئيساً للوزراء، ما يفيد بأن الأموال لم تكن من قبيل "نجدة الشقيق للشقيق". ما يطرح التساؤل الآتي: هل كان الرئيس عبد الناصر يعلم فعلاً بحقيقة هذه الأموال قبل تعيينه صبري العسلي كنائب له؟

إن الإجابة على هذا التساؤل تفيد بأن الرئيس عبد الناصر لم يكن يعلم بحقيقتها، وإلا فإنه كان سيتجنب حدوث هذه الفضيحة في حكومته مستقبلاً. ولكن حين افتضح الأمر، اقتضت الحاجة إلى إذاعة علمه المسبق بها لنفي تهمة قصور معرفته بتوجهات نوابه قبل تعيينه لهم، وتم ربط ذلك بالنضال ضد نظام أديب الشيشكلي للتخفيف من وطأة اتهام مسؤول كبير في دولة الوحدة بتهمة قبض رشوة من نظام رجعي، وفي النهاية تم التخلص منه بإقالته بصورة المستقيل.

ب- محاولة ضرب الشيوعيين بالبعثيين تمهيداً للتخلص من الطرفين:

سجّل الشيوعيون السوريون على أنفسهم تهمة معاداة الوحدة منذ إعلان قيامها، نتيجة عدم موافقتهم على الشكل الاندماجي لها، وعدم تصويّت الأمين العام للحزب الشيوعي السوري خالد بكداش في المجلس

---

[١] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص١٥٦-١٦١. وللاطلاع على نصوص البرقيات انظر: عفيف البزرة، مرجع سابق، ص١٤٦-١٤٧؛ محمد حسنين هيكل، **ما الذي جرى في سورية**، ص١٨٣-١٨٥.

[٢] محمد حسنين هيكل، المرجع السابق، ص٧٦-٧٩.

النيابي السوري لصالح قيامها.[١] وقد تركز برنامج خالد بكداش السياسي على استبدال الوحدة الاندماجية باتحاد فيدرالي.[٢]

وعقب احتدام التنافس بين الرئيسين جمال عبد الناصر وعبد الكريم قاسم، أُتخذت بعض الإجراءات الأمنية بحق من تدور حولهم شبهات شيوعية.[٣] وافتتح الرئيس عبد الناصر المعركة مع الشيوعيين بعد خطاب ألقاه في مدينة بور سيعد بتاريخ ٢٣ كانون الأول ١٩٥٨، هاجم خلاله الحزبية والشيوعيين، وكان ذلك بمثابة إعطاء "ضوء أخضر" لعبد الحميد السراج لشن حملات اعتقال وتعذيب بحقهم،[٤] ولاسيما بعد فشل الجهود الاستخباراتية في جذب الشيوعيين للتعاون مع النظام ضد البعثيين.[٥] وكان الهدف من هذه الجهود ضرب الشيوعيين بالبعثيين تمهيداً للتخلص من الطرفين، ومن ذلك محاولة استدراج أمين الحزب الشيوعي اللبناني فرج الله الحلو، وحين رفض ذلك جرى التخلص منه بشكل وحشي.[٦] في حين وقع الكثير من البعثيين في مخطط ضرب الشيوعيين، وشاركوا فيه دون أن يدركوا أن دورهم هو التالي.[٧]

ومن جهتهم، لم يقف الشيوعيون تجاه السياسات المتبعة بحقهم موقف المتفرج، بل انخرطوا في مواجهة النظام في المستويين الخارجي والداخلي. ففي ٢٩ أيلول ١٩٥٩ صدر تصريح رسمي عن ج.ع.م يبدي أسفه من سماح السلطات الصينية لخالد بكداش بإلقاء خطاب له إبان احتفالات الصين بالذكرى العاشرة للثورة الصينية (٢٨ أيلول ١٩٥٩). إذ شنّ هجوماً حاداً على الوحدة السورية–المصرية وعلى القومية العربية،

---

[١] موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "حزب البعث السوري كما يراه أبو صالح"، ح٤، الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/899493B8-C1D4-4F7E-B12C-8A63BD98711B.htm

[٢] جريدة السفير بتاريخ ٢٠٠٤/٢/٢٩. وللإطلاع على مضمون هذا البرنامج راجع: سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص١٧٢. وما يجدر ذكره صدور أحكام بالإعدام بحق رشيد عالي الكيلاني (أحد أهم وجوه القومين العرب في العراق) في اليوم التالي لطرح الشيوعيين برنامجهم هذا، وذلك بعد اتهامه بالتآمر على سلامة الجمهورية العراقية والاتصال بدولة أجنبية، والمقصود بها ج.ع.م. راجع: جريدة السفير بتاريخ ٢٩ شباط ٢٠٠٤.

[3] F.O. 371/141902. From Cairo to Foreign Office, May 5, 1959. Confidential.

[٤] انظر: أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٧٣٧ ؛ أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص١٧٥–١٧٦.

[٥] مصطفى طلاس، مصدر سابق، ج٢ ص٢٠–٢٢.

[٦] اختطف فرج الله الحلو في دمشق، وجرى تعذيبه حتى الموت في أقبية المخابرات، وتم التخلص من جثته بتذويبها بالأسيد. وقد أحدث اختفاؤه ضجة في الصحف اللبنانية، فتحركت آلة الشيوعيين الإعلامية تؤكد اختطافه في دمشق، ووصل الأمر إلى موسكو، فوجه الرئيس السوفيتي نيكيتا خروشوف نداءً علنياً إلى ج.ع.م يطالب بالإفراج عنه، فما كان من الرئيس عبد الناصر إلا أن رد عليه علناً بأن فرج الله الحلو لم يدخل حدود ج.ع.م، متحدياً أن يثبت أي شخص ذلك. عن تفاصيل الجريمة ودوافعها راجع: غسان زكريا، مصدر سابق، ص١٠٠–١٠٥.

[٧] مصطفى طلاس، مصدر سابق، ج٢ ص٢٢–٢٥.

واصفاً نظام الوحدة بأنه "حكم *البرجوازية المصرية لسورية بالتعاون مع الاستعمار الأمريكي والبريطاني*".[١] وتوالى صدور المنشورات الشيوعية التي تحرّض على فصم عرى الوحدة.[٢]

وبالنسبة للشيوعيين المصريين فقد تعرضوا لحملة مشابهة للحملة على زملائهم الشيوعيين السوريين، وألقي القبض على المئات منهم وأُودعوا السجون.[٣]

ج- اضطهاد ضباط الجيش السوري وتنمّر الضباط المصريين عليهم:

أُطلق على الجيش السوري تسمية "الجيش الأول" وعلى الجيش المصري تسمية "الجيش الثاني"، وخضع الجيشان لقيادة موحدة بقيادة نائب رئيس الجمهورية ووزير الحربية المشير عبد الحكيم عامر. ووحِّدت بعض المصطلحات والرتب العسكرية، وأُلغيت المصطلحات ذات الأصل التركي التي كانت تطغى على الجيش المصري،[٤] كما شهد التدريب العسكري مستوىً متقدماً.[٥] إلا أن طريقة توحيد الجيشين حاكت الطريقة المتبعة في توحيد المؤسسات الحكومية، من حيث احتفاظ "المصريين" بالمناصب الحساسة وندب "السوريين" إلى الإقليم الجنوبي دون تحديد صلاحياتهم.[٦]

وكانت من أولى المشاكل التي اضطلع الرئيس عبد الناصر بمواجهتها (تحت ضغط من نصائح المقربين له على رأسهم محمد حسنين هيكل) هي مشكلتي تسيّس ضباط الجيش السوري ونفوذ حزب البعث فيه.[٧] كما أدت ظاهرة الانقلابات العسكرية الراسخة فيه إلى انعدام ثقة الحكم الجديد بضباطه، وإقدامه على إجراء تصفيات واسعة في صفوفه.[٨] وبدأ التخطيط لهذه التصفيات منذ الأيام الأولى للوحدة،[١] ونفذت على مراحل عدة.

---

[١] راجع نص البيان الذي أذاعه مدير الاستعلامات في ج.ع.م حول الأزمة مع الصين الشعبية بتاريخ ٢٩ أيلول ١٩٥٩، نص الخطاب الذي ألقاه بكداش في بكين بتاريخ ٢٨ أيلول ١٩٥٩، ونص المذكرة التي وجهتها حكومة ج.ع.م إلى الحكومة الصينية بتاريخ ٣٠ أيلول ١٩٥٩، في: سويدان ناصر الدين، مرجع سابق، الوثائق: ٣٣٥٤، ٣٣٧٣، ٣٣٧٤.

[٢] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص١٧٣.

[٣] أنتوني ناتنج، مرجع سابق، ص٢٩٦-٢٩٧.

[٤] راجع قرار رئيس ج.ع.م بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن التسميات العسكرية في: النشرة التشريعية عن شهر مايو ١٩٥٨، ص٨١٦.

[٥] **محاضر محادثات الوحدة**، مصدر سابق، ج١، ص٤٧.

[٦] مصطفى كامل السيد، "بناء المؤسسات وآلية صنع القرار"، بحث منشور في كتاب: أحمد يوسف أحمد وآخرون، **أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩، ص١٢٠-١٢١.

[٧] جريدة المحرر نيوز، العدد ٢٦٥ (١٣-١٩ تشرين الأول ٢٠٠٠).

[٨] عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص٢٦٦.

ويشير يوسف نعيسة إلى هذه المخطط بالقول: "*كان مخطط عبد الناصر من البداية بتأثير من نصائح وتقارير المخابرات المصرية، هو إبعاد كل الرؤوس الفاعلة سياسياً عن سورية. ولذلك استوزر من استوزر، وعين محافظاً من عينه، ونقل من نقل، وفرط عقد كل الكتل السياسية، مثل كتلة أمين النفوري وكتلة أحمد عبد الكريم. تبع ذلك نقل الضباط التابعين لهذه الكتل إلى مصر، وعدم تسليمها أي شيء ذو نفوذ (...) لكي لا يكون لها أي تأثير سياسي*". [٢]

طالت المرحلة الأولى غالبية الضباط ذوي الاتجاهات اليمينية. فعقب إعلان الوحدة أُصدرت الأوامر بتسريح ٩٤ ضابطاً منهم. ويشير عوني فرسخ إلى أن البعثيين كانوا وراء تحديد أسماء الضباط الذين طالهم هذا التسريح، وذلك بناءً على تقرير تقدم به مصطفى حمدون.[٣]

وفي المرحلة الثانية جرى تسريح عدد من الضباط تدور الشبهات حول اتجاهاتهم الشيوعية،[٤] ولاسيما عقب التداعيات التي أفرزتها الثورة العراقية.[٥]

أما المرحلة الثالثة فقد طالت الضباط البعثيين أنفسهم، عقب المضاعفات التي أفرزتها الاستقالات الجماعية للوزراء البعثيين، واحتدام الخلاف البعثي-الناصري.[٦]

وقد تحدث عبد الكريم النحلاوي عن بدء القيادة المصرية بالتخطيط لمرحلة رابعة من التصفيات قبيل قيامه بحركته العسكرية بأسابيع قليلة (٢٨ أيلول ١٩٦١)، وإذا ما أخذنا أيمانه الغلاظ على محمل التصديق، يستشف من هذا التخطيط بأنه كان الأكبر والحاسم لصالح الهيمنة المصرية المطلقة على الجيش الأول، إذ

---

[١] انظر: أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص١١٠ ؛ فوزي شعيبي، مصدر سابق، ص١٠٧. ويذكر أحمد عبد الكريم أنه قد اطلع على نسخة طبق الأصل لتقرير عسكري لم ينشره حرصاً على الأسرار العسكرية، ويوضح التقرير الطريقة التي يجب اتباعها لتعيين العقيد جادو عز الدين أو العقيد جاسم علوان كقائد عام للجيش الأول، وبأن هذا التقرير يبين كيفية استهلاك الضباط السوريين ممن هم أقدم رتبة من هذين العقيدين، وذلك بإحالتهم على التقاعد أو تعيينهم في وزارات الدولة أو في الشركات المؤممة، ويبرر التقرير هذه العملية بأنها الوسيلة الوحيدة للسيطرة على الجيش السوري لأطول مدة ممكنة. انظر: المصدر نفسه، ص١١٠.

[٢] يوسف نعيسة، مقابلة شخصية بتاريخ ٧ تموز ٢٠١٠.

[٣] عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص٢٦٦-٢٦٧.

[٤] منهم: الفريق عفيف البزرة، العقيد محمد زلطو، المقدم عقيل نجار، المقدم يوسف يازجي، النقيب حنا الطرشة، النقيب عبد الغفار الطير، النقيب الطيار عرفان لوستان، الملازم أول شريف شاقي. راجع: سامي عصاصة، المرجع السابق، ص٢٩٦.

[٥] قارن بين ما ذكره عوني فرسخ في كتابه: **الوحدة في التجربة**، ص٢٦٧؛ مع ما ذكره الرئيس السوري الراحل أمين الحافظ في معرض شهادته على العصر، موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "الانقلابات كما يراها أمين الحافظ"، ح٦، الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/59ACC4FC-F53A-47EA-9D3E-225AA1D6AEAC.htm.

[٦] انظر: عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص٢٦٨ ؛ مصطفى طلاس، مصدر سابق، ج٢، ص٥٠، ٥٥. ومن الضباط البعثيين الذين أبعدوا عن الجيش الأول: العقيد أمين الحافظ، والرائد محمد عمران، والرائد فريد هنيدي، والرائد سليمان حداد، والنقيب أحمد سويداني، والعقيد إحسان قنوت، والنقيب حازم صباغ، والنقيب عدنان حناوي، والملازم أول إبراهيم قنوت، والملازم أول علي الضماد. ومن الذين عينوا وزراء: المقدم عبد الغني قنوت، والمقدم مصطفى حمدون، والعقيد جمال صوفي. ومن المنتدبين إلى وزارة الخارجية: النقباء عدنان حمدون، وكنعان حديد، ومأمون برو، وعبد الله شاغوري. راجع: سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٢٩٧.

تحدث عن التخطيط لندب حوالي ٤٥٠٠ ضابط صف سوري إلى الإقليم الجنوبي، وإرسال ضباط صف مصريين مكانهم، وإجراء تبديل يشمل قطعات عسكرية بأكملها بين إقليمي الوحدة.[١]

ومن جهة أخرى، كان من الصعب إبعاد الوزراء العسكريين السوريين عن التدخل في شؤون الجيش،[٢] في حين انغمس الضباط البعثيون المشاركون في الحكم في حب السلطة.[٣] ولم يكن كثير من الضباط السوريين راضين عن إبعادهم عن الجيش.[٤] وأخذت عمليات الندب المتبادل بين الإقليمين مظهر إضعاف العنصر السوري، ومن ذلك إضفاء الطابع المصري على سلاح الطيران كونه أكثر الأسلحة فاعلية.[٥]

وأشيع عن معظم الضباط المصريين الذين ندبوا إلى الإقليم الشمالي بأنهم من المخابرات، ما يفسر حذر الضباط السوريين من التعامل معهم.[٦]

وقد بدأ التذمر طريقه إلى نفوس ضباط الجيش الأول منذ إقالة الفريق عفيف البزرة. وزاد الطين بلة تعيين بعض الضباط المصريين في مواقع قيادية، وكذلك تحميل تقارير المخابرات لمسؤولية حدوث إشكالات في الجيش على "نفسية الضابط السوري المتعالية والمتحيز لبلده"، في وقت كان فيه الضابط السوري يشعر بامتعاض حقيقي عندما يرى زميله المصري يتسلم مركزاً حساساً كونه مصرياً لا أكثر.[٧]

وكانت عمليات الندب تتم على أسس أمنية وليست وحدوية.[٨] وبلغ عدد الضباط السوريين المنتدبين ما يقرب من ٣٠٠ ضابط منهم ٦٢ ضابطاً بعثياً، وكان هذا الوضع النفسي سبباً في سلبيتهم تجاه تسلم أي مسؤولية، وكان هذا التصرف يلقى تجاوباً عند بعض الضباط المصريين، ما أدى إلى تضخم هذه الظاهرة، حتى أصبح معظم الضابط السوريين المنتدبين دون عمل حقيقي.[٩]

---

[١] راجع: موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "عبد الكريم النحلاوي.. الانقلاب على الوحدة"، ح٧، بتاريخ ٢٠١٠/٣/٧، الرابط: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/866C51B9-AAB6-4378-9EBB-655B714962D7.htm

[٢] إن ما كتبه أحمد عبد الكريم يدل على ذلك بوضوح. انظر: أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص١٢٩-١٣٠.

[٣] مصطفى طلاس، مصدر سابق، ج٢، ص ٥٩-٦٠.

[٤] أحمد عبد الكريم، المصدر السابق، ص١١٣-١١٥.

[٥] مصطفى طلاس، المصدر السابق، ج٢، ص١١٧. ويذكر طلاس في الحاشية ١ من الصفحة ذاتها ما يلي: "كانت المخابرات المصرية تلجأ إلى أسلوب قذر في تطفيش الطلاب السوريين الراغبين في الانتساب إلى سلاح الطيران، فكانت تعمد بوساطة عناصرها المكلفة بالانتقاء أثناء الاختبار النفسي للطيارين، بأن يضع المدرب يده على مؤخرة الطالب، فإذا جاء رد فعله غاضباً رُفض لأنه عصبي المزاج، وإذا سكت رُفض أيضاً لأنه (خول)، وهي باللهجة المصرية تعني الشاذ جنسياً، ولذلك فهو حري بالرفض أيضاً".

[٦] فوزي شعيبي، مصدر سابق، ص١٠٨.

[٧] قارن بين: عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ج٢، ص٦٢ ؛ ومصطفى طلاس، مصدر سابق، ج٢، ص٩٨-٩٩، ١٢٧.

[٨] عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص١٦٦-١٦٧.

[٩] مصطفى طلاس، المصدر السابق، ج٢، ص٥٠-٥٩.

وفي المقابل، كان مجيء أكثر الضباط المصريين إلى الإقليم الشمالي يمر عبر قنوات الوساطة الشخصية والتزكية، لما يحققه لهم هذا الندب من منافع مادية.[١] ولم يكن انتقاؤهم يخضع لمعايير الكفاءة أو الاختصاص، بل كان الهم الأول هو تأمين التفوق العددي والنوعي للضباط المصريين في الجيش الأول. وبلغ عدد الضباط المصريين في الجيش الأول ما يقارب ٧٠٠ ضابط.[٢] ولم يكن توليهم لمواقع قيادية في الجيش الأول بالأمر السهل، وذلك لنقص خبرتهم في طبائع زملائهم السوريين وعاداتهم.[٣]

كانت معظم أخطاء الضباط المصريين في الجيش الأول ناتجاً عن عدم إعدادهم سياسياً ونفسياً وثقافياً للعمل في جيش نشاطه السياسي قديم ومعروف، ومعلومات جنوده وضباطه وثقافتهم جيدة، ولاسيما في التاريخ وقضايا النضال العربي. ولما كان الضابط المصري يحل محل زميله السوري المنتدب أو المسُرَّح أو المنقول، فقد كان من الطبيعي أن يشعر زملاء الضابط السوري المُبعد بكراهية الوافد الجديد. ولم تكن الانتهازية وقفاً على الضابط المصري، بل وجدت عند زميله السوري أيضاً، ومن الحقائق المؤلمة أن كثيراً من الانتهازيين المصريين كانوا من بطانة المشير عامر، في حين كان للانتهازيين السوريين دور مهم في ترسيخ الأخطاء الفردية للضباط المصريين، حين خُيّل إليهم بأن الضباط المصريين "ذوو مكانة خاصة"، فسلك بعض الضباط السوريين مسالك رخيصة للتقرب منهم. وسرعان ما استحالت الأخطاء المتراكمة إلى ما يشبه التنافس والحقد بين جماعتين في الجيش، وتسلل إلى من طالتهم إجراءات الندب أو النقل إلى الوظائف المدنية إحساس بأن هذه الإجراءات تتم "بروح القصاص"، بعد أن تم ربطها بالأخطاء التي كانت تحدث في الجيش، ومن هنا نشأت **العقدة الأولى** لدى الضباط السوريين، وهي إحساسهم بأنهم أهينوا في عهد الوحدة. أما **العقدة الثانية** فقد نتجت عن كبر حجم الجيش المصري بالنسبة للجيش السوري، بما في ذلك من إحساس الضباط السوريين المنتدبين إلى الجيش الثاني بالضياع،[٤] لدرجة دفعتهم إلى التكتل والانغلاق على بعضهم، ووصل الأمر إلى حد اقتتال بين جماعتين على أسس إقليمية، كحادثة ضاحية هليوبوليس في القاهرة التي نتجت عن تشاجر ضابط سوري مع زميل مصري له، فما كان من السوري إلا " *أن أحضر كتيبة*

---

[١] أصبح الجيش في الإقليم الجنوبي وسيلة لبلوغ المناصب العليا. ولأم كلثوم نكتة في ذلك، إذ سألتها إحدى صديقاتها: "ابني دلوقت مش عارف أدخله فين؟" فأجبتها: "دخليه الكلية الحربية وبعد كده هو حينقي اللي هو عاوزه". أوردها: موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "جمال حماد: شهادته على عصر الثورة بمصر"، ح٥، الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/33AF4FA5-D2C4-4D9B-ADBA-2A085EBD7D81.htm

[٢] مصطفى طلاس، المصدر السابق، ج٢، ص١٢٥-١٢٦.

[٣] عبد اللطيف البغدادي، المصدر السابق، ج٢، ص٦٣.

[٤] راجع: عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص٢٦٨-٢٧٥.

من المظليين وأقفل مصر الجديدة برمتها".[١] كما ذكرت التقارير البريطانية حوادث دموية في مدينة حلب أدت إلى مقتل بعض الضباط المصريين.[٢]

وفي مستوى قيادة الجيش، كان المشير عامر بعيداً عن المشكلات السورية، وأثبت عدم قدرته على التعامل معها، وكانت طرقه المصرية وأسلوبه البسيط في الحكم غريباً عن طباع السوريين الجادين، وكان نمط حياته ومن ضمن ذلك ولعه بالنساء،[٣] قد زاد من حساسية السوريين. ولم يتوانَ المشير عامر (الشعبي جداً) عن رشوة بعض الضباط "بدافع عدم تعريضهم لشظف الحياة العسكرية"، وما زاد الطين بلة المكانة الخاصة التي كان يحظى بها المشير عامر لدى رئيس الجمهورية، ومن ثم، فقد كان مصدر معلوماته الرئيس عن أوضاع الإقليم الشمالي.[٤]

كما أن رئيس أركان الجيش الأول اللواء عبد المحسن أبو النور لم يتوانَ عن استغلال العواطف الوحدوية لزرع الشكوك بين الضباط السوريين، ولترويج الشائعات عن وجود كتلة من الضباط السوريين تعارض شكل الوحدة، مصوّراً نفسه أمام رئيس الجمهورية أنه في المركز الخطير الذي يحمي الوحدة، واشترك مع محمود رياض في مسؤولية نشوء اعتقاد لدى رئيس الجمهورية بأن معظم السياسيين والعسكريين السوريين ليسوا إلا "وصوليين" يمكن تحريكهم وتوجيههم بسهولة.[٥]

ورغم تعيين الفريق جمال فيصل (سوري) قائداً للجيش الأول، إلا أن السلطة الفعلية تركزت بيد ضباط القيادة المصريين وفي مقدمتهم نائب رئيس الجمهورية ووزير الحربية المشير عبد الحكيم عامر، ورئيس أركان الجيش الأول اللواء عبد المحسن أبو النور، ورئيس شعبة التنظيم والإدارة العقيد أحمد زكي، ومدير إدارة كاتم أسرار الجيش الأول العقيد أحمد علوي.[٦]

---

[١] **محاضر محادثات الوحدة**، ج١، ص١١٩-١٢٠. والكلام للرئيس الراحل جمال عبد الناصر. وقد أكد الرئيس السوري الراحل أمين الحافظ على صحة هذه الحادثة، وأضاف بأن المظليين اتهموا بأنهم "حزبيون بعثيون". انظر: موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "الانقلابات كما يراها أمين الحافظ"، ح٧، الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D9101BD3-AE9F-49DE-90E0-5E68CF69B60E.htm

[2] F.O. 371/131323. Mr. Kermit Roosevelt's tour of the Middle East, Conversation with Nasser, June 3, 1958, (1015/25). Secret.

[٣] إن غض الرئيس الراحل جمال عبد الناصر نظره عن قصص ولع المشير عبد الحكيم عامر بالنساء، ومعاقرته الخمر والحشيش، وغيرها من التصرفات التي تخل بالسلوك العسكري، شهادة واضحة على مدى صداقتهما الخاصة. انظر: سعيد أبو الريش، مرجع سابق، ص١٦٦-١٦٧.

[٤] المرجع نفسه، ص١٦٦-١٦٧، ١٩٦.

[٥] أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص١٢٦-١٢٧.

[٦] انظر: موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "عبد الكريم النحلاوي.. الانقلاب على الوحدة"، ح٣، بتاريخ ٢٠١٠/٢/٧، الرابط: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2DF36047-D6D7-45DA-906D-5C16D3E6DCE5.htm

وزاد من حساسيات الجيش عدم إدراك القيادة المصرية (وفي مقدمتها الرئيس عبد الناصر والمشير عامر) محظورات العبث بالوتر الطائفي في عمليات الانتقاء والإقصاء والإبعاد في الوسط العسكري، بعد أن شملت الضباط ذوي الأصول الريفية والأقليات. ولم يكن الخلاف بين الرئيس عبد الناصر ونائبه أكرم الحوراني ببعيد عن هذه المسألة بوصف الأخير راعياً لهذه النُخب من الضباط.[١]

ويبدو أن إشكالات الجيش لم تكن وقفاً على الجيش الأول فقط، إذ تحدثت تقارير البعثة الدبلوماسية البريطانية في القاهرة في شهر حزيران ١٩٦٠، عن تطورات بدأت تطرأ على تركيبة الجيش في الإقليم الجنوبي، عزت أسبابها إلى وصول جيل جديد من الضباط الشباب إلى مواقع مهمة، ووصفتهم بأنهم "أكثر تطرفاً وديكتاتورية" من الرئيس عبد الناصر نفسه.[٢] وفي تقرير آخر، جرت الإشارة إلى انتشار شائعات عن اعتقال نحو ٣٧ ضابطاً في الإقليم الجنوبي، نتيجة تقارير أمنية تشتبه بهم في التحضير لانقلاب على النظام. كما ذكرت إحدى التقرير أن السفارة التركية في القاهرة قد تقدمت بمعلومات عن قيام السلطات في ج.ع.م باعتقال حوالي ١٠٠ ضابط سوري يخدمون على الجبهة الجنوبية في الإقليم الشمالي، نتيجة تقارير أمنية، وبأن السفارة الألمانية تقدمت بمعلومات مشابهة يستدل منها على المناخ الأمني الذي كان يسود قطاع الجيش.[٣]

د- الخلاف الناصري-البعثي ومضاعفاته:

(١)- جذور الخلاف ومحدداته:

لم يكن الرئيس عبد الناصر مهتماً بالنظريات الحزبية، ورغم عدم اعتراضه على المبادئ البعثية فإنه لم يكن يسمح للقادة البعثيين بمتابعة نشاطهم الحزبي، وكانت الصورة عنده أن حزب البعث ليس الصانع الوحيد للوحدة، ومن ثم لم يكن ليقبل بأن تحكم الأقلية البعثية الأكثرية غير البعثية، كما كان حذراً من مغبة انتقال الأفكار الحزبية إلى الإقليم الجنوبي.[٤]

وسرعان ما تبين منذ الشهور الأولى للوحدة اختلاف رؤية عبد الناصر لعلاقته مع حزب البعث عما تصوره البعثيون سابقاً، إذ لم يطلق يدهم في إدارة الإقليم الشمالي، ولم يسمح لهم بتحويل الاتحاد القومي إلى تنظيم بديل عن حزبهم، كما لم يبدِ معظم المصريين شغفاً بقبول العقيدة البعثية.[٥]

---

[١] جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ١٥ آب ٢٠٠٠.

[2] F.O. 371/150902. From British Diplomatic Mission in Cairo ,June 28, 1960. (16719/60). Confidential.

[3] F.O. 371/150902. From British Diplomatic Mission in Cairo, July 5, 1960. (1014/60G). Secret.

[٤] سمير عبده، مرجع سابق، ص٥٩-٦٢.

[5] Peretz, **The Middle East Today**, New York, Holt, Rinehart and Winston; 3 rd ed. , 1978, p. 389

وواقع الأمر أن حزب البعث وإن حل نفسه رسمياً في سورية، إلا أن حضوره بقي خارج سورية على شكل قيادة قومية لفروع الحزب في العراق ولبنان والأردن، كما استمر حضوره داخلها من خلال علاقات الصداقة والزمالة.[١] وبدت الصورة وكأن حزب البعث قد حُل ولكنه لم يُحل، ووصل الأمر إلى حد اعتقاد الرئيس عبد الناصر بوجود تنظيم سري لحزب البعث يعمل خلف الكواليس. ومما أسهم في ترسيخ اعتقاده هذا طريقة تفكير البعثيين وعملهم إبان عهد الوحدة، ومن ذلك رفضه اقتراح تشكيل لجنة سرية مشتركة تضم الثلاثي البعثي (أكرم الحوراني وميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار) وثلاثة وزراء مصريين "للإشراف على سلامة الوحدة".[٢]

وقد بدأت الحساسيات القديمة داخل صفوف حزب البعث نفسه تظهر مع التشكيل الحكومي الأول. إذ استحوذت جماعة أكرم الحوراني على المقاعد الوزارية المخصصة للبعثيين (باستثناء البيطار)، ما أدى إلى نفور جماعة عفلق، ولاسيما أن الأخير لم يحصل على أي منصب في الحكومة الجديدة. أما بالنسبة لجناح أكرم الحوراني فقد بدأ يتعرض منذ صيف عام ١٩٥٩ لحملة هوجاء تتهمه بمحاولة "تبعيث" الوزارات، شارك فيها كل من يعادي حزب البعث. ومما زاد الأمور تعقيداً احتساب الأخطاء التي كان يقع بها بعض البعثيين على الحزب كله،[٣] وتحريض بعض المسؤولين السوريين للقيادة المصرية ضد البعثيين.[٤] في وقت كانت فيه أجهزة المخابرات تلتقط أخطاءهم الفردية، وتنقلها إلى القيادة المصرية بعد أن تضيف عليها ما تريد، الأمر الذي أسهم في إضعاف ثقة الرئيس بالحزب برمته. وسرعان ما أخذت العلاقة البعثية–الناصرية تفتر ثم تتدهور، وانعكس ذلك على الاجتماعات الحكومية، وتحول بعضها إلى مناقشات عاصفة أخذت طابعاً قطرياً استفزازياً.[٥]

وفي ١٤ أيلول ١٩٥٩، أصدر رئيس الجمهورية قراراً بإعفاء وزير الثقافة والإرشاد القومي في الإقليم الشمالي رياض المالكي (بعثي–جناح أكرم الحوراني) من جميع مناصبه.[٦] ويبدو أن الإقالة قد جاءت نتيجة

---

[١] انظر: **محاضر محادثات الوحدة**، مصدر سابق، ج١، ص٦١.

[٢] المصدر نفسه، ج١، ص٢٥٧–٢٦٤. وقد برر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر (خلال محادثات الوحدة الثلاثية في عام ١٩٦٣) رفضه لهذا الاقتراح بأن الثلاثة الذين رشحهم أكرم الحوراني لعضوية اللجنة، وهم صلاح الدين البيطار وميشيل عفلق وأكرم الحوراني، هم أنفسهم لا يثقون ببعضهم، ويشي كل واحد منهم بالآخر إذا ما اختلى بالرئيس. وفي الجانب الآخر لم يكن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ليقبل بمشاركة البعثيين له في الحكم. انظر: عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص٢٩٠–٢٩١ ؛ وقد بلغ ضيق الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بالسياسيين السوريين درجة دفعته إلى أن يكتب إلى المشير عبد الحكيم عامر في دمشق بتاريخ ١٩٦٠/١/٥ قائلاً: "وأنا الآن خائف على نفسي، خائف أن أكفر بالقومية العربية والعروبة والوحدة، لأن هؤلاء الناس قرّفوني، كل واحد يشتم في الثاني ويسبّه في كل شيء". انظر: جريدة الدستور بتاريخ ١٩٩٨/٢/٢٥.

[٣] عوني فرسخ، المرجع السابق، ص٢٨٦–٢٨٩.

[٤] **محاضر محادثات الوحدة**، المصدر السابق، ج١، ص٧٩–٨٢.

[٥] عوني فرسخ، المرجع السابق، ص٢٩٠–٢٩١.

[٦] انظر قرار رئيس ج.ع.م رقم ١٦١٠ لسنة ١٩٥٩ بإعفاء السيد رياض المالكي في: سويدان ناصر الدين، مرجع سابق، الوثيقة ٣٢١٤.

طلب الرئيس عبد الناصر من رياض المالكي أن يتابع تنفيذ قرار تنظيم الصحافة الذي عُورض بشدة من قبل أصحاب الصحف السورية ولاسيما في دمشق، وكان رياض المالكي يميل ضمناً إلى صفهم، فانقطع عن الدوام في مكتبه حتى صدور قرار الرئيس بإعفائه من منصبه وإسناده إلى عبد الحميد السراج.[١] وقد تحدث رياض المالكي في مذكراته عن أنه قد سبق أن تقدم باستقالته نتيجة ما رافق عهد الوحدة من "*قمع لشعب سورية، وتسلط لأجهزة المخابرات، والنظر إلى سورية وكأنها منطقة نفوذ مصرية*"، وبعد مدة من تقديمه للاستقالة صدر قرار إقالته.[٢]

نبّه هذا القرار بعض الكوادر البعثية للمصير الذي ينتظر قيادتهم فطالبوها بالاستقالة. ويذكر أحمد عبد الكريم أن سكوت الوزراء البعثيين عن إقالة زميلهم رياض المالكي، وتشبثهم بمناصبهم، وعدم اتخاذهم موقفاً موحداً، قد شجّع الرئيس عبد الناصر على الاستمرار في سياسته تجاه البعثيين.[٣] ويذكر أنتوني ناتنج أن سبب تأجيل إعلان البعثيين لخلافهم مع النظام، ناتج عن مضاعفات العداء الذي استحكم بين الرئيسين جمال عبد الناصر وعبد الكريم قاسم، ومن ثم لكي لا يتيحوا للرئيس فرصة اتهامهم بمساندة النظام العراقي.[٤]

أما بالنسبة لميشيل عفلق (الذي لم يحصل على أي منصب في دولة الوحدة) فقد وصل الأمر معه إلى حد اجتماعه مع الضابط المصري داوود عويس بهدف تنظيم انقلاب ضد الرئيس عبد الناصر.[٥] وعن حيثيات المؤامرة يذكر أكرم الحوراني في مذكراته أن داود عويس قد أبلغ عفلق عن استعداد المشير عامر للاتفاق مع حزب البعث بغية ترتيب الانقلاب، وبأن المشير قد اقترح تنسيق استقالة البعثيين مع استقالة وزيرين مصريين محسوبين عليه هما عباس رضوان وتوفيق عبد الفتاح. ويضيف أكرم الحوراني أنه لما اطلع على هذه المعلومات شكّ بأن داود عويس موفد من قبل الرئيس عبد الناصر بهدف الإيقاع بالبعثيين، فما كان منه إلا أن اجتمع بالرئيس لاستجلاء الحقائق.[٦]

---

[١] جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ٢٢ أيار ١٩٩٧.

[٢] رياض المالكي، **ذكريات على درب الكفاح والهزيمة**، دمشق، مطبعة الثبات، ١٩٧١، ص٢٩٧-٢٩٨.

[٣] أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص٢٠٩.

[٤] أنتوني ناتنج، مرجع سابق، ص٢٩٣.

[٥] موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "الانقلابات كما يراها أمين الحافظ"، ح٦، الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/59ACC4FC-F53A-47EA-9D3E-225AA1D6AEAC.htm.

[٦] يقول أكرم الحوراني: "بدا عبد الناصر مذعوراً (...) وقد جحظت عيناه وهو يقسم بأنه لا يعلم عن هذه القضية شيئاً (...) وقد سافرت (الحوراني) بعد ذلك إلى دمشق (...) قصدت بيت ميشيل عفلق (...) ففتح لي الباب بحذر شديد، وأدخلني إلى غرفة قرب الباب الخارجي، ثم تركني معتذراً بأن الضابط داوود عويس في الغرفة الثانية (...) فقلت لعفلق: إنك ستكلفنا ليس فقط إزهاق أرواحنا (...) وإنما ستلوث بذلك سمعتنا وسمعة الحزب". وقد فاجأ الرئيس عبد الناصر فيما بعد، ميشيل عفلق، بطرحه موضوع داود عويس في محادثات الوحدة الثلاثية عام ١٩٦٣، ليدمغه بتهمة التآمر على شخصه وعلى الوحدة، فأسقط بيد عفلق واضطره للاعتراف شبه الكامل بها. يعلق أكرم الحوراني في مذكراته بالقول: "بعد الأحداث التي تلت الخامس من حزيران (١٩٦٧) في مصر (...) أصبحت ميالاً للاقتناع أن هذه القضية كانت محاولة جادة من قبل المشير للقيام

ويمكن حصر محددات الخلاف الناصري-البعثي بالأسباب الآتية:

- **الانتقال إلى ممارسة السلطة:** الذي أثبت في كثير من التجارب الثورية أنه منبع الصعوبات بين شركاء العلاقة الأيديولوجية والتنظيمية الواحدة.[١]
- **التضييق على الديمقراطية:** الناتج عن ظروف قيام الوحدة في خضم معركة ساخنة ضد قوى الاستعمار والرجعية العربية، وتأزم العلاقات مع الاتحاد السوفيتي والقوى الشيوعية، ما أعطى الأولوية للنواحي الوقائية في تكوين المؤسسات التشريعية والدستورية للوحدة، ومن ثم تضييق مجالات التفاعل الديمقراطي.
- **التنافس:** الذي يعود إلى عدم وجود صيغ/أسس كفيلة بتنسيق العلاقات بين قيادات الثورة العربية بصورة عامة.
- **الاختلاف في رؤيا توجيه سياسة الدولة:** كالاختلاف على طريقة عمل الاتحاد القومي، وكذلك التعامل مع القوى السياسية السورية المحافظة، وقضية تحويل نهر الأردن، والسياسية الخارجية تجاه الأنظمة العربية المحافظة.[٢]

وكانت مبررات البعثيين جاهزة بعد اختلاط الشائعات بالوقائع، لتخرج على شكل:

- تسلط المصري وتبعية سورية.
- اختصاص المصريين بالوزارات والمناصب الفعالة.
- احتكار المصريين للتمثيل الخارجي.
- إشكاليات الجيش الأول وأعمال التسريح والندب والتحويل إلى الوظائف المدنية.
- الجو الرهيب الذي فرضه أعوان الرئيس ومصدر ثقته من أمن ومباحث ودعاية مركزة.[٣]
- إحساس البعثيين بأن الهدف من وجودهم في الحكومة هو تحميلهم مسؤولية أخطاء الوحدة، ووضعهم كواجهة أمام وطأة السخط الشعبي على الأوضاع في الإقليم الشمالي.[٤]

(٢)- تأثير قضية تحويل مجرى نهر الأردن:

بانقلاب بالاتفاق مع حزب البعث ضد عبد الناصر، كما أصبحت شاكاً بدور المشير في حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١ التي أدت للانفصال". انظر: أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٨٥٣.

[١] عبد العزيز حسين الصاوي، مرجع سابق، ص٦٨.

[٢] المرجع نفسه، ص٦٩-٧٤.

[٣] أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص٥٥-٥٦.

[4] F.O. 371/141901. From Cairo to Foreign Office Jul. 5, 1959. Confidential.

وافقت معظم الحكومات العربية في عام ١٩٥٥ –ما عدا سورية– على مشروع مبعوث الرئيس الأميركي إيريك جونستون (Eric Johnston) إلى الشرق الأوسط (١٩٥٣–١٩٥٥)، الرامي إلى اقتسام نهر الأردن مع الكيان الصهيوني، وقامت وسائل الإعلام السورية بفضح الأهداف الحقيقية للمشروع أمام الرأي العام العربي، الأمر الذي أحرج الحكومات العربية ودفعها لسحب موافقتها عليه.[١]

أما بالنسبة للرئيس عبد الناصر، فقد كان يشعر بأن النشاط الصهيوني لا يقف عند فلسطين فقط، بل الأمة العربية بأكملها، ويدرك بأن القوى العظمى التي فرضت قيام الكيان الصهيوني لن تسمح بإزالته، وبأن الحل الوحيد هو تطويقه من الجنوب والشمال.[٢] ولهذا فقد انصرفت جهوده بعد قيام الوحدة إلى مشاريع التنمية، ووضع خطة لمضاعفة الدخل القومي خلال عشر سنوات، ورأى أن أي تأخير أو إعاقة لتنفيذ هذه الخطة لن يكون في صالح الشعب العربي ولا يخدم قضيتهم المركزية. وكان يؤمن بأنه لا توجد طريقة لمنع الصهاينة من تحويل نهر الأردن إلا باللجوء إلى القوة، الأمر الذي سيورط ج.ع.م بحرب غير مستعدة لها، فتظهر في الإعلام الغربي بمظهر الدولة المعتدية، ومن ثم لن يضمن تأييد منظمة الأمم المتحدة في حال اندلاع حرب بينهما.[٣]

وفي شهر أيلول ١٩٥٩، تقدم الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد بتقرير مفصل حول أوضاع وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين، مقترحاً مشروع مساعدات اقتصادية للدول العربية التي يقطنها اللاجئون لمساعدتها في توطينهم، بشكل يحاكي مشروع جونستون. وفي شهر تشرين الثاني ١٩٥٩ أعلن رئيس حكومة الكيان الصهيوني دافيد بن غوريون عن مشروع استيطاني يهدف إلى توطين خمسة ملايين يهودي جديد في فلسطين.[٤]

وبعد ثلاثة أيام من نشر وكالة أنباء الشرق الأوسط خبر بدء وصول المعونات الأمريكية إلى ج.ع.م (٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٩)، دعا الرئيس عبد الناصر الوزراء المركزيين والوزراء التنفيذيين في الإقليم الجنوبي إلى جلسة لمناقشة خطة التنمية في الإقليم الجنوبي، وفيها عُرضت مسألة إصرار الصهاينة على إنجاز تحويل نهر الأردن، وكذلك وساطة داغ همرشولد التي تتضمن تقديم قرض مالي لقاء السكوت عن التحويل،[٥] فشهدت

---

[١] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ٢٨١٠.

[٢] جاسم علوان، مقابلة شخصية بتاريخ ٣٠ أيار ٢٠٠٨.

[٣] انظر: سمير عبده، مرجع سابق، ص٨٥ ؛ أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص٢١١–٢١٢.

[٤] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٨٠٢، ٢٨١٢.

[٥] أحمد عبد الكريم، المصدر السابق، ص٢١١–٢١٢.

تلك الجلسة مناقشة حامية الوطيس أخذت شكلاً إقليمياً، وشكّلت المبرر القوي لأكرم الحوراني لتقديم استقالته من جميع مناصبه.[١]

كانت وجهة نظر أكرم الحوراني تتمثل بمنع الكيان الصهيوني من تنفيذ المشروع ولو بالقوة، مستبعداً احتمال قيامه بشن حرب شاملة. فردّ عليه الرئيس عبد الناصر باحتمال قيام الصهاينة بإلغاء مشروع النهر وسحب المياه التي يحتاجونها من بحيرة طبرية مباشرة، وإذا ما تدخلت ج.ع.م في هذه الحالة فستظهر كدولة معتدية أمام الرأي العام الدولي من جهة،[٢] وتضيع عليها فرصة المعونات الاقتصادية الدولية لقاء القبول بمشروع جونستون من جهة أخرى. وانتهى الاجتماع دون أن يتمكن أحد الطرفين من إقناع الآخر بوجهة نظره. وشُكّلت لجنة لدراسة هذا الموضوع برئاسة عبد اللطيف البغدادي، إلا أن عملها انحصر في وضع خطط للاستفادة من نهر بانياس داخل أراضي الإقليم الشمالي، ما أدى إلى خلاف جديد بين أكرم الحوراني وعبد اللطيف البغدادي. وأكد أحمد عبد الكريم في اجتماع وزاري لاحق على أن مجرد القبول بالمساعدات يعني الاعتراف بالكيان الصهيوني وقبول الصلح معه، مذكّراً بأن سورية تمكنت وحدها سابقاً من إفشال المخططات الصهيونية حيال تحويل النهر. وتحدث أمين النفوري قائلاً: "*إذا سكتت جميع الدول على تحويل نهر الأردن، فلا يجوز للجمهورية العربية المتحدة السكوت باعتبارها طليعة النضال العربي*"، ملمحاً إلى أن أي تهاون في هذا الموضوع قد يؤدي إلى حدوث انقلاب في الإقليم الشمالي. وعندما سأله الرئيس: "*ماذا يجري عندما ستسقط قنبلة على دمشق؟*"، أجابه: "*إن مفعول قنبلة تسقط على دمشق هو كمفعول قنبلة نلقيها على تل أبيب*"، ما أدى إلى رفع الجلسة دون نتيجة. وسرعان ما انطلقت الشائعات عن خلاف بين الوزراء السوريين والرئيس عبد الناصر محوره القضية الفلسطينية، وبأن أكرم الحوراني ينفخ في أبواق الحرب ليورط الجمهورية في حرب ظروفها غير مناسبة.[٣]

(٣)- الاستقالات البعثية ومضاعفاتها:

تواكب تعيين أكرم الحوراني كوزير مركزي للعدل (إضافة إلى منصبه كنائب لرئيس الجمهورية) مع صورة سلبية بدأت ترسخ في ذهنه عن نظام الحكم، روتها زوجته نزيهة الحمصي: "*عشرات الضباط يسرحون من الجيش أو ينقلون إلى الوظائف المدنية، وتأتي أوامر تسريحهم أو نقلهم من القاهرة (...) ويقال لهم إنّ أكرم الحوراني هو الذي سرحكم (...) معتقلون يعذبون في أقبية المباحث، يقال لهم إنّ أكرم الحوراني هو الذي أمر بتعذيبكم. المفاوضات*

---

[١] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ٢٨٢٢-٢٨٢٣.

[٢] وما يجدر ذكره أن الكيان الصهيوني قد قام فعلاً بسحب المياه من طبرية، وذلك بعد زيارة بن غوريون للولايات المتحدة في آذار ١٩٦١. المصدر نفسه، ج٤، ٢٨١٥.

[٣] قارن: أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ٢٨١٢-٢٨٢٣ ؛ أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص٢١٢-٢١٩.

مع شركة التابلاين لزيادة عائدات سورية من مرور النفط السعودي عبر أراضيها، ويُطلب من زوجي أن يوقفها لتستلمها القاهرة مباشرةً، ثم يضيع الأمر في الصمت العميق".[١]

وشأنه شأن الكثير من نواب الرئيس ووزرائه، لم تكن صلاحيات أكرم الحوراني واضحة، ولم تبذل مساعٍ جدّية لتحديدها.[٢] وكان لمعاينته بعض الحوادث على أرض الواقع تأثيرٌ سلبيٌ على نفسيته حرّضه باتجاه تقديم استقالته من جميع مناصبه. ومن ذلك ما رآه إبان زيارة الرئيس عبد الناصر للإقليم الشمالي أيام الاحتفالات بعيد الوحدة، مثل المشاهد الدموية لحراس الرئيس عبد الناصر ورجال المخابرات وهم يبعدون العامة عن الموكب الرئاسي. وزيارته لعدد من المدن السورية وأريافها للاطلاع على الوضع الزراعي المتدهور نتيجة سوء المواسم المطرية، واستماعه إلى كثير من شكاوي الفلاحين الذين حمّلوه مسؤولية تراجع أوضاعهم.[٣] وكذلك الإهمال المتعمد له من قبل حاشية الرئيس إبان زيارته مع الرئيس عبد الناصر للاتحاد السوفيتي على رأس وفد ج.ع.م، مقارنة بالتعامل مع نواب الرئيس المصريين.[٤]

ويمكن أن نضيف إلى ما سبق، أن قيام الوحدة قد أتى على كل ما حققه أكرم الحوراني سابقاً في المستوى السياسي السوري، إذ كان قبلها صانعاً حقيقياً لحكام سورية من السياسيين والعسكريين، كلمته مسموعة في الجيش، ومحبوباً من الفلاحين كونه أحد أهم الرواد المطالبين بتنمية الريف السوري، وكانت الطريق مفتوحة أمامه إلى الرئاسة السورية لولا قيام الوحدة. إذ كانت مسيرته السياسية في تصاعد، يدل على ذلك فوزه برئاسة مجلس النواب السوري في عام ١٩٥٧، "*ثم جاء عبد الناصر وانتزع منه كل ذلك، وأعطاه بالمقابل منصباً شكلياً فارغاً، فما كان منه إلا أن رماه باشمئزاز*".[٥]

وعلى نقيض ما ذكره الرئيس عبد الناصر في محادثات الوحدة الثلاثية في عام ١٩٦٣ عن مشاركة أكرم الحوراني في دراسة الاتحاد القومي وتشكيله، يؤكد أكرم الحوراني أنه اعترض على كثير من التحريف والحذف في مبادئ الاتحاد القومي.[٦] كما كشفت محاضر هذه المباحثات أن تعيين أكرم الحوراني في الوزارة المركزية لم يكن إلا محاولة لإبعاده عن الإقليم الشمالي، بناءً على نصائح قدمها للرئيس عبد الناصر كل من المشير عامر

---

[١] نزيهة الحمصي، مصدر سابق، ص١٣٩. وتقدم نزيهة الحمصي في الصفحة ذاتها، مثالاً عن حساسية أكرم الحوراني من الإشاعات إذ تذكر: "ذات يوم كان على زوجي أن يقابل أحد السفراء، فاضطر لأجل التفاهم معه أن يستعين بوزير الاقتصاد خليل كلاس الذي كان يتقن الفرنسية (...) وحدث مرة لضيق وقته أن طلب مني أن أعد له كلمة لإلقائها في حفل افتتاح معرض دمشق الدولي، فقلت له: لماذا لا تعيّن سكرتيراً لك يجيد لغات أجنبية عدة ؟ فأجابني: لن أدعهم يقولون أنني عينت حزبياً واحداً ".

[٢] أحمد عبد الكريم، المصدر السابق، ص١٢٣.

[٣] أكرم الحوراني، المصدر السابق، ج٤، ص٢٦١٦.

[٤] قارن: أكرم الحوراني، المصدر السابق، ج٤، ٢٦١٧، ٢٦٢٩-٢٦٣١ ؛ أحمد عبد الكريم، المصدر السابق، ص١٣٤-١٣٥.

[٥] قارن: نزيهة الحمصي، مصدر سابق، ١٦٥؛ باتريك سيل، **الأسد: الصراع على الشرق الأوسط**، ص١١٣.

[٦] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٧٤٩.

وعبد اللطيف البغدادي وصلاح الدين البيطار وميشيل عفلق، بحجة أنه إقليمي وانفصالي. ويؤكد أكرم الحوراني أنه لم يفكر بالاستقالة إلا بعد تراكم الأخطاء والانحرافات واليأس من إصلاح النظام، وبأن موقف الرئيس عبد الناصر من الصراع العربي–الصهيوني هو الذي حدد موقفه نهائياً من قيادته وزعامته وأدى إلى استقالته من حكومة الوحدة.[١]

أما عن صلاح الدين البيطار، فيذكر أكرم الحوراني أنه لم يكن جاداً في تقديم استقالته إلا بعد أن تأكد من فشله من الوصول إلى منصب قيادي في الاتحاد القومي، وبأنه شعر إبان انتخابات الاتحاد القومي بالإهانة على أيدي المخابرات، وأدت هزيمته فيها إلى دخوله المستشفى، ووصلت حالته النفسية إلى درجة دفعته إلى "أن يفكر بالانتحار".[٢]

أما بالنسبة للوزيرين البعثيين مصطفى حمدون وعبد الغني قنوت، فقد سبق لمصطفى حمدون (الوزير التنفيذي للإصلاح الزراعي في الإقليم الشمالي) أن أثار مسألة التجني عليه إعلامياً أمام اللجنة الوزارية العليا، ومن ذلك إطلاق الشائعات عن "تبعيث" وزارته.[٣] وتعطي الأزمة العلنية التي حدثت بينه وبين المشير عامر مثالاً واضحاً على تضارب الصلاحيات وتداخلاتها. وقد نشأت الأزمة نتيجة اجتهاد الوزير مصطفى حمدون في تطبيق قانون الإصلاح الزراعي، حين أنكر على الملاك الزراعيين حق تحديد الأرض التي يريدون الاحتفاظ بها ليحول دون احتكارهم لامتياز الموقع. في حين كان المشير عامر وأعوانه يرون التقيد بحرفية النص القانوني الذي يعطي مالك الأرض حق اختيار القطعة المتبقية له من الأرض المستولى عليها. وبهذه الصورة، خرج موقف الوزير بطابع ثوري، في حين كان موقف المشير قانونياً، وسرعان ما تم استغلال الأجواء المعادية للبعثيين، وجرى تفسير موقف الوزير بأنه موقف تعسفي يراد منه الانتقام من خصوم البعث القدامى من الإقطاعيين (ينتمي مصطفى حمدون وعبد الغني قنوت إلى جناح أكرم الحوراني). وتأزم الموقف بعد أن أعطى مصطفى حمدون تصريحاً لوكالة أنباء الشرق الأوسط شرح فيه وجهة نظره، الأمر الذي عدّه المشير تحدياً له. فقام المشير بزيارة سريعة للقاهرة، ليأتي الرد على شكل خبر نشرته جريدة الأيام عن تشكيل لجنة برئاسة مصطفى حمدون وعضوية ثلاثة وزراء لمراجعة شكاوي الملاك، الأمر الذي عدّه الوزير تدخلاً في شؤون وزارته ودفعه إلى تقديم استقالته. وسرعان ما تضامن معه وزير الشؤون الاجتماعية التنفيذي في الإقليم

---

[١] المصدر نفسه، ج٤، ص٢٨٠٢.

[٢] المصدر نفسه، ج٤، ص٢٨٣٠.

[٣] عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ج٢، ص٥٨–٥٩.

الشمالي عبد الغني قنوت (بعثي) وسافرا إلى القاهرة، في وقت عزم فيه أكرم الحوراني وصلاح الدين البيطار على تقديم استقالتهما أيضاً.[١]

وكانت هذه الأسباب وغيرها قد أسهمت في حدوث تقارب بين الوزراء البعثيين والوزراء السوريين المركزيين، فكثرت الاتصالات بينهم، وتدارسوا مسألة كتابة مذكرة تتضمن نقدهم لنظام الحكم يطالبون فيها بالمشاركة الفعلية في تخطيط سياسة الدولة، واقترحوا التقدم باستقالة جماعية في وقت واحد في حال لم تجد مطالبهم قبولاً عند الرئيس عبد الناصر.[٢]

في ٢٣ كانون الأول ١٩٥٩، ألقى الرئيس عبد الناصر خطاباً في مدينة بور سعيد استرسل خلاله في التنديد بالحزبية والنشاط الحزبي. وبعد هذا الخطاب مباشرة اجتمع الوزراء السوريون المركزيون (ما عدا فاخر الكيالي) وقرروا تنفيذ ما اتفقوا عليه، وكُلّف صلاح الدين البيطار وأحمد عبد الكريم بوضع المذكرة التي ستوجه إلى رئيس الجمهورية. وبعد يوم من الاجتماع المذكور فوجئ الوزراء السوريون المركزيون (أحمد عبد الكريم وأمين النفوري وبشير العظمة) بتقديم زملائهم البعثيين (أكرم الحوراني وصلاح الدين البيطار) استقالاتهم دون أن يبلغوهم بذلك،[٣] ما دفعهم إلى رفض تقديم استقالة تظهرهم وكأنهم أتباع لا إراديون للبعثيين.[٤]

وإذا ما كان محمد حسنين هيكل وغيره قد صوّروا وجود أكرم الحوراني وصلاح الدين البيطار على مائدة عشاء الرئيس عبد الناصر قبل يوم واحد من تقديم استقالتهما دليلاً على مدى خيانتهما، فقد أكد أكرم الحوراني على أنهما اختارا ذلك اليوم تحديداً لأنه يوم الاحتفال بعيد النصر ٢٣ كانون الأول ١٩٥٩، "*لأن ذلك سيحرم عبد الناصر من الادعاء بأنه أقالنا، بعد أن نكون قد حضرنا إلى جانبه هذه الاحتفالات، وبعد أن تنشر جميع صحف الجمهورية صورنا معه*".[٥]

---

[١] عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص٢٩٢-٢٩٣.

[٢] نفى صلاح الدين البيطار لاحقاً أنه قد اتفق مع الوزراء السوريين الآخرين على تقديم الاستقالات دفعة واحدة، وذكر للرئيس الراحل جمال عبد الناصر أثناء جلسات مباحثات الوحدة الثلاثية ١٩٦٣، أن أمين النفوري وأحمد عبد الكريم قد اقترحا على الوزراء البعثيين تقديم استقالتهم كسوريين، وبأنه (البيطار) قد رفض ذلك متعللاً بأن موضوع الخلاف في الواقع هو خلاف الحزب مع نظام الحكم، وأكد أن فكرة الاستقالة كانت تجول في رؤوس الوزراء البعثيين، ولم يكن قد مرّ على قيام الوحدة سوى أربعة أو خمسة أشهر، بعد أن أحسوا بنوع من العزل السياسي لهم، وعدّوه بمثابة إبعادهم عن الوحدة. راجع: **محاضر محادثات الوحدة**، مصدر سابق، ج١، ص٢٧٥-٢٧٦، ٤٤٩.

[٣] انظر نصوص الاستقالات البعثية في: الملحق الوثائقي، الوثائق ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١.

[٤] قارن: سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٢٢٠-٢٢١ ؛ أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ٢١٩-٢٢٠.

[٥] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٨٤٤ ؛ نزيهة الحمصي، مصدر سابق، ص١٥٥.

وإذا ما ذهب أحمد عبد الكريم في تفسير الاستقالات البعثية بأنها جرت بالتنسيق بين الوزراء البعثيين في الإقليمين، فإن أكرم الحوراني قد أكد في مذكراته على جهله بعزم الوزراء البعثيين في دمشق على تقديم الاستقالة في اليوم نفسه الذي قرر فيه مع صلاح الدين البيطار التقدم بالاستقالة، وبأنهما لم يعلما بها إلا بعد أن استدعى الرئيس الناصر كل الوزارء البعثيين المستقيلين لمقابلته. وذلك خلافاً لما حاولت الأجهزة الإعلامية تصويره على أنه استقالة جماعية لحزب البعث من حكم الوحدة. ونفى أكرم الحوراني تهمة استغلال الوزراء البعثيين لخلاف الرئيس عبد الناصر مع الرئيس عبد الكريم قاسم، بما في ذلك الضغط على الرئيس عبد الناصر ليجبروه على عدم التخلي عنهم.[١]

أصدر رئيس الجمهورية في ٢٥ كانون الأول ١٩٥٩ قراراً بقبول استقالة أكرم الحوراني وصلاح الدين البيطار ومصطفى حمدون وعبد الغني قنوات.[٢] وفي ٣ كانون الثاني ١٩٦٠ أرسل المشير عامر إلى الرئيس عبد الناصر طلب استقالة قدمها الوزير خليل كلاس، فقبلها الرئيس مباشرة، ونشرت في صحف اليوم التالي. وترسّخ في ذهن الرئيس عبد الناصر أن أكرم الحوراني هو من حرّض خليل كلاس عليها، ولاسيما أنها جاءت بعد وصول أكرم الحوراني إلى دمشق عائداً إليها من القاهرة.[٣]

ومن أسباب قبول الرئيس عبد الناصر بالاستقالات، نصيحة المشير عامر له بالإسراع بقبولها، بحجة أن خبرها راج في كل الإقليم الشمالي، وبأن أي تأخير في قبولها سيساعد في بلبلة الأفكار وإضعاف هيبة الحكم. وقد نصحه عبد اللطيف البغدادي بقبول قسم من الاستقالات فقط، لإضعاف التأثير الجماعي لها، إلا أن الرئيس لم يوافقه الرأي "مستنداً على كره السوريين للبعث".[٤]

أما عن ردة الفعل الشعبية في الإقليم الشمالي، فقد رحبت الأوساط المعادية للبعثين بقبول رئيس الجمهورية استقالتهم، شاركتها فئة شعبية واسعة ممن ترسخ في ذهنهم أن البعثيين هم المسؤولون عن تدهور أوضاع الإقليم الشمالي.[٥]

ولا يذهب الباحث بعيداً، إذا ما أشار إلى أن هذه الاستقالات قد لاقت ارتياح بعض الأنظمة العربية والإقليمية والدولية المعادية للرئيس عبد الناصر وللوحدة السورية–المصرية، لما فيها من معاني حدوثِ انشقاقٍ كبيرٍ بين دعامتي الوحدة، حزب البعث وجمال عبد الناصر. وبدأ الشارع السوري يتداول تساؤلات تدور

---

[١] المصدر نفسه، ج٤، ص٢٨٤٥.

[٢] محمد عبد المولى الزعبي، **الانهيار الكبير**، ص٢٦٢.

[٣] عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ج٢، ص٦٩–٧٠.

[٤] المصدر نفسه، ج٢، ص٦٦.

[5] F.O. 371/150896. British Diplomatic Mission، Cairo، Jan. 31، I960. No. 6. Confidential.

حول: لماذا استغنى الرئيس عن حزب يعد أكبر دعامة أسهمت في قيام الوحدة؟ ولاسيما أن المبادئ العامة للطرفين تتفق في خطوطها العريضة.[١]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تقديم طلبات الاستقالة لم يقتصر على الجانب السوري، إذ أدى تفرّد الرئيس عبد الناصر في صناعة القرار وإحساس بعض زملائه بأنهم لم يعودوا يشكلون شيئاً ذا أهمية، إلى دفع بعضهم لتقديم استقالته، ومنهم نائب رئيس الجمهورية عبد اللطيف البغدادي الذي تقدم بها في مطلع عام ١٩٦٠، إلا أن الرئيس عبد الناصر نجح في إقناعه بالعدول عنها.[٢]

ويرى أحمد عبد الكريم أن يأس قادة حزب البعث من تحقيق أهدافهم في التفرد بحكم الإقليم الشمالي قد دفعهم إلى الاستقالة، بعد أن أيقنوا عدم وجود طريق أخرى غيرها.[٣] ويذكر أحمد أبو صالح أن أحد أهم أسباب استقالة البعثيين، كان استخفاف الرئيس عبد الناصر بهم وبدورهم في قيام الوحدة، ولذلك لم تكن محاولاته جدية في رفض الاستقالات، بل ذهب إلى جانب التحدي والمراهنة على ضعف موقفهم تجاهه.[٤] أما أكرم الحوراني فقد ذهب للقول بأن الرئيس عبد الناصر بحملاته الهوجاء على البعثيين، واعتماده على الرجعية السورية، قد دقّ المسمار الأول في نعش الوحدة، كما دق المسمار الثاني عند ملئه المراكز الشاغرة في المجلس التنفيذي السوري بضباط سوريين من الجيش الأول، بعدما أصدر بتاريخ ١٨ آذار ١٩٦٠ قراراً جمهورياً عيّن فيه عزة طرابلسي (أمين عام وزارة الاقتصاد) وزيراً للاقتصاد، والعقيد أحمد حنيدي (مدير مكتب المشير) وزيراً للإصلاح الزراعي، والعقيد أكرم ديري (مدير العمليات العسكرية والتدريب في الجيش الأول السوري) وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية، والعقيد جادو عز الدين (قائد الجبهة الجنوبية) وزير دولة لشؤون رئاسة الجمهورية، والعقيد جمال الصوفي (قائد المنطقة الساحلية) وزيراً للتموين، وثابت العريس وزيراً للإرشاد القومي. بما ما في ذلك من تعيين وزراء عسكريين من أنصار المشير عامر، واختيار العقيد الصوفي – بوصفه بعثياً سابقاً– بما فيه من رغبة في تمزيق الصف البعثي. ويؤكد أكرم الحوراني على أن جميع هذه الأخطاء حقيقية وواقعية، وأن أخطر ما فيها هو ملء المراكز الوزارية بهؤلاء الضباط وإقصاؤهم عن مواقعهم

---

[١] انظر: سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٢٢٣–٢٢٤ ؛ أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص٢٢٣–٢٢٤.

[٢] سعيد أبو الريش، مرجع سابق، ص١٦٦.

[٣] أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص٢١٠–٢١٢.

[٤] وفي هذا الصدد يذكر أحمد أبو صالح أن صلاح الدين البيطار قد بقي لمدة شهرين في القاهرة بعد استقالته، إشعاراً منه للرئيس عبد الناصر بأن له موقفاً يتميز عن الوزارء البعثيين المستقيلين وغير متكتل معهم. إلا أن هذا الموقف لم يلق تجاوباً من الرئيس عبد الناصر، ولم تجر محاولة لإعادة صلاح الدين البيطار إلى حكومة الوحدة. وربما فسّر الرئيس عبد الناصر موقف صلاح الدين البيطار كمناورة منه للعودة إلى الحكم. انظر: موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "حزب البعث السوري كما يراه أبو صالح"، ح٣، الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/899493B8-C1D4-4F7E-B12C-8A63BD98711B.htm

القيادية في الجيش، إذ كان بقاء هؤلاء الضباط الأقوياء في قيادة الجيش كفيلاً بإبعاد فكرة القيام بأي انقلاب عسكري.[١]

أما عن مضاعفات الاستقالات البعثية، فقد عدّها الرئيس عبد الناصر جريمة مدبّرة وانسحاباً من الوحدة نفسها وانقلاباً عليها، ووصف العملية بأنها استفزاز له.[٢] وزاد من قوة موقفه أن شكل الاستقالة قد خرج وكأنه تصرف حزبي بحت.[٣] وأدت الاستقالة إلى انهيار ثقته بحزب البعث كلياً، فقام بإصدار الأوامر بنقل الكثير من الضباط البعثيين إلى الإقليم الجنوبي، أو تغيير مواقعهم، أو نقلهم إلى الوظائف المدنية،[٤] ما أحدث مضاعفات جديدة في الوسط العسكري.

وبدوره، استدعى عبد الحميد السراج البعثيين القدامى ليوقعوا على طلبات استقالاتهم من الحزب وعلى استنكارهم لانسحاب الوزراء البعثيين من الحكومة.[٥] واتّبعت الأجهزة الأمنية طرقاً متعددة للإيقاع بين القيادة البعثية وبين فروعها التنظيمية وبين قواعدها،[٦] كتشجيع عبد الله الريماوي (أمين فرع حزب البعث في الأردن) لأن يصبح الأمين العام لحزب البعث بدلاً من ميشيل عفلق، الأمر الذي ساق إلى شرخ عميق بينهما.[٧]

وسرعان ما انتهت إلى مسامع الرئيس عبد الناصر معلومات أمنية تفيد بأن بعض السياسيين السوريين يعدون العدة لوضع مذكرة ترسل إلى القاهرة تضم مطالب عدة، منها إلغاء الاتحاد القومي، وتشكيل حكومة انتقالية مؤقتة تشرف على انتخابات حرة تمهيداً لانتخاب أعضاء مجلس الأمة المزمع تشكيله، وإلغاء أجهزة المباحث والمكتب الخاص بها، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، ومنع الاعتقال التعسفي، وإلغاء قانون الطوارئ، وإطلاق الحريات الديمقراطية وفي مقدمتها الصحافة، ما حدا بالرئيس إلى زيارة الإقليم الشمالي لمواجهة الموقف.[٨]

ففي الذكرى الثانية لقيام الوحدة، قام الرئيس عبد الناصر بزيارة إلى الإقليم الشمالي دامت شهراً استهلها بزيارة مدينة اللاذقية، وألقى فيها خطاباً استعرض فيه الوضع العربي والدولي، ومن ثم عرج على

---

(١) قارن: أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٨٦٤-٢٨٦٦ ؛ اليعازر بعيري، مرجع سابق، ص١٣٧.

(٢) راجع: **محاضر محادثات الوحدة**، مصدر سابق، ج١، ص٣٠، ٩٧-٩٨، ١٠٥، ١٥٦-١٥٧، ١٦٣.

(٣) سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٢٢٤.

(٤) **محاضر محادثات الوحدة**، المصدر السابق، ج١، ص٦٥-٦٦.

(٥) فوزي شعيبي، مصدر سابق، ص١٢٩.

(٦) أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص١٨١-١٨٢، ١٨٩.

(٧) أكرم الحوراني، المصدر السابق، ج٤، ص٢٨٤٠-٢٨٤٢.

(٨) سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٢٣٨-٢٣٩.

الوضع الداخلي موجهاً كلامه بطريقة غير مباشرة إلى البعثيين، قائلاً فيه: "*إن الحزبية لا يمكن أن تعود مرة أخرى باسم الديمقراطية (...) إن من يسمون أنفسهم اقتصاديين ويطالبون بالحرية الاقتصادية ليسوا إلا أذناب الرأسمالية (...) إن الذين يحاولون أن يفرقوا أبناء هذه الأمة هم الحزبيون والمستغلون (...) إننا سنحقق أهدافنا ومن يقف في طريقنا سندوسه بالجزم (الأحذية)، وإن الوحدة (...) اليوم أقوى من كل وقت مضى*". وبعد أن نفى خبر عريضة احتجاج قدمت له، تكلم قاصداً بكلامه أكرم الحوراني: "*إن من يريد أن يفعل شيئاً فليخرج من بيته ويواجه الشعب (...) إنهم يريدون الحريات ولكن هل استطاعوا أن يفعلوا شيئاً في البرلمان؟ الإصلاح الزراعي هل استطاعوا أن يحققوه؟ والعدالة الاجتماعية ماذا فعلوا بها؟*". وقد كان لخطاب الرئيس هذا إضافة إلى خطاب آخر في دمشق وقع سيء على الرأي العام السوري.[١] لتبدأ التساؤلات فيما إذا كان الرئيس سيدوس البعثيين بالأحذية وهم طليعة من نادى بالوحدة، فما الذي سينتظر الآخرين؟ ومن سيحمي الوحدة؟ "*هل ستحميها أجهزة المخابرات وكتبة التقارير من المرتزقة والمطبّلين والمزمّرين؟*".[٢]

وقد فسر أكرم الحوراني السبب الحقيقي لهذه الحملة، بالربط بينها وبين ما نشرته وكالة أنباء الشرق الأوسط بتاريخ ٢٦ آذار ١٩٦٠، بأن ناطقاً باسم السفارة الأمريكية في القاهرة أعلن عن نية الولايات المتحدة في تقديم قروض لـ ج.ع.م بقيمة ٤٧ مليون دولار. وعلّقت جريدة الحياة اللبنانية على ذلك في ٢٢ كانون الثاني ١٩٦٠ بالقول: "*إن العلاقات بين أمريكة والمتحدة قد تحسنت تحسناً ملموساً (...) نتيجة إقصاء الرئيس عبد الناصر العناصر البعثية التي كانت تعمل على أساس التباعد بين القاهرة وواشنطن*".[٣]

وقد أوجدت الضغوطات التي مورست على البعثيين سبباً دفع بعضهم إلى التفكير بإحياء تنظيم فرع حزب البعث السوري، وبدأ بعضهم بترتيب اجتماعات سرية لهذه الغاية.[٤] وفي هذه الأجواء تشكّلت "القيادة العليا للجنة العسكرية البعثية" في القاهرة أواخر عام ١٩٥٩، من قبل ضباط بعثيين منتدبين إلى الإقليم الجنوبي،[٥] كان القاسم المشترك بينهم عدم الاقتناع بقرار القيادة البعثية بحل التنظيم القطري للحزب دون الرجوع إلى رأي قواعده. وبدأت هذه اللجنة بعقد اجتماعات سرية دار مجملها حول وضع البعثيين

---

[١] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٨٨٣-٢٨٨٤ ؛ كما أكد عبد الكريم النحلاوي على هذه الناحية، في معرض شهادته على العصر. انظر: موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "عبد الكريم النحلاوي.. الانقلاب على الوحدة"، ح٤، تاريخ ٢٠١٠/٢/١٤، الرابط: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CB42CAE4-FA92-4E9F-8258-4D9994B84E89.htm

[٢] مصطفى طلاس، مصدر سابق، ج٢، ص٦١.

[٣] انظر: أكرم الحوراني، المصدر السابق، ج٤، ص٢٨٥٨.

[٤] من هذه الاجتماعات، اجتماع عُقد في منزل عبد الغني قنوت بتشجيع من ميشيل عفلق. ويذكر أكرم الحوراني أن المجتمعين كانوا قرابة ١٥ عضواً، وعلى رأسهم القيادة الثلاثية السابقة. المصدر نفسه، ج٤، ص٢٨٦٦-٢٨٧٢.

[٥] لمزيد من المعلومات عن "اللجنة العسكرية البعثية"، انظر: محمد عمران، **تجربتي في الثورة**، بيروت، د.ن، ١٩٧٠، ص ١٨- ١٩ ؛ منيف الرزاز، **التجربة المرّة**، بيروت، دار غندور، ١٩٦٧ ؛ ص ٨٧ ؛ سامي الجندي، **البعث**، بيروت، د.ن، د.ت، ص٨٥ ؛ محمد إبراهيم العلي، **الغجرية: المرابي**، دمشق، ١٩٩٥، ص ٢٧٥-٢٩٤.

السيئ في الإقليم الشمالي. ويذكر مصطفى طلاس أن المقدم محمد عمران قد عرض في إحدى هذه الاجتماعات (منذ أواخر عام ١٩٥٩) فكرة ترتيب انقلاب عسكري لإزاحة المشير عامر وعبد الحميد السراج عن السلطة في الإقليم الشمالي، واقترح محمد عمران في حال سكوت الرئيس عبد الناصر عن هذا الاعتقال إعادة تنظيم البعث السوري، وإن رفض يتم إكمال المخطط إلى الانفصال.[١]

ويذكر أكرم الحوراني في مذكراته أنه قد سبق أن قام الضابطان البعثيان محمد عمران وأخوه عدنان بتكليف مصطفى حمدون بالاتصال به، واستشارته بشأن التخطيط لانقلاب ضد الرئيس عبد الناصر نتيجة "*مخططه لإقصائهم عن الجيش، وتشتيت شملهم سواء عن طريق نقلهم إلى مصر أو إلى وزارة الخارجية أو إلى وظائف مدنية أخرى*"، إلا أن أكرم الحوراني نصح مصطفى حمدون ورفاقه بالإقلاع عن الفكرة، لأن تنفيذها "*جريمة تاريخية كبرى، ولأن الشعب لن يسكت عنها*".[٢]

ويربط باتريك سيل تشكيل "اللجنة العسكرية البعثية" مع تردي الحالة النفسية لمعظم الضباط السوريين المنتدبين إلى الإقليم الجنوبي، وقبولهم فكرة خيانة قيادة حزب البعث لكوادره. ولم يخل الأمر من عودة إلى واقع المجتمع السوري وتركيبته الاجتماعية، ليستقر يقينهم على أن القيادة المدنية قد تخلت عن الحزب بجرة قلم واحدة، وبأن كل ما حققه أبناء الريف لرفع مكانتهم الاجتماعية عبر الأحزاب السورية وفي مقدمتها حزب البعث قد أصبح عرضة للضياع، في ظل تأثير طغمة من الفاسدين في قرار رئيس الجمهورية، الكاره بدوره للحزبية والأحزاب.[٣]

ويضيف يوسف نعيسة (بصفته أحد الضباط المنتسبين إلى هذه اللجنة) بأن تشكيل هذه اللجنة قد جرى بعد إدراك الضباط البعثيين بأن انهيار الوحدة قد أصبح "*قاب قوسين أو أدنى*"، وتخوفهم من الدخول في مرحلة "*ضياع كل نضال البعث ضد الاستعمار والقوى الرجعية والقوى المشبوهة في المنطقة، وستدخل سورية في نفق مظلم لا يعرف نهايته إلا الله، إذاً ما الحل؟ لكي لا يضيع هؤلاء الشباب، ولشدهم إلى مركز واحد، وللتشبث بأفكار*

---

[١] راجع: مصطفى طلاس، المصدر السابق، ج٢، ص٣٣-٣٥، ١٠١-١٠٢، ١٠٩-١١٠.

[٢] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ٢٧٠٠-٢٧٠١.

[٣] باتريك سيل، **الأسد: الصراع على الشرق الأوسط**، ص١١١-١١٢. أما عن ضباط اللجنة فكانوا (حسب رتبهم العسكرية): المقدم محمد عمران، والرائد صلاح جديد، والرائد أحمد المير، والنقيب عبد الكريم الجندي، والنقيب حافظ الأسد. ويصف باتريك سيل، محمد عمران بـ"الدماغ المفكر" لهذه المجموعة البعثية. وقد وُضِعَ الرئيس الراحل حافظ الأسد مع عدد من زملائه الضباط (ما يقارب خمسين ضابطاً) رهن الاعتقال في القاهرة لمدة ٤٤ يوماً أثناء الأحداث التي أدت إلى انفصام عرى الوحدة السورية-المصرية، وقد بدت هذه الخطوة، أقرب ما تكون احتياطاً لمبادلتهم بالضباط المصريين حال تم احتجاز عدد منهم في سورية. المرجع نفسه، ص١١٦-١١٧.

الوحدة والبعث العربي ما بعد مرحلة الوحدة، يجب أن يكون هناك تنظيم سري خفي لشد هؤلاء، فتشكلت اللجنة العسكرية البعثية للحفاظ على هؤلاء، وللحفاظ على التيار الوحدوي".[١]

عملياً، كان تشكيل هذه اللجنة يعني خرق الشرطين الأساسيين لقيام الوحدة (إلغاء الحزبية وعدم تدخل الجيش في السياسة)، الأمر الذي يفسر السرية الشديدة المتوخاة في تأسيس هذه اللجنة وفي عقد اجتماعاتها، ولاسيما أن خطاب الرئيس عبد الناصر المضاد للحزبية قد ارتفع لدرجة الغليان، ووصل إلى درجة الحكم على الحزبيين بالخيانة وبالتبعية للاستعمار والرجعية. ويضاف إلى ذلك أن تشكيل هذه اللجنة في القاهرة –أي في عقر دار المخابرات المصرية– يدل على أن السخط العسكري–البعثي قد وصل إلى درجة عدم اكتراث المشاركين في تشكيل هذه اللجنة بمحظورات عملهم هذا.

وحتى شهر أيلول ١٩٦١، كانت المحاولات لإعادة إحياء البعث السوري قائمة. وما يجدر ذكره أن الخلاف البعثي–الناصري قد أصبح معروفاً في المستويين العربي والدولي، ومن ذلك إرسال الرئيس الجزائري أحمد بن بلا مندوباً عنه لتوسط بين الطرفين. وبينما كان البعثيون ينتظرون ما ستسفر عنه وساطة الرئيس الجزائري، أُعلن البلاغ الأول لحركة ٢٨ أيلول ١٩٦١ العسكرية.[٢]

أما بالنسبة للوزراء السوريين المركزيين غير البعثيين (أحمد عبد الكريم وأمين النفوري وبشير العظمة)، ففي ٢ كانون الثاني ١٩٦٠ جمع الرئيس عبد الناصر أعضاء حكومته، وذكّرهم بأنه المسؤول الأول أمام الشعب عن إدارة دولة الوحدة دستورياً، وبأنه هو من يختار الوزراء ليتعاونوا معه في حدود السلطة التي يمنحها هو لهم، أو كما أوردها عبد اللطيف البغدادي: "*اللي عاجبه.. عاجبه.. واللي مش عاجبه يمشي مع السلامة*". وقد قصد الرئيس عبد الناصر بكلامه الرد على تهامس بعض الوزراء السوريين حول استمرار عمل مجلس قيادة الثورة المصرية، وبأن الاجتماعات الحكومية ليست إلا اجتماعات صورية الهدف منها تغطية الشكل الوحدوي للنظام.[٣]

ويبدو أن انفعال الرئيس عبد الناصر قد أدى إلى شحن جو الجلسة، وساق إلى "أخذ و رد" بينه وبين الوزير المركزي للشؤون البلدية والقروية أحمد عبد الكريم،[٤] ما دفع الأخير إلى التقدم باستقالته في اليوم

---

[١] يوسف نعيسة، مقابلة شخصية بتاريخ ٧ تموز ٢٠١٠.

[٢] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٢٦١.

[٣] قارن: عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ج٢، ص٦٧–٦٨ ؛ سامي عصاصة، المرجع السابق، ص٢٢٨ ؛ أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص ٢٦٤–١٦٥.

[٤] طلب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر من محمد أبو نصير (الوزير التنفيذي للشؤون البلدية والقروية في الإقليم الجنوبي) شرح مشروعه حول الإسكان، ولما كان أحمد عبد الكريم هو الوزير المركزي للشؤون البلدية والقروية، فقد اعتقد أن الرئيس قد تعمد القفز من فوقه، فاعترض على بعض الاختلافات بين مشروعه ومشروع الوزير التنفيذي، فسأله الرئيس عن السبب الذي منعه من الاجتماع مع الوزير التنفيذي لمناقشة المشروع قبل

التالي، وأيده الوزراء المركزيون السوريون أمين النفوري وبشير العظمة ونائب وزير الخارجية فريد زين الدين. وقد طلب الرئيس عبد الناصر من أحمد عبد الكريم في ٤ كانون الثاني ١٩٦٠ الاجتماع به لشرح الأسباب التي دعته إلى تقديم الاستقالة، فشرح له الوزير أسبابها، لكن الرئيس نجح في إقناعه بتأجيل الاستقالة ريثما تنتهي زيارة مقررة للملك المغربي محمد الخامس للقاهرة.[١]

وقد استمر الوضع متوتراً بين الوزراء المركزيين السوريين والحكومة في القاهرة فقاطعوا اللجان الوزارية، وفشلت الجهود في ثنيهم عن قراراهم حتى شهر أيار ١٩٦٠، حيث جدد أحمد عبد الكريم وأمين النفوري طلب الاستقالة فتم قبولها.[٢]

وقد أورد أحمد عبد الكريم في مذكراته جملة من الأسباب تفسر استقالته، منها ما يدور حول إشكالية صلاحيات الوزراء بصورة عامة وتدخل المسؤولين المصريين في شؤون الوزراء السوريين، ومنها ما يتعلق بالظروف الاقتصادية السيئة التي سادت الإقليم الشمالي إبان عهد الوحدة. ومما يجدر ذكره مبالغته في محاولة رفع شأن استقالته، وابتعاده عن الحقيقة في كثير من الأمور التي حاول أن يستشهد بها لتبريرها، بصورة توحي (بأنه عندما شرع بكتابة مذكراته) قد حاول أن يجمع كل المشكلات التي كانت تعترض مسيرة الوحدة فيها، ليصوّر نفسه على أنه قد تبنى موقف الدفاع عنها، وهو في الأصل بعيد عنها.

فكونه بالأساس ضابط عسكري يعني قصوره في الاضطلاع بمهام وزارية، ولاسيما أن وزارته كانت وزارة محدثة أنشئت لأول مرة في سورية أثناء الوحدة. وتظهر كتاباته نفساً إقليمياً حين تحدث عن "سورية وعزلها عن العالم الخارجي" وعن "المصريين". كما أنه قد جرى تعيين وزيرين سوريين للتربية وللاقتصاد في الإقليم الشمالي، هما أمجد الطرابلسي وخليل كلاس، وذلك منذ تشكيل الحكومة المركزية في ٧ تشرين الأول ١٩٥٨، وتغاضى أحمد عبد الكريم عن ذكر ذلك في مذكراته.[٣]

عرضه في الجلسة، فما كان من أحمد عبد الكريم إلا أن أجاب الرئيس بأنه: "ليس مسؤول عن هذه الثغرة"، ما دفع الرئيس إلى القول غاضباً: "هل تعني أنني أنا المسؤول؟"، فأجابه أحمد عبد الكريم بأن: "النظام المعمول به هو المسؤول". ويذكر عبد اللطيف البغدادي أن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر قد تضايق من طريقة الأخذ والرد بين أحمد عبد الكريم ومحمد أبو نصير، ولما بدأ أحمد عبد الكريم يتمتم ببعض الكلمات، وجه إليه الرئيس حديثه قائلاً: "إحنا مش تلامذة في الفصل (الصف) هنا، حلّو مشكلاتكم مع بعض". قارن: أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص٢٢٥ وما بعدها ؛ عبد اللطيف البغدادي، المصدر السابق، ج٢، ص٦٨-٦٩.

[١] أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص٢٨١ وما بعدها.

[٢] سامي عصاصة، المرجع السابق، ص٢٢٣. وفي ربيع ١٩٦٠، انتشرت الشائعات باستقالة أمين النفوري وأحمد عبد الكريم، وما لبثت أن أعلنت استقالتيهما رسمياً في أوائل مايو. انظر: اليعازر بعيري، مرجع سابق، ص١٣٧.

[٣] راجع: أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص١٤٣ وما بعدها.

أما بالنسبة لوزير الصحة المركزي بشير العظمة، فقد سبق له أن اعترض على مشروع إقامة مصنع أدوية لإحدى الشركات الألمانية في الإقليم الجنوبي، مبرراً ذلك بأن شروط الاتفاقية ستؤدي إلى احتكار الشركة للأسواق المحلية. ورغم كونه رئيساً للجنة العليا لاستيراد الأدوية، لم يلقَ اعتراضه اهتماماً.[١]

ولما كُلّف بشير العظمة بإعداد برنامج اشتراكي لوزارته، أرسل بتقرير عنه إلى مكتب الرئيس. وبعد مضي شهرين استفسر من وزير الدولة لشؤون الرئاسة (علي صبري) عن رأي رئيس الجمهورية بالتقرير، فأفاده بأن الرئيس قد أعجب به. ومضت الأيام، وأتيح لبشير العظمة أن يسأل الرئيس مباشرة عن التقرير، فأجابه الرئيس عبد الناصر بأن التقارير تأتيه من الوزراء بسيارات الشحن، وهو لا يستطيع قراءتها كلها، فما كان من بشير العظمة إلا أن تقدم باستقالته.[٢]

هـ- الصراع بين المشير عامر وعبد الحميد السراج ومضاعفاته:

كان المشير عامر قبل قيام الوحدة يسيطر سيطرة تامة على الجيش وجهاز المخابرات المصرية، وله أنصاره من ضباط مجلس الثورة المصرية والوزراء والإداريين في الحكومة، يتمتع بصفات "صعيدية" تجعله محبوباً، كالتواضع وتقديم الخدمات لأتباعه ومريديه، وله الرأي الأول بعد الرئيس عبد الناصر، ومكانة خاصة بين جميع الوزراء من ضباط الثورة السابقين. ويبدو أنه كان يخطط لجعل سورية "إقطاعاً" خاصاً به. فقد قام منذ العام الأول للوحدة بتفريغ الجيش السوري من الضباط اليساريين، واستبدالهم بضباط أغلبهم من الدمشقيين، كما دعم مركزه في الإقليم الشمالي بنقل العديد من ضباط تنظيمه السري في الجيش المصري إلى الجيش الأول. وكانت التعديلات الوزارية الناتجة عن مِلْءِ شواغر الوزراء البعثيين المستقيلين مناسبةً لإسناد بعض الوزارات إلى عدد من ضباط الجيش السوري الموالين للمشير، وكان كل واحد من هؤلاء الوزراء العسكريين يعد نفسه أرفع شأناً من عبد الحميد السراج.[٣]

أما عبد الحميد السراج، فقد كان قبل الوحدة رئيساً للمكتب الثاني في الجيش (المخابرات العسكرية)، ضابط منطوي على نفسه، ينفذ أوامر رؤسائه. وكان بطبيعته الانطوائية ضابط مباحث غير محبوب من قبل السياسيين. وقد بدأت مسيرته في السلطة علوّاً منذ التحقيق في اغتيال العقيد عدنان المالكي. ومن ثم توثقت صلاته مع أجهزة المخابرات المصرية قبيل إعلان الوحدة. وبعد قيامها عُيّن كوزير للداخلية في الوزارة التنفيذية الأولى. ونظراً لما يتمتع به من حظوة لدى الرئيس عبد الناصر فقد حظي إبان عام ١٩٦٠

---

[١] المصدر نفسه، ص٢٤٤.

[٢] سمير عبده، مرجع سابق، ٧٢-٧٣.

[٣] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٨٨٩.

بسلطات لم يتمتع بها أي حاكم في الإقليم الشمالي، إذ جمع في شخصه ما بين رئاسة الاتحاد القومي في الإقليم الشمالي بما يعنيه ذلك من سلطة أمنية سياسية، ووزارة الداخلية التي تسيطر على الجهاز الإداري في المحافظات وعلى الشرطة والأمن، ورئاسة المخابرات السورية، إضافة إلى إشرافه على أجهزة الإعلام. وقد تكشفت إحدى أوجه الصراع بين المشير عامر وعبد الحميد السراج في شهر آب ١٩٦٠، عندما استدعى الرئيس عبد الناصر عبد الحميد السراج والوزراء العسكريين السوريين (من جماعة المشير عامر) إلى القاهرة للنظر في خلافات استفحلت بين الطرفين، فتقدم هؤلاء الوزراء ببعض المطالب إلى رئيس الجمهورية، تهدف إلى الحد من سلطة عبد الحميد السراج منها:

- فصل الجهاز الإداري عن الجهاز السياسي والجهاز الاقتصادي.
- الفصل بين المخابرات السورية وأجهزة وزارة الداخلية.
- فصل الدعاية والإعلام عن إدارة السراج.[١]

وقد علّق صلاح نصر في مذكراته على هذه المطالب بقوله: "*ومن المضحك أن هذه الاجتماعات قد انتهت بالوزراء الضباط إلى النتيجة نفسها التي انتهت إليها مسرحية الفيل يا ملك الزمان،*[٢] *إذ أدت إلى تعيين السراج رئيساً للمجلس التنفيذي ورئيساً للمؤسسة الاقتصادية، إضافة إلى سلطاته الواسعة الأخرى*".[٣]

ويشير صلاح نصر إلى واقعة أخرى حدثت أواخر عام ١٩٦٠، وهي المشادة الكلامية التي حدثت بين عبد الحميد السراج وبين الوزراء العسكريين السوريين إبان إحدى الاجتماعات الشعبية في مدينة حلب. إذ أنحى الرئيس عبد الناصر باللائمة على عبد الحميد السراج لموقفه الضعيف أمام الوزراء العسكريين، واستشهد بإدارة نيكيتا خروشوف لاجتماعات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي قائلا له: "*كان خروشوف يجمع اللجنة المركزية ويسمح لكل عضو أن يقول ما يشاء، ولكن لا يسمح لأحد أن يتجاوز الحدود التي ينبغي أن يراعيها (...) كان بيضربهم بالجزم (الأحذية)*".[٤]

---

[١] قارن: أكرم الحوراني، المصدر السابق ج٤، ص٢٨٩٠ ؛ صلاح نصر، مصدر سابق، ص٢٠٢.

[٢] مسرحية تتحدث عن فيلٍ كان أثير عند أحد الملوك، وكان الفيل يعيث ويخرب في المدينة ما اضطر أهلها لتشكيل وفد للاحتجاج عند الملك. وعندما قابله أعضاء الوفد، سيطر عليهم الرعب، ولما استفسر منهم الملك عن سبب حضورهم أجابوه بأنهم جاؤوا يطالبون بأنثى لهذا الفيل. أوردها: أكرم الحوراني، المصدر السابق، ج٤، ص٢٨٩٠، ح٢.

[٣] صلاح نصر، المصدر السابق، ص١٩٩، ٢٠٤.

[٤] أوردها أكرم الحوراني في مذكراته وعلّق عليها بـ: "إن هذه الواقعة التي يذكرها (صلاح) نصر لها ما يعزز مصداقيتها في خطاب عبد الناصر الذي ألقاه في مدينة اللاذقية، وأعلن عن استعداده لسحق معارضيه من القوى السياسية السورية بالأحذية مقلداً خروشوف (...) في الدورة العادية لهيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٦٠". راجع: أكرم الحوراني، المصدر السابق، ج٤، ص٢٨٩٢.

وبغض النظر عن الأخطاء التي ارتكبها جهاز عبد الحميد السراج في الإقليم الشمالي، إلا أنه أثبت قدرة عالية في حماية الإقليم من الأخطار الداخلية والخارجية على حد سواء.[١] وقد فوجئ عبد الحميد السراج عقب تشكيل الحكومة الاتحادية في ١٦ آب ١٩٦١ بقرار تعيينه كنائب رئيس الجمهورية لشؤون الداخلية في العاصمة، لما في ذلك من إبعاد له عن مركز قوته في الإقليم الشمالي، إلا أنه امتثل للقرار، وسافر ممتعضاً إلى القاهرة، في حين وصل المشير عامر إلى دمشق مزوداً بصلاحيات واسعة.[٢]

قوبل مجيء المشير عامر إلى الإقليم الشمالي بموجة عداء واستنكار نظمها مؤيدو عبد الحميد السراج.[٣] ونتج عن اختلاط الشائعات بالحقائق استيقاظ الإقليمية والقطرية في بعض النفوس، ومن ذلك انضمام فريق من السوريين إلى صف عبد الحميد السراج بعد أن تناسوا كل ما ارتكبته أجهزته الأمنية من فظائع بحقهم طيلة عهد الوحدة. وسرعان ما أصبحت مقرات الاتحاد القومي في الإقليم الشمالي مراكز لمقاومة المشير عامر ولانتقاد نظام الحكم. فأصدر رئيس الجمهورية مرسوماً يقضي بدمج مؤسسات الاتحاد القومي في الإقليمين كليهما، وبتوحيد أجهزة المخابرات فيهما، وقراراً آخر بنقل بعض ضباط المخابرات السوريين إلى القاهرة. وأُلقي القبض على من امتنع منهم عن تنفيذ القرار، وهرب بعضهم إلى لبنان، وتوارى بعضهم الآخر عن الأنظار.[٤]

ومن جهة أخرى، لم تستطع المخابرات المصرية –رغم إمكاناتها الواسعة في الإقليم الشمالي– أن تضاهي قوة قبضة عبد الحميد السراج الأمنية.[٥] وفشل المشير عامر في استدراج أعوان عبد الحميد السراج.[٦] تصادف ذلك مع عودة عبد الحميد السراج إلى دمشق دون إذن من الرئيس، ليبدأ تحريض أنصاره للاعتراض على قرارات نقلهم. ما أنتج حالة من التذمر في الشارع الشعبي، ووصل الأمر إلى حد التقريع برئيس الجمهورية نفسه. وانهمكت المخابرات العسكرية في رصد أتباع عبد الحميد السراج، ومعالجة الفوضى الناجمة عنها، كإضراب بعض المخابز ووسائل النقل الداخلي ومحاولة إثارة النقابات العمالية ضد الحكومة، وكان من المنطقي أن يشارك في هذه الأعمال كل متضرر أو عدو للوحدة.[٧]

---

[١] جريدة الشراع بتاريخ ١٩٩٨/١/٦.

[٢] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٢٦٧-٢٦٩.

[٣] غسان زكريا، مصدر سابق، ص٢٠٥.

[٤] راجع: أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ٢٩٠٠-٢٩٠١.

[٥] المصدر نفسه، ج٤، ص٢٩٠٠.

[٦] مصطفى طلاس، مصدر سابق، ج٢، ص١١٠-١١٥.

[٧] غسان زكريا، مصدر سابق، ص٢٠٦، ٢٦٠

وفي اجتماعه مع الرئيس عبد الناصر نفى عبد الحميد السراج مسؤوليته عن الأحداث التي يشهدها الإقليم الشمالي، طالباً من الرئيس ألا يوافق على قرارات نقل بعض الضباط التي أقرها المشير عامر، فرفض الرئيس طلبه،[١] فتقدم عبد الحميد السراج باستقالته من جميع مناصبه. ولأن مكانة المشير عامر عند رئيس الجمهورية لم تكن مجالاً للمساومة، فقد قبل الرئيس عبد الناصر استقالة عبد الحميد السراج،[٢] وسمح له بالعودة إلى الإقليم الشمالي، وأُعلنت الاستقالة في ٢٢ أيلول ١٩٦١.[٣] وعملياً، خسر الرئيس عبد الناصر أحد أهم أعوانه في الإقليم الشمالي.[٤]

ومن أمثلة تأثير الخلاف بين المشير عامر وعبد الحميد السراج في أمن ج.ع.م برمته،[٥] ما ذكره مصطفى رام حمداني (محافظ حمص آنذاك) في مذكراته عن كشفه للخيوط الأولى لحركة ٢٨ أيلول ١٩٦١، وعن إعداده تقريراً بذلك وإرساله نسخة منه إلى عبد الحميد السراج الذي أخطر المشير عامر به، لكن الأخير "لم يأخذ بكلامه وعده تخريفاً".[٦] كما تلقى المشير عامر معلومات مشابهة من الضابط أحمد كامل (قائد وحدة الدفاع الجوي في حلب)، فرد عليه المشير عامر بأن تلك المعلومات ناتجة عن إرهاق نفسي، ولم يكتفِ بذلك بل أصدر أمراً بتعيينه كملحق عسكري في باكستان. وكذلك معلومات من مدير المباحث الجنائية العسكرية سخر منها المشير عامر. ومعلومات من العقيد أحمد الحمزاوي (مدير مكتب الاتصال المصري في دمشق) بلغت من الدقة حداً جعلها أقرب أن تكون صورة طبق الأصل عن خطة حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١، إلا أن المشير عامر رفض حتى مقابلته.[٧]

ويروي نبيل الشويري حادثة أخرى توضح مدى خطورة المشهد السياسي في الإقليم الشمالي قبيل الانفصال، إذ يذكر: " *قبل يومين من الانفصال، كان لي صديق ضابط في الجيش اسمه عبد الرحمن خليفاوي،*[٨] *وتحدثنا بشأن الوضع المتفجر بسبب عزل السّراج فقال لي: يا أخي غريب عقل عبد الناصر!! لم يبق معه في سورية إلاّ*

---

[١] المصدر نفسه، ص٢٠٦.

[٢] أحمد غميض، **سورية من الوحدة إلى التصحيح–شهادات ونظريات ١٩٥٨–١٩٧٠**، حمص، دار التوحيد، ١٩٩٩، ص٧٧.

[٣] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٩٠١.

[٤] محمد صفي الدين، مرجع سابق، ص٢٤٦.

[٥] كان لإلغاء القبضة الحديدية لعبد الحميد السراج دفعة واحدة، أحد الأخطاء القاتلة التي شجعت قيام حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١. ويمكن تشبيه ذلك بما جرى من أحداث في الاتحاد السوفيتي قبيل انهياره، إذ أدت سياسة انفتاح –دفعة واحدة دون دراسات مسبقة– على المعارضة التي انتهجها ميخائيل غورباتشوف، وإطلاق الحريات دون تدرج، إلى تدهور منظومة أمن النظام السوفيتي برمتها.

[٦] مصطفى رام حمداني، مصدر سابق، ص٢٠٤–٢٠٥.

[٧] أحمد حمروش، مرجع سابق، ج٣، ص٦٦–٦٧، ٨٠–٨١.

[٨] من مواليد دمشق ١٩٢٧، ضابط في الجيش السوري، رُقّي عام ١٩٧١ إلى رتبة لواء، وكلّفه الرئيس الراحل حافظ الأسد برئاسة مجلس الوزراء مرتين، الأولى ١٩٧١–١٩٧٢، والثانية ١٩٧٦–١٩٧٨. انظر: سعاد جمعة وحسن ظاظا، **الحكومات السورية في القرن العشرين**، دمشق، دار الرؤية، ٢٠٠١، ص٧٢.

كلب الحراسة فكيف يبعده؟ لم يبق أحد مع عبد الناصر في سورية، الشرطة العسكرية قادرة على القيام بانقلاب وحدها، كل الناس ضده، والجيش ضده، إن فرقة هجانة إذا جاءت من البادية (...) ستنجح في تنفيذ انقلاب".[١]

وفي الساعات الأخيرة من ليلة ٢٨ أيلول ١٩٦١، اتصل قائد الجيش الأول الفريق جمال فيصل بقائد المنطقة العسكرية الوسطى العميد مطيع السمان، طالباً منه إرسال سرية مشاة إلى حماة لتعزيز الأمن في هذه المدينة بوصفها مسقط رأس عبد الحميد السراج. وبهذه الصورة، شكّلت تحركات جماعة عبد الحميد السراج مصدر إزعاج حقيقي للمشير عامر، حتى إذ ما بدأ يعد العدة لتصفيتهم والإمساك بزمام الأمور في الإقليم الشمالي، فوجئ فجر ٢٨ أيلول ١٩٦١ بما هو أدهى وأخطر.[٢] في حين كان الشارع السوري يترقب حدوث شيء ما.[٣]

أما الرئيس عبد الناصر فقد كان واثقاً من أن المشير ورجاله قد أصبحوا على أهبة الاستعداد لضرب أي حركة، ولم يكن يتوقع أن تصدر حركة مضادة لنظامه من بين صفوفهم. ولساعات طويلة اعتقد المواطنون والمراسلون الأجانب أن عبد الحميد السراج وأعوانه وراء حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١، إلا أن فئة أخرى من الضباط كانت هي السبّاقة.[٤]

ثانياً– السياسة الاقتصادية وإشكالاتها:

١– لمحة عن أبرز المنجزات الاقتصادية في عهد الوحدة:

---

[١] نبيل شويري، مرجع سابق، ص٦٦.

[٢] مطيع السمان، مصدر سابق، ص٢١، ٢٥.

[٣] أحمد غميض، مرجع سابق، ص٥٦.

[٤] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٢٧٤-٢٧٥.

كوّنت مسألة النهوض بالواقع الاقتصادي وتطويره الاختبار الأصعب لزعامة الرئيس عبد الناصر. ونظراً لحاجة الدولة الجديدة إلى السيولة النقدية اللازمة لتمويل المشاريع التنموية، فقد وقعت سياسته الخارجية في مفترق طرق، بصورة رصدتها الخارجية البريطانية بأنه "المرحلة الأصعب في حياته".[١]

فمن سمات الدول النامية الاعتماد في اقتصادياتها على الزراعة، و ج.ع.م لا تشذ عن هذه القاعدة. فقد كان اقتصادها حساساً جداً، يتأثر بمواسم الأمطار، وبالأحداث السياسية العصيبة التي تمر بها المنطقة العربية عموماً.[٢] ونتيجةً لتدني مستوى المعيشة وانخفاض معدل الإنتاج ونقص اليد العاملة المؤهلة وغياب التوزيع العادل للثروة الوطنية،[٣] رفض نظام الحكم الجديد النظام الاقتصادي الحر، وتبنّى النهج الاشتراكي ونظام الاقتصاد الموجّه.[٤] وبوشر بإعداد الخطة الاقتصادية الخماسية الأولى بموجب قرار جمهوري بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٨، وبدأ تنفيذها في مجال الصناعة في الإقليم الشمالي بموجب القرار رقم ٥٢٠ بتاريخ ١٩ آذار ١٩٥٩.[٥]

وقد واجهت السلطة المركزية صعوبات متعددة في مستوى التوحيد الاقتصادي في إقليمي دولة الوحدة، ومن أسباب ذلك اختلاف النظم والسياسات الاقتصادية بين سورية ومصر قبل الوحدة. واعتمدت طريقة التوحيد على تنظيم اقتصاد الإقليم الشمالي بصورة مماثلة للتنظيم الاقتصادي المعمول به في الإقليم الجنوبي، ما يفسر كثرة القوانين التي صدرت في الإقليم الشمالي. ومن القوانين المهمة التي صدرت قانون الإدارة المحلية، وهو القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠، وقد كوّن خطوة مهمة على طريق تخفيف البيروقراطية بتخويله المحافظين اتخاذ القرارات اللازمة بعد الاتصال برئيس الجمهورية مباشرة دون العودة إلى المجالس التنفيذية. كما أُحدثت "المؤسسة الاقتصادية السورية" بموجب القرار رقم ٩٩ لعام ١٩٦٠، ومهمتها الإسهام في تنمية الاقتصاد القومي بوساطة القطاع العام.[٦]

وحصل العمال والفلاحون في الإقليم الشمالي على الكثير من المكاسب في عهد الوحدة، وشهد الإقليم ثورة كهربائية حقيقية.[٧] ووسِّعَ الإنفاق على المشاريع الإنمائية والمشاريع السياحية.[٨] وهدفت الخطة الخمسية

---

(1) F.O. 371/141902. From British Embassy to Foreign Office, Jan. 7, 1959. (1029/2). Confidential.

(٢) سامي عصاصة، المرجع السابق، ص١٧٨.

(3) F.O. 371/150902. From Cairo to Foreign Office, Foreign Office and Whitehall Distribution, July 12, 1960. No. 87 Saving. Confidential.

(٤) عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص٣١٧.

(٥) راجع قرار رئيس ج.ع.م رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن قيام الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة بتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة للإقليم الشمالي، في: النشرة التشريعية عن شهر مارس ١٩٥٩، ص٧٤٥.

(٦) راجع: محمد عبد المولى الزعبي، **الجمهورية العربية المتحدة: تجربة في الوحدة العربية ١٩٥٨-١٩٦١**، ص٢٤٢-٢٥٠.

(٧) سمير عبده، مرجع سابق، ص٧٦-٧٧.

(٨) راجع: عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص٣١٧، ٢٢٩، ٣٤٦-٣٤٧.

الأولى إلى تطوير النقل ووسائله، والتوسع في الإنتاج وخدمة متطلباته، وأعطيت الأولوية لتنفيذ خط سكة حديدية يربط حوض نهر الفرات (منطقة الإنتاج الزراعي) بمدينة اللاذقية (ميناء التصدير) مروراً بحلب (المركز الصناعي في الشمال)، كما هدفت الخطة الخمسية أيضاً إلى توسيع شبكات الطرق البرية، وإنشاء مطار دمشق الدولي، وبناء ميناء طرطوس.[١]

وجرى التوسع في بناء المدارس ودور إعداد المعلمين، ومضاعفة ميزانية التعليم الجامعي، وتنظيم المدارس الخاصة، وتطبيق مناهج دراسية جديدة.[٢] ووضعت خطط لإنشاء عدد من المشافي والمستوصفات الجديدة. وتقرر مشاركة القطاع العام في مشاريع الإسكان، وتشجيع السكن التعاوني، ودراسة إنشاء بنك عقاري.[٣]

ومن المشاريع الزراعية المهمة التي انتهى تنفيذها في عهد الوحدة، مشروع الغاب (بدأت دراساته منذ ١٩٢٧) الذي يضم سد الرستن، وسد محردة، وشبكة طرق طولها ٢٠٧ كم، ومحطة توليد الطاقة الكهربائية، ومركز للتجارب الزراعية، و٢٢ حوضاً لتربية الأسماك. ومن المشاريع الزراعية التي استمر العمل فيها إبان عهد الوحدة مشروع تجفيف مستنقع الروج. واستمر العمل في إنجاز شبكات الري على نهر السن وفي مزيريب، وإجراء دراسات مشاريع كبرى على الأنهار الرئيسة في الإقليم الشمالي.[٤]

وبوشر بإنشاء مراكز لإنعاش الريف في الإقليم الشمالي في عام ١٩٥٩، فكانت الأولى من نوعها في سورية، ومهمتها رفع مستوى معيشة سكان الإقليم الشمالي في النواحي الخدمية.[٥] وأنشئ عدد من المراكز الزراعية والمداجن والمناحل، وحُفرت بعض الآبار الارتوازية في محافظات الإقليم الشمالي. ووضعت مخططات طبوغرافية وتنظيمية لـ ٩٠ مدينة وبلدة، وأُنيرت ٦٧ بلدة جديدة بالكهرباء، علماً بأن عدد المدن والبلدات السورية المنارة قبل الوحدة ٩٦ مدينة وبلدة فقط. كما استمر العمل في إنشاء مصفاة حمص،[٦] وأُحدثت

---

[١] نجلاء أبو عز الدين، مرجع سابق، ص٤٧٢.

[٢] عوني فرسخ، المرجع السابق، ص٣٦٢-٣٦٤. ويذكر عوني فرسخ، أنه على الرغم من تطبيق مناهج دراسية جديدة إلا أنها لم تخلُ من الظاهرة المتفشية في الكتب المدرسية العربية عامة، وهي ظاهرة تمجيد الحاكم وتأييد الحكم بما يشبه الأسلوب الدعائي، حتى ولو كان ذلك على حساب الحقائق العلمية. المرجع نفسه، ص٣٦١-٣٦٢.

[٣] عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص٣٦١-٣٦٧.

[٤] المرجع نفسه، ص٣٢٤-٣٢٨.

[٥] المراكز هي: مركز حران العواميد (ريف دمشق) ١٩٥٩/١/٢، مركز صلخد (السويداء) ٢٦ تموز ١٩٦٠، مركز جوبة البرغال (اللاذقية) ١٩٦١/١/٢٢. انظر: ريما مصطفى سويد، **السياسات الزراعية والتنمية الاقتصادية في سورية**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٠، ص٣٩-٤٠.

[٦] عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص٣٣٢، ٣٤٦، ٣٦٨-٣٧١.

"الهيئة العامة لشؤون البترول"،[١] كما شارك الخبراء السوفيت والألمان في العمل في موقعي "كراتشوك" و"الغونة" النفطيين،[٢] واكتُشف حقل السويدية النفطي في عام ١٩٥٩.[٣] إضافة إلى العديد من المشاريع التي بوشر العمل بها في الإقليم الشمالي أو جرى استكمالها إبان عهد الوحدة.[٤]

وما يجدر ذكره في هذا المقام، أنه رغم كثرة الملاحظات على المنجزات الاقتصادية في الإقليم الشمالي، فإن ما تحقق إبان عهد الوحدة القصير الأمد كان يحتاج إلى عدة سنوات لتحقيقه.[٥]

٢- إشكالات الزراعة:

شهد الإقليم الشمالي إبان عهد الوحدة قحطاً شديداً نتيجة رداءة المواسم المطرية (راجع الشكلين ١١ و ١٢ في ملحق الجداول والأشكال)، ما أفرز نتائج سلبية على الدورة الاقتصادية بصورة عامة، نظراً لاحتلال الزراعة المرتبة الأولى في اقتصاديات هذا الإقليم.[٦]

ولم تكن حدة التناقضات الاجتماعية في سورية قد برزت بالطريقة التي برزت فيها في مصر قبيل عهد الوحدة، إذ لم يكن في سورية طبقة أجنبية تماثل طبقة المتمصرين التي كانت تتحكم بالاقتصاد المصري. وكانت الطبقة المالكة في سورية طبقة وطنية تستند إلى تراث غني في مقارعة الاحتلال الفرنسي، كما كان الإقطاع متركزاً في المناطق الشمالية والشرقية والوسطى من سورية، وكانت هذه المناطق تعاني قلة عدد السكان (باستثناء المنطقة الوسطى)، الأمر الذي انعكس إيجابياً على شكل التخفيف من نسب البطالة، ومن ثم التخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية.[٧] في حين كانت مصر تعاني الكثافة السكانية المرتفعة، والمتمركزة في منطقة زراعية صغيرة نسبياً، ما ضاعف من حدة مشكلاتها الاجتماعية.

وقد شرعت حكومة الوحدة بتطبيق الإصلاح الزراعي في الإقليم الشمالي بموجب القانون ١٩٥٨/١٦١، الذي جعل السقف الأعلى للملكية الزراعية ٨٠ هكتاراً بالنسبة للأراضي المروية، و٣٠٠

---

[١] راجع قرار رئيس ج.ع.م بالقانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء الهيئة العامة لشؤون البترول، الجريدة الرسمية، العدد ٢٩ مكرر، بتاريخ ٢٩ أيلول ١٩٥٨.

[٢] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٦٥٣.

[٣] رمضان محمد درويش، **السكان والبيئة في الجمهورية العربية السورية**، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، ١٩٩٦، ص٩٤.

[٤] للوقوف على تفاصيل أوسع حول منجزات عهد الوحدة في الإقليمين الشمالي والجنوبي، راجع القرارات والقوانين المنشورة في: النشرة التشريعية، مصدر سابق ؛ سويدان ناصر الدين، مرجع سابق ؛ عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة** ؛ وثائق المكتب المركزي للإحصاء في دمشق.

[٥] سليم ناصر بركات، **الوحدة السورية–المصرية: مراجعة نقدية لتجديد الفكر القومي العربي**، دمشق، مطبعة الاتحاد، ١٩٩٨، ص٢٨٣.

[٦] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص١٧٩-١٨٠.

[٧] عوني فرسخ، المرجع السابق، ص٧٦-٧٧.

هكتاراً بالنسبة للأراضي البعلية، وحدد مدة الاستيلاء على الأراضي بخمس سنوات، وجعل مدة سداد ثمن الأرض ٤٠ سنة.[١]

كان القانون الجديد بمثابة صورة معدلة عن القانون الذي طبق في مصر منذ ١٩٥٢، بعد تكييفه بما يتناسب مع ظروف الإقليم الشمالي، وذلك لسد الثغرات التي أظهرها التطبيق العملي للقانون في مصر.[٢] ورُبط الإصلاح الزراعي بالخطة الشاملة للتنمية، وتضمَّن توسيع الأراضي المروية وإعادة توطين الفلاحين وتخصيص استثمارات كبيرة للخدمات الاجتماعية والمنافع العامة.[٣]

لم يأخذ القانون الجديد بأسباب اختلاف الأوضاع الاجتماعية والظروف الزراعية بين الإقليمين،[٤] وطبق على عجل دون دراسة وإعداد، وكان يشكو من نقص كبير من مقومات نجاحه في المستوى العملي من إداريين متخصصين وهيئة مهندسين ملائمة وأخصائيين ومشرفين زراعيين، ومن غياب الدراسات الاجتماعية ونقص في تشكيل الجمعيات التعاونية، إضافة إلى نقص العاملين المدربين والآلات الزراعية ورأس المال.[٥] ولم توزع الأراضي المصادرة بالسرعة المقدرة لها، كما لم تمسح ملكية الأراضي الزراعية ونوعيتها بصورة شاملة قبيل الشروع في تطبيق القانون، في ظل وجود مساحات واسعة من الأراضي دون ملكية مثبتة، وتفاوت نسب خصوبة الأراضي وتبعثرها.[٦]

ولم يخل تطبيق القانون من بطء ناتج عن تلاعب مالكي الأراضي الذين قاطعوا اللجان القانونية واستفادوا من ثغرات القانون. وفي المحصلة أدى تطبيق قانون الإصلاح الزراعي في الإقليم الشمالي إلى تضرر الإنتاج الزراعي فيه تضرراً عاماً. وزاد الطين بلة المواسم المطرية السيئة جداً إبان عهد الوحدة، ما أسهم في تضرر مئات من الفلاحين، واضطرارهم إلى النزوح إلى المدن الداخلية أو إلى خارج البلاد.[٧]

وهكذا، أدت الطريقة التي طبق بموجبها قانون الإصلاح الزراعي إلى إثارة حنق الإقطاعيين، واستياء الفلاحين، وخفض الإنتاج الزراعي في الإقليم الشمالي بآنٍ معاً.

---

[١] عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص٣٢٨-٣٢٩.

[٢] راجع: سليم ناصر بركات، مرجع سابق، ص٢٧١.

[٣] بدأ العمل في توطين الفلاحين في منطقة الجزيرة السورية قبيل قيام الحركة الانفصالية، حيث تم البدء في إنشاء ٤٠ قرية لهذا الغرض. انظر: نجلاء أبو عز الدين، مرجع سابق، ص٤٨٠-٤٨١.

[٤] انظر: عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ج٢، ص٥٨ ؛ سمير عبده، مرجع سابق، ص٧٥.

[٥] نجلاء أبو عز الدين، مرجع سابق، ص٤٨٠.

[٦] عوني فرسخ، المرجع السابق، ص٣٣٠.

[٧] سمير عبده، مرجع سابق، ص٧٦.

ويشير أكرم الحوراني في مذكراته إلى أن الدافع الذي عجّل في إصدار قانون الإصلاح الزراعي هو رغبة الرئيس عبد الناصر استباق خصمه العراقي عبد الكريم قاسم إعلامياً، بعد حصوله على معلومات عن قرب صدور قانون الإصلاح الزراعي في العراق.[١] وقد أُتبع قانون الإصلاح الزراعي بقانون إلغاء قانون العشائر،[٢] ونشرته الصحف دون أن تذكر الأسباب الموجبة لإصداره، وطُلب من أكرم الحوراني أن يتولى ذلك، الأمر الذي فسره فيما بعد برغبة الرئيس عبد الناصر في "*التهرب من مسؤولية إصدار هذا القانون، ووضعي (الحوراني) في مواجهة رجال العشائر الأقوياء في سورية، لأنال نصيبي من غضبهم ونقمتهم، لا سيما أن مواجهاتي السابقة لهم في المجلس النيابي منذ عام ١٩٤٣، مشهورة ومعروفة*".[٣]

ولما كان الاقتصاد والسياسة وجهين لعملة واحدة، فقد أفرزت بعض المشاريع الزراعية إشكالات سياسية، وحساسيات طائفية وعرقية. ومن ذلك، ما ذكره الباحث عوني فرسخ بخصوص مسألة إعمار أراضي الجزيرة السورية بفلاحين مصريين بما يصب بالنفع على الإقليمين.[٤] إذ ذكر أن عملية التهجير هذه لم تكن لتتم على حساب الفلاحين السوريين، وبأن الفكرة كانت مبنية على أسس قومية لتحقيق أكثرية عربية في منطقة حساسة تكوّن فيها الأقليات غير العربية ما يقرب من ٥٠٪ من تعداد السكان. إلا أن أجهزة الإعلام المعادية لم تفوّت هذه الفرصة، فأعلنت إذاعة باريس أن حكومة ج.ع.م تنوي تهجير مليون مصري إلى أراضي الجزيرة السورية.[٥] ولا يخفى هنا مدى الحساسيات التي يمكن أن تتسبب بها مثل هذه

---

[١] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٧١٤.

[٢] انظر: قرار رئيس ج.ع.م بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن إلغاء قانون العشائر في الإقليم السوري، الجريدة الرسمية، العدد ٢٩، بتاريخ ٢٩ أيلول ١٩٥٨.

[٣] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٧١٤.

[٤] لم تكن فكرة توطين فلاحين مصريين في أراضي الجزيرة السورية من وحي أفكار المسؤولين المصريين فقط، إذ تعود جذورها إلى ما قبل الوحدة، وسبق أن اقتراحها أكرم الحوراني على الجانب المصري منذ كان رئيساً للمجلس النيابي السوري أثناء زيارة الوفد السوفيتي لسورية ١٨ أيلول ١٩٥٧، خلال دراسة مشروع سد الفرات وإمكانية مساحة الأراضي المروية التي تتطلب زيادة عدد السكان. إذ طرح أكرم الحوراني الفكرة كحل للمشكلة، وذلك بحضور السفير المصري محمود رياض الذي أثنى على الاقتراح، ولاسيما أن مشروع الاتحاد السوري-المصري كان مقدراً له التحقق قبل تنفيذ هذه المشاريع. وفي ٢٤ حزيران ١٩٥٩ ذكّر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر أكرم الحوراني بذلك، فربط أكرم الحوراني تنفيذ المشروع بإنجاز سد الفرات، وغمز للرئيس بالاهتمام به كاهتمامه بإنجاز السد العالي. للمزيد راجع: أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٣، ص٢٤٤٢-٢٤٤٣ ؛ ج٤، ص٢٨٠٠-٢٨٠١.

[٥] راجع: عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص٢٣١-٢٣٢. انظر أيضاً: ممدوح رحمون، "البنية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الوحدة"، بحث منشور في كتاب: أحمد يوسف أحمد وآخرون، **أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩، ص١٩٥. ومما يجدر ذكره، أن عوني فرسخ قد عاد واستدرك إبان مشاركته في إحدى الندوات التي أقيمت عام ١٩٩٨، بأن سياسة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر تجاه هذه المسألة لم تكن لتخرج عن البعد الاقتصادي، ولم يحمّلها الجانب القومي، وبأن مواقفه كانت "إيجابية تجاه الجماعات الاجتماعية ذات الخصائص الذاتية السلالية والدينية والمذهبية، المصطلح على اعتبارها تجاوزاً أقليات، ولقد كان للرئيس عبد الناصر موقف في غاية الإيجابية تجاه تلك الجماعات، وتجاه الأكراد بالذات". انظر تعقيب عوني فرسخ على ورقة ممدوح رحمون في: أحمد يوسف أحمد وآخرون، **أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩، ص٢١٠.

الإشاعات المغرضة، ولاسيما لدى الأقليات غير العربية، وكذلك إثارة مخاوف الفلاحين العرب أنفسهم من منافسة الفلاحين المصريين لهم. وإذا ما وضعنا بالحسبان الأضرار التي سيلحقها قانون الإصلاح الزراعي بفئة المالكين، لأدركنا أحد أهم مصادر الإشاعات في تلك المنطقة.

٣- معوقات الصناعة والتجارة:

أدت سياسة التقشف والحد من الاستيراد إلى نشاط البرجوازية السورية في المراحل الأولى من الوحدة، وإلى إقبال القطاع الخاص على إقامة المنشآت الصناعية الاستهلاكية مستفيداً من الحرية والرعاية التي وفرتها الدولة للإنتاج المحلي.[١] وأصبحت مهمة القطاع العام هي تنفيذ المشروعات الصناعية البترولية والتعدينية والكهربائية، في حين تركت الصناعات الأخرى للقطاع الخاص. وتم اعتماد الخطط الخمسية، وإنشاء مراكز للتدريب الصناعي، ومعاهد صناعية، ومصارف للتمويل، وجرى إشراك القطاع العام في الصناعات التحويلية بموجب قرارات يوليو ١٩٦١.[٢]

وتماشياً مع تبني الحكم للاقتصاد الموجّه، صدرت قوانين التموين لتحديد الأسعار ومراقبتها.[٣] كما صدر القانون رقم ٩ بتاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٥٩ الذي حظر بموجبه استيراد السلع من خارج الجمهورية قبل الحصول على ترخيص من وزارة الاقتصاد.[٤] كما فرضت ضريبة على طلبات الترخيص للاستيراد والتصدير في الإقليم الشمالي مقدارها عشر ليرات سورية لكل طلب ترخيص للتصدير و٢ % من قيمة البضائع المرخص باستيرادها، كما فرضت ضريبة على كل طلب تعديل أو مد أجل ترخيص الاستيراد بما يعادل ١٠٪ من الرسم المقرر على الطلب الأصلي.[٥]

أدت هذه القرارات إلى توقف حركة التصنيع الناشطة، وإلى البدء بتهريب رؤوس الأموال السورية إلى الخارج، وإثارة نقمة الأوساط الرأسمالية الصناعية والتجارية.[٦] وسرعان ما اصطدم التوسع الصناعي في الإقليم

---

(١) سمير عبده، مرجع سابق، ص٧٨.

(٢) عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص٣٤٢-٣٤٣.

(٣) سمير عبده، المرجع السابق، ص٧٨.

(٤) قرار رئيس ج.ع.م بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاستيراد، النشرة التشريعية عن شهر يناير ١٩٥٩، ص٤٠-٤٥.

(٥) قرار رئيس ج.ع.م بالقانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٩ بفرض رسم على طلبات الترخيص في التصدير والاستيراد في الإقليم السوري، الجريدة الرسمية، العدد ١٦٤ مكرر، بتاريخ ٦ آب ١٩٥٩.

(٦) أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٧٦٧.

الشمالي بقلة الإمكانات المادية، وبمرور وقت طويل من عمر الوحدة في إعداد الخطط والدراسات اللازمة له،[١] وكان من معوقات هذا التوسع:

- العوائق البيروقراطية التي أخرت/أوقفت تنفيذ المشاريع الصناعية التي وضعتها وزارة الصناعة المحدثة. ومن ذلك وجوب مرورها على مكتب المستشار محمود رياض الذي شكّل "همزة الوصل" بين المجلس التنفيذي في الإقليم الشمالي وبين الحكومة المركزية، وإن أمكن تجاوز المستشار بإرسال المشروع المقترح إلى القاهرة مباشرةً، فلا بد له من مروره على مكاتب عدة حتى يصل إلى مكتب الرئيس الذي قد/لا يصادق عليه.[٢]
- بساطة المدخرات الوطنية ونقص الخبرة الفنية وضعف التخطيط الصناعي.[٣]
- مزاحمة بعض الصناعات المصرية للصناعات السورية، كالصناعات النسيجية التي كانت أقل تكلفة من نظيرتها السورية. وأدت مرحلة الكساد إلى حالة من البطالة، وما نجم عنها من آثار اقتصادية-اجتماعية سيئة لم تستطع الحكومة أن تجد حلولاً ناجعة لها.[٤]

وقد بدأ الضيق والتذمر يرتسم على وجوه التجار السوريين، نتيجة تضرر الدورة الاقتصادية بموجة الجفاف (انظر الشكل رقم ١٣ ص٢٧٩)، وصدور القوانين التي تحد من استيراد السلع الكمالية، وسياسة فرض الأسعار ومراقبتها، وإصدار قوانين التأمينات الاجتماعية التي حملت التجار أعباء ما يزيد عن ١٤٪ من أجور موظفيهم.[٥] وما لبث القطاع التجاري أن دخل في أزمة كان من أهم أسبابها:

- انعكاس العداء السياسي الخارجي على اقتصاد ج.ع.م ما أدى إلى إغلاق الكثير من الأسواق التجارية الخارجية في وجه الإنتاج السوري.[٦] فقد قطع جيران سورية التقليديون (العراق والأردن وتركية) معظم العلاقات التجارية معها، ما نجم عنه آثار سلبية ضاعفتها موجة الجفاف.[٧]

---

[١] عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص٣٤٤.

[٢] من ذلك أن عائلة حلبية من آل الملاح بقيت أكثر من أسبوع في القاهرة دون فائدة، وهي تستجدي لقاء وزير الاقتصاد عبد المنعم القيسوني للموافقة على ترخيص لمشروع صناعي، وذلك رغم الوساطات التي وصلت حتى مكتب رئيس الجمهورية نفسه، في ظل تضاؤل دور الوسائل التي من شأنها المساهمة في تسليط الأضواء على مثل هذه المشاكل كالصحافة الحرة. انظر: موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "حزب البعث السوري كما يراه أبو صالح"، ح٣، الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7DDA1146-71B5-48ED-8515-C33A1AE62C9B.htm

[٣] عوني فرسخ، المرجع السابق، ص٣٤٢-٣٤٣.

[٤] جريدة الدستور بتاريخ ١٩٩٨/٢/٢٥.

[٥] عوني فرسخ، المرجع السابق، ص٣٣٦-٣٣٩.

[٦] سمير عبده، مرجع سابق، ص٧٩.

[٧] جريدة الدستور بتاريخ ٢٠٠١/٢/٢٥.

- تأثير انخفاض أسعار القطن العالمية في اقتصاد إقليمي الوحدة.[١]
- عدم توحيد العملة بين الإقليمين، وما نجم عنه من مشكلات مالية تتعلق بأسعار صرف العملتين بين الإقليمين ومع المحيط الخارجي لهما.[٢]
- ضعف تكيّف التجار السوريين (المعتادين على اقتصاديات السوق الحرة) مع الضوابط الاقتصادية التي طبقت في الإقليم الشمالي.[٣]

وفي ١٠ تشرين الأول ١٩٥٩ رفعت غرفة تجارة حلب مذكرة إلى المشير عامر،[٤] لخصت مطالب رجال الاقتصاد في الإقليم الشمالي في الأمور الآتية:

- إعادة النظر في زيادة حجم الاستيراد والحفاظ على أسواق الصادرات الإقليمية والدولية.
- تأجيل ديون المصارف والشركات.
- إلغاء رسم التصدير على الأغنام.
- حل مشكلة الحرم الجمركي في مرفأ اللاذقية.
- تبسيط الرقابة على تصدير القطن.
- منح إعفاءات وامتيازات لتشجيع الصناعة.[٥]

ويستشف من قراءة ما بين سطور الصحافة المحلية شعور التذمر لدى الأوساط التجارية، ومن ذلك افتتاحية صحيفة الأيام الدمشقية في ٣ تموز ١٩٦٠ التي ضمت تحقيقاً صحفياً يكذب ١١ إشاعة تأميم تداولتها الأوساط التجارية.[٦]

وفي ٢٠ تموز ١٩٦٠ بوشر في الإقليم المصري بتطبيق قانون يمنع حمل أوراق النقد السورية، ونصّ القانون على عدم السماح للفرد بامتلاك نقد أجنبي تزيد قيمته عن ٣٠ جنيه مصري.[٧] كما صدر القانون

---

[١] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص١٨٦.

[٢] انظر حديث عزة الطرابلسي (حاكم مصرف سورية المركزي أيام الوحدة) للإذاعة السورية بتاريخ ١٣ تشرين الأول ١٩٦١ في: سامي عصاصة، المرجع السابق، ص٢٤٥، ح٨.

[٣] محمد صفي الدين، **الفكر القومي العربي والسياسة العربية مع التطبيق على مصر وسورية والجزائر**، رسالة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩، ص٢٤٥.

[٤] عدّ بعض الباحثين هذه المذكرة بمثابة البداية الحقيقية للانفصال، كما سمّوا عهد الانفصال بعهد التجارة والتجار. انظر: سمير عبده، مرجع سابق، ص٧٩.

[٥] سمير عبده، المرجع السابق، ص٧٩.

[٦] انظر: جريدة الأيام، العدد ٧٠٤٤، بتاريخ ٣ تموز ١٩٦٠.

[٧] سمير عبده، مرجع سابق، ص٨٠.

رقم ١١ لعام ١٩٦٠ الذي منع الاحتفاظ أو التصرف بقيمة البضائع المصدرة إلى الخارج، وذلك للوقوف في وجه تعاظم تهريب الأموال السورية إلى الخارج، ما أدى إلى إغلاق الاقتصاد السوري أمام حركة الأموال العالمية.[١]

وصدرت العديد من القرارات التي تقضي بفرض رقابة على الأوراق النقدية في إقليمي الدولة، وتعريب المصارف الأجنبية في الإقليم الشمالي. وسرعان ما تعاظمت مخاوف الصناعيين والتجار من قرب صدور قرارات تأميم، ما أدى إلى خلق حالة من البلبلة في الأوساط الاقتصادية في الإقليم الشمالي، وحاول المسؤولون طمأنتهم من خلال توزيع بعض المناصب القيادية في الاتحاد القومي عليهم واستبعاد نية الحكومة في إجراء أي عملية تأميم.[٢]

وقد أدت الشائعات عن عزم الحكومة على توحيد نقدي الإقليمين إلى تدهور سعر صرف الليرة السورية أمام غيرها من العملات، ما أثر في الميزانية العامة للدولة، بل كانت الميزانية نفسها تشهد "غمزاً ولمزاً" بسبب التفاوت في النسب المخصصة للمصاريف العامة فيها. ومن ذلك، ما أثاره وزير الصحة المركزي بشير العظمة حول الفرق في النسب المخصصة للدفاع في ميزانيتي الإقليمين، إذ كان نصيبها ٥٤٪ من ميزانية الإقليم الشمالي، في حين لم تتجاوز ١٧٪ في الإقليم الجنوبي.[٣] وكان الهدف من إثارة هذه المسألة هو تقليص نسبة مخصصات الحربية السورية لتوفير مبلغ ١٠٠ مليون ل.س بغية إنفاقها على المشاريع الخدمية، فما كان من رئيس الجمهورية إلا أن أمد ميزانية الإقليم الشمالي بمبلغ ٢٥ مليون ل.س من ميزانية دفاع الإقليم الجنوبي،[٤] وأصر على إدراج هذا المبلغ في الميزانية السورية كهبة من الإقليم الجنوبي للإقليم الشمالي، ولم ينس إعلان ذلك في خطاب له، فخرج خطابه كأنه يعلن انهيار الوضع المالي في الإقليم الشمالي، وانعكس ذلك نفسياً على الشارع السوري من خلال الشعور بأن الوحدة قد دخلت عملياً في محنة، إذ تُرجم خطابه بأنه إنقاذ مصري لسورية من الإفلاس، ووصل الأمر إلى درجة السخرية وإطلاق النكات عن "أن مصر الفقيرة ستعين سورية".[٥]

---

[١] بقي هذا القانون ساري المفعول في الجمهورية العربية السورية حتى ٢٠٠٩. انظر: جريدة تشرين، الملحق الاقتصادي، العدد٣ بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢٤.

[٢] سمير عبده، المرجع السابق، ص٧٩-٨١.

[٣] المرجع نفسه، ص٨٠-٨١. ويذكر سمير عبده أن رد المسؤولين في الإقليم الجنوبي على ذلك جاء على شكل اتهام لبشير العظمة بأنه شيوعي، وقدّم مدير المخابرات العامة (صلاح الدسوقي) إلى المشير عامر تقريراً يتهم فيه بشير العظمة بالشيوعية "بناء على تقارير مؤكدة"، وبأن بشير العظمة سبق وأن تبرع بمبلغ ٣٠٠ ليرة سورية لجريدة النور الشيوعية في عام ١٩٥٧.

[٤] تذكر الوثائق البريطانية أن المبلغ كان ٣٥ مليون جنيه مصري، انظر: F.O. 371/133958. From Extract Summary of World Broadcasts, Dec. 10, 1958. (1015/45). Unclassified

[٥] أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص٥٣-٥٤ ؛ أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٦٩٧-٢٦٩٨.

ولم يكن الوضع الاقتصادي في الإقليم الجنوبي بأفضل منه في الإقليم الشمالي، نتيجة تراكم التخلف والفقر، واتساع الهوة بين الطبقات الاجتماعية، وارتفاع الكثافة السكانية. وقد تضمنت بعض تقارير السفارة البريطانية في القاهرة خلال شهري نيسان وأيار ١٩٥٩ إشارات متعددة لمعاناة الإقليم الجنوبي اقتصادياً، نتيجة الضغوطات الغربية وعدم قدرة المساعدات السوفييتية في تعويض النقص، وأشارت إلى محاولات الحكومة في جذب الاستثمارات الألمانية والصينية والعربية، دون أن يمنع ذلك من افتتاح نواد ليلية وملاهٍ وأماكن سياحية لاستقطاب القطع الأجنبي. كما لامس التقرير الأمراض الاجتماعية التي بدأت تتزايد في المجتمع المصري، ومنها ارتفاع نسبة العنف الاجتماعي وإدمان الحشيش. وتحدث عن مضاعفات الاكتشافات النفطية الجديدة في ليبيا والجزائر التي خلقت عامل تخوف لدى سلطات القاهرة من انخفاض عائدات مرور ناقلات النفط عبر قناة السويس إلى أوروبا. ولم تمنع الإجراءات الأمنية المشددّة خروج بعض المظاهرات الطلابية في الإقليم الجنوبي، وتوزيع المنشورات المعارضة لسياسة الحكومة والتي سرعان ما يتم تشتيتها بوسائل لا تخلو من العنف.[١]

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تعداه إلى تذمر بعض التجار المصريين من منافسة التجار السوريين لهم، وذلك بعد انتقال أعداد منهم إلى الإقليم الجنوبي وفتح أسواق خاصة بهم، وقد غلب على نوعية البضائع التي كانوا يتاجرون بها الأصناف الكمالية المستوردة من الخارج عبر لبنان ومن ثم إلى الإقليم الجنوبي، ما أدى إلى تعرض بعض الصناعات المصرية الحديثة نسبياً لمنافسة البضائع الأجنبية المستوردة عبر التجار السوريين، كالأدوات الكهربائية المنزلية وسواها.[٢]

٤- مآسي معالجة تدهور الأوضاع الاقتصادية في الإقليم الشمالي:

استمر تدهور الأوضاع الاقتصادية في الإقليم الشمالي، ليبلغ من السوء درجة تشبيهه بالوضع السوري أواخر عهد أديب الشيشكلي.[٣] ولمواجهة ذلك، أصدر رئيس الجمهورية قرارين مهمين، أولهما تعيين المشير عبد الحكيم عامر مشرفاً على الإقليم الشمالي في ٢١ تشرين الأول ١٩٥٩، ومنحه صلاحيات واسعة بما فيها إصدار القرارات والأوامر التي تدخل في اختصاص رئيس الجمهورية.[٤] والثاني تشكيل لجنة ثلاثية في

---

(1) See: F.O. 371/141902. Note on Situation in Cairo (April 1959). Copy No. 1. Strictly Confidential. ; F.O. 371/141907. From British Property Commission in Cairo, Nov. 16, 1959. (1032/59). Restricted ; F.O. 371/141902. From Cairo to Foreign Office, May 22, 1959. (10316/59). Copy ; F.O. 371/131320. Following is the text of a Despatch Dated 3rd February 1958 From the Canada Ambassador, (Egypt, 1957 Annual Review), May, 6, 1958. Confidential.

(٢) جريدة السفير بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٢.

(٣) أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص١٩٣.

(٤) قرار رئيس ج.ع.م رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٩ بتفويض المشير عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية في مباشرة بعض الاختصاصات، النشرة التشريعية عن شهر نوفمبر ١٩٥٩، ص٣٤٤٩-٣٤٥٠.

٢٣ كانون الأول ١٩٥٩ برئاسة عبد اللطيف البغدادي وعضوية كل من أكرم الحوراني وزكريا محيي الدين سُمّيتْ "اللجنة الوزارية العليا"، هدفها دفع عملية الإنتاج في الإقليم الشمالي، وتسريع تنفيذ المشروعات، والإشراف على تنفيذ برامج التنمية فيه.[١]

أدى تعيين المشير عامر كمشرف على الإقليم الشمالي إلى تحجيم دور المسؤولين السوريين في الإقليم الشمالي وفي مقدمتهم نائب رئيس الجمهورية أكرم الحوراني. وفُسّر القرار بأنه عزل فعلي لرجال حزب البعث عن الحكم، فكان من الطبيعي أن ترحب به الأوساط السورية المعارضة للبعثيين. كما انطلقت تساؤلات خفية أقرب إلى السخرية عن عدم وجود سوري واحد يستطيع إدارة الإقليم الشمالي إدارة سليمة.[٢] ومنح هذا القرار شائعات "تمصير الإقليم الشمالي" سنداً واقعياً، وانطلقت تسمية "المفوض السامي" على المشير عامر،[٣] وشُبّه تعيينه بتعيين الولاة العثمانيين في دمشق الذين كان يطلق على مقر إقامتهم تسمية "المشيرية".[٤] وقد فسر أكرم الحوراني هذا التعيين بخشية الرئيس عبد الناصر من اقتراحه بالعودة إلى صيغة الاتحاد الفدرالي، ما دفع برئيس الجمهورية إلى زيادة صلاحيات المشير عامر وعبد الحميد السراج ليكونا قوتين في مواجهة البعثيين.[٥]

أما بالنسبة للجنة الثلاثية العليا، فقد فُسّر تشكيلها على أنها محاولة من رئيس الجمهورية لاستقطاب اليمين السوري، ومن ذلك إيعازه نشر أنباء عن نيته بإصدار عفوٍ عن السياسيين السوريين المتورطين في المؤامرة العراقية على سورية في عام ١٩٥٦.[٦] وقد باشرت اللجنة أعمالها بطرح مقترحات عدة، مثل تحديد الاستيراد، وزيادة الرسوم الجمركية، وتأسيس مصرف صناعي في الإقليم الشمالي.[٧] وفي الوقت الذي كانت فيه مناقشات اللجنة مستمرة، أصدر رئيس الجمهورية في شهر كانون الثاني ١٩٥٩ قراراً بتبديل العملة المصرية ذات القطع الكبير، وحدد مهلة للمصريين لاستبدال الأوراق القديمة بالجديدة، ولم يمنح السوريين مثل هذه الفرصة ولاسيما أن معظمهم كان من ذوي الدخل المحدود.[٨] ولاحقاً ذكر خليل كلاس (في معرض توضيح أسباب استقالته، من وزارة الاقتصاد التنفيذية في الإقليم الشمالي) أنه قد جرى في أحد اجتماعات اللجنة الوزارية العليا بحث مسألة تحويل خمسين مليون ليرة سورية إلى بنك مصر، وتوحيد مؤسستي إصدار

---

(١) انظر: عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ج٢، ص٥٦-٥٧ ؛ سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص١٩٤.

(٢) سامي عصاصة، المرجع السابق، ص١٩٩-٢٠١.

(٣) أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص١٩٠.

(٤) أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٨٦٧-٢٨٦٨.

(٥) المصدر نفسه، ج٤، ص٢٨٣٩-٢٨٤٠.

(٦) المصدر نفسه، ج٤، ص٢٧٦٤.

(٧) انظر القانون رقم ١٧٧ لعام ١٩٥٨ بإنشاء المصرف الصناعي في الإقليم الشمالي. سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص١٩٦.

(٨) أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ٢٧٦٨.

النقد في ج.ع.م (المصرف المركزي السوري والبنك الأهلي المصري، علماً بأن المصرف المركزي السوري كان وقتها مؤسسة حكومية، في حين كان البنك الأهلي المصري شركة خاصة مصرية-أجنبية لم تؤمم بعد) وعندما جرى الاستماع إلى آراء الخبراء بهذه المسألة، علق عزة الطرابلسي (حاكم مصرف سورية المركزي) قائلاً: "*إن حكاية الخمسين مليون ليرة سورية واضحة، وبنك مصر يرمي من ورائها إلى وفاء ديونه في لبنان. ذلك أنه حين انفصل بنك مصر في سورية عن فرعه في لبنان، أخذ فرع سورية على نفسه الديون الهالكة، في حين استوفى بنك مصر في لبنان الأموال الجاهزة، يضاف إلى ذلك أن بنك مصر يسعى إلى تأمين رأسماله في الإقليم السوري وتحقيق أرباح فاحشة، مستفيداً من الفرق بين سعر التحويل الرسمي للجنيه وسعره في السوق الحرة*". وأعرب عزة الطرابلسي عن خشيته من الآثار السيئة لهذه العملية على الاقتصاد السوري. وعقّب أكرم الحوراني على كلامه طالباً من الخبراء المصريين الرد على هذه الحجج، فالتزموا الصمت، فرفض أكرم الحوراني معالجة المسألة دون تدخل الخبراء من الطرفين.[١]

كما وقفت اللجنة الثلاثية عاجزة أمام الوضع المأساوي في بادية الشام، وإنفاق الثروة الحيوانية نتيجة الجفاف. إذ لم يكن من صلاحياتها إصدار أي قرار دون الرجوع إلى القاهرة التي بدورها لم تتحرك لمعالجة الموضوع بصورة فعّالة.[٢] وكان من الممكن لهذه اللجنة أن تنجح في تحسين الأوضاع في الإقليم الشمالي، إلا أن عدم وضوح صلاحياتها واختصاصاتها، وعودة القرار النهائي إلى رئيس الجمهورية، حد من نجاعتها.[٣] كما لم تعالج قراراتها المشكلات جذرياً، بل أدت إلى نفور رجال المال والأعمال نتيجة تعارض مصالحهم مع هذه القرارات للجنة الثلاثية.[٤]

٥- قرارات يوليو الاشتراكية وصب الزيت على النار:

حاولت حكومة الوحدة تحجيم الأزمة الاقتصادية في الإقليم الشمالي. ففي ٢٠ أيار ١٩٦٠ تقدمت وزارة الاقتصاد التنفيذية في الإقليم الشمالي بمجموعة من الإجراءات الاقتصادية بهدف إنعاش الحركة الاقتصادية، مثل تشجيع الاستثمار وتسهيله بصورة عامة، وتثبيت بعض أسعار السلع، وتحديد أرباح بعضها الآخر، وحماية الإنتاج المحلي عبر حظر استيراد بعض المنتجات. ولكن هذه الإجراءات لم تحول دون تنامي

---

[١] أوردها: أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ٢٧٦٩-٢٧٧٠.

[٢] المصدر نفسه، ج٤، ٢٧٦٦.

[٣] انظر: نزيهة الحمصي، مصدر سابق، ص١٤٦ ؛ عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ج٢، ص٥٧ ؛ أنتوني ناتنج، مرجع سابق، ص٢٩٤.

[٤] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص١٩٦-١٩٧.

السوق السوداء، وتضرر بعض قطاعات الصناعة مثل صناعة النسيج في الإقليم الشمالي التي لم تستطع الصمود أمام إنتاج الإقليم الجنوبي الضخم الذي نافسها دون قيد أو شرط.[١]

وقد رصدت بعض تقارير المخابرات البريطانية في أواخر شهر حزيران ١٩٦٠ جو الشائعات عن قرب صدور قرارات تأميم عامة، وبدء الجاليات اليونانية والإيطالية بتصفية أعمالها تدريجياً في الإقليم الجنوبي. واستنتجت هذه التقارير أن توسيع إيديولوجيا الرئيس عبد الناصر وتمكينها من إرساء قيم مجتمع اشتراكي-تعاوني يتطلب منه الإمساك بكامل الاقتصاد عبر قرارات تأميم شاملة.[٢] كما قدّرت تقارير المخابرات الأمريكية (في الشهر نفسه) أن يلجأ الرئيس عبد الناصر إلى اتخاذ "*مجموعة واقعية جداً من السيطرة الاستبدادية والتنازلات التكتيكية المؤثرة على عواطف السوريين*".[٣]

قررت الحكومة المركزية الإمساك بزمام الأمور الاقتصادية بيدها مباشرة وعزل القطاع الخاص عنها واستخلاص حقوق العمال بقوة القانون.[٤] ففي ١٩ تموز ١٩٦١ أصدر رئيس الجمهورية قوانين عدة حددت نسب أرباح المساهمين والعمال في الشركات، وأجور رؤساء الإدارات، وعدد أعضائها، وضريبة الدخل على الأرباح. وبعد يوم واحد أُلحقت القوانين السابقة بخطوة اشتراكية كبيرة تمثلت في صدور عدد آخر من القوانين، تقضي بإسهام الحكومة في رأس مال بعض الشركات والمؤسسات، إضافة إلى تأميم بعض الشركات الكبرى تأميماً كاملاً. وكانت فاتحة العمل بموجب هذه القوانين إسهام الحكومة بنسبة ٥٠٪ من رأسمال ٨٣ شركة مصرية و١٢ شركة سورية،[٥] وتأميم ملكية المصارف وشركات التأمين وثلاث شركات صناعية، وتحويل أسهمها إلى سندات اسمية على الخزانة العامة لمدة ١٥ عاماً وبفائدة مقدارها ٤٪.[٦] وفي المحصلة جرى تأميم ١٤٩ شركة تأميماً كاملاً، و٩١ شركة بمعدل ٥٠٪.[٧]

---

[١] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٢٥٠-٢٥١.

[2] F.O. 371/150902. From British Diplomatic Mission in Cairo, June 28, 1960. (16719/60). Confidential.

[3] Central Intelligence Agency Files, National Intelligence Estimate, (Nasser and the future of Arab Nationalism), Washington, June 27, 1961.

[٤] سامي عصاصة، المرجع السابق، ص٢٥٨.

[٥] الشركات السورية: شركة معامل سامي صائم الدهر للغزل والنسيج في حلب، شركة الحاج أحمد ططري وأولاده، شركة كارغيان وبروغصيان، الشركة العربية المتحدة للصناعة، شركة الأقطان والزيوت في حلب، شركة مطاحن الزهراء، شركة مطحنة القدم، شركة مطاحن الشهباء الحديثة، شركة مطاحن الهلال، شركة مطحنة سوق النحاسين، شركة مطحنة الحيدري الكبرى، الشركة العربية لتجارة وحلج وتصدير الأقطان المساهمة المغفلة في حلب. انظر: محمد عبد المولى الزعبي، **الجمهورية العربية المتحدة: تجربة في الوحدة العربية ١٩٥٨-١٩٦١**، ص٢٥٤.

[٦] سمير عبده، مرجع سابق، ص٧٦.

[٧] سامي، عصاصة، المرجع السابق، ص٢٥٥-٢٥٦.

وقد حظرت القوانين الجديدة على أي شخص امتلاك أسهم تزيد قيمتها عن مئة ألف ليرة سورية.[١] وأُتبِعَت قرارات التأميم بمجموعة من القرارات المهمة في ٢٨ تموز ١٩٦١ بهدف تنظيم أوضاع العمال والموظفين، كقانون العمل الموحد الذي قضى بتوزيع ٢٥٪ من أرباح الشركات على العمال والموظفين، وبتمثيلهم في مجالس الإدارات،[٢] وتخفيض ساعات عملهم اليومية من ٨ إلى ٧ ساعات.[٣]

نظرياً، مثّلت هذه القرارات التطبيق الواقعي الأول للمفهوم الاشتراكي، من زاوية ثوريتها وخروجها عن تقاليد المجتمع العربي من ناحية المبدأ والنوع.[٤] إلا أن الجانب العملي خرج على شكل بلبلة كبيرة لاقتصاد الإقليم الشمالي، وإصابة كثير من الشركات بالجمود، ووجد بعض أصحاب الشركات في دفاع الدولة عن حقوق العمال بقوة القانون أن العمال قد أصبحوا عبئاً عليهم، ما أحدث خللاً كبيراً في العلاقة بين صاحب العمل والعامل. ومن جهة أخرى، أصيبت الشركات المؤممة بمرض البيروقراطية، بعد أن أصبح العامل والمشرف والمدير من موظفي الدولة، يحصلون على رواتبهم سواء أربحت شركاتهم أم خسرت، ما أدى إلى تراجع إنتاجيتها.[٥]

وأدى صدور هذه القوانين -إبان معاناة دولة الوحدة من أزمة اقتصادية واستحكام الخلاف البعثي-الناصري- إلى انضمام الطبقة البرجوازية إلى الصف المضاد للنظام، الذي يضم الشيوعيين، وكثيراً من الضباط المتذمرين في الجيش، وقيادة حزب البعث وكثيراً من كوادره، والطبقة الإقطاعية. وانطلقت الشائعات المضادة للقوانين ولهدف الدولة منها، ما دفع بعض الباحثين ممن تناول تجربة الوحدة السورية-المصرية إلى عدّ يومي ١٩ و٢٠ تموز ١٩٦١ يومين فاصلين في تاريخ دولة الوحدة، وإلى وصف قرارات التأميم بأنها "القشة التي قسمت ظهر البعير"، وبأنها ارتجالية يُقصد منها التشفي ممن طالتهم، وبأن وزير الاقتصاد السوري هبطت عليه الثروة فجأة بعثوره على كنز في وزارته، وبأنه قد أسرَّ إلى بعض معارفه ببيع أسهمهم في الشركات المساهمة قبل أيام من التأميم.[٦]

كما لم يمنع التطبيق الخاطئ لبعض القوانين من ظهور بعض السلبيات، إذ علّق أكرم الحوراني على قانون العمل الموحد، بأنه قد "*قضى على العديد من المكتسبات المادية والديمقراطية للعمال (...) عندما ألغى*

---

(١) محمد عبد المولى الزعبي، **الجمهورية العربية المتحدة: تجربة في الوحدة العربية ١٩٥٨-١٩٦١**، ص٢٥٤ ؛ بثينة عبد الرحمن التكريتي، **جمال عبد الناصر: نشأة وتطور الفكر الناصري**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، ص١٩٠.

(٢) سمير عبده، المرجع السابق، ص٧٧.

(٣) بثينة عبد الرحمن التكريتي، المرجع السابق، ص١٩٠-١٩١.

(٤) سليم ناصر بركات، مرجع سابق، ص٢٧٩.

(٥) سامي عصاصة، المرجع السابق، ص٢٥٦-٢٥٨.

(٦) مطيع السمان، **وطن وعسكر**، بيروت، دار بيسان، ١٩٩٥، ص٢٢.

الحريات النقابية، وسلّط المباحث والاتحاد القومي على النقابات، ما جعل منظمة العمل في جنيف تصنف المتحدة في قائمة الدول التي تضطهد حقوق العمال".[١]

وقد وصف أحد التقارير الصادرة عن شعبة المخابرات العسكرية (موجه إلى قائد الجيش الأول قبل ٤٨ ساعة من حدوث حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١العسكرية) جو الشائعات التي راجت في الإقليم الشمالي حول انهيار الاقتصاد السوري وإصابته بضربة شديدة جراء قرارات التأميم وقوانينه، وبأن العمال أنفسهم قد باتوا متذمرين من هذا الوضع، كما شهدت مدينة حلب دعوة قوية لإضراب عام،[٢] وعن عزم الأوساط التجارية على تصفية أعمالها استعداداً لمغادرة الإقليم، وبأن القرارات قد أدت إلى عزوف بعض المستثمرين العرب عن فكرة الاستثمار في الإقليم.[٣]

---

[١] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٦٤٤.

[٢] سمير عبده، مرجع سابق، ص١٠٢.

[٣] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٢٥٩.

القسم الثالث: انفصال الوحدة السورية–المصرية وأسبابه

الفصل الخامس: حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١ العسكرية وانفصال الوحدة السورية–المصرية:

أولاً– أوضاع الإقليم الشمالي عشية قيام حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١:

١– اتساع حالة التذمر والاستياء في أوساط المجتمع السوري.
٢– تنظيم الحركة.

ثانياً– أحداث ٢٨ أيلول ١٩٦١:

١– التحرك العسكري.
٢– ردود الفعل العسكرية والشعبية والسياسية على الحركة:
أ– فشل قيادة الجيش الأول في تحجيم الحركة.
ب– انطلاقة المظاهرات الشعبية المؤيدة للحركة.
ج– تباين مواقف القوى السياسية السورية تجاه الحركة.
د– تصميم الرئيس جمال عبد الناصر على ضرب الحركة.
٣– المفاوضات بين قيادة الحركة والمشير عامر.
٤– إشكالية البلاغ التاسع.
٥– تأزم الموقف وطرد المشير عامر من سورية.
٦– انعكاس الأحداث في بقية أنحاء الإقليم الشمالي.

ثالثاً– انفصال الوحدة السورية–المصرية:

١– أسباب إيقاف الرئيس عبد الناصر العملية العسكرية المضادة.
٢– إعلان قيام الجمهورية العربية السورية.
٣– ردود فعل القيادات السياسية السورية على تكريس الانفصال.
٤– المناورات الدبلوماسية المصرية المضادة للانفصال.

رابعاً– تباين الموقف الدولي والإقليمي والعربي تجاه الأحداث:

١– موقف الدول الغربية الحذر والمتريث.
أ– الموقف الأمريكي الحذر.

ب- موقف الدول الغربية المتريث.

٢- ارتياح القوى الإقليمية للانفصال.

٣- تباين الموقف العربي بين الأنظمة والشعوب.

أولاً– أوضاع الإقليم الشمالي عشية قيام حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١:

١– اتساع حالة التذمر والاستياء في أوساط المجتمع السوري:

لم تلقَ السياسات الداخلية في الإقليم الشمالي قبول فئات واسعة من السوريين. فقد عمّ الاستياء في أوساط السياسيين المهمّشين، وأوساط العسكريين الذين أبعدوا عن المراكز الحساسة في قيادة الجيش الأول، والحزبيين الرافضين لحل أحزابهم، والطبقتين الإقطاعية والبرجوازية المتضررتين من قوانين الإصلاح الزراعي وقرارات التأميم، وجمهور واسع من الشعب السوري ممن لم يكن راضياً عن المناخ الأمني–البوليسي وتسلّط رجال المباحث على رقاب الناس.

وفي آخر المطاف، فإن قوى السلطة الحقيقية في الإقليم الشمالي وهي: القوى اليسارية وفي مقدمتها حزب البعث والحزب الشيوعي، والقوى اليمينية وفي طليعتها الفئات الإقطاعية والبرجوازية، والجيش، شكلت إلى حد ما قوى المعارضة.[١] في حين أن القوى التي أيدت الوحدة وأسهمت في تأسيسها، أمست في وضع لا يسمح لها بالدفاع عن موقفها، مقابل تزايد الفئات المعادية/المعارضة لها.[٢] ووصل تردي أوضاع الإقليم الشمالي إلى درجة لم يفاجئ معها بعض المسؤولين المصريين (أمثال عبد اللطيف البغدادي وصلاح نصر وثروت عكاشة) من قيام حركة معارضة للنظام في أي لحظة.[٣]

وتشير الوقائع إلى أن الوحدة قد أحدثت تغيرات جوهرية في بنية النظام السياسي–العسكري في سورية، أكثر مما أحدثته في مصر. إذ كان بإمكان المواطن المصري أن يرى فيها استمراراً للنظام المصري القائم قبل الوحدة. فالرئيس نفسه، والعاصمة، والوزراء، والمؤسسات الحكومية (كالاتحاد القومي ومجلس الأمة والمؤسسة الاقتصادية المصرية)، وقيادات ثورة يوليو، والسياسة المصرية الداخلية والخارجية. أما بالنسبة للمواطن السوري، فقد لمس منذ البداية تغير رئيسه، وتحويل نظام الحكم من برلماني إلى رئاسي، ومجلس النواب إلى مجلس الأمة، وحل الأحزاب السياسية، مروراً بإحداث مؤسسات حكومية وتنظيمات شعبية جديدة تحاكي النموذج المصري نفسه. كما لمس تغيّراً في السياسة الداخلية التي أُلحقت "أوتوماتيكياً" بالسياسة المعمول بها في مصر ما قبل الوحدة، ولاسيما فيما يتعلق بالنظام الداخلي، والتشريعات الاقتصادية. وشهد المواطن السوري اختفاء عدد كبير من الشخصيات السياسية السورية من المشهد السياسي تدريجياً وبطرق متعددة. ومن هنا، كان السوريون أكثر حساسية من أشقائهم المصريين، ومن ثم أكثر تذمراً تجاه أخطاء الوحدة.

---

[١] سعيد أبو الريش، مرجع سابق، ٢٤٤.

[٢] أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص١١.

[٣] راجع: موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "**جمال حماد: شهادته على عصر الثورة بمصر**"، ح٥، الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8E267F7A-4580-4660-8CCF-C83047DDF244.htm

ومع قدوم شهر أيلول ١٩٦١، ساد في الشارع السوري لغط كبير، تواكب مع رواج شائعات كثيرة عن "الغطرسة المصرية" و"التصرفات المشينة" التي نُسبت إلى رأس السلطة في الإقليم الشمالي، أي المشير عبد الحكيم عامر، كإدمانه على "جلسات الكيف" و"حفلات التهتك".[١] في وقتٍ لم تجدِ فيه نفعاً محاولات عدد كبير من المسؤولين السوريين السياسيين والعسكريين، في لفت انتباه القيادة المصرية إلى محاذير خطورة الأوضاع في الإقليم الشمالي. ولم تسعَ حكومة الوحدة إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بمعالجة هذه الأوضاع المتدهورة، وثابرت على استخدام الطرق القديمة، كإبعاد السياسيين والضباط السوريين عن المناصب الحساسة في السلطة السياسية وفي الجيش في الإقليم الشمالي، وزيادة ندب المصريين للحلول مكانهم. هذه الأوضاع جعلت المقدم عبد الكريم النحلاوي يرفع نسبة نجاح الحركة العسكرية التي بدأ بالتخطيط لها إلى ١٠٠ %.[٢]

وقد أكد عبد الكريم النحلاوي أن سوء أوضاع الإقليم الشمالي قد دفع غيره من الضباط السوريين للتفكير بالقيام بانقلاب عسكري بهدف "تصحيح الأوضاع"، وبأن الجيش كان مستعداً للتجاوب مع أي حركة تصب في هذا الاتجاه. ومن ذلك، الشكوك التي بدأت تدور حول مدير مدرسة المدرعات العقيد عبد الله الشيخ عطية، والتي دفعت مدير كاتم أسرار الحربية العقيد المصري أحمد علوي، إلى تعيين ضباط مصريين لمراقبته باستمرار. كما أشار عبد الكريم النحلاوي إلى شكوك أخرى حول الوزراء العسكريين، ومنهم أحمد حنيدي وطعمة العودة الله، إضافة إلى الشكوك التي كانت تدور حول عبد الحميد السراج وأعوانه، وذلك رغم استقالة الأخير من جميع مناصبه الرسمية.[٣]

وقد توافر لقادة حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١ عوامل عدة ساعدت في نجاح حركتهم، مثل وجود جيش سوري قائم بذاته، وعملة واحدة، وميزانية خاصة، وجهاز إداري شبه مستقل، وأنظمة وقوانين خاصة؛ ولم يبق سوى التحرك العسكري، ونفض الغبار عن العلم السوري السابق، وعزف نشيد حماة الديار.[٤]

---

[١] أحمد غميض، مرجع سابق، ص٥٥.

[٢] وفي هذا الصدد، أقسم عبد الكريم النحلاوي -في معرض شهادته على العصر- أغلظ الأيمان، بأن محاولاته للفت أنظار المشير عامر إلى سوء الأوضاع، ولاسيما في الجيش الأول، كانت دائمة، واستمرت إلى ما قبل قيام الحركة بـ ٢٤ ساعة، نتيجة تصرفات كثير من الضباط المصريين التي أدت إلى انعدام ثقة الضباط السوريين في التعامل معهم، ليحل محلها شعور بأنهم ليسوا إلا عناصر مخابرات وكتبة تقارير. راجع: موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "**عبد الكريم النحلاوي**.. **الانقلاب على الوحدة**"، ح٧، بتاريخ ٢٠١٠/٣/٧، الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/866C51B9-AAB6-4378-9EBB-655B714962D7.htm

[٣] راجع: موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "**عبد الكريم النحلاوي**.. **الانقلاب على الوحدة**"، ح٧، بتاريخ ٢٠١٠/٣/٧، الرابط: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/866C51B9-AAB6-4378-9EBB-655B714962D7.htm

[٤] عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص١٦٤-١٦٥.

٢- تنظيم الحركة:

تكونت القيادة العسكرية لحركة ٢٨ أيلول ١٩٦١ من ثلاثة صفوف. ضم الصف الأول ضباط القيادة العليا، وتألف من بضعة ضباط تجمعهم روابط شخصية كالقربى والصداقة، هم: العميد عبد الغني دهمان (قائد منطقة دمشق)، والعميد لؤي الشطي، والعميد موفق عصاصة (قائد سلاح الطيران بالوكالة)، والعميد زهير عقيل (سلاح الطيران)، والعميد فيصل سري الحسيني، والعقيد محمد منصور (قائد المنطقة الساحلية)، والمقدم حيدر الكزبري (قائد كتيبة حرس الحدود)؛ يترأسهم المقدم عبد الكريم النحلاوي (نائب كاتم أسرار الجيش الأول، ومدير مكتب المشير عامر)، العقل المدبر للحركة.[١]

أما الصف الثاني، فقد شمل ضباطاً من رتب أدنى على صورة مجموعات صغيرة، ترتبط كل منها بضابط أو بأكثر من ضباط الصف الأول. في حين طغى على الصف الثالث ضباط الصف. وقد بدأ التخطيط للحركة منذ شهر حزيران ١٩٦١، واقترحت قيادة الحركة مواعيد عدة للتحرك، إلى أن واتتها الظروف المناسبة ليلة ٢٨ أيلول١٩٦١.[٢]

وتجدر الإشارة هنا، إلى حدوث خلل في تنظيم الحركة كاد أن يودي بها، وذلك نتيجة انكشاف أمر كل من النقيب خليل بريز والنقيب الطيار أمين القدسي في شهر حزيران ١٩٦١. ما أدى إلى حجزهما واستجوابهما؛ إلا أن عدم أخذ الأمر بجدية من قبل قيادة الجيش الأول، أدى إلى تمييع القضية؛ وأخيراً، عندما أصر العقيد محمد استنبولي (رئيس الشعبة الثانية) على معرفة الحقيقة، عاجله قيام الحركة.[٣]

كما يذكر فوزي شعيبي (مسؤول الشعبة الثانية في السويداء) أنه عَلِمَ ببعض أسماء قيادة الحركة قبيل قيامها بأيام قليلة، منهم العميد موفق عصاصة، والعميد عبد الغني دهمان، والمقدم حيدر الكزبري، وقام بإبلاغ عبد الحميد السراج والمشير عامر ومدير المخابرات العامة صلاح نصر بذلك، إلا أن معلوماته لم تؤخذ على محمل الجد، بل تدخل عبد الكريم النحلاوي لدى المشير عامر، وحثّهُ على نقل بعض ضباط المخابرات من أعوان عبد الحميد السراج، فجرى ترحيل قسم منهم إلى الإقليم الجنوبي قبل خمسة أيام فقط من قيام الحركة العسكرية.[٤]

---

[١] أحمد غميض، مرجع سابق، ص٦٦.

[٢] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٢٨٩-٢٩١ ، ٣٠٤-٣٠٥.

[٣] المرجع نفسه، ص٢٨٩-٢٩٠؛ يؤكد سامي عصّاصة بناءً على لقائه مع أحد معاوني عبد الحميد السراج، أن عبد الحميد السراج سبق أن حذر قيادة الجيش الأول، بعدم إهمال هذه القضية، وطالب بتسليمه الضابطين المعتقلين ليسحب منهما الاعتراف بالقوة، إلا أن المشير عامر رفض ذلك. المرجع نفسه، ص٢٩٠، ح١.

[٤] راجع: فوزي شعيبي، مصدر سابق، ص١٣١-١٣٥، ١٤٥-١٤٨.

واستفادت قيادة الحركة من تداعيات الصراع بين المشير عامر وعبد الحميد السراج لتحويل أنظار المسؤولين عنها، واستنفار بعض قطعات الجيش لتغطية تحركاتها العسكرية،[١] والحساسيات الناتجة عن أخطاء بعض الضباط المصريين الفردية لكسب عدد من الضباط السوريين المستائين إلى صفوفها.[٢] كما استغل المقدم عبد الكريم النحلاوي منصبه للبقاء على تماس مباشر بأوضاع الجيش الأول.[٣]

وفي هذا الشأن، نفى عبد الكريم النحلاوي نفياً قاطعاً، صحة الاتهامات التي ساقها بحقه كل من صلاح نصر وعبد اللطيف البغدادي في مذكراتهما، إذ اتهمه صلاح نصر (في ص١٧٩ من مذكراته) بأنه استغل "*موقعه ككاتم أسرار حربية، كما استغل جو عدم الانسجام السائد في قيادة الجيش فساعد في تنمية الخلافات، وعمد على تنفيذ مخططه للانفصال، وبدأ في تضمين النشرات العسكرية تعيينات الكثير من ضباطه في المواقع المؤثرة في قطعات الجيش*" وبأنه تميّز "*بروح الإقليمية الضيقة فركز على عنصر الضباط الدمشقيين وغير الحزبيين والمحافظين في حركته*". وأكّد عبد اللطيف البغدادي هذه الاتهامات (في ص١٢١ من الجزء الثاني من مذكراته) بقوله: "*إن عبد الكريم النحلاوي عمد إلى إجراء حركة تنقلات بين ضباط الجيش السوري ووحداته تم له فيها نقل أغلب الضابط المتفقين على الانقلاب إلى قيادة الوحدات المهمة في المناطق المختلفة وذلك حتى يضمن نجاح الانقلاب*".

فقد دافع عبد الكريم النحلاوي عن نفسه، ذاكراً أنه لم يكن كاتم الأسرار الحربية بل كان نائباً فيها، وبأن السلطة الحقيقية في الأركان العامة كانت بيد بعض الضباط المصريين مثل اللواء أنور قاضي رئيس الأركان العامة، والعقيدين أحمد زكي وأحمد علوي في إدارة كاتم الأسرار الحربية وشعب العمليات العسكرية. كما ذكر أن سياسة القيادة المصرية في تعيين ضباط غير حزبيين، كانت السبب في ارتفاع عدد الضباط الدمشقيين في الجيش الأول.[٤]

ومما يجدر ذكره، أن قيادة الجيش الأول قد وضعت -قبيل التحرك العسكري بأربعة أشهر- قائمة تنقلات عسكرية، منها ندب ١٠٠ ضابط سوري إلى الإقليم الجنوبي، وإيفاد ١٥٠ ضابطاً إلى الاتحاد السوفيتي لاتباع دورات تخصص عسكرية، منهم المقدم عبد الكريم النحلاوي الذي شطب اسمه.[٥]

---

[١] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٢٩١.

[٢] مصطفى طلاس، مصدر سابق، ج٢، ص١٣٤.

[٣] انظر: سامي عصاصة، المرجع السابق، ص٢٨٦-٢٨٧ ؛ نيقولاوس فان دام، **الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة ١٩٦١ – ١٩٩٥**، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الإلكترونية الأولى المعتمدة باللغة العربية، ٢٠٠٦، ص٥٠ ؛ موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "**الانقلابات كما يراها أمين الحافظ**"، ح٧، الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D9101BD3-AE9F-49DE-90E0-5E68CF69B60E.htm

[٤] راجع: موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "**عبد الكريم النحلاوي.. الانقلاب على الوحدة**"، ح٧، بتاريخ ٢٠١٠/٣/٧، الرابط: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/866C51B9-AAB6-4378-9EBB-655B714962D7.htm

[٥] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٢٨٦-٢٨٧.

أما عن الخلايا العسكرية لحركة ٢٨ أيلول ١٩٦١، فقد توزعت في القطعات العسكرية الممتدة ما بين محيط ريف دمشق والمنطقة الجنوبية حتى الجبهة السورية، حيث ضمت ضباط وصف ضباط مرتبطين بقيادة الحركة، ومن أهمهم الرائد الطيار أركان حرب هشام عبد ربه في قوات معسكرات قطنا، والنقيب عادل الحاج علي في قوات معسكر القابون، والنقيب أكرم حلواني في قوات معسكر المعضمية، والمقدم حيدر الكزبري من قوات العشائر (حرس الحدود)، والعقيدين سعيد عاقل وفخري عمر في سلاح الإشارة، إضافة إلى بعض الضباط في الجبهة السورية والمنطقة الجنوبية ممن كانوا على اتصال بقيادة الحركة، أو ممن توقعت الحركة تأييدهم. كما جرى الاتفاق مع العقيد تيسير الطباع وبعض الضباط الأصغر رتباً، للقبض على زمام الأمور في المنطقة العسكرية الوسطى حال عدم انضمام قيادتها إلى الحركة.[١]

أما فيما يتعلق بالمنطقتين الشرقية والشمالية، فقد وقعت مهمة السيطرة عليها -إن أمكن- على عاتق كتيبة الاستطلاع ٣٧ بقيادة النقيب عبد الحفيظ سنبللي، وكانت هذه الكتيبة تتبع لقيادة الجيش مباشرة. وبالنسبة لمنطقة الساحل السوري، فقد كان قائد المنطقة الساحلية بأكملها، وهو العقيد محمد منصور، من قيادات الصف الأول للحركة.[٢] وبالنسبة لسلاح الطيران، فقد اتفق عبد الكريم النحلاوي مع الرائد هشام عبد ربه والرائد حسن جزائري، وذلك دون علم قائد سلاح الطيران العميد موفق عصاصة الذي تأخر انضمامه إلى الحركة حتى ساعتها الأولى.[٣]

وكان معظم الضباط المشاركين في الحركة من أبناء مدينة دمشق، وفي مرحلة الثلاثينات من العمر، ومن أبناء الطبقة الوسطى والبرجوازية الدمشقية الصغيرة التي لحق بمصالحها التجارية ضرر فادح، نتيجة السياسات الاقتصادية لنظام الوحدة.[٤] ما دفع بعض الباحثين إلى تسميتها "الحركة الدمشقية" أو "حركة الضباط الشوام"، وهي حقيقة فسرّها سامي عصاصة بأنها نتيجة صلات القربى والمصاهرة بين قيادات الحركة التي

---

[١] للإطلاع على تفاصيل أوسع عن تنظيم الحركة وأسماء الضباط وضباط الصف المشاركين فيها، راجع: سامي عصاصة، أسرار الانفصال، ص ٢٩١-٢٩٥ ؛ موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "**عبد الكريم النحلاوي.. الانقلاب على الوحدة**"، ح٧، بتاريخ ٢٠١٠/٣/٧، الرابط: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/866C51B9-AAB6-4378-9EBB-655B714962D7.htm

[٢] سامي عصاصة، المرجع السابق، ص٢٩١-٢٩٥.

[٣] راجع: موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "**عبد الكريم النحلاوي.. الانقلاب على الوحدة**"، ح٧، بتاريخ ٢٠١٠/٣/٧، الرابط: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/866C51B9-AAB6-4378-9EBB-655B714962D7.htm

[٤] جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ٢٠٠٠/٨/٢٢.

أتاحت جواً من الثقة المتبادلة فيما بينهم،[١] في حين عزاها يوسف نعيسة إلى تركة تاريخية في واقع المجتمع السوري ذات أبعاد طائفية–إقليمية.[٢]

ويمكن القول بأن تركيز تنظيم الحركة قد تمحور في منطقة دمشق وما حولها، حيث وزّعت الأدوار فيها بشكل دقيق للسيطرة عليها بسرعة، في حين كان التنظيم يضعف كلما ابتعدت عنها.

أما عن أسباب اختيار عبد الكريم النحلاوي ليوم ٢٨ أيلول ١٩٦١، فقد بررّه لاحقاً باستفحال سوء الأوضاع، واستباقاً لمحاولة القيادة المصرية نقل احتياطي الذهب السوري إلى مصر، ومحاولتها "سرقة" المزيد من السلاح السوري وتحويله إلى مصر أيضاً، إضافة إلى وضعها لوائح عديدة لنقل عشرات الضباط السوريين إلى الإقليم الجنوبي.[٣]

ثانياً– أحداث ٢٨ أيلول ١٩٦١:

١– التحرك العسكري:

بدأ المقدم عبد الكريم النحلاوي بتنفيذ خطة التحرك العسكري في الساعات الأخيرة من يوم ٢٧ أيلول ١٩٦١، حيث وزع الأدوار النهائية على بعض ضباط الحركة، ومنهم المقدم حيدر الكزبري، والمقدم مهيب هندي، والرائد ممدوح حناوي، والنقيب إحسان سامي، والنقيب ياسين كدرو، والنقيب راتب مرزوق. ومن ثم اجتمع عبد الكريم النحلاوي مع الرائد بسام العسلي والملازم أول إحسان حمور، حيث وضع النص النهائي للبلاغين الأول والثاني للحركة، وحدد ساعة الصفر في تمام الساعة الواحدة من صباح ٢٨ أيلول ١٩٦١، كما حُددت الساعة الخامسة كموعد للسيطرة على مباني الأركان العامة والشرطة والإذاعة والهاتف الآلي.[٤]

في الساعة ٤:١٥، وصل رتل من المدرعات والدبابات من قطنا إلى مشارف دمشق، وركب عبد الكريم النحلاوي وبسام العسلي في دبابة القيادة، وكانت جميع أجهزة اللاسلكي في القطعات المشاركة في الحركة موّلفة على الجهاز اللاسلكي في دبابة القيادة. بينما انطلق الملازم أول إحسان حمور مستبقاً الرتل إلى ساحة

---

[١] من أمثلة القرابة بين الضباط الدمشقيين، أن العميد عبد الغني دهمان كان مدعواً لحضور حفل خطوبة ابنة أخته على النقيب أكرم حلواني في نفس الليلة التي تقرر بها التحرك العسكري، مما سهل على الاثنين الاتفاق فيما بينهما والتمويه. سامي عصاصة، مقابلة شخصية بتاريخ ٢٦ أيار ٢٠٠٨.

[٢] يوسف نعيسة، مقابلة شخصية بتاريخ ٧ تموز ٢٠١٠.

[٣] راجع: موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "**عبد الكريم النحلاوي.. الانقلاب على الوحدة**"، ح٧، بتاريخ ٢٠١٠/٣/٧، الرابط: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/866C51B9-AAB6-4378-9EBB-655B714962D7.htm

[٤] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٢٩٣–٣٠٢.

الأمويين ليرتب الأوضاع فيها، بوصفه قائد سرية المراسم التي تتولى حراسة الأركان العامة، فأمر مساعده هناك بجمع السرية، واختار منهم فصيلة وجرد الباقين من السلاح، وسرعان ما بدأت طلائع آليات التطويق تقترب من ساحة الأمويين حيث مبنى الأركان العامة للجيش الأول.[١]

أما بالنسبة للمقدم حيدر الكزبري، فقد كانت تعليماته تقضي بالقبض على المشير عامر؛ وسرعان ما وصلت قواته إلى دار المشير قبيل الساعة الخامسة بدقائق، وجرى تبادل إطلاق نار بينها وبين حرس منزل المشير، بعد أن انطلقت نيران مفاجئة من نوافذ الأبنية المجاورة لدار المشير وشرفاتها،[٢] فأطلقت قوة حيدر الكزبري النيران بقوة واستسلم الحرس. وبالتزامن مع ذلك، أحاطت قوات المعضمية بالمطار العسكري، وقام الرائد الطيار هشام عبد ربه باحتجاز ضباطها المصريين وعزلهم عن المراكز الحساسة، ووضع سرباً من الطائرات رهن الإشارة تحسباً لأي طارئ. أما عبد الكريم النحلاوي، فقد التقى بالعميد عبد الغني دهمان في ساحة الأمويين، وطلب منه إحضار العميد موفق عصاصة والعميد زهير عقيل من سلاح الطيران. وفي الساعة الخامسة وبضع دقائق، توالت برقيات من مختلف الوحدات المشاركة في الحركة على دبابة القيادة، تفيد بإتمام المهمات الملقاة على عاتقها. وفي تلك اللحظات خرج من بناء الأركان كل من العقداء: رائف المعري، وأحمد زكي، وجاسم علوان، والرائد قدري نافع، والوزير العسكري أكرم ديري، ليستفسروا من عبد الكريم النحلاوي عن ماهية الحركة.[٣]

كان وجود هؤلاء الضباط في مبنى الأركان العامة في هذه الساعة المبكرة من الصباح، يعود إلى مخالفة النقيب عادل الحاج علي تعليمات مهمته؛ إذ انطلق بقواته (قوات القابون) قبل ساعة كاملة من بدء ساعة الصفر، ولما وصل حرستا وأحاط بكتيبة الفدائيين الفلسطينيين، حدث تبادل لإطلاق النار بين الطرفين. وسرعان ما عمّمت هذه الأنباء على قيادات الجيش الأول، ما استدعاهم لمغادرة منازلهم والاجتماع في مبنى القيادة، وكان في مقدمتهم المشير عامر (الذي غادر منزله قبل وصول قوات حيدر الكزبري إليه فنجا من احتمال موته)، وقائد الجيش الأول الفريق جمال فيصل، ورئيس أركان الجيش الأول اللواء أنور قاضي،

---

[١] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٣٠٣.

[٢] يذكر سامي عصاصة أن التحقيقات قد بينت فيما بعد، أن الأبنية المجاورة لدار المشير عامر كانت مشغولة بعناصر أمن مصرية عددها ٨٥ عنصراً، وصلت إلى دمشق قبيل يومين فقط، باسم معلمي المدارس، ولها مهمتان، الأولى الدفاع عن المشير في حال قيام مظاهرات جراء "حركة سراجية"، والقيام بعمليات تخريب على نمط حريق القاهرة ١٩٥٢ لتشويه أي حركة يقوم بها عبد الحميد السراج، بما يهيّج مشاعر الشعب ضدها، وفي النهاية يتدخل الجيش ويضرب بيد من حديد. المرجع نفسه، ص٣٠٣-٣٠٤.

[٣] المرجع نفسه، ص٣٠٣-٣٠٧.

والوزراء العسكريون: طعمة العودة الله، وأكرم ديري، وجادو عز الدين؛ ومن المفارقات أن حضورهم قد وفّر على قيادة الحركة العسكرية الوقت اللازم لإحضارهم من منازلهم لمفاوضتهم.[١]

٢- ردود الفعل العسكرية والشعبية والسياسية على الحركة:

أ- فشل قيادة الجيش الأول في تحجيم الحركة:

أصدرت قيادة الجيش الأول أمراً إلى رئيس أركان لواء المدفعية الصاروخية المتمركز في القطيفة، الرائد محمد صلاح الدين حسن (مصري)، باستنفار لوائه والزحف به إلى دمشق؛ وحاولت الاتصال بقائد المنطقة الوسطى العميد مطيع السمان، فلم تنجح في ذلك، فأرسلت أمراً إلى قائد اللواء المدرع الخامس العقيد صبحي شربجي، بالنزول بمدرعاته إلى دمشق لضرب الحركة؛ واتصلت بقائد كتيبة استطلاع سريعة، وطلبت منه التوجه مباشرةً إلى دمشق. أما عن اتصالاتها بقائد منطقة حلب العميد حكمت داية، وبآمر البحرية في اللاذقية العقيد كاظم زيتونة، فقد جلبت لها شيئاً من الطمأنينة. أما فيما يتعلق بالعقيد جاسم علوان (العائد لتوه إلى مبنى الأركان، قادماً إليه من لوائه في قطنا) فما لبث أن صعق حين علم بأن الحركة اعتمدت على لوائه اعتماداً رئيساً، ولما اتصل برئيس أركان لوائه المقدم مهيب هندي، أجابه الأخير بأنه قرر وزملاؤه القيام بحركة إصلاحية، وخيّره مابين المشاركة فيتولى قيادة قطعاته، أو الرفض فيبقى حيث هو.[٢]

اتهم ضباط قيادة الجيش الأول، عبد الكريم النحلاوي، بالسعي إلى تخريب الوحدة؛ فدافع الأخير عن حركته، واصفاً إياها بأنها إصلاحية، وبأنه يحترم الوحدة ورئيس الجمهورية وقيادة المشير عامر والفريق جمال فيصل، وأن هدفه لا يتعدى تصحيح الأوضاع في الإقليم الشمالي. وقبيل الساعة السابعة، نزل الفريق جمال فيصل من مبنى الأركان، فبادره العميد عبد الغني دهمان بأن يحترم منصبه كقائد للجيش الأول ويكف عن العمل كمراسل، وأن حديثهم لن يكون إلا مع المشير عامر مباشرة. فأجابه جمال فيصل بأن المشير لا يستطيع اتخاذ أي قرار، قبل أن يذيع الرئيس عبد الناصر خطابه؛ فأوعز عبد الكريم النحلاوي إلى الرائد بسام العسلي بالتوجه إلى دار الإذاعة، لإذاعة البلاغين الأول والثاني.[٣]

جاء في البلاغ الأول للحركة، أن الجيش السوري قد تحرك بهدف " *إزالة الفساد والطغيان ورد الحقوق الشرعية للشعب*"، ووصف الحركة العسكرية بـ"*الانتفاضة الوطنية... هدفها تصحيح الأوضاع غير الشرعية*"، وسمّى

---

[١] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٣٠٥-٣٠٦ ؛ "وقائع يوم الانفصال"، شهادة جاسم علوان، مقال منشور في مجلة المصور بتاريخ ١٩٩٨/٣/٢٧.

[٢] سامي عصاصة، المرجع السابق، ص٣٠٥-٣٠٦.

[٣] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٣٠٧-٣٠٨.

قيادتها بـ "*القيادة الثورية العربية العليا للقوات المسلحة*"، ووجّه نداءً إلى السوريين بأن يثقوا بجيشهم الذي لم يقم بحركته هذه إلا بعد أن طرق كل الأبواب المتاحة أمامه للإصلاح. في حين تطرّق البلاغ الثاني إلى هدف الوحدة العربية التي ضربها " *أشباه الطغاة والمستعمرين (...) الذين سلمهم الشعب العربي الأبي في سورية كل مقدراته (...) ولكن الطغمة المتحكمة خانت الأمانة، وضربت بالوحدة عرض الحائط، بل ونفّرت الشعب العربي في الأقطار العربية الشقيقة من كل ما يتصل بالوحدة، وأصبح كلُّ هَمِّ هذه الطغمة الجائرة أن تثبت في كراسي الحكم السحرية لا غير*". كما تعرض البلاغ إلى قرارات يوليو الاشتراكية فوصفها بأنها "*قرارات ظاهرها رحمة وباطنها عذاب (...) ليخدعوا الكادحين من أبناء هذه الأمة*". كما تعرض إلى "*الخطة السافلة التي اتبعتها الطغمة المجرمة في تصفية الجيش (...) من أبنائه المخلصين وأبطاله الميامين وهم في ريعان شبابهم وعنفوان قوتهم*". واستجدى البلاغ بأسلوب غير مباشر الدعم العربي والدولي للحركة "*والشعب العربي الآن يمد يده الشريفة القوية ليستلم حقه المقدس (...) وليصون المواثيق والقوانين والأنظمة الدولية، وليتبع كل ما من شأنه تحسين العلاقات مع الدول العربية الشقيقة خاصة، والدول الأجنبية عامة*". وتوالى صدور البلاغات العسكرية، فأعلنت الحركة في بلاغها الثالث أنها "*مسيطرة تماماً على الموقف (...) وبأن القوات المسلحة ستضرب بيد من حديد على أيدي المخربين والدساسين*". في حين أمر البلاغ الرابع بإقفال المطارات والموانئ السورية كافة. وجاء البلاغ الخامس كجزء من حرب نفسية، إذ توجه إلى المواطنين بـ" *الحمد لله، وشكراً لله، لقد نجحت الحركة الثورية في جميع أنحاء سورية، والحالة هادئة في كافة مدن ومحافظات سورية. لقد نجحت الحركة الثورية دون وقوع أي حادثة بفضل تضامن الشعب والجيش*".[١]

واستكمالاً لهذه البلاغات، أذاعت الحركة عدداً من برقيات التأييد التي وصلتها من قبل بعض قيادات القطعات العسكرية المختلفة، منها: برقية قائد المنطقة الجنوبية العميد رفعة خيري، وبرقية قائد معسكرات القابون المقدم أسعد طباخ، وبرقية قائد منطقة النبك فرحان الجرمقاني.[٢]

ب- انطلاقة المظاهرات الشعبية المؤيدة للحركة:

بدأت ردة الفعل الشعبية على الأحداث بمظاهرات معادية لنظام الوحدة، علتها هتافات مضادة للرئيس عبد الناصر؛[٣] وقد بلغت من العنف والتطرف مبلغاً بدا معه أن هدفها قطع كل الجسور التي يمكن أن تؤدي إلى عودة التفاهم مع القاهرة، ومن ذلك تمزيق أعلام الوحدة ورفع العلم السوري السابق.[٤]

---

[١] انظر نص البلاغ الأول والثاني والثالث في الملحق الوثائقي.

[٢] انظر نصوص هذه البرقيات في الملحق الوثائقي.

[3] Kennedy Library, National Security Files, Country Series, United Arab Republic, 7/61-10/61. Memorandum From Robert W. Komer of the National Security Council Staff to the President's Special Assistant for National Security Affairs.

[٤] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٣١١.

وقد حاول بعض مؤيدي عبد الحميد السراج استغلال الحركة لصالحهم، عندما أخذ أنصاره يطوفون الشوارع رافعين شعارات تؤيده، ما دفع قادة الحركة إلى اعتقالهم.[١]

ويذكر صلاح نصر أن عبد الحميد السراج قد توجه إلى مبنى قيادة الأركان العامة، وطلب مقابلة عبد الكريم النحلاوي، فرفض الأخير طلبه. فقابل السراج أحد قيادات الحركة ليعلن ولاءه لها، ولكنه أُبلغ بأن يلزم بيته. وعندما حاول الهرب من بيته، أُلقي القبض عليه وأودع سجن المزة العسكري.[٢] وقد أكد أكرم الحوراني على صحة هذه الحادثة في مذكراته، وذكر بأن الشخص الذي التقى به عبد الحميد السراج كان المقدم حيدر الكزبري.[٣]

أدت هذه التصرفات إلى تخوف قيادة الحركة من خروج الأمور من أيديها، ودفعتها إلى إصدار البلاغات العسكرية ٦ و٧ و٨، التي توجّهت إلى المتظاهرين طالبةً منهم الهدوء والكف عن مظاهرات التأييد "*لئلا يتم استغلالها من قبل عناصر مندسة*". كما نوهّت إلى أن الحركة ستقمع كل تجمع مهما كانت غايته. في حين لم تتوقف إذاعة دمشق عن إذاعة برقيات تأييد جديدة، منها برقيات: قيادة سلاح الطيران، وقيادة المنطقة الساحلية، وقائد سلاح المدفعية، وقائد منطقة دمشق، وقائد المنطقة الشرقية، وقائد المنطقة الوسطى، وقائد إدارة الحرب الكيمائية، وقائد المدفعية المضادة للطائرات.[٤]

ج- تباين مواقف القوى السياسية السورية تجاه الحركة:

تباينت مواقف أهم التيارات السياسية السورية من الحركة. فقد قُوبلت برفض واستنكار شديدين من قبل حركة القوميين العرب، في حين أيدها الإخوان المسلمون والشيوعيون، وغلب على قيادات الحزب الوطني وحزب الشعب موقف التأييد، باستثناء بعضها مثل رشدي الكيخيا زعيم حزب الشعب. أما فيما يتصل بموقف البعثيين، فقد انقسموا إلى قسم معارض بصورة مطلقة مثلته قيادات الصف الثاني مثل فائز إسماعيل

---

[١] قارن: سمير عبده، مرجع سابق، ص١٠١.

[٢] أوردها: أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ٢٩٠١-٢٩٠٢.

[٣] المصدر نفسه، ج٤، ص٢٩٠٢ ؛ وهنا لابد من الإشارة إلى أن صلاح نصر وأكرم الحوراني، كانا من الحاقدين والكارهين لعبد الحميد السراج، نتيجة حظوته عند الرئيس عبد الناصر، ومحبته له التي دفعته فيما بعد إلى ترتيب عملية مخابراتية، لإخراجه من سجن المزة إلى بيروت، ومن ثم إلى القاهرة، واستمرت صداقة الرجلين حتى وفاة الرئيس عبد الناصر في ١٩٧٠/٩/٢٨. ولا يزال عبد الحميد السراج يعيش في القاهرة إلى لحظة كتابة هذه السطور (٢٠١٠)، ويتقاضى معاش وزير متقاعد، بموجب قرار سابق من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

[٤] راجع نصوص هذه البرقيات في الملحق الوثائقي.

وسامي صوفان، وقسم أدان الحركة "باستحياء" وألقى اللوم على الرئيس عبد الناصر مثل موقف ميشيل عفلق، وقسم أيد الحركة تماماً وفي مقدمته أكرم الحوراني وصلاح الدين البيطار.[١]

أما في الأوساط العسكرية السورية، فيذكر يوسف نعيسة أن نسبة ٨٠٪ من الضباط السوريين تلقوا أخبار الحركة بلامبالاة. في حين أن قلة قليلة من البعثيين ومن المنتفعين بالوحدة عارضوا قيام الحركة، "*وهم ممن أطلق عليهم تسمية الناصريين*".[٢]

د- تصميم الرئيس جمال عبد الناصر على ضرب الحركة:

ربما كان يوم ٢٨ أيلول ١٩٦١ هو أطول يوم في التاريخ السياسي للرئيس عبد الناصر. فالأزمة التي حدثت في ذلك اليوم، لم تلحق ضربة قاصمة بمشروعه القومي فحسب، بل كان لها أثر سلبي على صحته أيضاً،[٣] بشكل لم يبرأ منه حتى وفاته في ٢٨ أيلول ١٩٧٠.

فقد استيقظ الرئيس عبد الناصر في الساعة السادسة صباحاً على هاتف وزير الإرشاد القومي عبد القادر حاتم، الذي أخبره بأن الأمور غير طبيعية في دمشق، وبأن الطائرة التي تحمل الصحف من القاهرة إلى دمشق قد عادت بسبب إغلاق مطار دمشق. فأدار الرئيس عبد الناصر مفتاح الراديو على إذاعة دمشق، ليسمع الموسيقى العسكرية ومن ثم البلاغ الأول للحركة.[٤]

جلس الرئيس عبد الناصر لدقائق عدة مصدوماً غاضباً، يشعر بتوجيه إهانة له.[٥] ولم يكن يدرك مدى قوة ضباط الحركة ونفوذهم، فظن أنهم مجموعة صغيرة من الضباط، انتهزت فرصة وجودها قرب دمشق للاستيلاء على السلطة، وكان واثقاً من قدرة الجيش والشعب على هزيمتها.[٦] وكان أمام الرئيس عبد الناصر ثلاثة خيارات قاسية: إما الاستسلام، أو المساومة، أو قمع الحركة عسكرياً.[٧]

---

[١] راجع شهادة جاسم علوان في: "وقائع يوم الانفصال"، مقال منشور في مجلة المصور بتاريخ ١٩٩٨/٣/٢٧.

[٢] يوسف نعيسة، مقابلة شخصية بتاريخ ٧ تموز ٢٠١٠.

[٣] أكّد المصور الخاص للرئيس الراحل جمال عبد الناصر، أنه قد رأى الدموع في عينيه في ذلك اليوم. راجع: محمد السيد سليم، **التحليل السياسي الناصري**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص٣٣٣. كما لاحظ سكرتيره الخاص، علامات القلق النفسي الشديدة التي سيطرت عليه. راجع: ضياء حسن بيبرس، **الأسرار الشخصية لجمال عبد الناصر**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٧٧، ص٧٠. وقد وصف الرئيس الراحل جمال عبد الناصر يوم الانفصال بقوله: "*يوم الانفصال كان أسوأ أيام حياتي*". راجع: محاضر محادثات الوحدة، مصدر سابق، ج١، ص٣٢.

[٤] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص٣٢٩، ٣٣٤-٣٣٥.

[5] Anthony Nutting: Nasser, New York: Dutton,1972, p 267.

[٦] جمال سلامة علي، مرجع سابق، ص١١٦.

[7] Kennedy Library, National Security Files, Country Series, United Arab Republic, 7/61-10/61. Memorandum From Robert W. Komer of the National Security Council Staff to the President's Special Assistant for National Security Affairs ; Department of State, Central Files, 786B.00/9-2861. Telegram From the Department of State to the Embassy in Jordan Washington, September 28, 1961, 10:33 p.m.

في الساعة ٩:٠٥ من صباح يوم ٢٨ أيلول ١٩٦١، قطعت إذاعة القاهرة برامجها لتنقل خطاباً للرئيس عبد الناصر. تناول الرئيس عبد الناصر في خطابه هذا الخطوات الاشتراكية التي تعرض لها البلاغ الثاني للحركة، وبيَّنَ ضرورتها، وأعلن رفضه المطلق لفسخ الوحدة بقوله: "*قد يعتقد بعض الناس أني سأنتهز هذه الفرصة حتى أعلن فك الجمهورية العربية المتحدة (...) ليس من سلطتي وليس من شيمتي (...) أن أعلن فك الجمهورية العربية المتحدة (...) فأنا مسؤول عن هذه الجمهورية من القامشلي إلى أسوان*". ثم أعرب عن اعتقاده الراسخ بأن "*الشعب السوري البطل سيقاوم الانتهازية*"، وبأن قوات الجيش الأول "*تتحرك للقضاء على التمرد*". وبعد انتهائه من إذاعة بيانه الأول، توجه إلى مقر القيادة العامة للقوات المسلحة، فأمر باستنفار سلاح الطيران، والأسطول البحري، وقوات الصاعقة، والمظليين؛ كما أمر اللواء علي عامر (رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة) بتجهيز خطة لإرسال وحدات مظلية إلى مطار الضمير قرب دمشق. وعندما علم باستيلاء الحركة على المطار، غيّر موقع الإنزال إلى مطار حميميم (مطار الشهيد باسل الأسد في اللاذقية).[١]

كما اتصل الرئيس عبد الناصر بالعقيد كاظم زيتونة (آمر البحرية في الإقليم الشمالي)، الذي أخبره بأن مطار حميميم جاهز لاستقبال الوحدة المظلية. وتم ترتيب قوة بحرية مؤلفة من ثلاث مدمرات،[٢] ولوائي مشاة، ولواء مدرع، وأمر الرئيس بتسخير جميع البواخر العربية لاستخدامها في نقل القوات.[٣] وقدّر الرئيس عبد الناصر أن إعلان قيادات المنطقة الشمالية والساحلية الولاء له سيزيد من فرص قمع الحركة، من خلال إنزال قوات من الإقليم الجنوبي على الشاطئ السوري، ومن ثم تنضم إليها القوات الموالية له، لتنتقل بعدها إلى قمع الحركة في دمشق.[٤]

٣- المفاوضات بين قيادة الحركة والمشير عامر:

بعد انتهاء الرئيس عبد الناصر من إذاعة خطابه، طلب المشير عامر مقابلة عبد الكريم النحلاوي ليسمع منه مطالب الحركة.[٥] فوافق عبد الكريم النحلاوي شريطة أخذ رهائن من القيادة، فخرج كل من اللواء أنور القاضي، والعقيد أحمد علوي، والعقيد أحمد زكي، ليقفوا على باب مبنى الأركان. وخلال اللقاء، استفسر

---

[١] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص٣١١، ٣٣٥.

[٢] ذكر عبد الكريم النحلاوي أن القوة البحرية تألفت من خمس بواخر محملة بالدبابات والأسلحة الثقيلة. راجع: موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "**عبد الكريم النحلاوي.. الانقلاب على الوحدة**"، ح٨، بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٤، الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/41FB4D2A-3452-40ED-8906-83A8709C120D.htm

[٣] عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ج٢، ص١١٦-١١٧.

[4] Kennedy Library, National Security Files, Country Series, United Arab Republic, 7/61-10/61. Memorandum From Robert W. Komer of the National Security Council Staff to the President's Special Assistant for National Security Affairs.

[٥] تكونت لجنة المفاوضة من العمداء موفق عصاصة، عبد الغني دهمان، لؤي شطي، زهير عقيل، والعقيد محمد منصور، وانضم إليها العقيد فيصل سري الحسيني، وبالطبع كان رئيسها المقدم عبد الكريم النحلاوي. انظر: سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٣٠٨.

المشير عامر (المرهق، والمندهش جداً من قيام الحركة، ومن قيادة عبد الكريم النحلاوي لها) عن أسباب الحركة، فأجابه عبد الكريم النحلاوي بذكر مساوئ الحكم، وأكد له أنه لم يقم بالحركة إلا بعد أن رأى أن مصير كل من تجرأ على ذكر مساوئ النظام من الضباط كان النفي إلى الإقليم الجنوبي أو إحالته على التقاعد، واختتم حديثه بتقديم مطالب الحركة، وهي:

- إعادة قيادة الجيش السوري إلى أيدي الضباط السوريين.
- تصحيح مختلف الأوضاع التي عرج عليها البلاغ الثاني (قرارات يوليو الاشتراكية، والمناخ الأمني، وتصفية ضباط الجيش الأول).
- إعادة الضباط السوريين من الإقليم المصري إلى الإقليم السوري، وبالعكس؛ وأن يكون التبادل في المستقبل على أساس المساواة بين الطرفين.
- تشكيل قيادة مشتركة جديدة على أساس التكافؤ، دون أن يسيطر المصريون على أمور القيادة.[١]
- إعادة النظر في الوحدة وجعلها اتحاداً.[٢]

وأضاف أنه في حال وافق المشير عامر على هذه المطالب، فإنَّ القائمين على الحركة سيصدرون بلاغاً يعلنون فيه انتهاء الأزمة، ويلي ذلك إصدار المشير عامر بلاغاً يؤكد ذلك، ومن ثم تنسحب القطعات العسكرية إلى قواعدها بعرض عسكري تشترك فيه كل الوحدات إشعاراً بنهاية الأزمة.[٣]

اضطر المشير عامر إلى قبول بعض المطالب التي تدخل في نطاق اختصاصاته العسكرية، ونفذها على الفور، منها تسفير بعض ضباط القيادة المصريين والوزراء السوريين العسكريين إلى القاهرة.[٤]

وقد فسر جاسم علوان إصرار قيادة حركة ٢٨ أيلول على تسفير الوزراء العسكريين السوريين (جادو عز الدين، وأكرم ديري، وأحمد حنيدي) إلى القاهرة، بسعيها إلى تجريد المشير من أحد أهم مصادر قوته في الإقليم الشمالي؛[٥] في حين فسر عبد الكريم النحلاوي ذلك، بأن الوزراء كانوا يحرضون المشير على

---

[١] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٣١٢-٣١٣.

[٢] قارن: سمير عبده، مرجع سابق، ص١٠٢ ؛ موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "**عبد الكريم النحلاوي.. الانقلاب على الوحدة**"، ح٨، بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٤، الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/41FB4D2A-3452-40ED-8906-83A8709C120D.htm

[٣] سامي عصاصة، المرجع السابق، ص٣١٢-٣١٣.

[٤] سمير عبده، مرجع سابق، ص١٠٢-١٠٣.

[٥] راجع: "وقائع يوم الانفصال"، شهادة جاسم علوان، مقال منشور في مجلة المصور بتاريخ ١٩٩٨/٣/٢٧.

الاستمرار في مقاومة الحركة، وبأن القائمين عليه ليسوا إلا قلة من الضباط يمكن القبض عليهم و" *قطع رؤوسهم، ومن ثم تعود الأمور إلى مجاريها*".[١]

جرى تكوين قيادة أركان جديدة للجيش الأول شملت بعض ضباط الحركة.[٢] وتلا ذلك صدور البلاغ التاسع، ونصه: " *إن القيادة العربية الثورية للقوات المسلحة التي دفعها الشعور بالخوف على وحدة الصف العربي وحماستها للقومية وتأييدها لها دفاعاً عن مقوماتها، تعلن للشعب العربي الكريم، أنها لن تنوي المس بما أحرزته القومية العربية من انتصارات، وتعلن أنها لمست عناصر مخربة انتهازية تريد الإساءة لقوميتنا، فقامت بحركتها المباركة تلبية لرغبة الشعب العربي وآماله وأهدافه، وأنها عرضت قضايا الجيش وأهدافه على سيادة المشير نائب الرئيس والقائد العام للقوات المسلحة الذي تفهم أمور الجيش على حقيقتها واتخذ الإجراءات المناسبة لحلها لصالح وحدة القوات المسلحة والجمهورية العربية المتحدة. وقد عادت الأمور العسكرية إلى مجراها الطبيعي اعتماداً على ثقتها بحكمة القائد العام للقوات المسلحة، وقائد الجيش الأول، اللذين يحققان أهداف القوات المسلحة والجمهورية العربية المتحدة. القيادة الثورية العربية العليا للقوات المسلحة*".[٣]

٤- إشكالية البلاغ التاسع:

أحدث البلاغ التاسع بلبلة كبيرة في أوساط السوريين ممن سَاءَهم أن يعود تسلط المباحث والمخابرات. وأشارت جريدة الحياة في عددها الصادر يوم ٢٩ أيلول ١٩٦١ إلى هذا الجو بالقول: *"لقد ظن بعض الناس أن انقلاباً وقع ضد الانقلاب، وظن آخرون أن تسوية ودية قد تمت بين الضباط، وزاد في البلبلة أن إذاعة القاهرة اكتفت بنقل البلاغ دون أن تذكر بعده أي تفصيل*".[٤] وانطلقت مظاهرات تؤيد بقاء الوحدة، وتهتف بحياة الرئيس وبحياة الوحدة.[٥]

ويناقش سامي عصاصة نوعية هذه المظاهرات بالقول: "*وإذا ما أردنا دراسة نوعية المظاهرتين، لرأينا أن الأولى* (المظاهرة المؤيدة للحركة التي انطلقت عقب قيامها مباشرة) *تتميز بصدق العاطفة وبالعفوية، تسربت إليها عناصر يسارية ويمينية متطرفة... أما الثانية* (المؤيدة للنظام ولبقاء الوحدة) *فقد جاءت منظمة، مدفوعة، متكاملة، تعرف ما تريد وإلى أين*

---

[١] راجع: موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "**عبد الكريم النحلاوي.. الانقلاب على الوحدة**"، ح٨، بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٤، الرابط: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/41FB4D2A-3452-40ED-8906-83A8709C120D.htm

[٢] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٣١٣-٣١٤.

[٣] سليمان المدني، **محاكمة رجالات الانفصال**، دمشق، دار دانية، ١٩٩٦، ص١٦.

[٤] أوردها: أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٩٠٧-٢٩٠٨.

[٥] شكل اللاجئون الفلسطينيون عنصراً مهماً في المظاهرات التي نادت باستمرار الوحدة، وورد في البيان ٢١، الصادر عن الجيش السوري في ١٩٦١/١٠/١، ذكر لـ"الأجانب واللاجئين الذين تظاهروا بهدف الإطاحة بسلطتنا"، وهدد باعتقالهم وطردهم من سورية. للمزيد راجع: اليعازر بعيري ص١٤١ ؛ صلاح الدين المنجد، **سورية ومصر: وثائق ونصوص**، بيروت، د.ن، ١٩٦٢، ص١٠٤.

تسير (...) ومما يثبت ذلك، أن هذه المظاهرة لم تقم طوال ساعات قبل الظهر، وإنما في ساعات بعد الظهر، فأين كانت عواطف المتظاهرين طوال هذه الساعات؟ أما العناصر التي اندست في المظاهرة الأولى، ولاسيما الشيوعيين، فقد شاهدت المظاهرة المعاكسة تنطلق بعنف، وسمعت البلاغ التاسع، فانسلوا من الشوارع سائلين من يؤمنون به أن ينقذهم مما قد يأتيهم به الغد حين تعود سلطة الرئيس إلى ما كانت عليه".[١]

ومن إشكاليات البلاغ التاسع الإعلان عن "*عودة الأمور إلى مجراها الطبيعي اعتماداً على حكمة المشير*" دون أي ذكر لرئيس الجمهورية، الأمر الذي ضاعف من شكوك الرئيس عبد الناصر في نوايا القائمين على الحركة.[٢]

ويرى سامي عصاصة أن البلاغ التاسع يثبت بما لا يدع مجالاً للشك وطنية القائمين على الحركة، واستقلال إرادتهم، وبأن هدفهم هو الإصلاح وليس الانفصال، وبأن بلاغهم هذا دليل على عفاف أنفسهم عن أموال طائلة كانت ستدفع لهم من قبل أصحاب الشركات المؤممة، والأراضي المصادرة، وأرباب التجارة لمنع صدور مثل هذا البلاغ الذي أطفأ أملهم باستعادة أموالهم وأملاكهم المصادرة.[٣]

في حين يذهب أحمد أبو صالح للقول، بأن السبب الرئيس لإعلان البلاغ التاسع يكمن في تخوف عبد الكريم النحلاوي من فشل حركته، ولاسيما بعد أن أعلنت القيادات العسكرية والمدنية في المناطق الشمالية والساحلية والشرقية وقوفها ضده.[٤]

ويذهب سمير عبده إلى القول بأن هدف البلاغ التاسع هو تهيئة الشعب السوري لسماع البلاغ رقم ١٠. ومما يؤيد هذا الرأي، أن المطالب التي تقدم بها قادة الحركة إلى المشير هي مطالب سياسية وعسكرية، وجّهت إلى سلطة عسكرية لا تملك صلاحية إقرارها وحدها؛ وأن الإصرار على تنفيذها بسرعة لا يتوخى منه إجابة هذه الطلبات، بل يوحي إلى توسم رفضها؛ إذ لم يكن من اختصاصات المشير عامر الموافقة على طلب تغيير نظام الوحدة.[٥]

وقد استمر عبد الكريم النحلاوي –لاحقاً– في الدفاع عن حركته، ووصفها بأنها إصلاحية، ومما أورده في شهادته على العصر: "*لو كان أحد الضباط [أي الضباط المشاركين في الحركة] يعلم أنني أخطط من أجل فصل*

---

[١] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٣١٤-٣١٥.

[٢] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٩٠٨.

[٣] سامي عصاصة، المرجع السابق، ص٣١٥.

[٤] موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "**حزب البعث السوري كما يراه أبو صالح**"، ح٤، بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٠، الرابط: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7DDA1146-71B5-48ED-8515-C33A1AE62C9B.htm

[٥] سمير عبده، مرجع سابق، ص١٠٣-١٠٤.

الوحدة، أقسم بأنه لن يقدم معي أي ضابط ليساعدني، جميع الضباط كانوا بفكرة واحدة على أساس تصحيح الأوضاع، وكانت الوحدة مقدسة بالنسبة لأي إنسان، مدني أو عسكري".[١]

وإذا ما أصر عبد الكريم النحلاوي على أن هدفه من الحركة كان الإصلاح، فإن ذلك لا يمكن تعميمه على كل الضباط المشاركين في حركته، بدليل أن بعضهم (أمثال مهيب هندي وهشام عبد ربه وحيدر الكزبري) اتصلوا به، وشجبوا البلاغ ٩، وتوعّدوه، وذكّروه بأن الاتفاق لم يكن على هذه الصورة. ووصل الأمر إلى درجة تهديد بعض ضباط الحركة (العميد فيصل سري الحسيني) بتدمير مقر قيادة الأركان فوق رؤوس جميع من فيها بما فيهم عبد الكريم النحلاوي.[٢]

ويرى الباحث سامي عصّاصة (بناءاً على مقابلات أجراها مع عدد من ضباط حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١): "*أن أحداث ٢٨ أيلول لم تكن تهدف إلى فصل الإقليم الشمالي عن الوحدة، وإنما كان الهدف هو الإصلاح ضمن دولة الوحدة، إلا أن مجرى الأحداث أدى في النهاية إلى الانفصال*".[٣]

ويذكر مطيع السمان في مذكراته بأن قادة الحركة "*لم تكن حركتهم تستهدف انفصالاً على الإطلاق، وإنما إعادة الأمور إلى مسارها السليم، ورفع الحيف عن أبناء الإقليم السوري*".[٤]

ويؤكد أكرم الحوراني في مذكراته، أن هدف عبد الكريم النحلاوي من حركته "*هو الاشتراك في حكم سورية تحت قيادة المشير عبد الحكيم عامر، ولذا طلبوا من المشير أن يصطحبهم معه إلى القاهرة. ولو قبل جمال عبد الناصر بما اتفقوا عليه مع المشير عامر، لما أدت حركة النحلاوي إلى الانفصال. ولكن عبد الناصر في خلافه المتكرر الطويل مع المشير، والذي أشار إليه عبد اللطيف البغدادي في مواضع متعددة من مذكراته، لم يخدع بهذا الموقف الذي كان حلقة تالية لمؤامرة الضابط عويس (...) وقد انتهت هذه السلسلة من المؤامرات، بمحاولة المشير الانقلابية الأخيرة التي جرت بعد هزيمة الخامس من حزيران، وكان الضابط جلال هريدي من أركانها*".[٥]

ومن وجهة نظر قانونية، فإن الضباط الذين يشاركون في حركة عسكرية معارضة للنظام، لا يضمنون استمرارهم في مواقعهم حال عودة النظام الذي انقلبوا عليه، حتى ولو كانت غايتهم إصلاحية؛ بل سيستمرون في تمردهم وسيبذلون قصارى جهدهم لإنجاحه؛ ذلك لأن قانون العقوبات العسكري صارم وصريح في مثل

---

[١] راجع: موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "**عبد الكريم النحلاوي.. الانقلاب على الوحدة**"، ح٧، بتاريخ ٢٠١٠/٣/٧، الرابط: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/866C51B9-AAB6-4378-9EBB-655B714962D7.htm

[٢] راجع: أحمد غميض، مرجع سابق، ص٦٨.

[٣] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٢٨٤.

[٤] مطيع السمان، مصدر سابق، ص٣٢.

[٥] راجع: أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٩١٤-٢٩١٥.

هذه الحالات التي تُصنف كمؤامرة تستوجب حكماً يتراوح ما بين الاعتقال المؤقت إلى المؤبد، وذلك بحسب رأي السلطة السياسية القائمة، ومدى تصنيف هذه المؤامرة على أنها سياسية أو جنائية بحتة، ومدى تقدير السلطة لتأثير اعتقال الانقلابيين في استقرار النظام السياسي؛ وفي هذه الحالة، قد تضطر إلى رفع سقف الحكم وقد يصل إلى درجة الإعدام.

وبغض النظر عن صدق نوايا القائمين على حركة ٢٨ أيلول أو عدمه، فاعتقادهم أن الرئيس عبد الناصر سيسمح لهم بمشاركته في الحكم، وبأنه سينفذ التعهدات التي اتفقوا عليها مع المشير عامر بعد ثمانية بلاغات عسكرية شديدة اللهجة، يدل على أنهم كانوا يشكلون مزيجاً من الوصولية والمثالية والسذاجة السياسية.[١] ويعلّق عبد اللطيف البغدادي على ذلك بالقول: "*ولكن التساؤل، كيف يمكنهم الاطمئنان على سلامتهم بعد الذي حدث منهم، وهم يعلمون أن من يقدم على مثل هذا العمل الذي قاموا به، لا بد له من السير فيه حتى نهايته، فإما نجاح، أو موت، أو هروب، وليس هناك من طريق آخر*". ويؤكد عبد اللطيف البغدادي أن التفسيرين كليهما (سلباً أو إيجاباً) في القاهرة، للبلاغ التاسع، اقتضى الإسراع في إرسال قوات عسكرية من الإقليم الجنوبي للتدخل العاجل.[٢]

٥- تأزم الموقف وطرد المشير عامر من سورية:

فسّر الرئيس عبد الناصر البلاغ التاسع بأنه مناورة، قصد منها "الانفصاليون" كسب بعض الوقت وتهدئة الشارع الوحدوي السوري لدعم موقفهم،[٣] أو أنهم أرادوا التراجع مع حفظ ماء الوجه بعد أن أدركوا عبث محاولتهم. وما دعم قرار الرئيس عبد الناصر في مقاومة الحركة، إعلان قائد منطقة حلب وآمر البحرية في اللاذقية الولاء له، فكان من الطبيعي بعد أن تجمعت لديه أسباب فشل الحركة أن يتصلب في قراره الرافض لمطالب الحركة. وقد بيّن موقفه هذا في خطابه الثاني الذي أذاعه في ٢٨ أيلول ١٩٦١ بعد الظهر، فوصف القائمين على الحركة بأنهم "*متآمرون مع الرجعية والاستعمار*"، وأكد على أن "*أبطال سورية سيحبطون كل تآمر*"، وبأنه لن يقبل "*منطق المساومة وأنصاف الحلول*". وكانت لهجته مغايرة لما بدت عليه في إذاعة خطابه الأول، إذ عبّرت عن حزم وغضب وثقة،[٤] مكرراً أكثر من عشر مرات أنه لن يقبل بالمساومة ولا بالحلول الوسط.[٥] وإصراراً منه على قطع الطريق على أي تفاهم مع الحركة، أصدر -بصفته القائد الأعلى للقوات

---

[١] راجع: نزيهة الحمصي، مصدر سابق، ص٢٢١.

[٢] عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ج٢، ص١١٥-١١٦.

[٣] ضياء الدين بيبرس، مرجع سابق، ص٦٥.

[٤] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٣١٥-٣١٦.

[٥] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٩٠٨.

المسلحة- أمراً بعزل المتمردين وتجريدهم من رتبهم العسكرية، وإعفاء ضباطهم وجنودهم من الولاء لهم، ما يعني دعوة الجيش الأول إلى التمرد عليهم وإهدار دمهم.[١]

أما في دمشق، فقد تقدم عبد الكريم النحلاوي إلى المشير عامر بصيغة بلاغ يعلن انتهاء الأزمة، لكن المشير عامر رفض التوقيع عليه "تحت قوة السلاح"، متذرعاً ببقاء الدبابات التي كانت تحاصر مبنى الأركان، فأمر عبد الكريم النحلاوي بسحب المدرعات من ساحة الأمويين، فتوارت في البساتين القريبة منها، إلا أن المشير عامر اشترط عودة القطع العسكرية إلى مواقعها الأساسية.[٢]

وما يجدر ذكره، ما أورده عبد الكريم النحلاوي لاحقاً عما حدث في مبنى الأركان، إذ تحدث عن تقديمه صيغة بلاغ بإنهاء الأزمة إلى المشير عامر ليوقّع عليه، وكان البلاغ مكتوباً بخط الفريق جمال فيصل، فرفض المشير التوقيع بحجة أنه لم يعد حاكماً ولا مسؤولاً، طالباً من النحلاوي أن يتولى حكم سورية، ويدبر أموره بنفسه، فتفاجأ عبد الكريم النحلاوي من هذا الجواب، وتقدم إلى الفريق جمال فيصل بالطلب نفسه، فأجابه الآخر بأنه ليس له علاقة بالموضوع، فأدرك عبد الكريم النحلاوي أن شيئاً ما يُرتَّب ضده في الكواليس.[٣]

ولم يكن مرور الوقت يصب في صالح نجاح الحركة، وكمثال على ذلك، ما جرى في معسكرات قطنا. ففي الصباح وصل الضباط المسؤولون إلى قطعاتهم العسكرية، ليجدوها تؤمر من قبل ضباط أصغر منهم رتبة، فلم يحركوا ساكناً، لأنهم اعتقدوا بنجاح الحركة؛ ولكن حين أذيع البلاغ التاسع، بدا لهم أن الأمور ستعود إلى طبيعتها، وبأن الدعم الذي يحمي الضباط الصغار قد بدأ بالزوال، ما أحدث تململاً لدى كثير من المشاركين في الحركة، وبدا أن الأمور تخرج من أيدي قيادتها تدريجياً.[٤]

خرج عبد الكريم النحلاوي من غرفة المشير غاضباً، وأمر المقدم مهيب هندي بتجهيز كتيبة لحفظ النظام لحفظ الأمن في مدينة دمشق. وسرعان ما وضع قادة الحركة المشير عامر بين خيارين: إما التوقيع على بلاغ إنهاء الأزمة أو مغادرة البلاد. فاتصل المشير عامر بالرئيس عبد الناصر ليستشيره فيما يفعل، فأمره الرئيس عبد الناصر بالمماطلة قدر الإمكان لأن النجدات في طريقها إليه. وقد وقعت هذه المخابرة بيد ضباط سلاح

---

[١] المصدر نفسه، ج٤، ص٢٩١١ ؛ انظر أيضاً:

Kennedy Library, National Security Files, Country Series, United Arab Republic, 7/61-10/61. Memorandum From Robert W. Komer of the National Security Council Staff to the President's Special Assistant for National Security Affairs.

[٢] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٣١٧-٣١٨.

[٣] راجع: موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "**عبد الكريم النحلاوي.. الانقلاب على الوحدة**"، ح٨، بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٤، الرابط: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/41FB4D2A-3452-40ED-8906-83A8709C120D.htm

[٤] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٣١٧-٣١٨.

الإشارة، فنقلوها إلى قيادة الحركة،[١] ما أثار غضباً كبيراً لدى بعضهم، فعرضوا الخيارين للمرة الأخيرة على المشير عامر، فتردد؛ وأخيراً حَسَمَ حيدر الكزبري الأمر بانطلاقه إلى إحدى المصفحات وإطلاقه رشة من النيران إلى السماء، ما دفع المشير عامر إلى أن يطلب تجهيز طائرة له ليغادر الإقليم الشمالي. ويبدو أن المشير كان مقتنعاً بأنه قام بمهمته خير قيام، وبأن الحركة آخذة بالانحسار نتيجة البلبلة التي أحدثها البلاغ التاسع.[٢]

وسرعان ما أمر عبد الكريم النحلاوي بإذاعة البلاغ العاشر، وجاء فيه: " *إن القيادة الثورية العربية للقوات المسلحة تعلن للشعب العربي، أنها لدى اتصالها بالمشير عامر وعدها بالقضاء على الانتهازيين والمخربين، مما دعاها لإذاعة بلاغها رقم ٩ . ولكن ما لبث المشير أن نكث بوعده، لذلك، وحرصاً من القيادة الثورية على انتصارات الشعب العربي والقومية العربية، تعلن للشعب أن بلاغها رقم ٩، لا غٍ*".[٣]

وجرى ترحيل المشير عامر على متن طائرة خاصة، ومعه قائد الجيش الأول الفريق جمال فيصل الذي فضل البقاء على ولائه للرئيس عبد الناصر. ومن ثم، أذيع البلاغ رقم ١٢ الذي كان بمثابة الكلمة الفصل ورصاصة الخلاص للوحدة ولأحداث يوم ٢٨ أيلول ١٩٦١، إذ أعلن عن إبعاد المشير عامر عن الأراضي السورية في الساعة ١٧:٢٠ من مساء ذلك اليوم.[٤]

وفيما بعد، سُئل عبد الكريم النحلاوي عن سبب تخليه عن تعهده بإبقاء الأمور ضمن النطاق الداخلي للوحدة، فأجاب بأن المشير عامر هو من غدر بالحركة، بعد إجرائه مكالمة هاتفية مع القاهرة، طلب خلالها الرئيس عبد الناصر منه أن يتريث ويناور حتى يحل الظلام.[٥]

إلا أن هذه الرواية لم تقرن بدلائل، كما أن المشير عامر لم يغدر بالحركة، بل أثبت حسن النية عندما وافق على تسفير بعض الضباط والوزراء العسكريين؛ كما أن اتصاله بالقاهرة –إن حدث– فلا بد أن يكون لعرض الموقف على الرئيس عبد الناصر. ولو فرضنا أن الأخير قد أمره بالمناورة، فذلك لا يقدم دليلاً على

---

[١] قارن: مطيع السمان، مصدر سابق، ص٣٣ ؛ سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٣١٩.

[٢] سامي عصاصة، المرجع نفسه، ص٣١٨.

[٣] سليمان المدني، مرجع سابق، ص١٦–١٧.

[٤] مطيع السمان، مصدر سابق، ص٣٥

[٥] راجع: موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "**عبد الكريم النحلاوي.. الانقلاب على الوحدة**"، ح٨، بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٤، الرابط: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/41FB4D2A-3452-40ED-8906-83A8709C120D.htm

غدر المشير عامر بالضباط، لأنه يتصرف بأمر من مسؤول أعلى منه رتبة في موضوع لا يملك البت فيه وحده.[١]

٦- انعكاس الأحداث في بقية أنحاء الإقليم الشمالي:

تباينت مواقف قيادات المناطق والقطع العسكرية في الإقليم الشمالي تجاه الحركة بين معارضٍ ومؤيدٍ لها. ففي حلب، أعلن قائد المنطقة الشمالية العميد حكمت داية تأييده للحكم المركزي، وأبدى استعداده لمقاومة الحركة؛ وبدأت إذاعة حلب بشجبها وإعلان الولاء للرئيس عبد الناصر.[٢] وقد أذاع حكمت داية برقيتي تأييد للرئيس عبد الناصر باسم محافظ حماة ياسين فرجاني، وباسم قائد شرطة حماة العقيد إسماعيل نابلسي، فأخذت إذاعة دمشق تستعطفه، وتحمّله مسؤولية انقسام الجيش. في حين انطلقت مظاهرات منددة بالحركة في مدينة حلب، واعتصم الضباط المصريون في كلية الاحتياط يشجبون الحركة، يؤيدهم مدير الكلية العقيد ماجد ماميش.[٣]

إلا أن آمر مركز التدريب العقيد جورج محصل، تمكن من السيطرة على كلية الاحتياط بمساعدة من قائد كتيبة المغاوير الرائد نصوح نعال.[٤] كما أمرت قيادة الحركة في دمشق بقصف محطة بث إذاعة حلب في بلدة سراقب جواً وإسكاتها.[٥] وهاجمت مفرزة عسكرية مقر قيادة المنطقة الشمالية، واستولت عليها بعد مقتل ما ينيف عن أربعين عسكرياً، وجرى اعتقال حكمت داية وماجد ماميش، وعُيّنَ جورج محصل قائداً لقيادة المنطقة الشمالية.[٦] وفي الساعة ٢١:١٠، أذاعت دمشق نبأ سيطرة العناصر الموالية لحركة ٢٨ أيلول على كامل مدينة حلب.[٧]

ومما يجدر ذكره، حرص إذاعة صوت العرب من القاهرة على تغذية النعرة الطائفية لدى جماهير حلب " *بالتوكيد على أن الرجل الذي أمر بإطلاق النار على المتظاهرين، مسيحي (...)، ولم تكتف بإثارة المسلمين على*

---

[١] سمير عبده، مرجع سابق، ص١٠٤.

[٢] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٣٢٥.

[٣] مطيع السمان، مصدر سابق، ص٣٦.

[٤] لتفاصيل أوسع عما جرى من اقتتال بين القوات المؤيدة للحركة والقوات الموالية لنظام الوحدة، راجع: سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٣٢٥ وما بعدها.

[٥] استمرت إذاعة حلب بثها باسم ج.ع.م حتى الساعة التاسعة من مساء ١٩٦١/٩/٢٨. واقتحمتها قوة عسكرية بقيادة العقيد جورج محصل بالرصاص الحي، وقد ترك مدير الإذاعة (توفيق حسن) أبواب استديو البث المباشر مفتوحة، ليذيع على من يسمع الإذاعة صوت الرصاص الحي. انظر: مقال "الدستور تحاور توفيق حسن مدير إذاعة حلب أيام الوحدة المصرية-السورية"، جريدة الدستور بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٣.

[٦] مطيع السمان، المصدر السابق، ص٣٦.

[٧] راجع: سامي عصاصة، المرجع السابق، ص٣٢٥ ؛ غسان زكريا، مصدر سابق، ص٢٦٧-٢٦٨.

المسيحيين، وإنما خاطبت جبل العلويين، مذكرة إياه بأن قتلة العقيد محمد ناصر قبل عشرة أعوام هم الدمشقيون، وصار المذيع الهمّام في القاهرة يقول: أيها العلويون الأباة.. هل نسيتم دم محمد ناصر؟ وكرر المذيع الجملة ست مرات على التوالي، بصوت يجيش بالنقمة".[١]

وفي اللاذقية، اتصل آمر البحرية العقيد كاظم زيتونة بقيادة الجيش الأول، معلناً شجبه للحركة وولاءه لحكومة الوحدة. ولم تعط قيادة حركة ٢٨ أيلول أهمية لمنطقة الساحل، إلا بعد أن التقطت برقية الرئيس عبد الناصر التي تفيد بقرب وصول النجدات من الإقليم الجنوبي إلى الإقليم الشمالي بحراً،[٢] فاضطر العقيد محمد منصور (قائد المنطقة الساحلية) إلى ترك دمشق، والإسراع إلى قيادة منطقته على رأس وحدات مدرعة ومحمولة من منطقة حمص وتلكلخ، وأحاطت قواته بقيادة المنطقة. وبالتزامن مع ذلك، التقطت أجهزة الرادار (قرب مدينة جبلة) اقتراب بعض الطائرات دون الإعلام عن هويتها، فتم اتخاذ الترتيبات المناسبة. ولم تلبث القوة المظلية التي أرسلت من الإقليم الجنوبي أن هبطت في مطار حميميم، حتى جرى اعتقال كامل أفرادها من قبل عناصر مشاة سورية يقودها النقيب طلعت ياسين، وجرى ترحيل المعتقلين إلى حمص.[٣] وكانت هذه القوة مكونة من عشرين ضابطاً، ومئة من ضباط الصف، وجندي واحد، بمن فيهم قائدها الرائد المصري جلال هريدي. وخلال التحقيق مع الرائد جلال هريدي، أفاد بأن قواته قد جاءت بناءً على طلب العقيد كاظم زيتونة كطليعة لاحتلال مطار حميميم، وتوطئة لهبوط آخرين، ومن ثم احتلال ميناء اللاذقية لتكوين رقبة جسر يسهّل عبور قوات مشاة مصرية قادمة بحراً،[٤] بقيادة اللواء عبد المحسن أبو النور، والوزير طعمة

---

[١] أوردها: سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٣٢٥. وكمثال آخر عن التحريض الطائفي في وسائل الإعلام المصرية، انظر مقال "وزارة الخونة" في مانشيت جريدة الجمهورية الصادرة بتاريخ ١٩٦١/٩/٢٩، الذي أشار إلى رئيس الحكومة السورية بعد الانفصال، مأمون الكزبري، بأنه "صاحب فكرة ضرب جبل الدروز"، إبان الأحداث التي سبقت الإطاحة بنظام أديب الشيشكلي عام ١٩٥٤ ؛ كما أكد عبد الكريم النحلاوي على أن أحمد سعيد (مذيع صوت العرب من القاهرة) كان يردد على الهواء مباشرة، بأن مئات لا بل آلاف القتلى "يسقطون في شوارع حلب... ثوروا يا دروز ثوروا يا علويين". راجع: موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "**عبد الكريم النحلاوي.. الانقلاب على الوحدة**"، ح٨، بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٤، الرابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/41FB4D2A-3452-40ED-8906-83A8709C120D.htm

[٢] مطيع السمان، مصدر سابق، ص٤٢.

[٣] سامي عصاصة، المرجع السابق، ص٣٢٥-٣٢٦.

[٤] مطيع السمان، المصدر السابق، ص٤٤ ؛ ويذكر عبد الكريم النحلاوي أن الشخص الذي تولى التحقيق مع الرائد جلال هريدي، كان الملازم أول توفيق جدعان، وهو من مرؤوسي جلال هريدي في قوات الصاعقة وعلى علاقة صداقة معه. وخلال التحقيق أسرَّ جلال هريدي إليه: "الله يصلحكم لو تأخرتم شوي كنا سبقناكم نحن في العملية"، في إشارة منه إلى أن قيام الحركة في سورية قد فوّت الفرص على قيام حركة مضادة للرئيس عبد الناصر في مصر. وقد بثت إذاعة دمشق أقواله هذه، ضمن إطار الحملات الإعلامية الهوجاء التي تبادلتها كل من إذاعتي دمشق وصوت العرب. وكان جلال هريدي من الضباط المحسوبين على المشير عامر الذي دافع عنه وحماه من الاعتقال بعد أن أُخلي سبيله وعاد إلى مصر. راجع: موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "**عبد الكريم النحلاوي.. الانقلاب على الوحدة**"، ح٩، بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢١، الرابط:
http://aljazeera.net/NR/exeres/1B3B6BEF-2F20-44A4-833C-224B2C5E27E1.htm

العودة الله.[١] وأُرسل الرائد جلال هريدي إلى دمشق، وأودع سجن المزة العسكري.[٢] أما بالنسبة للعقيد كاظم زيتونة، فقد أدرك عبث المقاومة، ولاسيما بعد تلقيه أخبار سيطرة الحركة على المنطقة الشمالية، فاستسلم، وجرى توقيفه مع محافظ اللاذقية عبد الله جسومة، وأُرسلا إلى سجن المزة العسكري.[٣] وفي الساعة ٢٣:١٥، أذاعت دمشق بياناً بإتمام سيطرة الحركة على منطقة الساحل السوري.[٤]

أما في حمص، فقد اتصل اللواء أنور القاضي بقائد المنطقة الوسطى العميد مطيع السمان، آمراً إياه بالإسراع في تسيير كتيبة دبابات من اللواء المدرع الخامس باتجاه دمشق. فتماطل العميد مطيع السمان في تنفيذ الأوامر. في حين كان العقيد تيسير الطباع قد بدأ تحضيراته المتفق عليها مع قيادة الحركة، وأَطْلَعَ العميد مطيع السمان عليها.[٥]

كانت نسبة الضباط المصريين بالقياس إلى الضباط السوريين في المنطقة الوسطى، تقارب الثلث، وكانوا أكثر تواصلاً، ويشغلون مراكز متميزة، إلا أنهم لم يستطيعوا تحريك قطعة عسكرية واحدة، لأن جميع ضباط الصف والأفراد كانوا سوريين. وبعد إذاعة البلاغ الأول، دعا العميد مطيع السمان قادة الألوية والقطعات والوحدات المستقلة التابعة له، بالمجيء إلى نادي ضباط موقع حمص. وبعد وصولهم إلى النادي، أمر بتطويقه، وبعدم السماح لأي ضابط مصري بالمغادرة مهما كانت الأسباب. وأصدر أوامره بتشديد الحراسة على جميع ثكنات المنطقة الوسطى، ومنع أي ضابط مصري من الدخول إليها، وبإعلان الاستنفار في جميع قطعاته العسكرية، ووضع خطوط الهاتف تحت المراقبة والتسجيل، ووضع خطة طوارئ المنطقة الوسطى قيد التنفيذ، وأمر بتسيير دوريات من الشرطة العسكرية والمدنية في مدينتي حمص وحماة وتدمر وتلكلخ لمنع خروج المظاهرات. وأخذ تعاون العميد مطيع السمان مع قيادة حركة ٢٨ أيلول مظهراً رسمياً، بعد إعلان إذاعة

---

[١] سامي عصاصة، المرجع السابق، ص٣٢٦.

[٢] مطيع السمان، مصدر سابق، ص٤٤ ؛ ويذكر جمال حماد في معرض شهادته على العصر، أن المظليين المصريين قد عوملوا بقسوة، وذلك على النقيض ما ذكره مطيع السمان في مذكراته "وطن وعسكر". راجع: موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "**جمال حماد: شهادته على عصر الثورة بمصر**"، ح٦، الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8E267F7A-4580-4660-8CCF-C83047DDF244.htm

[٣] مطيع السمان، المصدر السابق، ص٤٢.

[٤] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٣٢٦.

[٥] مطيع السمان، المصدر السابق، ص٢٧-٢٨. لابد أن يكون العقيد تيسير الطباع قد أخبر مطيع السمان بالحركة، ولاسيما أن مطيع السمان دمشقي، وعلى صلة قرابة بالضباط الدمشقيين، الذين قاموا بحركة ٢٨ أيلول ١٩٦١. وقد حاول مطيع السمان في مذكراته، الالتفاف على القارئ، ليُخرج نفسه، على أنه لم يكن سوى مأمور من قيادة الحركة في دمشق. وهو إن كان انضباطياً كما يذكر، فلماذا لم ينفذ أوامر رئيس أركان الجيش الأول اللواء القاضي، وأوامر قائد الجيش الفريق جمال فيصل، بتسيير قواته لقمع الحركة !؟. إن تصرفات مطيع السمان، وأوامره إلى مرؤوسيه "لحفظ الأمن في منطقته"، لا تدل إلا على تعاون وثيق، مع قيادة الحركة في دمشق. ولاحقاً كوفئ مطيع السمان، بتعيينه قائداً لقوى الأمن الداخلي في الجمهورية العربية السورية، في ظل حكومة الانفصال ١٩٦١-١٩٦٣.

دمشق قرار تسمية قادة المناطق العسكرية كأعلى سلطة مدنيّة في مناطقهم، إضافة إلى كونهم أعلى سلطة عسكرية فيها؛ واتصل العميد عبد الغني دهمان بالعميد مطيع السمان مستفسراً منه عن الأوضاع في منطقته، طالباً منه اعتقال عبد الحميد السراج حال قدومه إلى حماة؛ ثم أعقبه اتصال رئيس عمليات الجيش العميد فيصل سري الحسيني الذي طلب من العميد مطيع السمان إرسال كتيبة مشاة من حمص إلى اللاذقية، لتعزيز القوى المؤيدة للحركة فيها. واتصل العميد مطيع السمان بقائد موقع حماة العقيد عبد الملك عثمان طالباً منه إلقاء القبض على محافظ حماة ياسين الفرجاني، وقائد شرطتها العقيد إسماعيل النابلسي، فجرى ذلك، وأُرسلا إلى حمص، وكُلّف العميد وهيب رفاعي بتسيير أمور محافظة حماة مؤقتاً.[١]

وبذلك، سارت الأمور في المنطقة الوسطى كما أرادت قيادة الحركة في دمشق، وكان الحادث الوحيد هو سيطرة بعض الضباط المصريين على كتيبة المدفعية الموجودة في تدمر، واعتقالهم بعض الضباط السوريين فيها.[٢] فأمرت قيادة الحركة مطيع السمان بمحاصرة الكتيبة، فأمر الأخير بوضع خمس دبابات على تقاطع طريق دمشق–حمص مع طريق تدمر–حمص، لتقف في وجه فوج تدمر إن حاول التقدم إلى حمص؛ وفي النهاية أدرك الضباط المصريون عبث المقاومة، واستسلموا.[٣]

وفي معسكرات القطيفة، حاول بعض الضباط المصريون توجيه لواء مدفعية إلى دمشق، إلا أن العقيد صافي وانلي تمكن بمساعدة بعض الضباط السوريين من السيطرة على الموقف،[٤] وتمكن من إعادة اللواء إلى مركزه في القطيفة.[٥]

كما حاول رئيس أركان اللواء ١٨ في قطنا (ضابط مصري) تحريك قسم من قواته باتجاه دمشق، إلا أنه ما لبث أن اعترضه بعض الضباط السوريين، ومنهم الملازم أول أنور فرح، وتمكنوا من إيقاف مسير اللواء بمساعدة قسم من قوات العشائر تركه المقدم حيدر الكزبري بالقرب من الضمير، في حين تمكنت قوة أخرى من اعتقال قائد اللواء ١٨ العقيد حسين قاضي.[٦]

أما فيما يتعلق بقوات الجبهة السورية، فقد استنفر بعض الضباط الصغار قواتهم، وأوصوا بإيقاف أي نشاط للضباط المصريين، وأحبطوا بعض المحاولات التي قام بها ضباط مؤيدون للحكم المركزي. في حين اتفق

---

[١] راجع: مطيع السمان، مصدر سابق، ص٢٩–٣١، ٤١–٤٢.

[٢] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٣٢٤.

[٣] قارن: مطيع السمان، المصدر السابق، ص٣٠–٣١ ؛ سامي عصاصة، المرجع السابق، ص٣٢٤.

[٤] منهم النقيب محمد رباح الطويل، والملازم مطانيوس بشارة، والملازم عبد الرؤوف طالب. راجع: سامي عصاصة، المرجع السابق، ص٣٣١.

[٥] المرجع نفسه، ص٣٣١.

[٦] سامي عصاصة، المرجع السابق ، ص٣٢١–٣٢٢.

قائد القطاع الأوسط العقيد محمد التل، مع قائد القطاع الشمالي العقيد زياد الحريري، وأقنعه بتأييد الحركة، وجرى عزل الضباط المصريين في القطاعين. أما في القطاع الجنوبي فقد جهّز الرائد فواز محارب كتيبة للتحرك إلى دمشق لمساندة الحركة، في حين تمكّن المقدم شرف زعبلاوي من فرض سيطرته على كامل القطاع، رغم معارضة قائد القطاع الجنوبي العقيد عبد الله زيادة. وقام الرائد شحود عطاسي باعتقال الضباط المصريين بسرعة، ووضعهم في أمكنة لا تتناسب مع مقامهم كضباط، وكانت هذه الحادثة هي الوحيدة التي تم فيها الإساءة إلى الضباط المصريين، ويعود ذلك إلى عقوبة سجن سابقة أوقعها اللواء عبد المحسن أبو النور بالرائد شحود عطاسي نتيجة إطلاقه النيران على العدو الصهيوني دون إذن من القيادة العامة خلال معركة التوافيق.[١]

وفي دير الزور، جرى اعتقال محافظها عدنان عثمان مع قائد شرطتها. وفي المنطقة العسكرية الجنوبية (محافظتي درعا والسويداء) اعتُقل قائد شرطتها ومحافظها بالوكالة العميد عبد المجيد تجار، بأمر من قائد المنطقة العميد رفعت خيري.[٢]

ثالثاً– انفصال الوحدة السورية–المصرية:

١– أسباب إيقاف الرئيس عبد الناصر للعملية العسكرية المضادة:

أصدر الرئيس عبد الناصر أوامره بإيقاف العملية المضادة لحركة ٢٨ أيلول، وأمر القوة البحرية والجوية بالعودة إلى الإسكندرية.[٣] وقد ساق بعض الباحثون احتمالات عدة لتفسير قرار الرئيس هذا، منها تغير الموقف العسكري كلياً بعد سيطرة الحركة على منطقة الساحل وعلى المنطقة الشمالية؛ إذ تضاءلت ثقة الرئيس عبد الناصر بنجاح العملية، لدرجة إدراكه أن الاستمرار بها قد يؤدي إلى إصابة قواته العسكرية بخسائر جسيمة، وبهزيمة عسكرية–سياسية سيكون لها صداها لدى الأوساط المعادية له عربياً ودولياً.[٤]

وفي هذا الصدد، يذكر عبد اللطيف البغدادي جواب الرئيس عبد الناصر على بعض وزرائه ممن دعا إلى معالجة المسألة عسكرياً: "*لو حدث وأُغرقت لنا باخرتان مثلاً وخسرنا المعركة، فسننزل إلى الحضيض، وسنصبح دولة كدولة اليمن*".[٥]

---

[١] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٣٢٢-٣٢٤.

[٢] مطيع السمان، مصدر سابق، ص٤٢.

[٣] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص٣٣٧.

[٤] انظر: عادل ثابت، **عبد الناصر والذين غدروا به**، القاهرة، دار أخبار اليوم ، د.ت، ص١٢٠.

[٥] عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ج٢، ص١١٩.

ويمكن أن نضيف إلى ذلك إدراك عبد الناصر ولو متأخراً، عدم جدوى مراهنته على المقاومة الشعبية للحركة. وهو وإن اعتمد على تأييد الشعب له في سورية، فإن هذا الشعب لم يكن يملك السلاح، ولم تكن مقاليد الأمور في يده.[١]

وقد برر الرئيس عبد الناصر إلغاء العملية العسكرية المضادة في خطاب له في ٢٩ أيلول ١٩٦١، بعدم رغبته في إراقة الدم العربي؛[٢] إلا أن تبريره هذا جاء كصرخة في الهواء دافع بها عن موقفه. إذ كان قبوله خلال أزمة الكويت في شهر حزيران ١٩٦١، بإلزام قوات ج.ع.م بقتال الجيش العراقي إذا ما أقدم على غزو الكويت، قد تم نسيانه تماماً.[٣] كما أنه بعد سنة واحدة، أصدر أوامره بإدخال الجيش المصري في صراع مرير في اليمن.

وثمة عوامل خارجية أثرت تأثيراً مهماً في قرار الرئيس عبد الناصر في إلغاء العملية العسكرية المضادة لحركة ٢٨ أيلول ١٩٦١، منها:

- الرفض الأمريكي الصريح لأي تدخل عسكري مصري في الإقليم الشمالي (كما سيبيّن البحث لاحقاً)، ولاسيما أن الأسطول الأمريكي السادس كان لا يزال متمركزاً قبالة شواطئ ج.ع.م.[٤]
- التأييد التركي لحركة ٢٨ أيلول، والذي ترجم باعتراف فوري من قبل الحكومة التركية بها، والتخوف من تدخل عسكري تركي إذا ما جرى اقتتال داخلي في ج.ع.م، ولاسيما أن المطامع التركية في الشمال السوري كانت معروفة في ذلك الوقت.[٥]
- التخوف من انتهاز حكومة الكيان الصهيوني فرصة الاضطرابات الداخلية في ج.ع.م، وقيامها بتوجيه ضربة عسكرية خاطفة تنهش بها قطعة جديدة من الأراضي العربية.[٦] وقد ذكر توفيق حسن (مدير إذاعة حلب أيام الوحدة) أن السفير اليوغسلافي في القاهرة أبلغ الرئيس عبد الناصر عن وجود معلومات أمنية تؤكد على أن الطيران الصهيوني سيعترض الطيران المصري.[٧]

---

[١] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص٣٣٨.

[٢] المرجع نفسه، ص٣٣٧.

[٣] سعيد أبو الريش، مرجع سابق، ص٢٧٥.

[٤] محمد حسنين هيكل، **ما الذي جرى في سورية**، ص١١.

[٥] المرجع نفسه، ص١١.

[٦] المرجع نفسه، ص١١.

[٧] جريدة الدستور بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٣.

- عداء الأنظمة العربية "المعتدلة" للرئيس عبد الناصر، بما في ذلك تأييدها لانفصال سورية عن الوحدة، وفي مقدمتها النظام الأردني (كما سيبيّن البحث لاحقاً).[١]
- تأييد الاتحاد السوفييتي للحركة. يدل على ذلك إنذار السوفييت للرئيس عبد الناصر "دع سورية وشأنها".[٢] ويذكر علي صبري أن الرئيس عبد الناصر قد تلقى "نصيحة من الكريملين"، أبلغه إياها السفير السوفيتي في القاهرة "بأن يكف يده عن سورية".[٣] كما ذكر عوني فرسخ، أن سفير ج.ع.م في موسكو (مراد غالب) قد استدعي من قبل وكيل الخارجية السوفيتية، صبيحة قيام حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١، وأبلغه بأن الاتحاد السوفيتي يؤيد الانفصال.[٤] كما ذكر مراد غالب أن وزير الخارجية السوفيتية دعاه في اليوم الأول للانفصال إلى مكتبه، ليبلغه بأن الحكومة السوفيتية ستعترف بالانفصال. ويذكر جاسم علوان أن الرئيسين تيتو ونهرو قد اتصلا بالرئيس عبد الناصر في اليوم الأول للحركة، وأبلغاه بأن جميع القوى الدولية الكبرى بما فيها الاتحاد السوفيتي، لن تقبل باستخدامه القوة للقضاء على الحركة، وبأنها ستستغل مثل هذه الفرصة ليس للإجهاز على الوحدة فحسب، بل على نظامه أيضاً.[٥]

٢- إعلان قيام الجمهورية العربية السورية:

بعد نجاح حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١، وقع قادتها في فراغ عظيم، إذ لم يقرروا سلفاً الطريقة التي ستحكم بها سورية في حال تحولت حركتهم إلى انفصال حقيقي. وقد أجرى عبد الكريم النحلاوي مجموعة من الاتصالات مع عدد من الشخصيات السياسية السورية، ممن قَدّرَ بأنها ستتجاوب معه بسرعة، إلا أنه

---

[١] محمد حسنين هيكل، **ما الذي جرى في سورية**، ص١١.

[٢] موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، **الانقلابات في سوريا كما يراها أمين الحافظ**، ح٣، الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/45537631-682A-409A-A2BD-4DDC479D9928.htm

[٣] جاءت هذه المعلومة على لسان علي صبري في ندوة "٢٣ يوليو-قضايا الحاضر وتحديات المستقبل" التي عقدت في القاهرة ٢-٥ مايو ١٩٨٦. أوردها: ثروت عكاشة، مصدر سابق، ص٤٨٦.

[٤] عوني فرسخ، "الانفصال"، بحث منشور في كتاب: أحمد يوسف أحمد وآخرون، **أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية ٢٢-٢٣ فبراير ١٩٩٨**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩٩، ص٢٢٦ . ويُذكر أن الرئيس عبد الناصر قد أشار إلى ما يشابه ذلك، في أثناء ترأسه أول مجلس لوزرائه بعد الانفصال، عندما تحدث قائلاً: "*كان يوجد صراع للقوى في هذه المنطقة في العالم، أيام صلاح الدين الأيوبي كانت الوحدة في عهده أربع سنوات فقط، كما قامت وحدة في القرن الماضي نتيجة مؤتمر لندن عام ١٨٤٠ وقيل آنذاك إن على مصر أن تلزم حدودها، وهذا ما نسمعه اليوم*". انظر: محاضر جلسات مجلس الوزراء، محضر جلسة ١٩ أكتوبر ١٩٦١، موقع الرئيس جمال عبد الناصر، الرابط:
http://nasser.bibalex.org

[٥] راجع شهادة مراد غالب في: "وقائع يوم الانفصال"، مقال منشور في مجلة المصور بتاريخ ١٩٩٨/٣/٢٧.

فوجئ برفضها، أمثال عزة الطرابلسي وخالد العظم وسعيد الغزي. وجرى الاتصال مع بعض السياسيين في حلب، فاعتذروا، ومنهم رشاد برمدا ورشدي الكيخيا.[١]

وما لبث أن طرح المقدم حيدر الكزبري اسم ابن عمه مأمون الكزبري، الذي وافق على تسلم رئاسة مجلس الوزراء. ومن ثم تشجعت بعض القيادات المدنيّة على الاشتراك في وزارته، بعد أن تعهد العسكريون بترك شؤون الحكم للسياسيين والعودة إلى ثكناتهم العسكرية.[٢]

ويمكن النظر إلى البلبلة السياسية التي وقع فيها قادة حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١، عقب توليهم مقاليد الأمور في سورية، كدليل على أن حركتهم لم تكن تهدف الانفصال، وإنما تهدف إلى معارضة مسيرة نظام الوحدة وأخطائها. وكذلك يمكن النظر إلى مسيرة تطور الأحداث من حركة عسكرية معارضة لنهج النظام إلى انفصال حقيقي، كدليل أخير على ضعف تقدير القيادة المصرية، وجهلها بخطورة تفاقم الأوضاع في الإقليم الشمالي.

وفي الساعة ١٢,٣٠ من صباح ٣٠ أيلول ١٩٦١، أذاعت دمشق بيان التشكيل الوزاري الجديد، مُسجلاً بصوت مأمون الكزبري. ووصف البيان الحكومة الجديدة بأنها مؤقتة، وبأن هدف الحركة هو حماية سورية والدفاع عن البلاد، ووعد بإعادة الأوضاع الدستورية خلال أربعة شهور، كما بيّن سياسة الحكومة في المجالات الداخلية والعربية والخارجية، وأشار إلى جهود سورية السابقة لإقامة الوحدة، وأن ما دفعها للانفصال هو فردية الحكم والابتعاد عن أهداف الوحدة الحقيقية، ووصف حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١ بأنها كانت "الانتفاضة المباركة التي عبرت عن نقمة الشعب". وأرسلت الحكومة الجديدة ببرقية موحّدة إلى جميع ممثلي البعثات القنصلية الأجنبية في دمشق، لحث حكوماتهم على الاعتراف بالنظام السوري الجديد، وإعادة العلاقات الدبلوماسية مع سورية.[٣]

ومما يجدر ذكره، محاولة الباحث عوني فرسخ تعليل نجاح ٣٧ ضابطاً في الاستيلاء على مقادير الأمور في الإقليم الشمالي بالأمور الآتية:

---

[١] عندما عُرض على رشدي الكيخيا، أن يوقع على وثيقة تأييد حركة ٢٨ أيلول، أجاب: "هذا عار ومعيب... اليد التي توقع على وثيقة إعلان الوحدة لا توقع على وثيقة الانفصال". أوردها: موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، **الانقلابات في سوريا كما يراها أمين الحافظ**، ح٣، الرابط: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/45537631-682A-409A-A2BD-4DDC479D9928.htm

[٢] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٣٣٢.

[3] See: FO_371_157829_0002…0004. Recognition of the new Syrian Government, October 10, 1961 ; F.O. 371/157829. Recognition of the new Syrian Government, Oct. 10, 1961. Saving.

- انحياز قائد المنطقة العسكرية الوسطى العميد مطيع السمان إلى جانب ضباط حركة ٢٨ أيلول، ومخالفته لأوامر قيادة الجيش الأول التي طلبت منه تحريك قواته إلى دمشق لمقاومة الحركة الانفصالية، بما في ذلك من أهمية الاستراتيجية لموقع منطقته العسكرية.
- أثر عمليات التسريح والندب في الضباط السياسيين الناشطين، وتشكّل تنظيمات سياسية-عسكرية، أبرزها "اللجنة العسكرية البعثية" في القاهرة، ومجموعة "الضباط الشوام" في دمشق.
- تعرض الجيش الأول لحملة دعائية وحرب نفسية.
- تكرار المشير عامر لخطأ قيادة الجيش المصري ليلة قيام الثورة المصرية ٢٣ تموز ١٩٥٢، عندما انتقل مع أركان قيادته إلى القيادة العامة للجيش، واستدعى الوزراء العسكريين والضباط المعوّل عليهم في حماية الوحدة، ما جعل قيادة الجيش كلها بمتناول القوات التي حاصرت مبنى قيادة أركان الجيش الأول، وسهّل المهمة على قيادة حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١.[١]

إلا أن ما يؤخذ على عوني فرسخ، قوله بعدم فاعلية اختصاصات القسم الأكبر من الضباط المصريين، إذ كانت المناصب القيادية الفعلية في الجيش الأول بيد الضباط المصريين؛ كما يؤخذ عليه ولوجه دون إلمامٍ كافٍ، في إشكالية حساسة أطلقتها بعض المؤلفات الأجنبية الحديثة التي تطرقت لدراسة واقع أقليات المجتمع السوري، وموقفها من الوحدة العربية، وذلك بهدف استنهاض التفرقة الطائفية، والخروج بنتيجة أن التنوع الطائفي يعارض فكرة الوحدة العربية.[٢] ويمكن لأي باحث أن يعود إلى تاريخ الحركة القومية العربية، ليرى مدى إسهام الأقليات العربية ودورها الفكري المهم في اليقظة العربية. وفي المحصلة يمكن القول بأنه لا أقليات ولا أكثرية في مجتمع المواطنة والمساواة والمؤسسات القانونية.

---

[١] عوني فرسخ، "الانفصال"، بحث منشور في كتاب: أحمد يوسف أحمد وآخرون، **أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩٩، ص٢٢٨-٢٢٩.

[٢] تبين خلال البحث أن معلومات عوني فرسخ "الجديدة" هذه، قد أخذت عن كتاب "**الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة ١٩٦١ – ١٩٩٥**" للسفير الهولندي السابق في القاهرة نيقولاوس فان دام. ومما ذكره فان دام: "*في زمن الوحدة بين مصر وسورية، اعترضت القيادة العسكرية التي كانت تحت سيطرة المصريين، على تعيين ضباط سوريين مسلمين غير سنيين في منصب قائد الجيش الأول (...) فعندما تم اقتراح تعيين المقدم الناصري جادو عز الدين في هذا المنصب، رُفض الاقتراح أساساً لكونه درزياً (...) وفي غضون الوحدة بين مصر وسورية (...) لم يتقلّد أي مسيحي منصباً بوزارات الإقليم الشمالي، بينما كان تمثيل المسلمين السنة ٩٤،٧٪ (...) ويمكن تعليل ذلك بالتثقيف السني القوي، الذي برز خلال الوحدة بين مصر وسورية، بسبب الوضع المسيطر للمصريين*". وحقيقة الأمر، أن فان دام هذا، قد ابتعد عن الحقيقة في مناقشة صلب الموضوع، وفي استخلاص النتائج، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أن الوزير خليل كلاس كان مسيحياً، وبأن النسبة التي استشهد بها (٩٤،٧ %)، تفسرها الأغلبية المسلمة السنية للمجتمع المصري. نيقولاس فان دام، المرجع السابق، ص٥٥-٥٦، ح٨٦، ص١٢٤-١٢٥.

٣- ردود فعل القيادات السياسية السورية على تكريس الانفصال:

إذا ما قوبلت حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١ بتأييد فئات ليست بقليلة من الشعب والجيش، إلا أن تشكيل حكومة برئاسة مأمون الكزبري قد أحدث ردود فعل شعبية معاكسة، نتيجة طغيان العناصر اليمينية عليها.[١]

أما بالنسبة للمقدم حيدر الكزبري، فقد بدأ يطرح نفسه كصاحب حركة ٢٨ أيلول، وضرب خياماً حول وزارة الدفاع، واستقر فيها مع قواته. وقد أحدث هذا التصرف استياءً كبيراً عند كثير من ضباط الجيش، لأنه لم يكن من كبار الضباط،[٢] إضافة إلى افتضاح علاقاته السابقة بالنظام الأردني، والقرابة التي تربطه برئيس الحكومة. هذه الأمور جميعاً، دفعت زعيم حركة ٢٨ أيلول عبد الكريم النحلاوي إلى اعتقال حيدر الكزبري، وإيداعه في سجن المزة العسكري.[٣]

وسرعان ما اجتمع نفر من القيادات السياسية السورية في منزل الوزير السوري السابق أحمد الشراباتي، واحتوى هذا الاجتماع عدداً من قادة حزب البعث والحزب الوطني وحزب الشعب ومن المستقلين، وذلك بهدف إصدار بيان تأييد للوضع الجديد في سورية؛ وأُوكلت مهمة صياغة البيان وكتابته إلى القيادي البعثي والوزير السابق في دولة الوحدة، صلاح الدين البيطار، الذي انفرد مع السفير السوري السابق نجيب الأرمنازي، في القيام بهذه المهمة؛ وهو البيان الذي أطلقت عليه وسائل الإعلام المصرية اسم: "وثيقة الانفصال".[٤] وقد أيد فيه المجتمعون، حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١، ووضعوا اللوم على القيادة المصرية في التسبب في أخطار الوحدة، وحملوها مسؤولية حدوث الانفصال. ووقّع عليه عددٌ من الزعماء والقيادات السياسة السورية بتاريخ ٢ تشرين الأول١٩٦١.[٥]

وسجل أكرم الحوراني في مذكراته ملاحظتين حول هذا الاجتماع، الملاحظة الأولى: هي شعور الكراهية الغالب تجاه البعثيين في الأوساط غير البعثية، بوصفهم أكبر فئة سياسية شجعت ورعت قيام الوحدة؛ أما

---

[١] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٩٤٢.

[٢] بدأ حيدر الكزبري حياته العسكرية كجاويش في الجيش الفرنسي، ومن ثم انخرط في الجيش السوري عقب الاستقلال. ولم يكن له أن يتخطى رتبة المقدم، كونه قد بدأ من رتبة جندي. انظر: محمود مراغي، "أسئلة ساخنة وباردة عن الوحدة"، مقال منشور في مجلة وزر اليوسف بتاريخ ١٩٩٨/٣/٩.

[٣] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٩٤٢.

[٤] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٩٢٥.

[٥] الموقّعون بحسب الحروف الأبجدية: أحمد قنبر، وأحمد الشراباتي، وأسعد هارون، وأكرم الحوراني، وبشير العظمة، وحامد الخوجا، وحسن مراد، وخالد العظم، ورشاد جبري، وسهيل خوري، وصبري العسلي، وصلاح الدين البيطار، وفؤاد قدري، ومحمد العايش، ونجيب الأرمنازي ، وهاني السباعي. المصدر نفسه، ج٤، ص٢٩٢٦.

الملاحظة الثانية: عدم حضور قيادات من الصف الأول لحزب الشعب، أمثال رشدي الكيخيا وناظم القدسي. وفي محاولة أخيرة منه للتهرب من مسؤولية التوقيع على البيان، اعترض أكرم الحوراني على عبارة تنعت حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١ "بالثورة المباركة"، وسجّل أكرم الحوراني في مذكراته الاعتراف الآتي: "*خرجت من الاجتماع (...) فتبعني عدد من المجتمعين، حيث حملوني حملاً إلى قاعة الاجتماع. وإنني لأعترف بأن الضعف أمام ضغط المجتمعين قد اعتراني، ولكن ذلك لا يبرر توقيعي على هذا البيان، لا لأنني لم أكن موافقاً على فحواه، بل لأن هذا الاجتماع قد حضره بعض الأشخاص الذين أعتبرهم في خط آخر غير الخط الوطني*".[١]

وكان وزير الإعلام السوري الجديد، مصطفى البارودي، على اتصال مستمر بالمجتمعين، ويستعجل صدور هذا البيان ليرد به على وسائل الإعلام المصرية التي بدأت شن حملة شعواء ضد النظام السوري الجديد. وقد فوجئ الرئيس جمال عبد الناصر بصدور هذا البيان، فأصدر على الفور تكذيباً له، وادعت إذاعة القاهرة بأنه بيان مزور؛ فنشرت الصحف السورية الصادرة في اليوم التالي صورة عن هذا البيان.[٢]

وفي ٣ تشرين الأول ١٩٦١، صدر بيانٌ مشابه من مدينة حلب، يحمل توقيع عدد من نواب حلب وسياسييها المنتمين إلى حزب الشعب والحزب الوطني والمستقلين، [٣] أعربوا فيه عن "*تأييد انتفاضة الجيش، والعهد الذي نشأ عنها، معربين عن ثقتهم بأن القادة والمسؤولين سيعملون جاهدين لتحقيق الوحدة العربية في مختلف أقطار العروبة، مع استعجال الحياة النيابية*".[٤] وفسّر أكرم الحوراني تأني قادة حزب الشعب في إصدار البيان، بالموقف التكتيكي، وانتظاراً لما ستسفر عنه الأحداث، ولتجنب ركوب موجة إغضاب "الناصريين" في ذروة الأزمة.[٥]

وتوالى صدور البيانات السورية المؤيدة للانفصال من قبل كثير من القيادات الوطنية والسياسية وأعضاء مجلس الأمة عن مدينة دمشق،[٦] ومن قبل بعض وزراء الرئيس عبد الناصر السابقين، ونائبه نور الدين كحالة، وعدد من النواب الذين عينهم كأعضاء في مجلس الأمة.[٧]

---

[١] المصدر نفسه، ج٤، ٢٩٢٦.

[٢] المصدر نفسه، ج٤، ٢٩٢٧-٢٩٢٨.

[٣] الموقعّون على هذا البيان هم: رشدي الكيخيا، وناظم القدسي، وعبد الرحمن كيالي، وأسعد كوراني، ومحمد سعيد الزعيم، وفتح الله أسيون، وعلاء الدين الجابري، ومنير غنام، وهنري هندية، ووجيه الحلاج، وأحمد أبو صالح، وعبد الفتاح الزلط. راجع: المصدر نفسه، ج٤، ص٢٩٢٨.

[٤] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٩٢٨.

[٥] نزيهة الحمصي، مصدر سابق، ص١٦٣-١٦٥.

[٦] انظر العريضة التي أيد فيها أعضاء مجلس الأمة عن مدينة دمشق ومحافظتها حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١ في الملحق الوثائقي الوثيقة رقم ١٢.

[٧] أكرم الحوراني، المصدر السابق، ج٤، ص٢٩٢٨.

ومن الضباط البعثيين الذين شاركوا في حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١: النقيب بدر جمعة، والنقيب إسكندر سلامة، والرائد شحود عطاسي، والرائد إسماعيل هلال ترمانيني، والنقيب أحمد الصباغ، والنقيب رجب حيزة، والملازم أول علي محمد صالح، والملازم أول مصطفى عيسى، والملازم أول مصطفى الأظن، والنقيب محمد رباح الطويل. ومن القيادات البعثية التي وقّعت على وثيقة تأييد الحركة: صلاح الدين البيطار (كاتب الوثيقة المشهورة باسم "وثيقة الانفصال") وأكرم الحوراني.[١]

كما أصدر ميشيل عفلق بياناً من بيروت، في ٤ تشرين الأول ١٩٦١، أيّد فيه النظام السوري الجديد. وأطلق بعض البعثيين على حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١ تسمية "الانتفاضة". وأقيم مؤتمر سياسي كبير في دمشق، شارك فيه ممثلو معظم الأحزاب السياسية المنحلة، ومن بينهم ممثلو حزب البعث، بهدف تأييد "الانتفاضة السورية"؛ وكان على رأس من مثّل حزب البعث فيه، صلاح الدين البيطار وأكرم الحوراني.[٢]

ويذكر بأن السلطات المصرية قد أقدمت على احتجاز عدد من الضباط السوريين في القاهرة، أثناء أحداث ٢٨ أيلول ١٩٦١، وتطور الأمر إلى اعتقال بعضهم، ولاسيما البعثيين منهم.[٣] كما تجدر الإشارة إلى أن "اللجنة العسكرية البعثية" قد حاولت الاتصال بقيادة حركة ٢٨ أيلول، إلا أن ضباط الحركة لم يكترثوا لطلبها.[٤]

وعلق أكرم الحوراني على قيام الحركة "*لقد أحسست لدى سماعي أخبار الانقلاب، بأن كابوساً ثقيلاً قد أزيح عن صدري بعد عامين طويلين من الحصار والمراقبة (...) وأستطيع أن أؤكد على أن الجيش والشعب قد تلقى بأكثريته الساحقة نبأ هذه الحركة بالترحيب، وأن كثيراً من الذين انقلبوا ناصريين فيما بعد، إنما فعلوا ذلك، لعوامل انتهازية، أو لخيبة أملهم بالوضع الجديد بعد الانفصال*".[٥]

---

[١] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٣٣٠

[٢] **حزب البعث نشأته وتطوره**، كتاب إلكتروني منشور في موقع الوحدة العربية، الرابط: http://arab-unity.net/forums/index.php

[٣] منهم الرائد الطيار حافظ الأسد، الذي كان يعمل في كتيبة المظلات السورية الموجودة في القاهرة. وكان ذلك نتيجة ترديده على مسامع الضباط المصريين، أنه كان يتوقع قيام مثل هذه الحركة منذ زمن، لأن تصرفات المصريين في سورية لا تطاق، وبأن هذا جزاء من يشرد البعثيين الوحدويين الاشتراكيين. للمزيد راجع: مصطفى طلاس، مصدر سابق، ج٢، ص١٣٤-١٣٥.

[٤] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٢، ص١٣٤-١٣٥؛ كما أكد يوسف نعيسة على صحة هذه الحادثة، وذكر بأن سبب عدم اكتراث عبد الكريم النحلاوي بطلبهم هذا، هو عدم مبالاته بمستقبل البلد طالما هو يتلقى أموالاً من أمريكا ومن السعودية. يوسف نعيسة، مقابلة شخصية بتاريخ ٧ تموز ٢٠١٠.

[٥] أكرم الحوراني، المصدر السابق، ج٤، ص٢٩٠٤.

في حين، وصف خالد العظم فرحته بسماع بلاغات الحركة العسكرية، بقوله: "*لقد توالت على مسمعي البلاغات فظننت أنني في حلم، وجلسنا جميعاً حول المذياع نتمتع بسماع الأخبار المسرّة المفرحة، ولا سيما النشيد السوري الذي حرمنا سماعه، فاغرورقت عيناي بدموع الفرح، لانهيار حكم بوليسي تعسفي لاقت منه سورية الأمرين*".[١]

وأصدر سلطان باشا الأطرش بياناً بثته إذاعة دمشق، بتاريخ ١٥ تشرين الأول ١٩٦٠، أيد فيه الحركة العسكرية، واضعاً مسؤولية الانفصال على عاتق نظام الوحدة. وانتقد فارس الخوري خلال بيان بثته إذاعة دمشق، بتاريخ ٦ تشرين الأول ١٩٦١، أسلوب نظام الوحدة، ذاكراً أنه قد نصح الرئيس عبد الناصر سابقاً بمعالجة الأخطاء، "إلا أنه أخذ بعكس النصائح". وبارك فارس الخوري "*انتفاضة شباب الجيش*" متفائلاً بأنها "*لخير هذه الأمة، التي تتطلع لوحدة عربية حقيقية*". كما أصدر شكري القوتلي بياناً، بتاريخ ٢٣ تشرين الأول ١٩٦١، أيد فيه حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١، وانتقد "*سياسة الحاكمين*"، وأساليب "*التسلط والكبت والإرهاب*"، ذاكراً أنه سبق أن حذر مراراً من "*مغبة هذه السياسة العقيمة*"، واضعاً مسؤولية الانفصال على "*جهاز الحكم برمته من الأعلى إلى الأدنى (...) الذي كان يخبّط في أساس الوحدة على غير هدى وتبصر، جهاز الحكم الذي كانت له ألف عين وعين، ولكنه لا يبصر بعين واحدة منها (...) الذي لم يأخذ بعين الاعتبار اختلاف البيئات جغرافياً وبشرياً واجتماعياً*". ووصف حركة الجيش بـ"*الانتفاضة، النزيهة، الخيرة، السمحاء، أضافت إلى أوسمته (الجيش) التي تحملها رايته الخفاقة، أجمل وسام، هو وسام الشعب*".[٢]

وهنا، لا بد من الإشارة إلى أن محاولة بعض الباحثين توجيه اللوم والانتقاد للسياسيين والعسكريين السوريين ممن أيدوا الانفصال، أو رفضوا استمرار الأوضاع على حالها، أو شجبوا الرئيس عبد الناصر –نظاماً أو شخصياً أو الأمرين كليهما– يطرح إشكالية كبيرة لا تزال عالقة إلى يومنا هذا دون إجابة وافية، وهي: أين الحقيقة؟ وللحقيقة نفسها، فإن لوم أي من الطرفين، أو تجريده من صفة الوطنية، يدخل القارئ في متاهات فكرية خطيرة جداً.

وفي هذا المجال، لا بد من القول بأن هذا النفر الكبير من السياسيين السوريين، كان من أصحاب الماضي النضالي في المستويين الوطني السوري والقومي العربي، بشهادة الباحثين الأجانب والعرب. ويشهد التاريخ بأنهم سبقوا بعقود من الزمن ظهور ضباط ٢٣ يوليو ١٩٥٢ على المسرح القومي. فهل كان ظهور ضباط ٢٣ يوليو ١٩٥٢ على مسرح السياسة العربية لا يقبل وجود منافسين؟

---

[١] خالد العظم، مصدر سابق، ج٣، ص٢٠٠.

[٢] راجع النصوص الكاملة لهذه البيانات في: أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٩٢٨-٢٩٣٥.

إحدى الحقائق التي يمكن الركون إليها في هذه الإشكالية، تكمن في مسألة أنه لولا أخطاء القيادة المصرية خلال الوحدة التي تخفي وراءها قصوراً كبيراً في الوعي السياسي لضباط ثورة ٢٣ يوليو، لما ظهرت هذه الإشكالية من الأساس.

٤- المناورات الدبلوماسية المصرية المضادة للانفصال:

كشفت الوثائق الأمريكية المفرج عنها حديثاً، كثيراً من الأمور الغامضة والخطيرة إزاء الموقف المصري من حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١. ففي تعميم مهم لوزارة الخارجية الأمريكية إلى سفاراتها في بعض دول أوروبا والشرق الأدنى، بتاريخ ٢ تشرين الأول ١٩٦١، اتضح أن وزارة الخارجية المصرية قد أمرت سفراءها في العواصم الدولية بالإسراع في لقاء المسؤولين فيها، وحثهم على عدم الاعتراف بالنظام السوري الجديد. ومن ذلك، محاولة وزير الخارجية محمود فوزي، بتاريخ ٣٠ أيلول ١٩٦١ (أي بعد يومين من الحركة العسكرية) إقناع الحكومة الأمريكية بعدم الاعتراف بالنظام السوري. كما تقدم السفير المصري في الولايات المتحدة مصطفى كامل، بورقة سياسية للخارجية الأمريكية، تتضمن نقاطاً عدة يجب على الأمريكيين مراعاتها، وهي:

- مناشدة الحكومة الأمريكية بألا تعترف بالنظام السوري الجديد، وألا تقوم بدور نشط فيما يتعلق بانضمام سورية إلى منظمة الأمم المتحدة.
- الإشارة إلى عدم إقدام أي بلد شيوعي أو محايد على الاعتراف بهذا النظام، لذلك فإن مصلحة الحكومة الأمريكية هي عدم الاعتراف به، لئلا تصبح في موضع الاشتباه بتورطها بالتخطيط لفصل الوحدة.
- الإشارة إلى أن قيام الوحدة بين سورية ومصر، كان مبنياً على نتائج استفتاء حر. ومن ثم، فإن أي اعتراف متسرع من جانب حكومة الولايات المتحدة، من شأنه أن يظهرها وكأنها تتخلى عن أحد مبادئها، المتمثّل بأن تغير أي نظام في العالم يجب أن يتم من خلال الوسائل الدستورية.
- الإشارة إلى أن سورية لم تعرف الاستقرار إلا مع قيام الوحدة مع مصر في عام ١٩٥٨؛ ومن ثم فإن أي اعتراف أمريكي متسرع من شأنه تشجيع المزيد من الانقلابات فيها. (بما في ذلك العزف على وتر أمريكي حساس يرى أن عدم استقرار المنطقة يفتح نافذة لتدخل السوفييت فيها).
- تخويف الحكومة الأمريكية من الوضع الداخلي السوري الذي لا يزال غير مستقر، وبأن البعثيين "*لم يظهر دورهم الحقيقي*". وفضلاً عن ذلك و"*وفقاً للتقارير الحديثة*"، فإن وزير الداخلية السوري " *من مؤيدي السوفييت، بدليل إفراجه عن سجناء سياسيين، ويمكن للحكومة الأمريكية أن تتحقق بأنهم شيوعيون*".

(بما يقدم دليلاً على أن القيادة المصرية كانت على وعي كامل بأن ضرب الشيوعيين والبعثيين السوريين إبان عهد الوحدة، يصب في إطار إرضاء السياسة الأمريكية).

- الإشارة إلى أن عودة مفاجئة للوحدة سيضع موقف الولايات المتحدة في مأزق تجاه الشعوب العربية، إذ ما قررت الاعتراف بالنظام السوري.
- وبالنسبة للكيان الصهيوني، ينبغي على الحكومة الأمريكية "*أن تذكرها (الحكومة الإسرائيلية) بأنه منذ قيام الوحدة، قد بقيت الحدود بين سورية وإسرائيل هادئة نسبياً (...) الجمهورية العربية المتحدة تتوقع أنه مهما كانت توجهات الحكومة السورية يمينية، إلا أنها ستضطر إلى اتباع سياسة ناشطة على الحدود مع إسرائيل، لتكسب تأييد الشارع السوري*". (بما في ذلك التلميح بأن نظام الوحدة كان كفيلاً بعدم إثارة المشاكل مع الكيان الصهيوني).
- إن الاتحاد السوفيتي ليس لديه ما يخسره ضمن سياسة الانتظار الحذرة، فإذا بقيت الحكومة السورية "اليمينية" في السلطة، سيستغل السوفييت طابعها "الرجعي" للدعاية ضدها، وفي حال قيام انقلاب مضاد يعيد الوحدة، فإن "*الجميع سيكون ممتناً*" لموقف الاتحاد السوفيتي، لأنه امتنع عن الاعتراف بالنظام السوري الجديد.
- إن قوة عظمى كالولايات المتحدة، يجب أن تراعي ألا يكون اعترافها بالنظام السوري الجديد بمثابة قفزة في الهواء، وعليها ألا تتجاهل الاتجاهات السائدة في المنطقة، وتنسى تأثير ذلك في الرأي العام العربي، لئلا يكوّن ذلك خطراً على مصالحها، ويستقطب عداء أكبر دولة في المنطقة (يقصد مصر).

وبناء على ذلك، حصل السفير مصطفى كامل على تأكيدات من الحكومة الأمريكية بأنها لن تتسرع في الاعتراف بالنظام السوري الجديد، وبأنها ستنسق سياستها مع سياسة الجمهورية العربية المتحدة في هذا الشأن، وستبلغها عن قرارها قبل اتخاذه "*حين يصبح الاعتراف ضرورياً*". وبأن الحكومة الأمريكية لن تتخذ أي موقف إيجابي تجاه النظام السوري الجديد، حفاظاً على العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة، شرط ألا تبقى الأخيرة "*متصلبة في قرارها*"، ولاسيما "*حين يصبح اعتراف الولايات المتحدة ضرورياً*"، وألا "*تحرج الموقف الأمريكي*" بما يقود إلى "*تأزيم العلاقات بين الطرفين*"، ولاسيما إذا اعترفت "*أغلبية الدول العربية*" بالوضع الجديد.

ومن جهة أخرى، أوصى تعميم وزارة الخارجية الأمريكية في وجهه الآخر، السفراء الأمريكيين في العواصم ذات الصلة، بأن وجهة نظر الحكومة الأمريكية تجاه مسألة الاعتراف، تعتمد على استقرار النظام الجديد، وتقبل الشعب السوري له، ومدى استعداده للوفاء بالتزامات سورية الدولية. كما أوصى التعميم بعدم الأخذ بضرورة إجراء استفتاء على فصل الوحدة، وبأن الانقلابات السابقة في سورية "*لم تكن بالضرورة*

معادية للغرب"، وبأن الحكومة الأمريكية "*تتعامل مع الأنظمة التي وصلت إلى السلطة، حسب مصالحها*"، بغض النظر عن استخدامها للوسائل الدستورية أو عدمه.[١]

وتفيد وثائق الخارجية البريطانية بأن السفير المصري في لندن، استخدم الطريقة نفسها تقريباً التي استخدمها زميله في واشنطن.[٢]

ولم تنسَ دوائر القاهرة توجيه اتهام مباشر إلى الملكين سعود وحسين، في دفع الجيش السوري إلى القيام بحركة ٢٨ أيلول، بما قدماه من رشاوى لها.[٣] كما اتهم بعض الباحثين قادة حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١، بالتعاون مع جهات أجنبية، وقبول الرشاوى منها، وباتصالهم بالنظام الأردني منذ أوائل عام١٩٦٠، ووضع مخطط مشترك تبلور على صورة خطة منظمة للانفصال.[٤]

إلا أن محاكمات رجال الانفصال (فيما بعد) لم تصل إلى دليل قاطع على صحة هذه الاتهامات، ما عدا العميد فيصل سري الحسيني الذي ثبت أنه قبض من الأردن مبلغ خمسة آلاف ليرة سورية، عبر ضباط مسرّحين غير مرتبطين بالحركة. ولم تثبت المحاكمات حصول حيدر الكزبري على أي مبلغ مالي.[٥]

ومما يجدر ذكره، نفي عبد الكريم النحلاوي للتهم التي روجتها ضده إذاعة صوت العرب وساقها بعض المسؤولين المصريين في كتاباتهم أو مذكراتهم (أمثال: محمد حسنين هيكل وعبد المحسن أبو النور وصلاح نصر) بأنه قبض أموالاً ورشاوى للقيام بحركته من حكام الأردن أو حكام السعودية. وذكر النحلاوي أن هذه الاتهامات ليست إلا محاولات مصرية مأمورة من قبل الرئيس عبد الناصر، هدفها دفع الشعب السوري إلى الانتقام من قيادات الحركة؛ مُستشهداً على صحة أقواله بأنه بقي يعمل لمدة ١٤ سنة (بعد خروجه من سورية) في شركة سعودية لكي يؤمن لقمة عيشه، ويربي أطفاله؛ وبأنه (رغم معاناته من ظروف مادية قاسية

---

(1) Department of State, Central Files, 786B.00/10-261. Circular Telegram From the Department of State to Certain Near Eastern and European Posts, Washington, October 2,1961, 912 p.m

(2) F.O. 371/157828. From Foreign Office To Cairo, Foreign Office and Whitehall Distribution, Oct. 4,1961, No. 1471, Confidential.

(٣) جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٦٢/٠١/٢٦.

(٤) منهم: اليعازر بعيري، مرجع سابق ص١٤٠ ؛ غسان زكريا، مصدر سابق، ص٢٨٣ ؛ سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٢٩٩-٣٠١ ؛ عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص٤٠٨.

(٥) هاني البيطار، مقابلة شخصية بتاريخ٢٠٠٨/٣/٢٤. (محامي الدفاع عن العميد موفق عصاصة، في المحاكمات التي عرفت باسم محاكمات رجالات الانفصال، عقب قيام ثورة ٨ آذار ١٩٦٣ في سورية).

جداً) لم يتسكع على أبواب حكام بغداد أو القاهرة كما فعل بعض الضباط السوريين، ممن "تعيّشوا" من ولائهم لأحد حكام هاتين العاصمتين.[١]

وأخيراً، أعلن الرئيس عبد الناصر في خطاب له بتاريخ ٥ تشرين الأول ١٩٦١، عدم وقوفه في وجه عودة سورية إلى المحافل الدبلوماسية. ذاكراً فيه محاسن الوحدة وعوائدها في مستوى الأمة العربية وفي المستوى السوري، ملقياً اللوم على الرجعية العربية في فصم عرى الوحدة، متمنياً أن "*تبقى سورية هي سورية*".[٢] فردَّ عليه مأمون الكزبري بخطاب إذاعي بتاريخ ٦ تشرين الأول ١٩٦١، ذكر فيه "*مفاسد نظام الوحدة، وديكتاتورية السلطة التي أودت بحياة الوحدة، وبأن الشعب السوري قد وقف مع الحركة*".[٣]

وتحدثت تقارير الخارجية البريطانية الصادرة خلال الأيام الأولى بعد الانفصال، عن هدوء الوضع في سورية بسرعة نسبية.[٤] وجرت عملية تبادل للضباط المحتجزين لدى كل من السلطات السورية والمصرية، عبر البحر والحدود السورية–اللبنانية، بإشراف جامعة الدول العربية ولجنتين من سورية ومصر.[٥]

رابعاً– تباين الموقف الدولي والإقليمي والعربي تجاه الأحداث:

قوبل فصم عرى الوحدة السورية–المصرية بارتياح الغرب والشرق في آن معاً.[٦] إذ كان مرضياً للسوفييت من زاوية إثبات المقولة الشيوعية بعدم جدوى قيام وحدة تتجاهل المنظور الشيوعي المرتبط بالنضال الاجتماعي للطبقات العاملة.[٧] وكان مرضياً للأمريكان من زاوية عزل سورية عن مصر، وتحقيق المصالح الأمريكية الكامنة في ثنايا تجزئة الأمة العربية والتنافس بين الأنظمة الحاكمة لها. وقد كشفت الوثائق الأمريكية المفرج عنها حديثاً، جانباً كبيراً من الموقف الحقيقي للإدارة الأمريكية حيال الوحدة السورية–المصرية والانفصال.

---

[١] راجع: موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "**عبد الكريم النحلاوي.. الانقلاب على الوحدة**"، ح٩، بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢١، الرابط: http://aljazeera.net/NR/exeres/1B3B6BEF-2F20-44A4-833C-224B2C5E27E1.htm

[2] F.O. 371/157827. From Cairo to Foreign Office, Foreign Office and Whitehall Distribution, Oct. 5, 1961. No. 981. Immediate ; F.O. 371/157829. Recognition of the Syrian government, Oct. 9, 1961. Confidential ; F.O. 371/157827.

[3] F.O. 371/157827/0011. From Damascus to Foreign Office, Foreign Office and Whitehall Distribution, Oct. 6, 1961. No. 105. Immediate.

[4] F.O. 371/157829. Recognition of the Syrian government, Oct. 9, 1961. Confidential.

[٥] راجع: موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "**عبد الكريم النحلاوي.. الانقلاب على الوحدة**"، ح٩، بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢١، الرابط: http://aljazeera.net/NR/exeres/1B3B6BEF-2F20-44A4-833C-224B2C5E27E1.htm

[٦] محمد عبد المولى الزعبي، **الجمهورية العربية المتحدة تجربة في الوحدة العربية ١٩٥٨–١٩٦١**، ص٢٩٢.

[٧] مصطفى علوي، مرجع سابق، ص١٠٦.

١- موقف الدول الغربية الحذر والمتريث:

أ- الموقف الأمريكي الحذر:

قدّرت وزارة الخارجية الأمريكية أن "*التمرد السوري قد وضع عبد الناصر في مأزق صعب*" (in an almost impossible box). فقبوله بنجاح الحركة سيفقده المكانة التي اكتسبها في مستوى الوطن العربي بأكمله، في حين أن قبوله بالخيار العسكري لسحقها سيواجه صعوبات تتعلق بالمسافة الجغرافية. وإذا ما نجح الخيار العسكري، فسيقدم برهاناً على فشل سياسته في الإقليم الشمالي.[١]

ويستشف من دراسة وثائق الخارجية الأمريكية، معرفة المخابرات الأمريكية المسبقة بالتخطيط للانقلاب، وبأن الأسماء التي شاركت فيه هي نفسها التي خططت له "*قبل سنة من وقوعه*". وما يدفع إلى هذا الظن، حذف بعض السطور من الوثائق المنشورة التي كان من المفترض أن تذكر أسماء بعض الذين خططوا لحركة عسكرية مضادة لنظام الوحدة.[٢]

ورصدت وثائق وزارة الخارجية الأمريكية تفاجئ الملك حسين بخبر الانقلاب، وقراراه السريع بنقل قسم من قواته إلى الحدود مع سورية لمناصرة الحركة، في حال إرسال الرئيس عبد الناصر قوات عسكرية من الإقليم الجنوبي. كما أظهرت الوثائق "*التخوف الأمريكي من اشتعال المنطقة*". إذ قدرت وزارة الخارجية الأمريكية أن يحرك الكيان الصهيوني قواته نحو الضفة الغربية، بذريعة الدفاع عن أمنه، "*ما قد يصب الزيت على النار*"، ويقود إلى اشتعال المنطقة. إضافةً إلى رصدها تحرك قوات عراقية على الحدود مع سورية، إلا أنها "*لم تكن على حجم يسمح بممارسة تأثير حقيقي على الأحداث*".[٣]

وأصدرت وزارة الخارجية الأمريكية تعميماً إلى موظفيها الدبلوماسيين كافة، باتخاذ الحذر تجاه المناقشات الدبلوماسية العامة أو الخاصة، لتفادي ظهور تحيز مع/ضد الرئيس عبد الناصر، لأنه "*ليس من مصلحة الولايات المتحدة حدوث فوضى وصراعات في المنطقة*"، وبأن الولايات المتحدة "*تنظر إلى التمرد السوري على أنه مسألة داخلية*". وأوصت بمراقبة الوضع عن كثب، وبوجوب تحذير السلطات الأردنية والصهيونية والتركية من "*ممارسة نفوذها في الأحداث الجارية*". كما أصدرت تعليماتها لسفيرها في عاصمة الكيان الصهيوني بأن ينصح

---

(1) Department of State, Central Files, 683.00/9-2861. Memorandum for the Record Washington, September 28,1961.
(2) Department of State, Central Files, 683.00/9-2861. Memorandum for the Record Washington, September 28,1961.
(3) Department of State, Central Files, 683.00/9-2861. Memorandum for the Record Washington, September 28,1961 ; Kennedy Library, National Security Files, Country Series, United Arab Republic, 7/61-10/61. Memorandum From Robert W. Komer of the National Security Council Staff to the President's Special Assistant for National Security Affairs ; Department of State, Central Files, 786B.00/9-2861. Telegram From the Department of State to the Embassy in Jordan Washington, September 28, 1961.

حكومة الكيان الصهيوني بـ"*ضبط النفس*". وبأن يُستنفر الأسطول الأمريكي السادس، مع مراعاة تجنب ظهور الاستنفار بمثابة تدخل خارجي ضد ج.ع.م. [١]

كما طلبت وزارة الخارجية الأمريكية من سفيرها في عمّان، الإسراع في لقاء الملك حسين، وإفهامه بأنه "*سيتحمل نتائج قراره*" إذا ما حرك قواته لدعم التمرد السوري، بما في ذلك من نتائج وخيمة على الأردن "*قد تكون أكبر من مجرد تضارب مصالح عربية بسيطة*". كما أوصت السفير بالتلويح –دون التهديد– له، بأن الدعم الاقتصادي والسياسي الأمريكي للأردن سيكون على المحك حال "*لم يقّدر* (الملك حسين) *نتائج أي قرار قد يتخذه بشكل جيد*". وبأن على الملك حسين إبلاغ حكومة الكيان الصهيوني عن غايته من الحشود العسكرية قرب الحدود السورية. ومن التعليمات التي أرسلتها وزارة الخارجية الأمريكية إلى سفيرها هناك، ضرورة لقاء بن غوريون، وإفهامه وجهة النظر الأمريكية بضبط النفس، والإسهام في "*منع حدوث كارثة محتملة*"، وبتجنب إذاعة البيانات الاستفزازية، وذلك كله ضمن إطار التعاون الأمريكي–الصهيوني. كما أرسلت إلى سفيرها في أنقرة بما ينسجم مع ما تقدم؛ وإلى لندن بضرورة متابعة الحكومة البريطانية لموقف العراق حيال الأزمة، وإبلاغها وجهة النظر الأمريكية.[٢]

وتذكر البرقية التي عمّمتها وزارة الخارجية الأمريكية على سفاراتها في الشرق الأوسط، بتاريخ ٣ تشرين الأول ١٩٦١، أن المخابرات الأمريكية قد رصدت في ذلك اليوم، تجهيزات عسكرية مصرية جوية وبحرية تركزت في مدينة الإسكندرية. وقد فسرتها إما بالاستعداد لدعم أي ثورة مضادة –قد تكون مرتبة مسبقاً من قبل مخابرات ج.ع.م– قد تنشب في سورية ضد النظام السوري الجديد، أو لتوجيه ضربة عسكرية خاطفة ضد سورية، بحيث تحتل القوى البحرية ميناء اللاذقية في حين تقوم القوى الجوية باحتلال حلب. وأشارت البرقية إلى أن حكومة ج.ع.م قد طلبت من الحكومة اللبنانية، السماح لها باستخدام مرفأ طرابلس، بما يساعد في إنجاح هذه العملية. ومما جاء أيضاً في البرقية أن الأسطول الأمريكي السادس قد توجه إلى شرق البحر المتوسط، لرصد "*أي نوايا عدوانية من قبل مصر على سورية*"، وبأن الحكومة الأمريكية تعارض بشدة أي عمل عسكري "*من قبل أي طرف*" في الأزمة السورية، وبأنها تبذل "*الجهود الحثيثة*" لثني الرئيس عبد الناصر عن اللجوء إلى استخدام القوة، وبأنه من "*دواعي سرورها*" أن يلتزم الرئيس عبد الناصر بتعهده القاضي

(1) Department of State, Central Files, 683.00/9-2861. Memorandum for the Record Washington, September 28,1961 ; Department of State, Central Files, 783.00/9-3061. Memorandum From the Department of State Executive Secretary (Battle) to the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy) Washington, September 30,1961.
(2) Department of State, Central Files, 786B.00/9-2861. Telegram From the Department of State to the Embassy in Jordan Washington, September 28, 1961.

بتجنب تعريض العرب للاقتتال فيما بينهم، وبأن قواتها على أهبة الاستعداد لمنع أي حركة عسكرية ضد سورية.[١]

وقد أعقبتها برقية أخرى مرسلة من وزير الخارجية الأمريكية إلى السفير الأمريكي في القاهرة، بتاريخ ٣ تشرين الأول ١٩٦١، يستعجله فيها لقاء الرئيس عبد الناصر، وإبلاغه مضمون رسالة من الرئيس الأمريكي جون كيندي، بأنه " *يقّدر بأن الأحداث الأخيرة في المنطقة السورية من الجمهورية العربية المتحدة، قد خلقت مشاكل للرئيس عبد الناصر (...) ويقّدر جهوده لتثبيت الأزمة بالوسائل السلمية (...) وبأنه معجب به إعجاباً خاصاً، كرجل دولة في معالجته أحداث ٢٩ أيلول (...)، عندما رفض اللجوء إلى القوة أو إراقة دماء العرب، كوسيلة لتسوية النزاع مع المتمردين السوريين*" (يقصد سحب القوة العسكرية التي كان من المفترض أن تتوجه إلى اللاذقية). وحملت الرسالة جانباً من الضغط الأمريكي المقنّع بأسلوب دبلوماسي على الرئيس عبد الناصر، لكي يسرع في الاعتراف بواقع انفصال سورية عن ج.ع.م. إذ ذكرت بأنه "*من دواعي سرور الرئيس الأمريكي تلقي أي رسالة قد يرغب الرئيس عبد الناصر بنقلها إليه، على أساس مراعاة الرغبة الأمريكية في الاعتراف بالنظام السوري الجديد*".[٢]

أما فيما يرتبط بالسياسة الأمريكية حيال مصر وسورية ما بعد الانفصال، فقد رأت وزارة الخارجية الأمريكية ضرورة مواصلة العلاقات مع الدولتين كلتيهما، بما يصب في قائمة إبعادهما عن المعسكر الاشتراكي، والتخفيف من حدة الصراع العربي–الصهيوني، وتحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة.[٣]

ولم يفت وزارة الخارجية الأمريكية أن خسارة الرئيس عبد الناصر لسورية، قد شكّلت ضربة قاصمة لسمعته الداخلية والخارجية، وبأن موقعه في المنطقة، وفي مصر، سيتدهور بصورة تدريجية. وعليه، فقد توقعت أن تتجه جهوده المقبلة إلى "*تحصين مصر لإيقاف هذا التدهور*"، لإدراكه حقيقة وجود العديد من الأعداء الذين "يشحذون سكاكينهم استعداداً ليوم انهياره"، كما أن "*شعور اليأس المتزايد لديه، قد يدفعه إلى الضرب في اتجاه آخر، لمحاولة استعادة مكانته في عيون الشعوب العربية (...) سيلقي اللوم على المكائد الإمبريالية، وسيدعم لومه بالإشارة إلى سرعة اعتراف الأردنيين والإيرانيين بالنظام السوري الجديد، وبالميول اليمينية لبعض أعضاء الوزارة السورية*". وأوصى التقرير بوجوب مساعدته للحيلولة دون قيامه "بعمل طائش بغية تثبيت موقعه السياسي"، بما في ذلك تفعيل

(1) Department of State, Central Files, 786B.00/10-361. Circular Telegram From the Department of State to Certain Near Eastern Posts, Washington, October 3, 1961, 8:56 p.m.
(2) Department of State, Central Files, 786B.11/10-361. Telegram From the Department of State to the Embassy in the United Arab Republic, Washington, October 3, 1961, 11 p.m.
(3) Department of State, NSAM Files: Lot 72 D 316, NSAM 105. Memorandum From the Department of State Executive Secretary (Battle) to the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy), (United States Policy Toward the United Arab Republic and the Syrian Arab Republic), Washington, November 16, 1961.

العلاقات الاقتصادية الأمريكية–المصرية، بما يكفل " *التأثير عليه نحو الاعتدال، وإجابة طلبات ج.ع.م إذا ما طلبت التزود ببعض السلع الأساسية كالحبوب* " (١)

ونصح تقرير أمريكي آخر بعدم انتهاج سياسة أمريكية مبنية على افتراض أن نظامه سينهار، " *لأنه قادر على تحويل هزيمته إلى نصر كما فعل خلال العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦* "، ولاسيما أنه قد بدأ بفتح قنوات اتصال مع الرئيس الأمريكي جون كيندي، وبدأ بالتركيز على تطوير الاقتصاد المصري، بما في ذلك الاعتماد على المساعدات والقروض الغربية، بغض النظر عن العلاقات التي تربط الغرب مع الكيان الصهيوني.(٢)

أما فيما يتصل بموقف الإدارة الأمريكية تجاه الوضع في سورية، فيفهم من وثائق الخارجية الأمريكية عدم اتضاح الصورة لدى الإدارة الأمريكية حيال التوجيه السياسي لأعضاء حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١.(٣)

فقد أشارت إحدى التقارير إلى أنهم ينتمون إلى " *القوى المحافظة المتعاطفة جداً مع الغرب* "، وإن كان ذلك "*على الطريقة السورية*".(٤) وقدّرت وزارة الخارجية الأمريكية أن النظام السوري الجديد سيكون على غرار الحكومة التي أسستها "الطغمة العسكرية في عام ١٩٤٩"، من خلال سيطرة العسكريين على مقاليد الحكم في سورية من وراء واجهة مدنية، لذلك فإنه من الصعوبة بمكان تحديد الاتجاه المستقبلي لسياسة النظام السوري الجديد، دون معرفة خلفية الضباط العسكريين ونواياهم، ممن نفذوا الانقلاب.(٥)

وتُظهر وثائق الخارجية الأمريكية الدراسات النفسية الأمريكية لطبيعة الشعب السوري، من خلال وصف النزعة الفردية التي تغلب على طبيعته، وضعف انضباطه، وبأن هذا النوع من الحركات السياسية السورية، مهما تلوّنت، سببها الرئيس هو تشاجر الفئات السياسية السورية التي قد لا تتوانى عن الاستعانة بالشيوعية الدولية، "*ولهذا يجب ألا نرتاح للطبيعة المحافظة نسبياً، التي تغلب على الحكومة السورية الجديدة، ومن ذلك*

(1) Department of State, Central Files, 783.00/9-3061. Memorandum From the Department of State Executive Secretary (Battle) to the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy) Washington, September 30, 1961. (SUBJECT: Tentative Analysis of the Situation in Syria as of September 30, 1961)
(2) Department of State, NSAM Files: Lot 72 D 316, NSAM 105. Memorandum From the Department of State Executive Secretary (Battle) to the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy), (United States Policy Toward the United Arab Republic and the Syrian Arab Republic), Washington, November 16, 1961.
(3) Department of State, Central Files, 783.00/9-3061. Memorandum From the Department of State Executive Secretary (Battle) to the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy) Washington, September 30, 1961. (SUBJECT: Tentative Analysis of the Situation in Syria as of September 30, 1961).
(4) Department of State, Central Files, 683.00/9-2861. Memorandum for the Record Washington, September 28, 1961. (SUBJECT: Syrian Rebellion).
(5) Department of State, Central Files, 783.00/9-3061. Memorandum From the Department of State Executive Secretary (Battle) to the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy) Washington, September 30, 1961. (SUBJECT: Tentative Analysis of the Situation in Syria as of September 30, 1961).

أن وزير الداخلية الجديد، عدنان القوتلي، سهل الاختراق من قبل الشيوعيين، وقد يغلب على وزارته مناصري الشيوعية".[١]

وأوصى تقرير أمريكي آخر بضرورة مساعدة سورية في تحقيق استقرارها، والضغط على الدول المجاورة لها، لتخفف من ضغوطاتها على النظام السوري الجديد، بما يصب في إطار تهدئة الصراعات في المنطقة، وتخفيف حدة العداء السوري للعدو الصهيوني وللغرب الداعم له. وأشاد التقرير بموقف حكومة الكيان الصهيوني بـ"ضبط النفس" أثناء الأزمة السورية، ولاسيما أنها تعد سورية "*أكبر تهديد لأمنها* (أمن إسرائيل)، *والخصم العنيد على الحدود معها، يدل على ذلك الاشتباكات التي لم تهدأ على الحدود منذ استقلال سورية*". كما أوصى بضرورة إيجاد السبل الكفيلة بتخفيف حدة عداء النظام المصري للنظام السوري، بما في ذلك تشجيع إشراك عناصر ناصرية في التشكيل الحكومي السوري، وحث فرنسة على زيادة التعاون مع سورية، بما يصب في إبعادها عن المعسكر الاشتراكي.[٢]

ب- الموقف الغربي المتريث:

أما فيما يرتبط بالموقف الغربي من حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١، والاعتراف بالنظام السوري الجديد، فيمكن القول أنه كان مشابهاً لموقفه من الاعتراف بقيام الوحدة، من حيث الحذر دون استفزاز التيار القومي العربي، وتحفيز بعض الأنظمة العربية، مثل ليبيا وتونس والسعودية والكويت، على الاعتراف أولاً بالانفصال، ومن ثم تتوالى اعترافات الدول الغربية؛ مع مراعاة موقف الاتحاد السوفيتي، بما في ذلك عدم السماح له بالانفراد في العلاقات الدبلوماسية مع سورية مستقبلاً.[٣]

في حين ربطت واشنطن مسألة الاعتراف، بأولوية طلب النظام السوري الجديد به؛ وتجنبت الاعتراف بصورة سريعة، لكي لا يُفسر في القاهرة تفسيراً سلبياً.[٤] في وقت كانت فيه معظم الدول الغربية تنتظر الاعتراف الأمريكي بهذا النظام، لكي تقدم اعترافها به بطريقة رسمية.[٥]

---

(1) Department of State, Central Files, 783.00/9-3061. Memorandum From the Department of State Executive Secretary (Battle) to the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy) Washington, September 30, 1961. (SUBJECT: Tentative Analysis of the Situation in Syria as of September 30, 1961).

(2) Department of State, NSAM Files: Lot 72 D 316, NSAM 105. Memorandum From the Department of State Executive Secretary (Battle) to the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy), (United States Policy Toward the United Arab Republic and the Syrian Arab Republic), Washington, November 16, 1961.

(3) F.O. 371/157827. From Rome to Foreign Office, Foreign Office and Whitehall Distribution, Oct. 5, 1961. No.811. Confidential.

(4) Department of State, Central Files, 786B.00/9-2961. Telegram From the Department of State to the Embassy in Jordan Washington, September 29, 1961.

(5) F.O. 371/157829. Attitude towards the Syrian Revolutionary Government, Oct. 4, 1961. Confidential.

وجرى تنسيق الاعتراف ما بين الدول الغربية، خلال اجتماعات حلف شمال الأطلسي، بصورة اتضحت معها مراعاتها لموقف واشنطن، بوصفها الزعيم الأكبر في الحلف.[١] وانتظرت الدول الكبرى توالي الاعترافات الدولية، لكي يخرج اعترافها وكأنه قد جاء بحكم الأمر الواقع. ومن دوافع هذا التريث، التخوف على مصالحها جراء ما قد يسببه الاعتراف المبكر من مضاعفات سلبية، كاحتمال نجاح الرئيس عبد الناصر في إعادة الوحدة، ومراعاة عدم إثارة الشعور القومي العربي الذي أصيب بنكسة قومية تجلت بفصم عرى أول عربية في التاريخ المعاصر، واستخدام الاعتراف كسلاح سياسي.[٢]

وقد انتهجت الدبلوماسية البريطانية خط موازٍ لنظيرتها الأمريكية في مسألة توقيت الاعتراف،[٣] وسعت للحيلولة دون تمكين الرئيس عبد الناصر من استخدام القوة للقضاء على "التمرد السوري".[٤] وقررت لندن الاعتراف عقب واشنطن مباشرةً، وبالطريقة نفسها التي تتوخى الحيلولة دون تعريض مصالحها في سورية أو في مصر للأذى.[٥]

وكانت الحكومة البريطانية تدرك بأن الانفصال، سيضعف خصمها الرئيس عبد الناصر كثيراً، إلا أنها أخذت بالحسبان اعتبارات عدة، منها: التخوف من عدم استقرار النظام السوري الجديد، واحتمال عودة الوحدة، وإثارة عداء الرئيس عبد الناصر الذي قد يؤثر سلباً في القوة العربية التي أرسلها إلى الكويت للوقوف في وجه مطامح الرئيس العراقي فيها. كما اتفقت مع نظيرتها الأمريكية على الحيلولة دون وقوع حرب أهلية بين إقليمي الوحدة، بما من شأنه إغراء جيران سورية للتدخل المباشر فيها، كالنظام الأردني، الأمر الذي قد يقود إلى اشتعال المنطقة برمتها. كما قدرت بأن تأخر الاعتراف قد يشجع الصهاينة على القيام بحرب خاطفة ضد سورية، الأمر الذي قد يسبب مضاعفات خطيرة على المصالح البريطانية في المنطقة، ولاسيما البترولية منها.[٦]

وبناءاً على كل ما سبق، فقد رست الدبلوماسية البريطانية على إيجابيات الاعتراف بالنظام السوري، شرط ألا يكون مستعجلاً، وألا تتأخر فيه. ورسمت جملة من الخطوات التي يجب أن تسبقه، بغية شرعنته، ومنها استقراره، وتمكنه من السيطرة على البلاد، وتقبل الشعب السوري له؛ ومن ثم، انتظار الاعتراف به من

---

(1) F.O. 371/157828. Oct. 6, 1961. Confidential ; F.O. 371/157829. Eastern Department, October 6. 1961. Confidential ; F.O. 371/157829. From United Kingdom Delegation to NATO, Paris. to Foreign Office, Foreign Office and Whitehall Distribution, Oct. 11, 1961. No. 187. Confidential.

(2) F.O. 371/157829. Attitude towards the Syrian Revolutionary Government, Oct. 4, 1961. Confidential.

(3) F.O. 371/157827. From Cairo to Foreign Office, Foreign Office and Whitehall Distribution, Oct. 6, 1961. No.985. Confidential ; F.O. 371/157827. From Tunis to Foreign Office, Foreign Office and Whitehall Distribution, Oct. 7, 1961. No.663. Confidential.

(4) F.O. 371/157828. From Amman to Foreign Office, Foreign Office and Whitehall Distribution, Oct. 9, 1961. No.856. Secret.

(5) F.O. 371/157829. Recognition of the Syrian government, Oct. 9, 1961. Confidential.

(6) F.O. 371/157829. Attitude towards the Syrian Revolutionary Government, Oct. 4, 1961. Confidential.

قبل الدول العربية أولاً، وإذا ما تأخر ذلك، يجب انتظار اعتراف الأمريكان، بل تشجيعهم على ذلك؛ ولاسيما أن الحكومة السورية الجديدة قد استعجلت الحكومة البريطانية -عبر قنصلها في دمشق- في الإسراع بالاعتراف بها.[١]

وشجعت الحكومة البريطانية، الدول الأوروبية كفرنسة وإيطالية، على الإسراع في الاعتراف،[٢] بالتنسيق مع وزارة الخارجية الأمريكية.[٣] في حين تم رفع جاهزية حلف الناتو العسكرية، بالتزامن مع الاعتراف الغربي بالانفصال، تحسباً لأي عمل عسكري قد يقوم به الرئيس عبد الناصر.[٤]

٢- ارتياح القوى الإقليمية للانفصال:

قابلت الدوائر السياسة في طهران وأنقرة وتل أبيب، انفصام عرى الوحدة السورية-المصرية، بالارتياح.[٥] فقد كانت الحكومة التركية سباقةً في الاعتراف بالنظام السوري الجديد، وبررت موقفها، بضرورة الإسراع في دعم الاستقرار في المنطقة، خوفاً من تدخل السوفييت في الأزمة، وما في ذلك من تهديد للأمن القومي التركي.[٦] وضغطت على حلفائها الغربيين في حلف شمال الأطلسي، للإسراع في الاعتراف بالنظام السوري الجديد.[٧] وخرجت بعض الصحف التركية في اليوم التالي للانفصال، بعناوين تؤكد ارتياح النظام التركي لعودة سورية "حرة مستقلة". وعلّقت إذاعة الكيان الصهيوني على الموقف التركي بأنه موقف "إيجابي". واستقبل شاه إيران، رضا بهلوي، فصم عرى الوحدة السورية-المصرية، بارتياح كبير، وبادر بدوره إلى الاعتراف بانفصال سورية.[٨]

أما فيما يخص موقف حكومة الكيان الصهيوني، فقد كان من البدهي أن ترحب بالضربة الكبيرة التي تلقاها عدوها الرئيس عبد الناصر، إلا أنها أخذت بالحسبان احتمال تفاقم عداء النظام السوري الجديد لها تفاقماً أكبر مما كان عليه أيام الوحدة. وبهذا الشكل، فقد قدّرت أن مكاسبها من الوضع الجديد، هي

---

(1) F.O. 371/157829. Attitude towards the Syrian Revolutionary Government, Oct. 4, 1961. Confidential.
(2) F.O. 371/157827. From Foreign Office to United Kingdom Delegation to NATO, Paris, Foreign Office and Whitehall Distribution, Oct. 9, 1961. No.1573. Confidential.
(3) F.O. 371/157827. From Washington to Foreign Office, Foreign Office and Whitehall Distribution, Oct. 6, 1961. No. 2666. Confidential.
(4) F.O. 371/157827. From Washington to Foreign Office, Foreign Office and Whitehall Distribution, Oct. 6, 1961. No. 2666. Confidential.
(5) F.O. 371/157827. From Tehran to Foreign Office, Foreign Office (Secret) and Whitehall (Secret) Distribution, Oct. 7, 1961. No. 1090. Secret.
(6) F.O. 371/157828. From Ankara to Foreign Office, Foreign Office and Whitehall Distribution, Oct. 10, 1961. No. 1390. Confidential.
(7) F.O. 371/157828. United Kingdom Delegation to NATO, Paris, Oct. 6, 1961. 20506. Secret ; F O. 371/157828. From United Kingdom Delegation to NATO, Paris. Oct. 10, 1961. Confidential.
(٨) عدلي حشاد، عطية عبد الجواد، **سقوط الانفصال**، القاهرة، الدار القومية، د.ت، ص٧١.

مكاسب مؤقتة فقط.[١] ورحبت الصحف الصهيونية بالانفصال، واصفة إياه بأنه يصب في مصلحة أمن الكيان الصهيوني، ورأت فيه بداية انهيار فكرة الوحدة العربية، وإزاحة أكبر خطر عليها. كما تحدثت عن أن الدول الغربية مرتاحة بدورها للانفصال، وتريد الاعتراف به، إلا أنها تتجنب الاعتراف السريع، لكي لا تمنح القاهرة فرصة اتهام النظام السوري الجديد بالعمالة للاستعمار. وعلّقت الصحف البريطانية على ابتهاج الدوائر السياسية والإعلامية الصهيونية بما أسمته "الثورة السورية".[٢]

ورغم كل الاستنتاجات التي تفضي إلى وجود مصلحة حقيقية للكيان الصهيوني في انفصام عرى الوحدة، إلا أن الأدبيات والوثائق المفرج عنها، لا تشير إلى دور صهيوني صريح ومباشر في الأحداث التي أدت إلى فصم عرى الوحدة السورية–المصرية.[٣]

٣– تباين الموقف العربي بين الأنظمة والشعوب:

رحبت معظم الأنظمة العربية بعودة الاستقلال السوري، بما يحمله من نهاية للخطر الوحدوي الذي كان يهدد العروش الملكية بالتقويض.[٤] وأدركت بعض الأنظمة العربية أن النظام السوري الجديد، سيسعى إلى تحسين علاقاته مع السعودية ولبنان والأردن.[٥]

فقد ابتهج الملك سعود بسماع أخبار قيام حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١، لدرجة قيامه برقصة السيف. في حين أعلن الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم أن الجيش العراقي على أهبة الاستعداد "*للدفاع عن سورية، حال تعرضها لهجوم خارجي عليها*". وعبرّت الإذاعة العراقية عن "عطف" النظام العراقي على النظام السوري الجديد.[٦]

في حين شكل الانفصال صدمة للمملكة المغربية، واستقبله الرأي الرسمي بالدهشة والاستنكار والإدانة، وعدّه ضربة للوحدة العربية، وجرى إبلاغ الرئيس عبد الناصر بدعم المملكة المغربية له خلال الأزمة.[٧]

---

(1) Department of State, Central Files, 783.00/9-3061. Memorandum From the Department of State Executive Secretary (Battle) to the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy) Washington, September 30,1961. (SUBJECT: Tentative Analysis of the Situation in Syria as of September 30, 1961)

(٢) عدلي حشاد، عطية عبد الجواد، مرجع سابق، ص٧١.

(٣) مصطفى علوي، مرجع سابق، ص٩٦.

(4) Department of State, Central Files, 783.00/9-3061. Memorandum From the Department of State Executive Secretary (Battle) to the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy) Washington, September 30,1961. (SUBJECT: Tentative Analysis of the Situation in Syria as of September 30, 1961)

(5) Department of State, Central Files, 783.00/9-3061. Memorandum From the Department of State Executive Secretary (Battle) to the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy) Washington, September 30,1961. (SUBJECT: Tentative Analysis of the Situation in Syria as of September 30, 1961)

(٦) عدلي حشاد، عطية عبد الجواد، المرجع السابق، ص٧٠.

(7) F.O. 371/157828. From British Embassy in Rabat, Oct. 6, 1961. (1024/26/61). Confidential.

وكان الملك الأردني أول من سارع في الاعتراف بانفصال سورية عن ج.ع.م،[١] واحتل نظامه المرتبة الأولى في قائمة الدول التي سارعت إلى الاعتراف بالانفصال (الأردن وتركيا وإيران وغواتيمالا والصين الشعبية والعراق ولبنان).[٢] وصرّح الملك حسين عن استعداده لمساندة سورية دون أي شرط، واصفاً حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١ بأنها " *الثورة التي عبرت عن الحرية الحقيقية، وبأنها خطوة نحو الوثبة العربية التي قام بها أسلافنا الأبطال*".[٣]

ورصد تقرير بريطاني مرسل من السفارة البريطانية في عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية، موقفاً في غاية البهجة للملك حسين تجاه فصم عرى الوحدة السورية–المصرية، شاركه فيه أركان بلاطه، وعدد من سياسيي حكومته، الذين لم يجدوا في الانفصال كسر طوق العزلة من حول الأردن وزوال التهديد بسقوط النظام فحسب، بل هزيمة ساحقة للرئيس عبد الناصر، بالشكل الذي يتمنونه.[٤]

وتظهر الوثائق الأمريكية، أن الملك حسين قد حثّ الحكومة الأمريكية –خلال لقائه مع السفير الأمريكي في عمّان ماكومبر (Macomber)– على الإسراع في الاعتراف بالنظام السوري الجديد، مشدداً على أن هذا النظام قد سيطر فعلياً على السلطة في سورية، وبأنه (الملك حسين) "بناء على معرفته المسبقة بقادة الانقلاب"، فإن النظام الجديد سيكون أكثر تأييداً للغرب من النظام السابق، وأن الاعتراف السريع من قبل الحكومة الأمريكية والدول الأخرى "سيمنع الرئيس عبد الناصر من القيام بحركة طائشة ضد سورية". مشدّداً على أنه إذا ما حرّك الرئيس عبد الناصر قواته لقمع الانقلاب، فإن الأردن ستقف مع النظام السوري الجديد، وستساعده. أما بالنسبة لاحتمال تدخل الملك حسين، فقد فسرّه السفير الأمريكي في عمّان، بأنه يريد من الحكومة الأمريكية أن تكون أكثر احتراماً لرأيه، لذا فهو مستعد لاتخاذ إجراءات قد لا ترضى عنها الحكومة الأمريكية، إضافة إلى أنه "*عنيد، وكامل الثقة بنفسه، ومقتنع بأن بقاء نظامه، رهن بمدى قدرته على كسر طوق العداء من حوله؛ لذا فإنه سيساعد المتمردين، ولو كان مكرهاً على ذلك، كطريقة وحيدة لضمان بقاء نظامه*".[٥]

ومن المفارقات، أن الحرج الأمريكي تجاه الملك حسين قد أخذ يتلاشى، وذلك حين طلب قادة النظام السوري الجديد من الملك حسين سحب قواته من الحدود السورية–الأردنية، وأبلغوه بأنهم قادرون على

---

[١] جريدة الجمهورية بتاريخ ١٩٦١/٩/٣٠.

[2] F.O. 371/157828. From British Embassy in Rabat, Oct. 6, 1961. (1024/26/61). Confidential.

[٣] عدلي حشاد، عطية عبد الجواد، مرجع سابق، ص٧٠.

[4] F.O. 371/157829. Inward Saving Telegram from Amman to Foreign Office, Foreign Office and Whitehall Distribution, Oct. 6, 1961. No. 6. Confidential.

[5] Department of State, Central Files, 786B.00/10-161. Telegram From the Embassy in Jordan to the Department of State Amman, October 1,1961, 3 p.m

مواجهة أي عمل عسكري قد يقوم به الرئيس عبد الناصر، دون الحاجة إلى مساعدة الملك حسين؛ ما دفع الأخير إلى سحب قواته من المنطقة الحدودية مع سورية، بتاريخ ٤ تشرين الأول ١٩٦١.[١]

وهنا لابد من الإشارة، إلى أن موقف الملك حسين ونفر من أعضاء حكومته تجاه فصم عرى الوحدة السورية-المصرية، لا يمكن تعميمه على الشعب الأردني وعلى الكثير من السياسيين الأردنيين -بشهادة الوثائق البريطانية نفسها- ممن رؤوا في الانفصال ضربة لقضية الوحدة العربية، أو على الأقل عودة عدم الاستقرار السياسي الذي ميز الأنظمة السياسية السورية قبل الوحدة. وقد نظر المثقفون الأردنيون إلى الأحداث التي أدت إلى فصم عرى الوحدة بشعور من الحزن والفزع، رغم اطلاعهم على سوء أوضاع أشقائهم السوريين، وبالأخص الأخطاء التي حدثت خلال الوحدة؛ وغلب على موقفهم البحث عن أعذار لهذه الأخطاء، ووصفوا حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١ بأنها حركة رجعية، هدفها القضاء على المكاسب الاشتراكية التي مهدت لها قوانين يوليو/تموز ١٩٦١. وانتهى تقرير السفارة البريطانية بالإشارة إلى التباين بين موقف الشعب الأردني وموقف حكومته، للخروج بنتيجة: أن الحكومة الأردنية تمر بأضعف حالات التأييد الشعبي لها، نتيجة "*التزوير الهزلي*" في الانتخابات التي أتت بها.[٢]

---

(1) Department of State, Central Files, 786B.00/10-461. Telegram From the Embassy in Jordan to the Department of State, Amman, October 4, 1961, 10 p.m.

وقد أكد عبد الكريم النحلاوي على صحة هذه المعلومات، ذاكراً أن رئيس الوزراء الأردني بهجت التلهوني، قد اتصل به مبدياً استعداد الجيش الأردني لمساعدته، إلا أنه رفض ذلك، وطلب منه سحب القوات الأردنية التي اقتربت من الحدود مع سورية، فكان ذلك. كما ذكر بأن الملك حسين قد اتصل بمبنى الأركان فتكلم معه العميد موفق عصاصة، فبارك الحركة وشكر القائمين عليها. راجع: موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "**عبد الكريم النحلاوي.. الانقلاب على الوحدة**"، ح٩، بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢١، الرابط:

http://aljazeera.net/NR/exeres/1B3B6BEF-2F20-44A4-833C-224B2C5E27E1.htm

(2) F.O. 371/157829. Inward Saving Telegram from Amman to Foreign Office, Foreign Office and Whitehall Distribution, Oct. 6, 1961. No. 6. Confidential.

الفصل السادس: أسباب فصم عرى الوحدة السورية–المصرية

أولاً– غياب وجود الاتصال الجغرافي البري بين إقليمي الوحدة.

ثانياً– أسباب اقتصادية:

١– افتقار تجربة الوحدة إلى تمهيد اقتصادي.

٢– عدم السعي للحصول على الدعم الشعبي لتحقيق السياسات الاقتصادية الكبرى.

٣– عسكرة بيروقراطية الجهاز الإداري وثقل وطأتها.

ثالثاً– أسباب اجتماعية:

١– عدم إيجاد الحلول الكفيلة بإذابة الشعور الإقليمي.

٢– الفشل في إيجاد مؤسسات تنظيمية كفيلة بتعبئة الشعب باتجاه حماية الوحدة وتطويرها.

رابعاً– أسباب فكرية–أيديولوجية:

١– الفشل في إيجاد إطار أيديولوجي موحّد.

٢– ضبابية الدراسات الفكرية الوحدوية.

٣– قصور الحركة القومية في مجال البناء التحتي الفكري–المؤسساتي.

خامساً– أسباب سياسية:

١– قيام الوحدة وسط بيئة سياسية معادية.

٢– دور الخلاف الناصري–البعثي في تصدع بنيان الوحدة.

٣– ضعف أداء الإعلام الرسمي تجاه الحرب النفسية التي تركزت على الإقليم الشمالي وعدم شفافيته.

٤– انغماس مسؤولي الوحدة في الصراعات الهامشية على السلطة.

٥– تعاظم سطوة الجهاز الأمني على حساب الهامش الديمقراطي.

٦– اتساع المعارضة السورية مقابل تضاؤل ديناميكية النظام في احتوائها.

٧– انعكاس أخطاء الوحدة برمتها على المؤسسة العسكرية.

٨– مسؤولية الرئيس جمال عبد الناصر عن فشل الوحدة.

كوّنت أخطاء الوحدة، أهم الثغرات التي نفذ منها فصم عرى الوحدة السورية–المصرية. وتوسعت هذه الثغرات بالتفاعل مع تأثير جملة من العوامل الداخلية والخارجية،[1] وأسهم قصور القيادات القومية في وعي أبعاد المرحلة الجديدة في توسيع هذه الثغرات، في حين ضاعف نقص وعي الجماهير من أخطاء الحكم والقيادات.[2] وإذا ما عدنا إلى الوراء، فإننا نلمس عنصراً آخر في هذا الفصم، وهو وجود الاختلاف منذ البداية في دوافع الوحدة وكانت:

- دوافع سياسية: تكمن في تطابق وجهة نظر السياسة الخارجية السورية مع نظيرتها المصرية، حيال القضايا العربية والإقليمية والدولية.
- دوافع أمنية عسكرية: يفرضها وجود عدو مشترك (العدو الصهيوني).
- دوافع عقائدية: تتمثل في المدّ القومي العربي الجماهيري الجارف أولاً، وفي التشابه بين أهداف كل من الثورة المصرية والقوى التقدمية السورية اللتان عبرتا عن هذا المدّ.

إلا أن هذه الدوافع كانت متطابقة في الخطوط العريضة فقط. فالتشابه في الدوافع السياسية ناتج عن ظروف فرضت على القطرين السوري والمصري نهج سياسة خارجية متشابهة. أما فيما يتصل بالدوافع الأمنية العسكرية، فقد أثبتت تجربة الوحدة اختلاف طريقة التعامل مع العدو المشترك. أما بالنسبة للدوافع العقائدية، فإن تبني النهج الاشتراكي لم يمنع من وجود اختلاف كبير في فهم هذه المبادئ العريضة، وطريقة تطبيقها، وأولوياتها، ليصل الأمر إلى حد الاختلاف على تعريفها في مستوى النخب والأفراد. ويمكن فرز أسباب الانفصال إلى: أسباب جغرافية، واقتصادية، واجتماعية، وفكرية–أيديولوجية، وسياسية.

أولاً– غياب وجود الاتصال الجغرافي البري بين إقليمي الوحدة:

من المعروف أن ج.ع.م قد ولدت وهي منقسمة جغرافياً إلى شطرين. فالمعبر البري الوحيد، وهو فلسطين، يغتصبه الكيان الصهيوني الغريب كلياً عن جسم المنطقة العربية.[3]

وإذا ما استثنينا الطريق الجوي بين الإقليمين، تبقى عشرات من الأميال البحرية الوسيلة الوحيدة لتحقيق الاتصال بين إقليمي الوحدة. وأسهم الفاصل الجغرافي الذي يملؤه كيان مُعَادٍ، في عدم توفير الأسس الكفيلة

---

[1] **محاضر محادثات الوحدة**، مصدر سابق، ج١، ص٢٠.

[2] عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص٣٩٢.

[3] جسّد انفصال الوحدة السورية–المصرية، الدور الحقيقي للكيان الصهيوني في شطر الوطن العربي إلى قسمين، آسيوي وإفريقي. وهو الدور الأول المرسوم له، حتى ما قبل قيامه ككيان مغتصب للأراضي العربية. ومن ثم، كانت الخطوة التالية في تمزيق هوية الوطن العربي بين مشرق ومغرب عربيين، واستبدال اسمه بـ"شرق أوسط" و"شمال إفريقيا"، والترويج لهذه المصطلحات السياسية لتذويب هويته في كتل إقليمية مجاورة له.

بإذابة رواسب الماضي والإقليمية الناشئة عن الحدود المصطنعة، بل شارك هذا الفاصل في حماية هذه الرواسب، وفي رعايتها، وفرض اعتبارات لا مبرر لها في المستوى القومي. وبدلاً من تحول الفاصل الجغرافي إلى محرض لعمل ثوري لردم المسافة بين إقليمي الوحدة، استحال إلى ضوابط تكبح ذلك كله.[١]

ولو كانت سورية متصلة جغرافياً بمصر عبر صحراء النقب في فلسطين، كما كان عليه الحال في أيام صلاح الدين الأيوبي، لتضاءلت فرص تحول انقلاب ٢٨ أيلول ١٩٦١ إلى انفصال حقيقي. وهنا تطل الجغرافيا السياسية برأسها.

فقد تعلم الصهاينة من درس الصليبيين الذين تركوا لصلاح الدين الأيوبي صحراء النقب، كحلقة وصل بين سورية ومصر؛ وهذا ما يفسر إصرار بريطانية والحركة الصهيونية على جعل صحراء النقب جزءاً من الكيان الصهيوني، كما يظهر من الخرائط الأولى المقدمة إلى مؤتمر فرساي الذي عُقد في باريس بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٩).

ويبقى أن نشير إلى أن الجغرافيا السياسية ليست قدراً محتوماً، فرغم انقطاع التواصل البري بين إقليمي الوحدة، كانت شرعية تدخل الرئيس عبد الناصر عسكرياً لمنع انفصال سورية، بحكمها جزءاً من ج.ع.م، أهم بكثير من شرعية تدخله في أحداث اليمن بعد مرور عام واحد على انفصال الوحدة السورية–المصرية.[٢]

ثانياً– أسباب اقتصادية:

١– افتقار تجربة الوحدة إلى تمهيد اقتصادي:

افتقرت تجربة الوحدة السورية–المصرية إلى تمهيد اقتصادي يضمن قيامها على أسس متينة.[٣] فلم يكن الاقتصاد المتشابه في سورية ومصر يكوّن دافعاً من حيث التكامل الاقتصادي. فالقطران من الأقطار العربية الفقيرة، وهما زراعيان في المرتبة الأولى، والصناعة فيهما في مرحلتها الأولى. في حين أن التشابه في منتجات القطرين مع فارق ارتفاع معدل الدخل الفردي والأجور في سورية، أدى إلى خلق جو من التنافسية، تغلبت فيها البضائع المصرية على مثيلتها السورية.

---

[١] عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص١٥٣.

[٢] راجع: إبراهيم علوش، "دور الجغرافيا السياسية في ولادة وقتل الوحدة المصرية–السورية"، مقال منشور في موقع الصوت العربي الحر، الرابط:
http://www.freearabvoice.org/arabi/maqalat/dawrelJo%273rafyaAlseyasyyehFeeweladetWamktalalwe7dehAlMasryyelAlsoryyeh.htm

[٣] محمد حسنين هيكل، **ما الذي جرى في سورية**، ص٦١.

وأسهم نقص الدراسات الاقتصادية، وضعف كفاءة المسؤولين، في إحالة الفوارق الاقتصادية إلى مشكلات معقدة. وكان لأزمة الجفاف التي شهدها الإقليم الشمالي، دور كبير في تباطؤ نموه الاقتصادي.[١]

ولم تكن قوانين يوليو الاشتراكية ذات مفعول إيجابي لصالح الوحدة في الإقليم الشمالي مقارنةً بمفعولها في الإقليم الجنوبي، بسبب اختلاف نوعية الطبقة المالكة في الإقليمين، وحجم المتضررين والمنتفعين منها. كما أن قانون الإصلاح الزراعي الذي أثار سخط كبار ملاكي الأراضي، لم يؤدِ في المقابل إلى تعبئة قاعدة فلاحيّة-شعبية ضخمة، وإقامة منظمات تعاونية فلاحية قادرة على تعويض النقص والخلل الناجمين عن انسحاب الملاك من حقل التمويل الزراعي.[٢]

وكان بإمكان قانون الإصلاح الزراعي أن يأتي بنتائج أفضل، فيما لو بدأت الدولة بتوزيع أملاكها على الفلاحين قبل المساس بالملكيات الخاصة، ومن ثم تبدأ باستملاك أقسام من أراضي كبار الإقطاعيين مقابل تعويض عادل، شرط إجراء دراسات للجدوى الاقتصادية لهذه العملية، ولما تستطيع الدولة أن تقدمه لمالكي الأراضي الجدد من دعم مالي ومادي، كبديل عما كان يستثمره الإقطاعيون في أراضيهم.[٣]

وفي آخر المطاف، لم يسمح العمر القصير للوحدة بإظهار القيمة الحقيقية للمنجزات التي جرى تحقيقها، أو التي تم البدء بتنفيذها، ولاسيما في الإقليم الشمالي. كما أن القرارات الاقتصادية المهمة والهادفة إلى التوحيد الفعلي بين إقليمي الوحدة، لم تصدر إلا في السنة الأخيرة من عمر الوحدة.

وعليه، فإنه لا جدوى من أي مشروع وحدوي لا يستند على دراسات اقتصادية مسبقة، تركز على وضع صيغ التقارب والتداخل والتكامل الاقتصادي التي يجب أن تبنى على أساسها أي وحدة مستقبلية.[٤]

٢- عدم السعي للحصول على الدعم الشعبي لتحقيق السياسات الاقتصادية الكبرى:

أدى ارتباط المفهوم الثوري للوحدة بالاشتراكية، إلى وقوف القوى الرأسمالية والإقطاعية في الصف المضاد للوحدة.[٥] ومن جهة أخرى، فرغم إصرار حكومة الوحدة على انتزاع السلطة السياسية من أيدي التحالف

---

[١] محمد عبد الشيخ عيسى، "البيئة الاقتصادية والاجتماعية في دولة الوحدة"، بحث منشور في كتاب: أحمد يوسف أحمد وآخرون، **أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩٩، ص١٧٨.

[٢] المرجع نفسه، ص١٧٩.

[٣] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص١٨٢-١٨٣.

[٤] عبد المعين مصطفى خليل، "في ذكرى الوحدة السورية-المصرية"، دورية مصر العربية، العدد ٢٧٠، شباط ٢٠٠٨، ص٢٣.

[٥] **محاضر محادثات الوحدة**، مصدر سابق، ج١، ص٢٩٥.

الإقطاعي–الرأسمالي، فإن هذا التحالف حافظ على نفوذه في الميدان الاقتصادي والاجتماعي؛ وتأخرت حكومة الوحدة في إدراك هذا التناقض، حتى إصدارها قرارات التأميم في شهر تموز ١٩٦١.[١]

كما أن صدور هذه القوانين، لم يسبقه تهيئة شعبية مسبقة توضح ماهية القوانين الجديدة، والفائدة منها، ومن ثم الحصول على الدعم الجماهيري لها بما يحول دون رواج الشائعات والتفسيرات المعادية للقرارات الجديدة بين صفوف الشعب، باستثناء شذرّات صدرت قبل أيام معدودة، مثل مقال محمد حسنين هيكل في جريدة الأهرام بتاريخ ١٤ تموز ١٩٦١، تناول فيه القطاع العام وأهدافه، والفوائد التي سيحصل عليها الشعب جراء دعمه له.[٢]

كما افتقد الرئيس عبد الناصر إلى دعم السياسيين السوريين المؤيدين لمثل هذه القرارات، ولاسيما الشيوعيين والبعثيين منهم، نتيجة إقصائهم عن المسرح السياسي في الإقليم الشمالي.[٣]

وإذا ما أضفنا عامل الاستقرار الاجتماعي كمؤشر على نجاح قرارات التأميم أو فشلها، فإن هذه القرارات لم يكن لها تأثير في هذا الاستقرار في مصر، في حين أحدثت هزة اجتماعية مؤلمة في سورية. فقد كان تحالف البرجوازية المصرية مع القصر الملكي ومع الاستعمار، وابتعادها عن الحركة الوطنية المصرية، عوامل بررت تأميم مؤسسات هذه البرجوزاية، في حين كانت البرجوازية السورية –رغم حداثتها– برجوازية وطنية، أسهمت مع الحركة الوطنية السورية ضد الاحتلال الفرنسي.[٤]

أضف إلى ذلك، أن المسؤول المصري ذا الأصول الريفية، أبعد ما يكون عن فهم التاجر السوري ذي الأصول المدينية. ومثال ذلك رواية ساقها محمود رياض، عن أن تاجراً سورياً لم يستطع إقناع المسؤولين المصريين، أنه نتيجة للسياسات الاقتصادية الحكومية تعرض لخسارة قدرها عشرة آلاف ليرة سورية خلال عام واحد، وكان يعني بالخسارة أن أرباحه قد انخفضت من ١٠٠ ألف إلى ٩٠ ألف ليرة. فبالنسبة لجمهور التجار، كان احتجاجه لا يخلو من المنطق، ولكن بالنسبة لضابط أو لمسؤول مصري، فقد كان المعنى الوحيد لهذا الاحتجاج، هو أن التاجر ينتمي إلى طبقة لا هم لها إلا الربح والاستغلال، أي الطبقة التي نذرت الثورة المصرية نفسها للقضاء عليها.[٥]

---

[١] عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص٢٣٨–٢٣٩.

[٢] راجع: جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٦١/٠٧/١٤.

[٣] راجع: مصطفى طلاس، مصدر سابق، ج٢، ص١٠٦–١٠٧.

[٤] **محاضر محادثات الوحدة**، مصدر سابق، ج٢، ص١٤.

[٥] أوردها: أنتوني ناتنج، مرجع سابق، ص٣٠٧.

وأخيراً لابد من دحض ما سرى من شائعات مفادها أن مصر قد جعلت من سورية مستعمرة اقتصادية لها، وسوقاً لترويج منتجاتها الصناعية؛ إذ إن فحص الميزان التجاري لا يؤكد ذلك، كما أن النظم المالية والجمركية لم تكن قد توحدت لتساعد في التدقيق في صحة هذه الادعاءات. ولو كان لدى المصريين النية في استغلال سورية، فإن ذلك لم يكن ليتأتى لهم فعلياً، بسبب قصر عمر الوحدة.[١]

٣- عسكرة بيروقراطية الجهاز الإداري وثقل وطأتها:

عرفت مصر استقراراً نسبياً أكبر من الذي شهدته سورية، نتيجة عوامل وظروف جغرافية وتاريخية. وقد وَلَّدَ هذا الاستقرار لدى المواطن المصري، حساً قوياً بوجود الدولة، ما جعل البيروقراطية المصرية راسخة الجذور، وجعل الشعب المصري أكثر تجاوباً معها.[٢]

وبعد استقرار زعامة الثورة لصالح الرئيس جمال عبد الناصر، أدرك خطورة استمرار اجتماعات زملائه في مجلس قيادة الثورة. ولمواجهة ذلك، شجع التنافس فيما بينهم ليتفوق عليهم بشخصيته، ومن ثم عمد إلى حل مجلس قيادة الثورة، وقام بتوزيع عدد من المناصب الحكومية على أعضائه، ليجعلهم يتصرفون كأفراد. وباستخدام هذه الوسائل، حال دون تحول مصر إلى مجتمع معسكر، إلا أنه حولها إلى مجتمع "بيروقراطية عسكرية".[٣]

ففي الوقت الذي انهمك فيه الرئيس عبد الناصر في ترسيخ زعامته المصرية والعربية، انشغل زملاؤه السابقون في التحول إلى بيروقراطيين، ليتمكنوا من الإمساك بالمناصب الحكومية التي أسندها إليهم.[٤] ولما كانت هذه المناصب وأعباؤها جديدة عليهم، فقد انهمكوا بدورهم في تعلم الطرق البيروقراطية القديمة وإتقانها، ليتمكنوا من تصريف أعمالهم، ما حال دون إصلاح البيروقراطية المتفشية في الجهاز الإداري.[٥]

فقد اقترن صدور أي قرار جديد، بإنشاء جهاز إداري معقد التنظيم. ولم يكن من السهل على السوريين تقبل هذه الإجراءات المعقّدة.[٦] وسرعان ما شعر السوريون بوطأة البيروقراطية المصرية الضاربة بأطنابها. وتفاقمت البيروقراطية مع وضع الدولة يدها على المرافق الاقتصادية، وتبنّيها سياسة التوجيه المركزي للاقتصاد

---

[١] راجع: اليعازر بعيري، مرجع سابق، ص١٤٠.

[٢] **محاضر محادثات الوحدة**، مصدر سابق، ج١، ص٤٨.

[٣] سعيد أبو الريش، مرجع سابق، ص١٨٤-١٨٥.

[٤] المرجع نفسه، ص٨٦-٨٧.

[٥] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ٢٧٢٩.

[6] M. Kerr: **The Arab Cold War: Gamal Abd Al-Nasir and His Rivals 1958-1970,** London, Oxford University Press; 3 rd ed. , 1971, pp. 18-20.

الوطني. فكانت القرارات الاقتصادية التي تتخذ بسرعةٍ نسبيةٍ في دمشق، تحال إلى القاهرة، ومن ثم تتولى "طواحين" البيروقراطية المصرية طحن الردود ببطء. والأدهى من ذلك، أن التوصيات التي كانت تتخذها البيروقراطية المصرية، كانت تصل إلى دمشق دون أن تضع أي اعتبار للفوارق الاجتماعية والإدارية بين الإقليمين.[١]

وأدى عدم الاعتماد على كادر إداري ثوري مؤهل إلى الاعتماد على الخبراء التقليديين، ممن يعالجون المشكلات بأسلوب أكاديمي صرف، ويتميز عملهم ببطء ناتج عن دراسات متأنية تحتاط للخسائر أكثر من الأرباح. وعندما أقدم الحكم على تغطية النقص في الكادر الثوري، عبر ندب مصريين من ذوي الاختصاصات المختلفة، تسبب بإشكالات شبيهة بإشكالات الندب العسكري.[٢]

ثالثاً– أسباب اجتماعية:

١– عدم إيجاد الحلول الكفيلة بإذابة الشعور الإقليمي:

إبان الاحتلال الاستعماري الغربي للوطن العربي في العصر الحديث، دأبت قوى الاستعمار على تحويل الكيانات السياسية للدول العربية إلى مدارس ضخمة لمحاربة القومية العربية. وحشدت لهذه الغاية طاقات مادية واقتصادية وثقافية جبارة، بهدف خلق مضمون اجتماعي وفكري "للإقليم"، وتنميته على حساب مضامين القومية العربية الفكرية والاجتماعية. ففي مواجهة وحدة اللغة، ركّزت على استبدالها باللغات الأوروبية واللهجات المحلية؛[٣] ومقابل وحدة الأرض، خلقت كيانات قطرية غامضة الحدود، قابلة لإثارة نزاعات حدودية، تزج بأبناء الأمة الواحدة في معارك يدافع فيها كل منهم عما يتوهم أنه وطنه الخاص؛ ومقابل وحدة التاريخ، شجع الاستعمار على إعادة صياغة التاريخ العربي بما يركز على الخصوصيات التاريخية لكل إقليم من أقاليم الوطن العربي، ليبدو أن لكل دولة تاريخاً خاصاً بها، وأبطالها القوميين، تحت مسميات الآشورية والفينيقية والفرعونية، وغير ذلك. وقد تمكن الاستعمار من خلق صيغ إقليمية لأشكال حياتية

---

[١] أنتوني ناتنج، مرجع سابق، ص٢٩٣.

[٢] راجع: عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص١٤٩–١٥٠، ٣٠٨–٣٠٩.

[٣] من هذه المشاريع الحديثة، مشروع قاموس "المحكية في دمشق"، للباحث الفرنسي جيروم لانتان، المقدّر له أن يصدر في خمسة آلاف صفحة عام ٢٠١٠. وقد بدأ العمل به منذ ما يقارب الثلاثين عاماً، وذكر في محاضرة ألقاها في المركز الثقافي الفرنسي في دمشق، "الأسباب الموجبة" لهذا العمل، بـ*"الاكتشافات والأمور المحفزة للتفكير التي يثيرها الخوض في هذا المشروع الكبير"*. وبأن هذا القاموس *"ليس عبارة عن لائحة كلمات فقط، بل ينبغي أن يتضمن كل الجوانب اللغوية من معنى وقواعد واستثناءات"*. وأوضح أن إنجاز قاموس كهذا، *"يندرج تحت الإسهام في تحديد جزء من قواعد اللغة العربية الدارجة وتحديد قواعد بنائها بوصفها تراثاً ثقافياً، يستخدم للتواصل بين الناس، على اختلاف تصنيفاتهم الاجتماعية والمهنية والاقتصادية"*. راجع: مقال: "مشروع فرنسي–سوري لتأليف قاموس لغوي عن اللهجة المحكية في سوريا"، في موقع "عكس السير" الإلكتروني، على الرابط:
http://www.aksalser.com/?page=view_news&id=3744cffc0db2d7c15192909937c7f99f&ar=434849213

اقتصادية واجتماعية، ورهن مصير فئات كثيرة في تلك الأقاليم ببقاء التجزئة، وحرض على نمو تيار فكري إقليمي ودعمه على حساب الشكل القومي. وعندما انحسر الاستعمار عن الوطن العربي، غادر جنده الأرض، وبقي عليها الإقليميون؛ ولما طرح المشروع الوحدوي، ظهرت الإقليمية القطرية في مقدمة الأسباب المعيقة له.[١]

وقد ظهرت الخصوصية الإقليمية كأقوى ما تكون، خلال سني الوحدة السورية–المصرية. ورغم كل المنشورات النظرية الداحضة لهذه الحقيقة، إلا أنها موجودة واقعياً.[٢] إذ لم يكن من السهل على المصريين والسوريين أن يتناسوا الشعور الإقليمي الذي يربط هؤلاء بسورية وأولئك بمصر، وبأن الوحدة قد تمت بين "قطر كبير" و "قطر صغير". ومن ثم فإن الشعور القومي لم يكن قد نضج لدرجة إلغاء ما في النفوس من شعور إقليمي.[٣]

ومن أمثلة ذلك، تحويل اسم "مصر" إلى "الإقليم الجنوبي". إذ أظهر نوعين من رد الفعل الشعبي لدى المصريين: الفرح بقيام الوحدة، والأسف على زوال اسم مصر من الخارطة السياسية–التاريخية. وقد ذكر الرئيس عبد الناصر أن بعض الرسائل بدأت ترد إلى مكتبه عقب قيام الوحدة مباشرة، تفيد بضرورة التمسك باسم "مصر"، لأنه "ذكر في القرآن الكريم".[٤]

وفي هذا الصدد يذكر محمد حسنين هيكل: "*ولكن فورة العاطفة لم تستطع (...) أن تمنع مئات (من المصريين)... أن يكتبوا إليَّ يسألون: هل حقاً ستصبح "مصر" بكل مجدها (...) هي الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة؟ (...) هل يمكن أن نتخلى عن العلم الأخضر والهلال والنجوم الثلاث في وسطه، وقد خضنا تحت هذا العلم كل معاركنا من أجل الاستقلال؟ (...) وأسئلة أخرى كثيرة، قريبة من هذا الاتجاه، والذين لم يكتبوا إليَّ بالطبع، كانوا أكثر عدداً من الذين كتبوا*".[٥]

كما أن عدد سكان مصر الكبير نسبياً، منح القيادة المصرية شعوراً بأحقية زعامتها للعرب دون نقاش.[٦] فتعداد سكان الإقليم الجنوبي البالغ ٢٦ مليوناً، مقابل ٤ ملايين في الإقليم الشمالي، جعل من الإقليم الجنوبي الكفة الراجحة في ميزان نظام وحدة اندماجية. وأسهمت الدعاية المضادة للوحدة في تشويه

---

[١] عصمت سيف الدولة، **الطريق إلى الوحدة العربية**، القاهرة، مطبعة عبده وأنور أحمد، ١٩٦٧، ص١٠-١١، ١٥.

[٢] محمد عبد المولى الزعبي، **الجمهورية العربية المتحدة تجربة في الوحدة العربية ١٩٥٨-١٩٦١**، ص٣١٧.

[٣] **محاضر محادثات الوحدة**، مصدر سابق، ج١، ص١١٦-١١٨.

[٤] محمد حسنين هيكل، **ما الذي جرى في سورية**، ص٦٤.

[٥] محمد حسنين هيكل، **ما الذي جرى في سورية**، ص٦٤.

[٦] أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص٤٦.

هذا العامل الطبيعي، من خلال تصويرها لحكم المسؤولين المصريين على أنه تحكم، وبأن قرارهم ليس إلا تسلط، وتأييدهم للوحدة مع سورية ليس إلا ابتلاع لها.[١] وهكذا دارت النكات التي تعبر عن هذا الوضع على ألسنة السوريين، ومنها: أن أحدهم سأل عن عاصمة الإقليم الجنوبي فقيل له القاهرة، ولما سأل عن عاصمة الإقليم الشمالي قيل له "المقهورة".[٢]

وانعكست طبيعة السوريين –المتأثرة بعوامل الجغرافيا، والظروف السياسية، والتنوع الإثني والمذهبي والطائفي– سيكولوجياً على نمط تفكير الشعب السوري، وجعلت منه شعباً أقل تقبلاً للقوانين والقرارات، وأكثر تذمراً وانتقاداً، ما جعل الطبيعة الفردية للمواطن السوري، أكبر مما هي عليه لدى شقيقه المصري. وقد تكلم كثير من السياسيين العرب والأجانب عن هذه الطبيعة، لدرجة القول بأن السوريين "كلهم زعماء".[٣]

وكان لإساءات المسؤولين الفردية، بالغ الأثر في تضخيم أي خطأ يقع، وكان الرد المباشر في هذه الحالة، هو انتشار الشائعات عن هؤلاء المسؤولين، بعد التفتيش عن الثغرات في تاريخهم وضرب الأمثلة بها. وبذلك كانت أي مشكلة تتجه نحو التضخم بدلاً من إصلاحها، فتولّد عن الخطأ الواحد أخطاء أخرى نتيجة الرد على الشائعات بحساسية. وقد اعترف الرئيس عبد الناصر بهذا التقصير في محادثات الوحدة الثلاثية في عام ١٩٦٣، عندما وصف المسؤولين المصريين بأنهم "*لم يكونوا على مستوى القضية*"، وبأنهم "*لن يكونوا*"، ووصف صعوبة اختيار الأشخاص المناسبين بقوله: "*من أين سنأتي بالملائكة.!؟*".[٤]

كما انتقد الرئيس عبد الناصر السوريين (خلال محادثات الوحدة الثلاثية في عام ١٩٦٣) ووصفهم بأنهم كانوا أكثر تذمراً من المصريين، واستشهد على صحة مقولته بحادثة ضاحية هليوبوليس،[٥] وتساءل: "*لو أن هذه الحادثة مثلاً قد وقعت في حي القصّاع في دمشق، فماذا سيكون رد فعل الشارع السوري..؟*".[٦] كما احتج الرئيس عبد الناصر على تهمة "تمصير سورية"، واستشهد بامتلاء القاهرة والإسكندرية وغيرهما من المدن المصرية، بالتجار السوريين الذين فتحوا متاجر لهم، ومارسوا أعمالهم فيها؛ في حين أنه لم يفتح تاجر مصري

---

(١) سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٣٥٣-٣٥٤.

(٢) أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٨٦٧.

(٣) من ذلك ما ذكره لؤي الأتاسي خلال محادثات الوحدة الثلاثية عام ١٩٦٣: "*في سورية أربعة ملايين آدم، يعني فيه أربعة ملايين زعيم*". راجع: **محاضر محادثات الوحدة**، مصدر سابق، ج٢، ص٣٧١.

(٤) **محاضر محادثات الوحدة**، مصدر سابق، ص١١٦، ٤١٣.

(٥) راجع حادثة وحدة المظليين السوريين في فقرة: اضطهاد ضباط الجيش السوري وتنمر الضباط المصريين عليهم.

(٦) **محاضر محادثات الوحدة**، المصدر السابق، ج١، ص١١٩-١٢٠ ؛ وقد أكد أمين الحافظ على هذه الحادثة، وأضاف بأن المظليين قد اتهموا بأنهم حزبيون بعثيون. انظر: موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "**الانقلابات كما يراها أمين الحافظ**"، ح٧، الرابط: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D9101BD3-AE9F-49DE-90E0-5E68CF69B60E.htm

واحد متجراً له في سورية، ومع ذلك لم تحدث اعتراضات أو تذمر من المصريين. كما أكد على أنه كان متحيزاً للسوريين طيلة عهد الوحدة، وضرب الأمثلة بإرساله الأطباء والمهندسين والمساعدات المالية والغذائية من الإقليم الجنوبي إلى الإقليم الشمالي، واستغرب الروح الإقليمية في تفسير أخطاء الوحدة، وإسدال الستار على إيجابياتها.[١]

ورغم احتجاجاته هذه، إلا أنه اعترف بوجود الإقليمية، وبأن تجاهلها كان واحداً من جملة أخطاء الوحدة، ومن ثم فقد كان التقصير واضحاً حيال هذه المسألة.[٢]

وفي المحصلة، كوّن التغاضي عن واقع الإقليمية واحدة من أهم أخطاء نظام الوحدة، من خلال التسليم بأن الأيام كفيلة بإذابتها داخل تيار أقوى منها، أي تيار الوحدة والقومية العربية.[٣] وكان من الحري على السلطات أن تأخذ هذه المسألة على محمل الجد، كإحدى القضايا الخطيرة في المستوى الفكري القومي؛ وأن تعالجها وفق أسس علمية ومدروسة، لا بجمل وعبارات طوباوية. فالإقليمية إن كانت مرفوضة، فذلك لا يعني أنها غير موجودة، ولا يبرر القفز من فوقها. وهي لا تزال موجودة إلى يومنا هذا، وتمثّل واحدة من أعقد العقد التي تواجه مشروع الوحدة العربية. وتزداد رسوخاً مع ترسخ الشكل القطري للدول العربية. وإن دبّت الإقليمية في النفوس، يصبح من السهل نسب الإنجاز المحقق في زمن الوحدة إلى جهود شخصية، وإلقاء الأخطاء الشخصية على الوحدة برمتها.

٢- الفشل في إيجاد مؤسسات تنظيمية كفيلة بتعبئة الشعب باتجاه حماية الوحدة وتطويرها:

إن تطبيق شَرْطَيِّ الرئيس عبد الناصر لإقامة الوحدة، وهما: إبعاد الجيش عن السياسة، وحل الأحزاب السياسية، أدى إلى إلغاء الركيزتين الأساسيتين للحكم في سورية، وخلق وضعاً شاذاً في الإقليم الشمالي.[٤] فقد افتقد الإقليم الشمالي إلى المؤسسة التنظيمية القادرة على جمع صفوف الشعب حول تحقيق أهدافه.[٥] وكان الشعب بلا حول أو قوة، غير قادر على مواجهة الأخطار التي أحاقت بالوحدة. فرغم التفافه حول الوحدة وزعامة الرئيس عبد الناصر لها، إلا أنه لم يتح له أن يقوم بدور فاعل في بناء الوحدة، ولم يتبلور وعيه

---

(١) **محاضر محادثات الوحدة**، المصدر السابق، ج١، ص١١٩-١٢٠، ٤١٣.

(٢) المصدر نفسه، ج١، ص١٩، ٥٣٢.

(٣) محمد عبد المولى الزعبي، **الجمهورية العربية المتحدة تجربة في الوحدة العربية ١٩٥٨-١٩٦١**، ص٣١٩.

(٤) عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ج٢، ص٤٢.

(٥) المصدر نفسه، ج٢، ص٤٢.

القومي بصورة تجعل من هذا الشعب قوة أساسية لحماية الوحدة،[١] وتحول في نهاية الأمر إلى جمهور هتافات وتصفيق.[٢]

وتعكس القيود التي فرضت على الحرية الحزبية في سورية، جهل الرئيس عبد الناصر بحساسيات المجتمع السوري. وما زاد الطين بلة، اعتماده على زمرة من رفاقه الضباط ممن لم يروا أي مبرر لمعاملة إخوانهم السوريين على نحو مغاير لمعاملتهم لأبناء شعبهم المصري، ولم يتسن لهم فهم أو تجاوز الفرق بين المصريين –الذين كانوا بالوراثة شعباً مستكيناً نسبياً حَوَّلَ ولائه من باشاوات الماضي إلى ضباط الحاضر– وبين شعب متكبّر أتعب قياداته قبل قيادات غيره، كالشعب السوري.[٣]

وإذا ما اختار الرئيس عبد الناصر الاتحاد القومي، كمؤسسة حكومية يستعاض بها عن النشاط الحزبي، فإن هذه المؤسسة –بشهادة معظم الذين حللوا تجربة الوحدة– فشلت، ومثّلت واحدة من جوانب القصور في دولة الوحدة، بل خرج من بين صفوفها عناصر شاركت في حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١.[٤] ومن أهم أسباب فشلها:

- الخلاف الناصري–البعثي الذي أدى إلى عدم جدية البعثيين في إنجاح مشروع الاتحاد القومي.[٥]
- قيام الاتحاد القومي على فكرة جمع تيارات وصفت سابقاً بالمتحكمة اقتصادياً واجتماعياً، مع تيارات يسارية، أي جمع المتناقضات.
- البيروقراطية التي عانى منها الاتحاد القومي. وكمثال على ذلك، انتقال آراء المواطنين ورغباتهم من مستوى إلى آخر، لتتدرج بحسب النظام الهرمي للاتحاد القومي.[٦]
- تضارب الطرح الديمقراطي للاتحاد القومي مع مسألة التعيين بقرار من رئيس الجمهورية، ولاسيما في المستويات العليا من تشكيلات الاتحاد.
- التضارب بين صلاحيات الوزارات الإقليمية والوزارات المركزية من جهة، وبينها وبين صلاحيات الاتحاد القومي وسلطاته من جهة أخرى.

---

[١] عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص٣٨٣.

[٢] المرجع نفسه، ص١٥٣، ١٦٣.

[٣] أنتوني ناتنج، مرجع سابق، ص٢٦٦–٢٦٧.

[٤] أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص٢١٨.

[٥] راجع: محمود رياض، مصدر سابق، ص٢٢٠–٢٢٢ ؛ جورج. أ. كيرك، مرجع سابق، ص١٠٨.

[٦] **عن الاتحاد القومي**، مصدر سابق، ص١٦.

- بقاء أيديولوجيا الاتحاد القومي تعريفاً وأهدافاً، فضفاضة عريضة، خاضعة لاجتهادات المسؤولين عنه،[١] ما قاد للقول بأنه استمر "طلسماً غامضاً" كما كان في أذهان الذين تبنوا صياغته النظرية، وشاركوا في بنائه عملياً.[٢]
- استغلال بعض قياديي الاتحاد القومي لهذه المؤسسة. كما هو حال عبد الحميد السراج الذي عمد إلى تكوين وحدات على صورة تنظيم خاص به ضمن الاتحاد القومي، ليقوم بتوجيهه شخصياً، ويضمن وجود كادر سري موالٍ له فيه.[٣]

وقد فسر أكرم الحوراني كره الرئيس عبد الناصر للحياة الحزبية، بخوفه من إفلات السلطة من يده وتمييع نظامه. كما ذكر بأن الرئيس عبد الناصر قد سبق أن صارحه بأن من محاسن الوحدة أن بررت له حل مجلس الأمة المصري. وقد تحدث عبد اللطيف البغدادي مطولاً في مذكراته (بصفته رئيسا لمجلس الأمة) عن المتاعب والخلافات التي عاناها مع الرئيس عبد الناصر، بسبب تضييقه على صلاحيات أعضاء مجلس الأمة التشريعية، وتهميش حق المجلس في الرقابة على السلطة التنفيذية.[٤]

ومن دروس الوحدة، أهمية تنظيم الجماهير العربية وتعبئتها، وألا يتم ذلك عبر الدعاية العاطفية، أو الزعامة الكاريزمية فقط، وإنما عبر التنظيمات الشعبية الديمقراطية.[٥]

رابعاً– أسباب فكرية–أيديولوجية:

١– الفشل في إيجاد إطار أيديولوجي موحّد:

كان للحقبة الأخيرة من السيطرة العثمانية على الوطن العربي، دور كبير في اختلاف مفهوم القومية العربية في كل من سورية ومصر. إذ أدى الاحتلال الانجليزي لمصر إلى اختلاط الأفكار القومية في مصر بمفهوم وحدة الشعوب الإسلامية . فقد كان الاحتلال الانجليزي لمصر أوروبياً–مسيحياً، وكانت الدولة التي تطلعت القوى الوطنية المصرية إلى مساعدتها هي الدولة العثمانية المسلمة. أما في بلاد الشام، فقد نمت الفكرة القومية بصورة علمانية، إذ فضّلت أكثر القوى الوطنية السورية التعامل مع ثورة الشريف حسين

---

[١] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٢٠٨–٢١١.

[٢] أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص٢٢٩.

[٣] صلاح نصر، مصدر سابق، ص١٩٧–١٩٨.

[٤] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٧٤٦.

[٥] سمير عبده، مرجع سابق، ص٢٥.

(المتعاون بدوره مع الغرب المسيحي) من أجل مقابل تحقيق الاستقلال عن الدولة العثمانية المسلمة. بالتلازم مع حقيقة أن كثيراً من دعاة القومية العربية في بلاد الشام كانوا من أبناء الأقليات الدينية.[١]

وكان من الدوافع المصرية تجاه تلبية الطلب السوري في الوحدة مع مصر، ما رسخته بعض أدبيات الثورة المصرية، من ارتباط الأمن القومي المصري بالسيطرة على بلاد الشام، أو كما عبر عنه محمد حسنين هيكل في كتابه "العروش والجيوش": "*وفي مواطن تهم مصر، إذ تنبهت في يوم من الأيام لهويتها العربية، واستطاعت تحديد خطوط سليمة لأمنها القومي، واكتشفت من جديد -وكما حدث مع تحتمس الثالث إلى محمد علي- أن الأمن المصري في تعبيره عن الهوية وسائر مشتملاتها، واصل في الشام إلى ما فوق حلب*".[٢]

ويذهب يوسف نعيسة إلى القول بأن وعي الشعب المصري القومي لم يكن في مستوى نظيره السوري، وذلك بسبب اختلاف التركة التاريخية في سورية عنها في مصر. ففي حين استقبل الشعب السوري الوحدة بمنطق عاطفي قومي، رأى فيها بعض السياسيين والاقتصاديين المصريين، متنفساً لتزايد سكان مصر، ومجالاً رحباً للعمل وللكسب، حتى أن كثير من الضباط المصريين لم يأتوا للحفاظ على الوحدة، وإنما للاستفادة من بدل الرواتب وتعويضات السفر وغيرها من امتيازات.[٣]

كما تعرض الباحث نقولا زيادة (في مقال نشرته جريدة الحياة اللبنانية) إلى مسألة نظرة حكام مصر تجاه بلاد الشام عبر أربعة وثلاثين قرناً، ليخلص إلى نتيجة مفادها أن كل حكام مصر قد تعاملوا مع شعبهم بطريقة استبدادية، ومع بلاد الشام كمستعمرة لهم، منذ أيام الفراعنة، إلى البطالمة، مروراً بالمماليك، ومحمد علي، وصولاً إلى الرئيس عبد الناصر الذي "*جاء على أكف طلاب الوحدة من السوريين، ودخل سورية ودمشق بالذات، دخول الصديق، الذي حُمِلَ على قبول الوحدة مع سورية. لكن التاريخ الطويل لحكام مصر، وموقفهم من سورية وخيراتها، حمله على حكم سورية، حكم المستغل لخيراتها. فعيّن حكاماً وضباطاً مصريين لإدارة البلاد، وتولى هؤلاء الحكم على أساس من الأخوة المزعومة، ولكن على أساس من السلطة الفوقية*".[٤]

وقد نتج عن مثل هذه النظرة بحسب رأي بعض الباحثين، ضعف في تثقيف الشعب المصري بأفكار العروبة، وابتعاده عن مفاهيم الوحدة والاشتراكية والقومية والتعاونية والديمقراطية، وتأثر نسبة كبيرة من النخبة المصرية برواسب العلاقات التاريخية، ضمن مفهوم حق مصر في السيطرة على سورية والسودان.[٥]

---

[١] راجع: محمد عبد المولى الزعبي، **الجمهورية العربية المتحدة تجربة في الوحدة العربية ١٩٥٨-١٩٦١**، ص٣١٣-٣١٥.

[٢] محمد حسنين هيكل، **العروش والجيوش**، دار الشروق، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٦، ص١٠٩.

[٣] يوسف نعيسة، مقابلة شخصية بتاريخ ٧ تموز ٢٠١٠.

[٤] راجع: جريدة الحياة اللبنانية بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٦.

[٥] أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص٤٤.

ودخلت الوحدة مرحلة تطبيق الشعارات القومية قبل أن تتحقق وحدة الفكر، ودون صياغة نظرية توضح مضامينها، ما أدى إلى وجود أكثر من تفسير للشعار الواحد. وفوجئت الجماهير بقياداتها تنادي بالشعارات نفسها، وتتخذ مواقف متباينة عند تطبيقها.[١]

وكمثال على ذلك فما يتعلق بمفهوم الاشتراكية، طرحت الثورة المصرية مفهومها للمجتمع الاشتراكي ضمن أيديولوجيا مبنية على نقاط أساسية ست هي: القضاء على الاستعمار، والقضاء على الإقطاع، والقضاء على الاحتكار ورأس المال المستغل، وإقامة العدالة الاجتماعية، وبناء جيش وطني، وإقامة حياة ديمقراطية سليمة.[٢] وكان تطبيق هذه الأيديولوجيا في سورية لا يستقيم، بسبب اختلاف طبقة الإقطاع والبرجوازية في سورية، وعدم خضوع الجيش السوري لسيطرة ملكية سابقة، ووجود ممارسة حزبية في سورية مقابل إلغاء الحزبية المرتبطة بالاحتلال البريطاني في مصر.

وفي المقابل، كانت الدراسات التي أفرزها الفكر اليساري السوري (البعثي كمثال) فيما يخص مفهوم الاشتراكية، أقرب إلى الدراسات النظرية العامة، وكانت بحاجة إلى البحث العلمي المعتمد على منهج ورؤية موضوعية للمسائل الاقتصادية وأساليب معالجتها، في ظل غياب كامل عن علوم الاجتماع والاقتصاد وعن التجارب الاشتراكية العالمية، وعداء مغلف للماركسية وفروعها. وغلب على الدراسات الوحدوية البعثية، النظرة ذات البعد الواحد التي اقتصرت على الإجابة عن سؤال: لماذا الوحدة؟ وتحاشت القيادة البعثية الدخول في متاهات الخلاف على الشكل الدستوري للوحدة، وبشهادة ميشيل عفلق نفسه:" *إن البعث لم يكن يهمه أن تكون وحدة أو اتحاداً، بل كان همه أن تغلب عناصر الحياة فيها عناصر الجمود*".[٣]

وقد انتقد الرئيس عبد الناصر لاحقاً، ضبابية الشعارات البعثية، ووصفها بأنها لا تعدو كونها فكراً نظرياً يفتقر إلى آليات الفهم ووسائل التطبيق، وبأنها مجرد أشكال دون معنى.[٤]

ومن هنا، لم يكن من المعقول أن تكون هناك دولة واحدة تتحرك الثورة الاجتماعية في أحد إقليميها بصورة مختلفة عن الإقليم الآخر.[٥] وبذلك فإن الوحدة لم تكن بحاجة إلى برنامج اشتراكي ثوري مدروس وواضح فحسب، بل كانت تفتقر أيضاً إلى الكادر الثوري المؤهل لتطبيقه.[١]

---

[١] عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص١٦٢.

[٢] **محاضر محادثات الوحدة**، مصدر سابق، ج١، ص٣٠١-٣٠٢.

[٣] ماهر عبد الجبار الشمري، "إشكالية الوحدة المصرية-السورية"، بحث منشور في موقع "الفكر العربي" الإلكتروني، على الرابط: http://www.alfikralarabi.org/index.php/modules.php?name=News&file=article&sid=1349

[٤] انظر: **محاضر محادثات الوحدة**، المصدر السابق، ج١، ص٣٧١.

[٥] محمد حسنين هيكل، **ما الذي جرى في سورية**، ص٦٥.

وتجدر الإشارة إلى ما أسماه عدد كبير من الباحثين "المشروع الوحدوي"، المتمثل بمحاولة محمد علي باشا ضم بلاد الشام إلى مصر. وبغض النظر عما اختلف الباحثون فيه، فقد سجّلت الوقائع التاريخية خروج قوات محمد علي من بلاد الشام بالتواكب مع ثورة أهلها عليه. ومهما تعددت الأسباب التي ساقها الباحثون لتفسير تلك الثورة، فقد تم إسقاطها تاريخياً على نهاية تجربة الوحدة السورية–المصرية، عندما ذهب بعض الباحثين إلى مقارنة نهاية دولة محمد علي مع نهاية الوحدة السورية–المصرية، ومن ثم الاستشهاد "بطرد السوريين للطغاة المصريين" كما طردوهم زمن محمد علي.[٢] ورد عليهم فريق آخر، بأن محمد علي كان يريدها دولة عربية قلباً وقالباً، ولكن القوى الاستعمارية أبت ذلك، واستشهد هذا الفريق بإسقاط موقف الدول الغربية المعادي لمشروع محمد علي على موقف الدول الغربية من مشروع جمال عبد الناصر في الوحدة السورية–المصرية، وكان الفريقان كلاهما مغالياً في إسقاطه التاريخي.

كما دار لاحقاً جدلٌ طويل حول من هم الذين فشلوا في الامتحان الوحدوي، السوريون أم المصريون؟ ووضع كل من الرئيس عبد الناصر والقيادة البعثية، اللوم على من سيذهب كخائن للعروبة أمام التاريخ. وللتاريخ نفسه، فإن الاختلاف الأيديولوجي على طريقة عمل الوحدة، لم يأتِ من الطبقات الكادحة، فالفلاح في شمال سورية هو الفلاح نفسه في جنوب الصعيد، وإنما كان الاختلاف موجوداً في طبقة المسؤولين والمثقفين.[٣]

وإذا ما ذهب بعض الباحثين والمنظرين السياسيين إلى القول بأن الأفكار الوحدوية السورية كانت نظرية ومثالية، أو يصعب تطبيقها بحرفيتها على أرض الواقع، فقد أثبتت تجربة الوحدة أن العروبة المصرية هي التي كانت تعاني مشكلة. حتى إن تسمية المصريين لثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢، بـ"الثورة العربية الكبرى"، يعطي مدلولاً عميقاً، يستشف منه عدم الاعتراف بأي إنجاز عربي تحقق في الشطر الآسيوي من الوطن العربي.[٤]

ووصل الأمر عند بعض المصريين (أمثال أنور السادات وكمال الدين حسين) إلى حد الاستخفاف بما أنتجته لهم سورية من أفكار قومية. حتى إن الرئيس عبد الناصر نفسه ندب حظه فيما بعد، لأنه ذهب بعيداً وأقام وحدة مع السوريين.[٥]

---

[١] عوني فرسخ، المرجع السابق، ص٢٣٤–٢٣٥.

[٢] من ذلك الشائعة التي ترددت على لسان أكرم الحوراني، مطلع صيف ١٩٥٩، حيث نُسب إليه قول: "*سيُطرد عبد الناصر من سورية كما طُرد إبراهيم باشا*". انظر: عوني فرسخ، المرجع السابق، ص٢٩٠.

[٣] راجع: **محاضر محادثات الوحدة**، مصدر سابق، ج١، ص٢٦–٢٧.

[٤] عثر على هذا المصطلح في كتاب: **عن الاتحاد القومي**، مرجع سابق، ص٤؛ وهو نشرة رسمية تعبر عن رأي نظام الوحدة.

[٥] سعيد أبو الريش، مرجع سابق، ص٢٧٧–٢٧٨.

وقدم انفصال الوحدة السورية–المصرية دليلاً على جود تمايز اجتماعي بين المجتمعين السوري ونظيره المصري في المفهوم القومي وفي الواقع الاجتماعي، بحيث ظهر معه أن الفكر البعثي كان سابقاً لعصره بكثير، وقافزاً إلى الأمام، وتغلبت فيه صفة الطوباوية على الواقعية.[١]

وإذا ما كان الرئيس عبد الناصر قد شعر بالأسى على انهيار الوحدة لدرجة اغرورقت عيناه بالدموع، إلا أن ذلك لا يمكن سحبه وتعميمه على الشعب المصري بصورة عامة. فرغم وجود فئات مصرية ساءها الانفصال، من منطلق قومي أو مصلحي، فإن عامة الجمهور المصري نظرت إلى المسألة من زاوية أنها تكوّن فرصة للحكومة المصرية للإنفاق على المشروعات الوطنية لصالح المصريين دون سواهم. وخلافاً لذلك، كان رد الفعل العام يتسم باللامبالاة.[٢]

ويلخّص هذه الأجواء ما سطّره عبد اللطيف البغدادي في مذكراته بقوله: "*والشعب ينظر إلى ما يجري من حوله، ولا يملك من أمره شيئاً إلا أن يعلق على ما يجري كعادته بنكاته لينفس بها عن نفسه، وعما يعتمل في صدره من آلام وحسرة، متخذاً لنفسه موقفاً سلبياً من تلك المجريات، حتى أصبح في جانب، والحاكم في جانب آخر وبعيداً عنه (...) تلك كانت حقيقة الوضع وليس ما كنا نقرأه في الصحافة أو نسمعه في الإذاعة من أغان كلها مدح وثناء وتمجيد في حكمة الحاكم وقدرته وعدالته. ولم تكن أيضاً ما كنا نلتمسه في الاجتماعات الشعبية وما يردده آلاف من جماهير الشعب التي جمعت لأداء الدور المطلوب منها. وكان كل ما يجري من صور حولنا لا تمثل الواقع الأليم إنما تمثل نفاقاً للحاكم وخداعاً للشعب ذاته (...) هذا ما كان قد جال بخاطري بعد أن عدت إلى منزلي صباح ٢٩ سبتمبر بعد أن عشت صدمة الانفصال المفاجئة والسريعة، فسطرته في يومياتي، ولم يكن إلا تعبيراً عما يعتمل في نفسي، وربما ضيقي من الحال الذي كنا قد وصلنا إليه*".[٣]

٢– ضبابية الدراسات الفكرية الوحدوية:

خرجت صورة الوحدة المبتغاة في الفكر العربي القومي، بما يشبه جمهورية أفلاطون في مثاليتها، دولة متحررة تمنع استغلال الإنسان للإنسان، وأمثالها من عبارات إنشائية طوباوية. ولم تتم دراسة واعية للطريقة أو النهج الذي ستتبعه دولة الوحدة في جذب أقطار عربية أخرى إليها. وخضعت مسائل فكرية متعددة إلى اجتهادات مبنية على ظروف آنية. ولم تتم معالجة الكيفية التي سيتم بها توحيد الأنظمة والقوانين. فالحكم اللامركزي اختلط بالحكم الفيدرالي، وارتبطت مركزية التوجيه بمركزية التنفيذ، واتسعت مصادرة حرية أعداء

---

[١] يوسف نعيسة، مقابلة شخصية بتاريخ ٧ تموز ٢٠١٠.

[٢] انظر: انتوني ناتنج، مرجع سابق، ص٣١١.

[٣] عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ج٢، ص١٢٢.

الوحدة لتصادر حرية الكلمة بصورة عامة.[١] وغلب على الفكر القومي الحماس والارتجال ونقص الدراسات الممهدة للوحدة في الجوانب الحياتية المهمة،[٢] وبقي الفكر القومي عاجزاً عن الوفاء بمتطلبات النضال العربي في مرحلته الجديدة.[٣]

ومما يؤخذ على القيادات السياسية–العسكرية السورية، ولاسيما التي نادت أو قبلت بالوحدة الاندماجية الفورية، عدم الاطلاع إطلاعاً دقيقاً على الاختلاف بين السياسة الداخلية التي ينتهجها النظام المصري ونظيرتها في سورية.[٤] حتى إذ ما قامت الوحدة بانت هذه الاختلافات على حقيقتها، بصورة دفعت بعض الباحثين إلى القول بأن وحدة الدولة لم تتحقق، لتبدو الأمور وكأنها اتفاق بين سياسيّ دولتين. وضاعت فرص التوحيد الشامل نتيجة التأخر في البدء بها، إذ إن إمكانيات نجاحها كانت أكبر فيما لو طُبقت منذ الشهور الأولى للوحدة وسط الحماس الشعبي العملاق.[٥]

حتى أن حزب البعث وهو أكبر رافع لشعار الوحدة العربية، كان ذو نظرة قومية غلبت عليها العاطفة، ولم تكن أفكاره عميقة بحيث تصل إلى الوعي المطلق لحاجيات الوحدة وضرورتها.[٦]

٣– قصور الفكر القومي في مجال البناء التحتي الفكري–المؤسساتي:

يمكن القول إن نمط البناء المؤسساتي في ج.ع.م كان أشبه بعملية بناء من القمة باتجاه القاعدة. ولا تقتصر هذه الصفة على دولة الوحدة، وإنما تشترك فيها معظم الأنظمة العربية. فقد غلب على دولة الوحدة صفة "دولة الولاءات الشخصية" على حساب صفة "دولة المؤسسات". يشهد على ذلك تعيين المسؤولين من خلال قنوات التزكية والمعرفة الشخصية والقرابة. ما يعني أن معايير المؤهلات العلمية أو الفكرية أو الإدارية أو العسكرية، تأتي في المرتبة الثانية، وأحياناً قد لا ينظر إليها إطلاقاً.

والواقع أن الباحث في تاريخ الأحزاب العربية، لن يجد صعوبة كبيرة في ملاحظة أن غالبية مؤسسيها كانوا ممن تلقوا تعليمه خارج الوطن، أو واكبوا التجربة على أرض الوطن إبان الاحتلال الغربي للوطن العربي،

---

[١] عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص١٤١–١٤٢، ١٤٣.

[٢] موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "**جمال حماد: شهادته على عصر الثورة بمصر**"، ح٦، الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8E267F7A-4580-4660-8CCF-C83047DDF244.htm

[٣] عوني فرسخ، المرجع السابق، ص١٤٠–١٤١، ١٤٣.

[٤] موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "**حزب البعث السوري كما يراه أبو صالح**"، ح٤، الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7DDA1146-71B5-48ED-8515-C33A1AE62C9B.htm

[٥] عوني فرسخ، المرجع السابق، ص١٦٣–١٦٤.

[٦] يوسف نعيسة، مقابلة شخصية بتاريخ ٧ تموز ٢٠١٠.

وبالتالي تأثروا بتجارب الشعوب المتقدمة في بناء الدولة الحديثة، ومن ثم تبنوا محاولة تطبيقها على أرض وطنهم.

وفي الجانب الآخر للمسألة، يمكن تشبيه هذه العملية بجلب نبتة من القطب الشمالي وزرعها في منطقة استوائية. ومن ذلك طرح مبادئ جاهزة مثل الديمقراطية على النسق الغربي، أو الاشتراكية على النسق الشرقي، كهدف لحزب أو لجمعية ما؛ ومن ثم فقد سبق التنظيم العقائدي التعبئة الجماهيرية. ونتج عن هذه العملية إشكاليتان:

- إشكالية مؤسس الحزب: بما تحتويه من ارتباط الطموح الشخصي بهدف تأسيس الحزب، ومدى استعداده للتخلي عن منصب قيادة الحزب في حال اقتضت المصلحة الوطنية ذلك.
- إشكالية المنتسب إلى الحزب: بما في ذلك كيفية فهمه لأهداف الحزب، وارتباط مفهوم المنفعة الشخصية التي سيحققها له هذا الانتساب، بمدى استعداده لتغليب مصلحة الوطن على مصلحته الشخصية.

أما بالنسبة للمؤسسة التشريعية، فقد جرت عملية "استنساخ" للنظام البرلماني بالقوانين والنظم التي قام عليها في المجتمعات الغربية المتقدمة، على افتراض أن تشييد مثل هذه المؤسسة سيفضي إلى النتائج التي حققتها في الغرب. ومن هنا بدأ البناء من القمة، عندما تم إنشاء البرلمان، ومن ثم اِمْتُلِئ هذا البرلمان بأحزاب وشخصيات سياسية، فارتبطت ثغرات بنائه بنوعية فكر الأحزاب والآباء المؤسسين، وبطبيعة توجهاتها، وباختلاف أهدافها جذرياً، الأمر الذي رشح البرلمان لأن يكون جامعاً لخلافات لا تنتهي إلا باستيلاء أحدى التيارات السياسية على المؤسسة برمتها، وتوجيهها بما يتفق مع أهدافه، دون أن يمنعه ذلك من الاستعانة بالجيش.

وفي تجربة الوحدة، نجد أن عدداً من المؤسسات الحكومية لا تعدو كونها محاولات فاشلة لفرض نظام من نوع "من القمة إلى القاعدة"، كالاتحاد القومي ومجلس الأمة. على افتراض أن جمع كل الطبقات الاجتماعية، وحصرها في مؤسسة واحدة، والإشراف عليها، ومن ثم توجيهها، سيشكل نموذجاً مؤسساتياً جديداً تم ابتداعه في دولة الوحدة. فكان خروجها إلى حيز التطبيق أشبه بعملية تجريب لأفكار مؤسسيها، دون دراسة واعية للمكونات التي ستشارك في إنجاحها، والتركيز فقط على دارسة الفوائد التي ستعود على النظام من نجاح هذه المؤسسة، دون دراسة احتمالات فشلها. فخرجت هذه المؤسسات كأنها محاولات لفرض تنظيم حزبي واحد عليها.

والخلاصة، لم يتمكن حكام الدول العربية حتى يومنا هذا، من التخلص من العقلية القبلية، رغم كل المحاولات الفكرية لإثبات عكس ذلك. والتطور الاجتماعي في هذا المجال لا يتعدى استيراد أفكار وأنماط حكم وأشكال خارجية للمؤسسات ومن ثم "تعريبها". وفي المحصلة خرج هذا "التعريب" على شكل تركيبة جديدة، نتجت عن دمج العقلية القبيلة بها، بعد حذف "ما لا يتلاءم مع المجتمع والعادات والتقاليد"، والإبقاء على ما "يناسبها". وبمعنى أدق، أخذ الأفكار التي تتناسب مع عقلية الطبقة الحاكمة، وطرح الباقي. ونجاح المؤسسات الحكومية ولاسيما المؤسسات التشريعية والديمقراطية، مرهون بقدرة الشعوب على العطاء الفكري القادر على اقتراح حلول مناسبة للمشكلات التي تواجهها، ومن ثم تطوير هذه الحلول إلى مؤسسات تتناسب مع القيم الاجتماعية والمصلحة العليا للوطن، والاستعداد لتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

والاستمرار في الاستعارة من النسق الأجنبي، لن يفضي إلا إلى استمرار في تبعية النسق العربي له، وترسيخ الروح التواكلية فيه، في ظل التسارع الكبير في التطور التقاني للدول المتقدمة، وازدياد اتساع الهوة ما بين النسقين.

ومن دروس الوحدة، أهمية الترابط بين الوحدة الدستورية والتكامل الوظيفي-الاجتماعي. فالوحدة الدستورية لا تضمن استمرار التجربة الوحدوية دون تكامل وظيفي، تعبر عنه في المجالات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية.[1]

ومن الدروس أيضاً، ضرورة التدرج في بناء المؤسسات من القاعدة إلى القمة، بطريقة قادرة على إيجاد الحلول لمشكلات الشعب العربي، ومتطلباته الحياتية، وأهدافه ومصالحه، والابتعاد عن التأثيرات المؤقتة القابلة للزوال، كغليان شعبي ظرفي، أو وجود شخصية ما.[2]

خامساً- أسباب سياسية:

١- قيام الوحدة وسط بيئة سياسية معادية:

كوّن قيام ج.ع.م تهديداً لأمن الكيان الصهيوني من الشمال والجنوب، وتحدياً للغرب وللشرق، وخطراً على المصالح الاستعمارية في المنطقة العربية برمتها. وكان من البدهي ألا تقف هذه القوى موقف المتفرج إزاء ما يهدد مصالحها.

---

[1] سمير عبده، مرجع سابق، ص٢٥.

[2] مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص١٢٦-١٢٧.

ومن هنا، كان لقيام الوحدة وسط هذه البيئة السياسية المعادية، أثر كبير في انفصام عراها. إذ اتسمت السياسة الخارجية للدول المجاورة لها بالعداء، ولاسيما بالنسبة للإقليم الشمالي.

فقد أضافت الوحدة للإقليم الشمالي عداء الدول التي ترى في المشروع الوحدوي تهديداً لها، وعداء الأنظمة المعادية للرئيس عبد الناصر، إضافة إلى العداء الغربي والتركي والصهيوني. فغدا الإقليم الشمالي محاصراً بأشكال الحصار السياسية والاقتصادية والعسكرية كافة. ولم يقتصر الأمر على هذا الحصار، بل تعداه إلى حملات إعلامية ناشطة، تحولت إلى حرب نفسية، وسخّرت فيها الأنظمة المعادية وسائل إعلامها الرسمية والسرية لمهاجمة الوحدة ذاتها، أو لتشويه سمعة الرئيس عبد الناصر نفسه.

وفي هذا المجال، يظهر قصور رؤيا نظام الوحدة في ابتكار صيغة سياسية قادرة على اجتذاب العراق إلى الوحدة بعد قيام الثورة العراقية، أو على الأقل تحييده بما يضمن فتح متنفس سياسي-اقتصادي للإقليم الشمالي. إلا أن ما جرى هو تغليب المصالح الشخصية المرتبطة بشهوة السلطة، والرغبة في تزعّم الشعب العربي من قبل الرئيسين عبد الناصر وعبد الكريم قاسم، على المصلحة العامة للأمة العربية، وعلى المصلحة الخاصة للشعبين العراقي والسوري.

٢- دور الخلاف الناصري-البعثي في تصدع بنيان الوحدة:

كشفت تجربة الوحدة السورية-المصرية، عن أن التوافق الأولي بين أفكار حزب البعث والثورة المصرية، قد وقع عبر عملية يمكن تشبيهها بالقفز فوق الفجوات الفاصلة بينهما، دون طرح ماهية الفكر البعثي أو كنه الثورة المصرية لاختبار حقيقي. كما كشفت عن أن حالة التوافق بين الطرفين، وتوثّق الصلات وتفرعاتها، قد تمت على فرض وجود تفاهم ضمني على إمكانية تحقيق المشروع الوحدوي.[١]

ولم يكن من المتوقع أن يصطدم حزب البعث مع نظام الرئيس عبد الناصر. وعليه، فإن الخلاف الذي استحال عداءً بين الطرفين، صدم كثيراً من دعاة القومية والوحدة العربية.[٢]

كان البعثيون من أوائل المنادين بتماثل الأوضاع السياسية بين سورية ومصر. وكان هذا الطرح يعني قبلوهم بامتداد تجربة عبد الناصر إلى سورية، ومن ثم الاندماج في التجربة الناصرية. وكانوا مدركين تماماً بأن النظام المصري لم يكن قائماً على الحزبية بل ضدها.[٣] أما بالنسبة للرئيس عبد الناصر، فرغم اتفاقه مع

---

[١] عبد العزيز حسين الصاوي، مرجع سابق، ص٤٣، ٥٨.

[٢] عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص٢٨٤-٢٨٥.

[٣] سمير عبده، مرجع سابق، ص٥٩.

البعثيين في الخط الأيديولوجي العام، فإنه لم يكن ليتقبل فكرة مزاحمته سياسياً أو جماهيرياً، في وقت كان فيه جوهر رسالته في الوحدة العربية، يقوم على افتراض أنه يتعيّن على العرب أن يتطلعوا إلى القاهرة من أجل تحقيق الهدف الوحدوي، وليس العكس.[١]

ومن جهة أخرى، لم يخلُ اندفاع بعض القيادات البعثية نحو الوحدة من تصوّر أن قيام الوحدة سيؤدي إلى إقصاء منافسيهم في الساحة السورية، وبأنهم سيكونون أنداداً للرئيس عبد الناصر في الوقت نفسه. إلا أن الرئيس عبد الناصر لم يكن مستعداً -كما هو الحال في مصر- لاقتسام السلطة مع القيادة البعثية في سورية.[٢] وكان أشد ما ضايق البعثيين شعورهم بتجاهل القاهرة للدور الذي قاموا به من أجل الوحدة، ولم يستوعبوا الأسباب الحقيقية التي دفعت الرئيس عبد الناصر إلى عدم تعيينهم في مراكز صنع القرار في الإقليم الشمالي. ولم يكن البعثيون على قدر من الحنكة في التعبير عن استيائهم. ما قادهم إلى أخطاء تكتيكية في التعامل مع رئيسهم الجديد.[٣]

فقد أخطأ البعثيون حين اعتقدوا أن بإمكانهم تسخير نظام الرئيس عبد الناصر لنشر فلسفتهم في الوطن العربي، أو في اعتقادهم بأن يسمح لهم بالاحتفاظ بنفوذهم وعلاقاتهم الخاصة التي لم يعد بحاجة إليها بعد أن أصبحت كل السلطات بيده.[٤]

وهكذا، فشل الساسة البعثيون في فهم طبيعة نظام الرئيس عبد الناصر، ولم يجدوا في سياستيه مكاناً لكيانات سياسية مميزة، بل استنتجوا خطأً أنه سينيط بهم الدور السياسي والعقائدي الرئيس داخل الإقليم الشمالي وخارجه.[٥]

وأضفى الخلاف الناصري-البعثي طابعاً مأسوياً على التفسيرات المتناقضة لكلا الطرفين، تمحور حول شروط الوحدة، والطريقة التي كان من المفترض أن تعمل بها المؤسسات الحكومية. وكانت العقبة الكبرى على طريق تحسين موقع حزب البعث تكمن في عيوبه الذاتية، ومنها عدم تركيز شعاراته باتجاه طرح البدائل المناسبة للمسائل التي كان ينتقدها، وافتقاد الوضوح النسبي للشعارات التي كان يتبناها ويروّج لها.[٦]

---

[١] أنتوني ناتنج، مرجع سابق، ص٢٦٥.

[٢] اليعازر بعيري، مرجع سابق، ص١٣٦.

[٣] أنتوني ناتنج، المرجع السابق، ص٢٩٠-٢٩١.

[٤] باتريك سيل، **الصراع على سورية**، ص٤٢٢.

[٥] محمد صفي الدين، مرجع سابق، ص٢٤١.

[٦] عبد العزيز حسين الصاوي، مرجع سابق، ص١٠٥-١٠٦.

وإذا ما كان استخدام القيادة البعثية للاستقالة الجماعية وسيلة للضغط على الرئيس عبد الناصر لتحقيق مآربها، نهجاً خاطئاً، فإن موافقة الرئيس عبد الناصر عليها، وعدم سعيه إلى إيجاد صيغة للتفاهم مع القيادة البعثية، كان خطأً فادحاً. وهو ما اعترف به الرئيس عبد الناصر نفسه فيما بعد.[١] إذ لم يكن من المصلحة القومية في شيء، أن يستفحل الخلاف بين فريقين يعملان من أجل مبادئ واحدة.[٢]

وكما انفعل الرئيس عبد الناصر في هجومه على البعثيين، انفعل البعثيون في ردهم عليه. ولم يكن من العسير عليهم العثور على ما يقوي موقفهم، في التفتيش ضمن أخطاء عبد الحميد السراج والمشير عبد الحكيم عامر، وفي الطريقة التي كانت تصرّف بها شؤون الإقليم الشمالي، ولاسيما أنهم (البعثيين) كانوا داخل القيادة وعلى معرفة بصغائر الأمور.

وبهذا الشكل، فقد اتسم الخلاف الناصري–البعثي بصفتين، الأولى: أنه كان صراعاً على السلطة والنفوذ غُلّف بالشعارات والدعاية. والثانية: تجاوز الطرفين كليهما، الخطوط الحمراء في الفكر القومي العربي، بصورة تم فيها نسيان ماضيهما النضالي في سبيل الوحدة.[٣]

ويقدم الخلاف الذي نشب بين الرئيس عبد الناصر ونائبه أكرم الحوراني حيال مشروع تحويل مجرى نهر الأردن، مثالاً واضحاً على اتفاق وجهات النظر البعثية–الناصرية في الأهداف البعيدة، واختلافها في طرق تحقيقها. فقد كان الرئيس عبد الناصر يؤمن بأن تحقيق التنمية الاجتماعية–الاقتصادية، هي السبيل إلى بناء القوة العسكرية لمواجهة العدو الصهيوني. في حين كان أكرم الحوراني يرى أولوية مواجهة الكيان الصهيوني عسكرياً، لأن عامل الوقت الذي ستستغرقه التنمية الداخلية، سيقدم فرصة للكيان الصهيوني لتقوية وجوده على الأراضي العربية المحتلة وشرعنته. ففات الأول أن هذا الكيان سيمارس كل ما في وسعه لعرقلة مشاريع التنمية، ولعدم السماح لأي دولة عربية مجاورة له ببناء قوة عسكرية يمكن أن تشكل خطراً على وجوده. كما فات الأخير، أن التحالف الدولي الذي فرض قيام هذا الكيان على الأرض العربية، ومارس ضغوطاته المتنوعة لشرعنة وجوده، لن يسمح بإزالته طالما هو باق كقوة عالمية مسيطرة. وتقدم الحروب العربية–الصهيونية بجملتها، أمثلة واقعية على ما فات الاثنين.

وقد ساعد البعثيون –عن قصد أو غير قصد– في تحويل حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١ إلى حركة انفصال حقيقي، من خلال موقف القيادة البعثية السلبي من نظام الحكم، والصراعات بين قياداته ووزرائه وضباطه،

---

[١] **محاضر محادثات الوحدة**، مصدر سابق، ج١، ص٣٠.

[٢] سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، ص٢٢٦.

[٣] عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص٢٩٤.

مع بعضهم الآخر، ومع المسؤولين في الحكم. تلك الصراعات لم تكن بعيدة عن دوافع شخصية باتجاه السلطة، أو دوافع فكرية أيديولوجية تجاه فكر البعث والمعارضين له. ومن ثم، ازدادت هذه الصراعات حدةً، بانضمام صناع القرار المصري إلى الصف المعارض للبعثيين فكرياً أو سلطوياً. ومن الحقائق الثابتة أن تصرفات البعثيين داخل الحكم وخارجه، ومن ثم استقالة وزرائهم، قد ساعدت مساعدة كبيرة في زيادة أعباء النظام ومشكلاته، الأمر الذي صب في نهاية المطاف في صالح الانفصاليين. ولما بلغ الخلاف بين الطرفين أوجه، شارك البعثيون (عن وعي أو بغير وعي) في انتقاد نظام الحكم، بما يحاكي الطريقة التي تبنتها القوى الرجعية من حيث التبريرات والاتهامات والتركيز على النقاط التي روّجت لها الإشاعات المغرضة.[١]

وإن لم تكن قيادة حزب البعث مسؤولةً عن وقوع الانفصال، إلا أنها كانت مسؤولةً عن الاندفاع في إقامة الوحدة، دون أن توفر لها الشروط التي تضمن استمرارها، وكذلك عن عدم اعتماد تقديراتها على مقاييس علمية وموضوعية للكيفية التي ستستمر بها الوحدة. كما أخطأت القيادة البعثية في تقديرها أن المد الوحدوي الجماهيري، وزيادة الاحتكاك مع النظام المصري، ومرونة الرئيس عبد الناصر وسرعة تفهمه، أمور قد تخفف من النزعة الفردية للنظام المصري. كما أخطأت حين اعتقدت بأن الوحدة عملية ثورية من شأنها تصحيح الانحرافات وتقويمها بنفسها، وبأن الجماهير الوحدوية قادرة على حمايتها بمفردها.[٢]

ومجمل القول، مثلّ الخلاف الناصري- البعثي واحدة من أعقد إشكالات الوحدة، باعتبارها مشكلة داخل الصف القومي. وكان بالإمكان أن تكون الصراحة والموضوعية أفضل الطرق لحلها. وكان الخلاف قاسياً، مزّق الحركة القومية، وضاعف من شتاتها عقائدياً وتنظيمياً.[٣]

وهنا، يطل برأسه أحد أهم دروس الوحدة هو: أهمية الترابط بين قضية الوحدة وقضية التغيير الاجتماعي الثوري. وذلك لعدم قدرة النخب السياسية الحاكمة، على الارتقاء فوق خلافاتها التقليدية ومصالحها الشخصية الضيقة وارتباكاتها الاجتماعية.[٤]

٣- ضعف أداء الإعلام الرسمي تجاه الحرب النفسية على الإقليم الشمالي وعدم شفافيته:

رغم الدعم الكبير الذي أولاه نظام الوحدة للجهاز الإعلامي، إلا أنه تصوّر أن الغرض الرئيس منه هو الدعاية للنظام. وتلا ذلك تسليم المنبر الدعائي، لفئة وصولية غير ملتزمة ثورياً، ينتمي أغلب أفرادها إلى

---

[١] محمد عبد المولى الزعبي، **الجمهورية العربية المتحدة تجربة في الوحدة العربية ١٩٥٨-١٩٦١**، ص٣٤٩.

[٢] شبلي العيسمي، **الوحدة العربية من خلال التجربة**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١، ص٣١.

[٣] عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص٢٩٩.

[٤] سمير عبده، مرجع سابق، ص٢٥.

الجهاز الإعلامي في العهد الملكي البائد في مصر. وقد أسهم ضعف مستواهم الثقافي–العقائدي في تحويل الجهاز الإعلامي إلى جهاز يسبّح بحمد الحاكم، وفي عدم قيام الإعلام بدوره الحقيقي في توعية الشعب، وفي الرقابة على الأجهزة التنفيذية، وفي تقديم الشرح الواعي لمنجزات الحكم وللمصاعب التي تواجهه.[١]

فقد واجه القائمون على الجهاز الإعلامي تحدي الإعلام المعادي، بزيادة ساعات بث إذاعة صوت العرب، وبتجنيد المعارضين للأنظمة العربية. ولم يخلُ الأمر من رشاوى وشراء ذمم الكثير من رؤساء تحرير الصحف العربية. وبهذه الصورة، بُدِّدَ جزءٌ كبيرٌ من الأموال اللازمة لعملية التنمية. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل كانت الخطوة التالية دعم الخلافات بين السياسيين المتنافسين على المناصب، واحتضان القاهرة للمعارضين السياسيين. وتدريجياً، تبنّت مجموعة من الصحفيين العرب (المرتزقة) رسالة الرئيس عبد الناصر، ولكن –وكما يحدث عادة مع الحملات الانتخابية– خرجت الرسالة تماماً عن السيطرة، لتتحول إلى وعود أكبر بكثير من القدرة على تنفيذها.[٢]

وافتُقد في الرئيس عبد الناصر الجانب الأكثر وعياً وتقدماً، وهو السير بالجماهير التي التفت حوله التفافاً أسطورياً بشفافية، نحو المكانة السامية التي كان يتطلع لها الشعب والقائد.[٣] ومن ذلك ما رواه أكرم الحوراني عن زيف ما نشرته الصحف الرسمية، بأن المعامل المصرية "*قد بدأت بتصنيع السيارات*"، كما ورد على لسان الرئيس عبد الناصر نفسه: "*إننا سنصنع بأنفسنا المدرعات والدبابات والطائرات والمدافع*"، رداً منه على تصريحات موشيه ديان الذي هدد باحتلال سيناء والضفة الشرقية لقناة السويس، في حال لم تسمح ج.ع.م بمرور السفن الصهيونية عبر قناة السويس.[٤]

كما يسرد أكرم الحوراني في مذكراته جانباً كبيراً من الوعود غير المنطقية، والتلاعب بالأرقام المذاعة وبمُدَدَ إنجاز المشاريع الإنمائية، والإعلانات الوهمية، وسواها مما لا يكلف سوى جرة قلم وخطاب مذاع تنتظره ملايين الفقراء الذين كانوا (بسذاجة وطيبة قلب) مستعدين لسماع كل الوعود وتصديقها.[٥]

---

[١] عوني فرسخ، المرجع السابق، ص١٥٤–١٥٥، ٢٠٦–٢٠٧.

[٢] سعيد أبو الريش، مرجع سابق، ١٣٠–١٣١.

[٣] عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص٢١٤.

[٤] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٧٥٦–٢٧٥٧ ؛ ويعقّب أكرم الحوراني على ذلك بالقول: "*والذي ظهر بعد ثماني سنوات (...) أن إسرائيل كانت جادة فيما تقول، بينما كان العرب يتخيلون ويخرفون ويعبثون (...) ويتهاونون ويختلفون ويضطهدون، ولا تزال الدول العربية ليست عاجزة فحسب عن صنع الدبابات والمدرعات والمدافع، كما جاء في خطاب عبد الناصر عام ١٩٥٩، بل ومتخلفة كثيراً عن إنتاج ما يكفي شعوبها، من الغذاء والدواء والكساء*". المصدر نفسه، ج٤، ٢٧٥٧.

[٥] راجع: أكرم الحوراني، المصدر السابق، ج٤، ص٢٧٦٤ وما بعدها.

يقول أكرم الحوراني: "*كان الشعب يتندر على ذلك، حتى إنَّ عزيز صدقي (وزير الصناعة المركزي)، أصبح لقبه عند الشعب، أبو لمعة، كناية عن المبالغة. فقد كان عزيز صدقي يتحدث كل يوم عن صناعة جديدة، ويقدّر مردودها على الاقتصاد الوطني بالقطع النادر. حتى بلغ ذلك المردود أرقاماً كبيرة جداً، ما زاد في تندر الناس، وما جعل عبد الناصر يسمح لتابعيه بإطلاق اسم أبو لمعة على عزيز صدقي في إحدى المجلات، لكي يتنصل من مبالغاته. ولقد سألت آنذاك (عبد اللطيف) البغدادي عن شأن عزيز صدقي وكفاءته، فقال لي إنه كان موظفاً في وزارة الصناعة، وإن انتهازيته أوصلته إلى الوزارة*".[١]

وفي المقابل، كان للدعاية المضادة للوحدة، أثر سلبي على القيادة السياسية في القاهرة، انعكس أحياناً على صورة حساسية مفرطة تجاه أي نقد يمس نظام الحكم. وخرجت الحرب النفسية على صورة حملة عنيفة مركزة، وُظّفت لها اعتمادات ضخمة، وأحاطت بخفايا الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية المعقدة في الإقليم الشمالي، وبالتطورات التي تحدث فيه، وبالمشكلات التي يعاني منها، وبالحلول والقرارات التي تصدر عن الحكومة في القاهرة لحلها. واعتمدت هذه الحرب على دراسات تحليلية للشخصيات السياسية القيادية المصرية والسورية، ومعرفة نقاط الضعف والقوة فيها، بهدف إسقاط الدعائم الوحدوية التي تستند عليها دولة الوحدة تباعاً، تمهيداً لتحطيم التجربة الوحدوية برمتها.[٢]

ومن الحقائق المؤلمة، أن الكثيرين من المسؤولين في دولة الوحدة قد انجرفوا مع الدعاية المضادة لنظام الوحدة (بوعي/دون وعي)، نتيجة التنافس فيما بينهم. وكان ذلك ما أصاب عفيف البزرة وصبري العسلي والقيادات البعثية وبعض الوزراء السوريين وعبد الحميد السراج نفسه.[٣] لينتهي الأمر إلى حقيقة أن معظم الشخصيات السورية التي أسهمت في قيام الوحدة، انتهت إلى الصف المعادي لها. ومن ثم اِنْسَاقَ قسم كبير منهم إلى الدعاية الاستعمارية المعادية التي ركزت على القيادات المصرية وفي مقدمتها الرئيس عبد الناصر.

وباختصار، كانت الدعاية الاستعمارية المعادية أشبه برحى حجرية، تعمل بصورة دائري بلا نهاية، وكان "الطاحن" و"المطحون" فيها من دعامات قيام الوحدة واستمراريتها. وفي النهاية، أجهزت هذه الحرب على الكثيرين منهم نفسياً، بالتواكب مع تعاظم سطوة الأجهزة الأمنية بحجة "التصدي للأعداء الداخليين". وما ضاعف من خطورة هذه المسألة، وجود وصوليين وطلاب سلطة داخل الجهاز الأمني نفسه. وفي النتيجة، تحول كثير من السوريين لحظة الانفصال إلى انفصاليين بحق، أو إلى حياديين يراقبون مجرى الأحداث وكأن الأمر لا يعنيهم.

---

[١] راجع: المصدر نفسه، ج٤، ص٢٧٩٧.

[٢] محمد حسنين هيكل، **ما الذي جرى في سورية**، ص٦٦-٦٧، ٧١-٧٢.

[٣] المرجع نفسه، ص٧٢.

٤- انغماس مسؤولي الوحدة في الصراعات الهامشية على السلطة:

في الوقت الذي تسلم فيه الرئيس عبد الناصر رئاسة ج.ع.م بنفسية الثائر، لم يرتقِ معظم المسؤولين من حوله إلى مستواه، ولم يتناسَ بعضهم خلافاتهم السابقة، بل نقلوها إلى الدولة الجديدة، الأمر الذي دفع بعض معاصري المرحلة إلى القول: إن الشعب السوري كان الطرف الوحيد الذي أقبل على الوحدة بإيمان وصدق.[١]

وظهر أن المسؤولين المصريين -في سعيهم لتوحيد النظم الإدارية والتشريعية والعسكرية في الإقليم الشمالي لتتسق مع مثيلاتها في الإقليم الجنوبي- قد بدؤوا يشغلون المناصب المهمة في الإقليم الشمالي على حساب المسؤولين السوريين.[٢]

وما زاد الطين بلة، أن المسؤولين الذين زامنوا قيام الوحدة واستمروا في إدارتها، كانوا في غالبيتهم من الضباط العسكريين الذين ظنوا أن مجرد قيام ج.ع.م يعني الوصول إلى حل لإشكالية المشروع الوحدوي، وبأن قيادتهم لها كفيل بإيجاد الحلول وتذليل الصعاب التي قد تعترضها. وفي النهاية، عندما سقطت الوحدة بأيديهم وبسلاحهم، تباروا في إلقاء المسؤولية على بعضهم بعضاً.

واعتراف بعض المسؤولين السوريين بأنهم خدعوا أو تسرعوا، لتبرير تغيّر موقفهم من زعامة الرئيس عبد الناصر، يدل على مدى قصور فكرهم السياسي، وتعجلهم، ما يجعلهم أقرب إلى هواة سياسيين منهم إلى سياسيين حقيقيين.

وقد تعرض الباحث محمد عبد المولى الزعبي في معرض تفسيره لأسباب الانفصال، إلى دور الصراع على السلطة في فصم عرى الوحدة، إلا أنه حصره بالصراعات الحزبية والشخصية بين المسؤولين السوريين، جاعلاً منها السبب الرئيس.[٣]

ورغم الصحة النسبية لهذا التفسير (دون أن نهمل أن الباحث مصري وأن بحثه يعود إلى عام ١٩٦٨ أي إبان حكم الرئيس جمال عبد الناصر)، إلا أن هذا النوع من الصراعات يبدو ثانوياً، إذا ما قيس بالخلاف

---

[١] راجع الرسالة التي أرسلها نبيه العظمة إلى ناظم القدسي رئيس الجمهورية السورية بعد الانفصال، والتي تطرق فيها إلى مفاسد عهد الانفصال، مذكراً إياه بمآثر الوحدة، والأغراض النفعية التي دفعت قادة الانفصال إلى تنفيذ حركتهم وإيهامهم الشعب بأن حركتهم كانت تردي تصحيح الأوضاع، مستجدياً إياه الوقوف ضد استمرار عهد الانفصال، وغير ذلك. وقد نشرت هذه الرسالة في جريدة "الوحدة العربية"، الأمر الذي أدى إلى إصدار مجلس الوزراء السوري في ١٩٦٢/١٠/٨ أمراً بإغلاق الصحفية، إضافة إلى جريدة البعث. للمزيد راجع نص الرسالة في: عدلي حشاد وعطية عبد الجواد، مرجع سابق، ص١٤٢-١٥٠.

[٢] محمد صفي الدين، مرجع سابق، ص٢٤٥.

[٣] انظر: محمد عبد المولى الزعبي، **الجمهورية العربية المتحدة تجربة في الوحدة العربية ١٩٥٨-١٩٦١**، ص٢٧٩-٢٨٠.

الناصري–البعثي، أو بالصراع ما بين المشير عامر وعبد الحميد السراج، وهذان المثالان أخذا طابع صراع مصري–سوري.

ومما زاد في خطورة هذا الأمر، إدراك القوى الخارجية المعادية لأهمية استغلال هذه الخلافات لتحقيق مصالحها. إذ تفيد وثائق وزارة الخارجية البريطانية بأنها كانت على معرفة بالتنافس الخفي بين الوزراء السياسيين والتقنيين والعسكريين،[١] وتدرك فائدة استغلال هذه الخلافات لتقويض نظام الوحدة من الداخل، عبر الترويج لإشاعات من شأنها تقويض الثقة بين الرئيس عبد الناصر وأعوانه.[٢]

وأخيراً، لابد من الإشارة إلى أن مسؤولية فشل الوحدة السورية–المصرية، لا تقع على عاتق الشعبين السوري والمصري وطبقاتهما الكادحة، بل تتحملها معظم القيادات السورية والمصرية. وهذان الشعبان براء من هؤلاء "الأبطال" ومن "بطولاتهم"، ولكنهما في المحصلة كانا ضحية غاياتهم الشخصية واجتهاداتهم، وعقدة المناصب التي سلبتهم عقولهم.

وفي هذا المجال سطّر أكرم الحوراني في مذكراته ما مفاده: "*أن أهم الأسباب لانهيار الوحدة المصرية–السورية عام ١٩٦١، وللانهيار العاجل للوحدة الثلاثية المصرية–السورية–العراقية عام ١٩٦٣، ولانهيار الاتحاد الثلاثي بين مصر وسورية وليبيا بعد السبعينيات، ثم انهيار كل المحاولات التي جرت لتحقيق أي نوع من أنواع الوحدة أو الاتحاد بين الأقطار العربية، إنما يعود بالدرجة الأولى إلى أن أنظمة الحكم في البلاد العربية كانت ولا تزال إما أنظمة فردية أو ديكتاتورية عسكرية أو طائفية أو عشائرية يمارس الاستعمار نفوذه عليها، إن هذه الأنظمة عاجزة ومتخلفة، تخاف الوحدة وتخشاها لأنها تعدها خطراً على بقائها ووجودها*".[٣]

٥– تعاظم سطوة الجهاز الأمني على حساب الهامش الديمقراطي:

إن قيام الوحدة السورية–المصرية وسط جوٍ معادٍ لها، أدى إلى تشريع الأساليب الأمينة الهادفة إلى حماية النظام، فتعددت أساليب الضغط والرقابة لتطال المواطنين، دون أن تخلو هذه العملية من أخطاء فردية.

ويتطلب بحث مسألة الهامش الديمقراطي في ج.ع.م، وارتباطها بمسألة الانفصال، العودة إلى شروط قيام الوحدة، خاصةً البند الثاني منها الذي نص على إلغاء الحياة الحزبية برمتها في سورية، كشرط تمسك به الرئيس عبد الناصر لإتمام الوحدة بين مصر وسورية.

---

(1) F.O. 371/133958. Relations With Egypt: American Policy, Dec. 18, 1958. (1013/46). Confidential.
(2) F.O. 371/133958. From British Embassy, Washington, Dec. 6, 1958. (10322/51/58). Secret.
(٣) أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٣، ص٢٥٤٦–٢٥٤٧.

فقد كان الرئيس عبد الناصر يؤمن بالرقابة الأمنية شرط ألا تتعدى ضرورات الأمن الوطني،[١] وكانت تجربته السابقة مع الأحزاب المصرية قد خلفت لديه عقدة الخوف من الديمقراطية الحقة.[٢] كما كان وصوله إلى قمة السلطة المصرية، ومن ثم تسنمه الزعامة العربية، متفرداً في نوعيته، حين تحدى النموذج التقليدي للحكم الديكتاتوري في كثير من الجوانب، ليخرج الأمر وكأنه حكم ديكتاتوري دون ديكتاتور، أو ديكتاتور لا يزال على علاقة جيدة مع معظم الشعب المحكوم.[٣]

ومن جهة أخرى، يمكن القول: إن تجربة الرئيس عبد الناصر في مصر قد أدت إلى إحداث تحولات اجتماعية عميقة فيها، في عصر تحول فيه صراع العقائد الاجتماعية (على رأسها العقيدتين الشيوعية والليبرالية) من صراع فكري إلى صراع سياسي- عسكري، مثلته القوتان العظميان الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية. ويبدو أن الرئيس عبد الناصر كان يخشى من تسرب هذا الصراع إلى بلد لم يبلغ بعد درجة كافية من القوة. وبعد أن نجح إلى حد كبير في تأميم الصراع الاجتماعي في مصر، حاول أن يطبق تجربته المصرية على سورية خلال عهد الوحدة، فكان الجهاز الأمني ضريبة من ضرائب هذا التأميم.[٤]

إلا أن ما فات الرئيس عبد الناصر هو أن قوة النظام الديكتاتوري هي في الوقت نفسه مصدر ضعفه. فتركيز السلطة في يد حفنة قليلة، وكَبْت حرية النقد، يقود إلى حالة تعجز معها السلطة عن إدراك حجم المعارضة بدقة.[٥] وقد تكون المباحث قوة احتياطية لحفظ الأمن، ولكن المبالغة في الاعتماد عليها أدت إلى انفرادها في كل شيء تقريباً.[٦]

وإن بدأ الرئيس عبد الناصر صعوده سلم السلطة، وفكرة تحقيق الديمقراطية في رأسه، إلا أن هذه الفكرة قد أخذت تتلاشى تدريجياً من جدول أعماله. وكان منطقه في ذلك، أن الشعب العربي غير مهيأ بعد للممارسة الديمقراطية الصحيحة، بسبب التدخل الأجنبي وحداثة الوعي القومي العربي. ما دفعه إلى الاعتقاد بأن التطبيق الديمقراطي سيعود بالبلاد إلى فسادها السابق. ولم يخل الأمر من استمتاع بمكانته كمتحدث باسم العرب، تلك المكانة التي جعلته يميل تدريجياً نحو تطبيق حكم أشبه بالحكم الديكتاتوري. وقد قامت الآلة الإعلامية المصرية العملاقة التابعة له مباشرة، بدور حاسم في تنصيبه حاكماً مطلقاً على مصر، ومن ثم على ج.ع.م، وصولاً إلى زعامة الشعب العربي. وقد أطلقت عليه الوسائل الإعلامية لقب "الريّس"، وكان

---

[١] راجع: **محاضر محادثات الوحدة**، مصدر سابق، ج١، ص٦٨.

[٢] عبد الله عبد الدائم، مرجع سابق، ص١٢٢.

[٣] سعيد أبو الريش، مرجع سابق، ص٨١-٨٢.

[٤] سمير عبده، مرجع سابق، ص٨٤.

[٥] اليعازر بعيري، مرجع سابق، ص١٣٩.

[٦] سمير عبده، المرجع السابق، ص٨٣.

هذا اللقب يعني أنه قد أصبح القائد والزعيم، وأنه يخصه وحده دون بقية حكام العرب على نحو استثنائي في تاريخ العرب المعاصر. وذلك تحديداً ما أخاف القوى الدولية الهيمنة على العالم، فصنّفتهُ موسوعة "من هو" السوفيتية كمعاد للشيوعية الدولية،[١] واستحوذ على عداء الغرب. وحسب محمد حسنين هيكل: كان ضعف مصر الموروث خلف عويل الغرب، كيف يستطيع رجل مثله عمل كل هذا ؟ وكيف يمكنه ذلك ؟.[٢]

وبالتزامن مع ما تقدم، بالغ نظامه في التركيز على وسائل الدعاية الضخمة، كبديل عن المنظمات النقابية والشعبية.[٣] وشكّلت الإجراءات الأمنية إحدى أهم الوسائل التي تم الاعتماد عليها لحماية الوحدة.[٤] لكن الجهاز الأمني لم يكن في مستوى المرحلة الجديدة، ولم تسيطر عليه الثورية، وتحول هدفه من حماية الوحدة والشعب إلى السيطرة عليهما.[٥]

وما يجعل الأمر بالغ الخطورة، تأكيد اللواء جمال حماد (أحد ضباط ثورة يوليو)، بأن تقارير المخابرات التي كانت ترفع إلى مكتب الرئيس عبد الناصر، لم تكن تحتوي إلا على ما يخدم مرسليها.[٦]

ووصفت ممارسات الأجهزة الأمنية في الإقليم الشمالي، بأنها كانت أكثر اتقاناً وتنظيماً وشمولاً عما كان عليه حالها إبان حكم الأنظمة العسكرية في سورية. فقد وصلت إلى درجة تقسيم مدن الإقليم الشمالي إلى مناطق، في كل منها مركز للمخابرات، مهمته دراسة كل التحركات "التي تستدعي الريبة".[٧] ولجوئها إلى استخدام أبشع أساليب التعذيب خلال التحقيق مع من يقع بين براثنها. والأمثلة على ذلك عصية على الإحصاء، منها ما روته نزيهة الحمصي في مذكراتها: " *ومن الذين عاينوا سجون المخابرات، عبد الفتاح السهيان، وهو خال لأكرم الحوراني (...) احتجز لأنه انتقد النظام، وجرت معه محاولات لإقناعه بأن يتعاون مع المخابرات ويتجسس على ابن أخته (...) وحين لم يستجب، خضع لاختبارات الماء البارد مع الماس الكهربائي، وحشر في غرفة مليئة بالقذارة (...) والنتيجة أنه خرج بعد شهرين من الاعتقال إنساناً مهزوزاً، يقضي ساعات طوال تحت الشمس، ليعقم*

---

[١] سعيد أبو الريش، المرجع السابق، ص١٢٣، ١٢٨.

[2] Mohamed Hassanein Heikal, **The Cairo Document, The Inside Story of Nasser and his Relationship with world leaders, Rebels, and Statement,** Garden City, NY, Doubleday, 1973, p.94.

[٣] شبلي العيسمي، مرجع سابق، ص٣١.

[4] F.O. 371/150902. British Department Memorandum, United Arab Republic: The State of the Union Summary, May 20, 1960. (LR 6/22). Confidential.

[٥] عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص٣٨٤-٣٨٦.

[٦]موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "**جمال حماد: شهادته على عصر الثورة بمصر**"، ح٦، الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8E267F7A-4580-4660-8CCF-C83047DDF244.htm

[٧] لمعرفة بعض الأمثلة عن هذه المراكز وطريقة عملها انظر: نزيهة الحمصي، مصدر سابق، ص١٢٨-١٣٢.

نفسه من القاذورات التي بقي يظن أنها لا تزال عالقة بجسمه (...) كما وجرى الحديث عن أساليب أكثر شناعة تتبع ضد النساء، كالكلاب المدربة على المواطأة على مرأى الجلادين".[١]

ويؤكد ذلك أحد الضباط السوريين في مذكراته: "*وكان قد انتحر شنقاً -أو هكذا قيل- للتخلص من تعذيب مخابرات السراج، المواطن سعد الله الدروبي. كما حاول الضابط (ن.م) الانتحار بقطع شريان يده اليسرى في أحد أقبية التعذيب، تخلصاً من الحياة، وقد أنقذ وهو في الرمق الأخير عندما شاهد حارسه دمه وهو يسيل من تحت باب زنزانته (...) كذلك الضابط السابق الفلسطيني (ع.ي) (...) وغيرهم كثيرون، عذبوا بيد المخابرات، عذاباً لا يحتمله بنو البشر ولا الحيوانات. وكانت حادثة تذويب الشيوعي فرج الله الحلو بالأسيد، حديث المجتمعات المحلية والإذاعات والصحف الأجنبية*".[٢]

كما تعرضت طالبات سوريات قاصرات لا يتجاوزن الحادية عشرة من العمر، لاعتداء جنسي ارتكبه بعض الضباط المصريين معظمهم من المخابرات. وقد أثار بعض الوزراء السوريين هذه القضية في جلسة وزارية، فعلّق أحد المسؤولين المصريين بأن هذا يحدث في أي بلد.[٣]

واتسعت مضايقات رجال المخابرات لتطال المسؤولين وأقاربهم، كاستخدام الخدم والطهاة لمعرفة كل شاردة وواردة تدور في منازلهم، وملاحقتهم إلى كل مكان يذهبون إليه.[٤] وقد نتج عن ذلك شعور بعض السياسيين السوريين بأن الحكم يريد تجنيد العملاء ويحذر من التعامل مع الثوريين.[٥]

وهذا ما يطرح إشكالية "دولة السراج البوليسية". إذ لم يكن لعبد الحميد السراج، أن يحكم ويتحكم، لولا غياب الحياة الديمقراطية ووسائلها الرقابية، وفي مقدمتها الصحافة.[٦] ولم يقتصر الأمر على جهازه، بل تعداه إلى وجود شبكات مخابرات خاصة مرتبطة برئاسة الجمهورية مباشرة، عملت وفق سياسة مناقضة لشبكة عبد الحميد السراج، وتركّز اتصالها على العناصر اليمينية، كأفراد حزب الشعب والحزب الوطني وجماعة

---

[١] نزيهة الحمصي، مصدر سابق، ص١٢٩-١٣٠. وتستشهد نزيهة الحمصي على وجود مثل هذه التصرفات، بالقضية التي رفعها أبناء الرئيس المصري حسني مبارك على جريدة الشرق الأوسط، حيث يستوقف من قرأ عنها، عبارة محامي الدفاع عن الجريدة، ونصها "ومن سجلاتكم الخالدة ما سطرتموه من صور العذاب في "حكم آخر" بأنهم كان في السجون الحربية قد دربوا الكلاب على مواطأة الرجال". المرجع السابق عن جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ١٩٩٧/٧/٢١.

[٢] مطيع السمان، مصدر سابق، ص٢٢.

[٣] نزيهة الحمصي، مصدر سابق، ١٣٨.

[٤] راجع: أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٦١٧، ٢٦٢١-٢٦٢٢، ٢٦٢٩-٢٦٣٠.

[٥] **محاضر محادثات الوحدة**، مصدر سابق، ج١، ص٥٠.

[٦] غسان زكريا، مصدر سابق، ص١٤٩.

الإخوان المسلمين والإقطاعيين والرأسماليين، لتشجيعهم على الوقوف في وجه بعض الوزراء العسكريين والسياسيين البعثيين.[١]

وقد تمكنت أجهزة المخابرات من الإيقاع بين المسؤولين السوريين، اعتماداً على إثارة الغرائز الفردية، والأنانيات الشخصية، والإغراءات المتعددة، ومن ثم إفساح المجال للتنافس فيما بينهم، والتخلص ممن بقي منهم في نهاية الأمر.[٢]

وبشهادة عبد اللطيف البغدادي، كان السوريون متبرمين من أسلوب عبد الحميد السراج في إدارة الإقليم الشمالي، وانطلقت شائعات عن رغبة الشعب السوري في الانفصال، أو أن ما يجري في دولة الوحدة سيؤدي إلى الانفصال. وكان ما يتردد من شائعات يصل إلى الرئيس، إلا أن الرئيس كان "*دائم الاطمئنان ومعتقداً أن شعبيته بين الجماهير السورية لها من القوة والوزن إلى حد أن تقف حائلاً دون ما يعتقده الآخرون (...) ولم يكن على ما يظهر مقدّراً مدى خطورة الحال وما وصل إليه هناك*".[٣]

وهكذا أدى الحكم البوليسي إلى فقدان القوى الوحدوية لشرعية وجودها، وأوجدت هذه الظروف تربة صالحة للانفصال. فالوحدة التي استبشرت الجماهير بها خيراً، وعقدت الآمال عليها، ما لبثت أن تداعت أمام شراسة أجهزة القمع البوليسية. وما لبثت صبوات المفكرين وأولي الرأي أن انكفأت تدريجياً، تاركة الساحة خالية لمن آمن بالوحدة بلسانه وزعمه وكفر بها بقلبه ووجدانه.[٤]

وإن لم يكن كل ما نقل على لسان الدعايات المغرضة صادقاً، فهذا لا ينفي صحة بعضه.[٥] وبذرة الانفصال ما كانت لتبذر في التربة السورية وتنمو، لولا وجود المناخ المناسب لها. وبعيداً عن شرعية القبضة الأمنية للدولة أو عدمها، فإن من النتائج المؤسفة التي أفضت إليها، هي "الازدواجية في شخصية الإنسان

---

[١] راجع: أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص١٩١-١٩٣.

[٢] المصدر نفسه، ص١٩٤. ويذكر أحمد أبو صالح إحدى الطرق التي كانت تتبعها المخابرات للإيقاع بين السوريين، كأن يقوم أحد المسؤولين المصريين في المخابرات، بالاجتماع مع مسؤول سوري (ولاسيما من البعثيين)، ويطلعه على معلومات سرية كاذبة عن نشاط أحد زملائه السوريين الخارجي، فإن صدق السوري ذلك وقعت الخصومة بينه وبين زميله السوري، وإن شك في صدق المعلومة وحاول الاستفسار من زميله مباشرة يصبح هو مصدر عدم الثقة، وبالتالي تروج الإشاعة الجديدة حول اجتماعاته السرية، ويتم وضعه ضمن قائمة الخطرين على النظام. انظر: موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "**حزب البعث السوري كما يراه أبو صالح**"، ح٣، الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/899493B8-C1D4-4F7E-B12C-8A63BD98711B.htm

[٣] انظر: عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ج٢، ص٧٢ ؛ مصطفى طلاس، مصدر سابق، ج٢، ص٩١-٩٢.

[٤] عبد الله عبد الدائم، مرجع سابق، ص١٢٣-١٢٤.

[٥] راجع: **محاضر محادثات الوحدة**، مصدر سابق، ج١، ص٥١.

العربي"، والتي أصبحت طابعاً عاماً للشخصية العربية التي تعيش في بلاد تستشري فيها الأجهزة الأمنية، ما دعا المحللين النفسيين إلى الاهتمام بهذه الظاهرة التي تسهم في تحطيم شخصية الإنسان العربي.[١]

وقد رد الباحث عوني فرسخ على الكتابات التي ضخمت من حجم الجو البوليسي، بأن هذا الجو لم يكن جديداً على السوريين، إذ عاينوه إبان حكم الأنظمة العسكرية، وبأن نشاط الجهاز الأمني لم ينحصر في مناصبة القوى اليسارية العداء، وإنما أسفر عن عدائه لكل من رأى فيه مصدر تهديد للوحدة، وأنه لم يكن ذا طابع مصري بحت.[٢]

وفي مناقشة هذا الرأي، نذكر أن معارضة الحكم الديكتاتوري كانت على رأس دوافع السوريين في تأييدهم لأي انقلاب عسكري حدث في سورية سابقاً، وبأن توجيه الجهاز الأمني تقع مسؤوليته على قيادة النظام السياسية، وبأن السوريين الذين عارضوا السطوة الأمنية قد احتجوا على المسؤولين السوريين فيها قبل المصريين، وفي مقدمتهم عبد الحميد السراج، ولما وجدوا أن شكواهم لم تؤخذ بعين الاعتبار، وضعوا اللوم على القيادات الأعلى المصرية، فكان في مقدمتها مدير جهاز المخابرات العامة صلاح نصر، وصولاً إلى المسؤول الأول، أي الرئيس عبد الناصر نفسه.

وخير ما يلخص دور الأجهزة الأمنية في زعزعة إيمان السوريين بالوحدة تدريجياً، ما سطّره وزير الثقافة والإرشاد القومي في ج.ع.م ثروت عكاشة في مذكراته: "*كان للاعتداءات على الحريات الشخصية، أثرها في زعزعة الوحدة، فانفض عنها مؤيدوها إلا القليل منهم، وإذ بالوحدة بعد شهور قليلة من قيامها، تصبح بلا جماهير، وإذ بمؤيديها، أقل عدداً من خصومها. هذا ما عاناه السوريون المخلصون للوحدة، من بعض كبار المسؤولين ومراكز القوى المصريين، الذين كانوا يريدونهم أن يتحولوا من وحدويين قوميين ثوريين إلى كتبة تقارير وعملاء لأجهزة المباحث والمخابرات*".[٣]

٦- اتساع المعارضة السورية وعجز ديناميكية النظام عن احتوائها:

إذا كانت الوحدة السورية-المصرية قد أدت إلى توحيد قطرين عربيين في دولة واحدة، إلا أن رد الفعل المعادي لها أسفر عن توحيد جهود أعداء هذه الوحدة وتنسيقها، داخلياً، وعربياً، وإقليمياً، ودولياً، بهدف إجهاضها، وذلك رغم كل التناقضات التي كانت تتسم بها أطراف هذه الجبهة.

---

[١] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ٢٦٤٥.

[٢] عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص٣٨٦-٣٨٨.

[٣] ثروت عكاشة، مصدر سابق، ص٤٨٤.

إذ جمعت في الداخل ما بين الشيوعيين والبرجوازيين والإقطاعيين ونخب من المثقفين الحزبيين المختلفين أيديولوجياً، وفي الخارج بين الأنظمة العربية اليسارية والملكية والرجعية والكيان الصهيوني، والفرنسيين والبريطانيين، والأمريكان والسوفييت.

وقد احتوت المعارضة السورية فئات من المجتمع السوري، ضمت أحزاباً وشخصيات من مختلف المشارب السياسية، كان في مقدمتها الحزب الشيوعي والحزب السوري القومي، إضافة إلى سلبية موقف جماعة الإخوان المسلمين تجاه زعامة عبد الناصر. وأفرزت أحداث الوحدة وإشكالاتها، مضاعفات جديدة أدت إلى تنامي صفوف المعارضة. فقد أضاف الإصلاح الزراعي فئة الإقطاعيين إلى الصفوف المعارضة، بما لها من سلطة ونفوذ كبيرين. وأدى الخلاف البعثي-الناصري إلى انضمام أغلب البعثيين إلى الصف المعارض، أو إلى تبني موقف حيادي سلبي، تجاه تفاعلات الوحدة، ومن ثم، إلى حدوث شرخ في الصف الوحدوي ذاته. وجاءت قرارات التأميم لتضيف الطبقة البرجوازية إلى المعارضة. في حين أن حساسيات الجيش ومشكلاته، أوجدت المبرر لقيام فئة من الضباط بإعلان حركتهم، بغض النظر عن أهدافهم الحقيقية.

أمام هذا الوضع المتأزم، كان من الأجدى على نظام الوحدة، أن يسعى إلى معالجة أسباب تنامي المعارضة السورية، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية أمنه، بما يصب في حماية الوحدة نفسها. إلا أنه بدلاً من ذلك لجأ إلى الأساليب الأمنية، الأمر الذي سهّل على المعارضة كسب شرائح جديدة من المجتمع السوري. وجاءت الإشاعات المغرضة بمصادرها المعارضة للنظام أو للوحدة، في الداخل والخارج، لتسهل عملية اتساع المعارضة السلبية. وتخطى الأمر حدود الصراع السياسي أو الطبقي إلى الولوج في الحساسيات العرقية والمذهبية.[١]

٧- انعكاس أخطاء الوحدة برمتها على المؤسسة العسكرية :

كوّنت الأخطاء التي حدثت في المؤسسة العسكرية أحد أهم الأسباب التي قادت للانفصال، وذلك لأن الجيش هو أحد أهم أجهزة دولة الوحدة الفعّالة القادرة على حمايتها.[٢]

---

[١] راجع إشكالية توطين الفلاحين في أراضي الجزيرة السورية (الباب الثاني-المحور الاقتصادي) ؛ وفي هذا الصدد يذكر أكرم الحوراني: "*أما الباقوري، وزير الأوقاف في الإقليمين، والذي كان يقوم بجولة في سورية، فقد عقد مؤتمراً صحفياً في مدينة حمص، أعلن فيه أنه سيزور منطقة العلويين، وعدداً من علمائها، ليضع حداً لعزلتها الروحية، كما تحدث عن الاستعمار الفرنسي في جبل العلويين وجبل الدروز، لإثارة الفتن والأحقاد الطائفية. وقد استغلت الأجهزة الخفية زيارة الباقوري لمنطقة العلويين أسوأ استغلال، فأذاعت أن مصر جادة في قلب العلويين إلى المذهب السني، وبدأت أجهزة الإعلام الإسرائيلية تستغل ذلك، بما يخدم مخططها (...) فأقامت ضجة مفتعلة حول هذا الموضوع*". انظر: أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ٢٧٠٦.

[٢] **محاضر محادثات الوحدة**، مصدر سابق، ج١، ص٤٧.

فالتصرفات الفردية والحساسيات العسكرية، لم تعالج علاجاً صحيحاً، وأدت أيضاً إلى خلق نوع من الشعور بالتمييز المفتعل لدى الضباط السوريين بين العسكري المصري والعسكري السوري، ما أدى إلى خلق عقدة نفسية لدى الكثيرين من الضباط السوريين، أدت إلى شيء من الانكماش حيال الحفاظ على الوحدة، لدرجة أنه لما قام الانفصال، لم يكن لدى الكثير منهم دافع أو حافز لمقاومته، وفضلوا أن يراقبوا ما ستسفر عنه أحداث ٢٨ أيلول ١٩٦١، وبمعنى أدق مراقبة مصير الوحدة.[١]

والحق يقال، بأن دمج المؤسسة العسكرية كان يتطلب اتخاذ إجراءات شبه جذرية، إلا أن الحساسية التي تميز بها الجيش السوري قبل الوحدة، والشائعات المغرضة، والأخطاء الفردية، والشعور الإقليمي، وإحساس الضياع في جيش أكبر عدداً وأعلى رتباً، وإدراك بعض الضباط السوريين لعدم ثقة القيادة المصرية بنواياهم، وانعكاس الأخطاء التي كانت تحدث في المجتمع المدني على الجيش بوصفه جزءاً أساسياً منه، عوامل أسهمت مع مرور الزمن بدورٍ كبيرٍ في تغيّر نظرة الكثيرين من الضباط السوريين تجاه الحكم الجديد، وأدت إلى تكوين الحالة النفسية السلبية التي وصلوا إليها عند قيام حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١، حتى إذ ما نادى الضباط المشاركون في هذه الحركة بضرورة إصلاح الأخطاء، وقف عدد كبير من الضباط السوريين إلى جانبهم.

وإذا ما كان من الصعب إحصاء الأخطاء الفردية التي أسهمت في تأخر اندماج الجيشين، فإن واحداً من أهم هذه الأسباب، يكمن في الفرق بين الثورة المصرية والحركات الثورية السورية قبل الوحدة.

فقد قامت الثورة في مصر على صورة نخبة من الضباط فرضوا فيما بعد اتجاهات ثورتهم على المجتمع المصري، دون أن تسبق العملية حركات شعبية منظمة ضمن أحزاب. أما في سورية، فقد انطلقت الحركات الثورية من صفوف الشعب، وتجسّدت على صورة أحزاب تقدمية استوحت أهدافها من مطالب القاعدة الشعبية، وأدت إلى خلق حالة من الثورية في المجتمع والجيش السوري.[٢]

وانعكس قرار حل الأحزاب سلباً على ثورية الجيش، من منطق أن الجيش جزءٌ من الشعب. وفي حالة الجيش السوري، فإن الكثير من ضباطه قد انتسبوا إليه أصلاً من مجتمع مسيّس. وعندما حُلّت هذه الأحزاب، فقدت الكتل العسكرية المسيّسة (ولاسيما الثورية منها) الكثير من روابط تماسكها. وترافق ذلك مع تسريح كثير من ضباطها، أو نقلهم إلى الوظائف المدنية، أو ندبهم إلى الإقليم الجنوبي، ما زاد من ضعفها.

---

[١] راجع: المصدر نفسه، ج١، ص٤٠-٤١. ويوضح يوسف نعيسة ذلك بالقول: "*حتى الضباط الوحدويين الذين شعروا بأنهم عزلوا، تشكلت لديهم حساسيات شخصية، خاصةً عندما كانوا يرون أن رفيقاً لهم انبطاحي، تافه، ليس له قضية، أصبح من ذوي الرتب العسكرية والمكانة، بينما كان الضابط الوحدوي يسرّح، أو ينقل إلى وظيفة مدنية، ويبقى جائع، معتر، يجد نفسه أنه قد عمل وغيره قد قطف الثمار. هذا لعب دوراً، الأمور الشخصية النفسية، والإساءات إلى أشخاص الضباط الوحدويين، دفعتهم إلى الانكفاء*". يوسف نعيسة، مقابلة شخصية بتاريخ ٧ تموز ٢٠١٠.

[٢] المصدر نفسه، ج١، ص٤٨.

هذه الأوضاع صبت في صالح الضباط ذوي الميول اليمينية، وأزالت الرقابة التي كانت تمارسها الكتل العسكرية اليسارية عليهم. تلك الرقابة التي نجحت سابقاً في إفشال الكثير من المخططات والمؤامرات التي سعت لتنفذيها القوى الرجعية والاستعمارية، عبر النفوذ إلى حساسيات الجيش السوري.

ولم يكن تسيّس الضباط يكوّن تلك الخطورة على الوحدة فيما لو بذلت الجهود لضمان ولائهم السياسي. وتسيّس الجيش كان أفضل من بقائه دون عقدية ثورية. فلم يكن الصراع مع حزب البعث (مثلاً) ليؤخذ بعدم الجدية، بالنسبة لعدد كبير من الضباط الذين تربوا ضمن مدرسته الفكرية، وانبثقت مبادئه من الأهداف التي كانت تجيش في نفوسهم.

ولم تكن التصفية هي السبيل الأنسب لضمان ولاء الجيش الأول، وإنما بذل ما أمكن من جهود للحفاظ على ضباط، كانوا من أشد العناصر السورية تأثيراً في قيام الوحدة ذاتها. وتسببت إجراءات الندب والتسريح والنقل في إقصاء عدد كبير من الضباط المسيسين الشباب من الجيش، ومن الجهاز الأمني، وتحول كثير منهم إلى العمل ضد الحكم، كما تسببت في فقدان الجيش السوري عناصر حيوية وناشطة، وفي ارتفاع نسبة الضباط الذين ينتمون إلى البرجوازية واتجاهات اليمين المحافظ.[١]

ويذكر أكرم الحوراني في مذكراته أنه نصح الرئيس عبد الناصر بتجنب مغبة إفراغ الجيش الأول من الضباط ذوي الميول البعثية، ومن ملء الفراغ بالضباط الدمشقيين والمصريين، موضحاً له أن معظم هؤلاء الضباط هم من أبناء الطبقة البرجوازية التجارية، أو ذوي التوجهات الأصولية الدينية.[٢]

وذكر عبد الكريم زهر الدين (قائد الجيش السوري في عهد الانفصال) خلال مؤتمر صحفي عقده في ٢ تشرين الأول ١٩٦١، بعضاً من أخطاء القيادة المصرية في أوساط الجيش الأول بقوله: "*ولكن (...) ما الذي أرسلت به إلينا مصر؟(...) لقد جاؤوا لنا بروح ضباط البوليس السري (...) بدؤوا ينتشرون كالإخطبوط في العديد من المؤسسات، ويدسون بأنوفهم في كل شيء، ويفرضون أنفسهم على كل شيء (...) ورغم أن رتب هؤلاء الضباط ومناصبهم كانت أدنى من قادتهم، فقد استأثروا بجميع المناصب الحساسة بقيادة الجيش الأول (...) في الوقت الذي اكتشف فيه كبار ضباطنا العاملين في مصر أنهم يجلسون خلف مكاتب خشبية بلا سلطات، وكان الضباط السوريون كلما حذروا* [من هذه الأخطاء] *يتهمونهم بالإقليمية*".[٣]

وفي اجتماع مجلس جامعة الدول العربية الذي عقد في مدينة شتورا اللبنانية، في شهر آب ١٩٦٢، والمتزامن مع ارتفاع حدة الهجمات الإعلامية بين النظامين السوري والمصري، أتى ممثل سورية في الجامعة،

---

[١] عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص٢٦٩-٢٧٢.

[٢] أكرم الحوراني، مصدر سابق، ج٤، ص٢٧٤٢-٢٧٤٣.

[٣] صلاح الدين المنجد، مرجع سابق، ص١١١-١١٤.

أمين النفوري، على ذكر مثل هذه الاتهامات، وأضاف إليها تفاصيل أخرى، منها أن "*أكثر من ١١٠٠ ضابط سوري و٣٠٠٠ من ضباط الصف طردوا من خدمة الجيش، كما نقل ٥٠٠ ضابط إلى مصر (...) لا عمل لهم في مواقعهم الجديدة سوى قراءة الجرائد. وفي مقابل هؤلاء الضباط جاء إلى سورية أكثر من ٢٣٠٠ ضابط مصري، كان أقلهم يحصل على بدلات شهرية لا تقل عن ٨٠٠ ليرة سورية تدفعها الخزينة السورية، وهذا غير مرتبه الأساسي*". كما جاء على ذكر مسألة نقل مدرسة القوات الجوية إلى الإقليم الجنوبي التي كانت تخرّج قبل الوحدة ما بين ٢٠-٣٠ طيار في السنة الواحدة، في حين لم يزد عدد الطيارين السوريين الذين أتموا تدريبهم في الإقليم الجنوبي إبان عهد الوحدة، عن خمسة طيارين.[١]

وقد تأكدت الكثير من هذه المآخذ بدليل ذكرها في محاضر مباحثات الوحدة الثلاثية في عام ١٩٦٣، بشهادة الضباط السوريين المشاركين فيها، ممن تحدثوا عن عدم التكافؤ في توزيع المناصب العسكرية، وسوء معاملة الضباط السوريين في الإقليم الجنوبي، لدرجة أن كل الضباط الذين ندبوا لدورة الأركان هناك تقدموا بطلبات إعفائهم منها. وفي المحصلة، أدى ذلك إلى انكماش الضباط السوريين لدرجة أنه لما حدث الانفصال، لم يكن لدى الكثير منهم دافع أو حافز لمقاومته، كما أدى ذلك إلى سلبية عدد كبير منهم، واكتفائهم بمراقبة التطورات وكأن مستقبل الوحدة والأمة لا يعني لهم شيئاً. كما أكد هؤلاء الضباط أن هذه الأخطاء كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى انفصام الوحدة.[٢]

إن هذه التصريحات والاتهامات -ولو كانت من قبل طرف واحد- تعطي انطباعاً عاماً عن الواقع النفسي للضباط السوريين، وعما كان ينتشر في أوساطهم من أفكار سلبية، في وقت أحجم فيه الطرف المصري عن ذكر ما ينفيها.

٨- مسؤولية الرئيس جمال عبد الناصر عن فشل الوحدة:

وافق الرئيس عبد الناصر -الشخصية الأولى في "دراما" الوحدة- على دمج مصر بدولة لم يرها في حياته، فكان ذلك أشبه "بقفزة في الظلام". إذ أغرته جرأة المشروع وجاذبيته، ودوره فيه كبطل للقومية العربية.[٣] وافتقد

---

[١] جريدة الأيام بتاريخ ١٩٦٢/٨/٢٨.

[٢] وردت مثل هذه الأحاديث في مواضع متعددة من محاضر محادثات الوحدة الثلاثية.

[٣] انظر: باتريك سيل، **الصراع على سورية**، ص٤٢٣ ؛ راما نجمة، مرجع سابق، ص١٢٥-١٢٧.

الرئيس عبد الناصر –الذي انتخب رئيساً لسورية بهذه الطريقة– إلى الاستعداد لإدارة سورية.[١] وأضافت له مشكلات سورية شعوراً دائماً بعدم الراحة، كونها جديدة عليه. ورغم اطلاعه على الاختلافات الموجودة بين القطرين قبيل الوحدة، إلا أن المسألة أصبحت: كيف يمكن له أن يتلاءم مع هذه المشكلات ولديه منها في مصر ما يكفي لجيل كامل؟.[٢]

فقد كان بحوزته من الأرقام ما يجعله يدلل على نجاح سياساته في مصر، حيث كان يتحدث ببالغ الاعتزاز عن النمو في المؤسسات الصناعية في الإقليم الجنوبي، والزيادة في إنتاج النسيج، ومضاعفة إنتاج الحديد إلى أربعة أضعاف عما كان عليه سابقاً، وبرنامج الكهرباء، وصناعة أجهزة الراديو، والتجميع الصناعي للشاحنات، ونمو قوة الجيش، والتقدم في إنجاز السد العالي والمشاريع الزراعية المرتبطة به، وغير ذلك، إلا أنه لم يكن لديه شيء ما يبرزه من إنجازات مماثلة في الإقليم الشمالي.[٣]

ومن سلبيات شخصيته كرهه رؤية شخصية كاريزمية أخرى تنافسه على الزعامة العربية، بالتلازم مع تهويل المؤامرات على حياته التي ضخمتها أجهزة المخابرات.

ومن الأمثلة على ذلك، الحفل الذي جرى في الإقليم الشمالي بمناسبة توزيع سندات تمليك الإصلاح الزراعي، إذ شرح الرئيس عبد الناصر لنائبه أكرم الحوراني، أن من بين الأسباب التي جعلته يتردد في المجيء إلى الإقليم الشمالي كان التقارير الأمنية حول محاولات لاغتياله.[٤]

ومن أخطاء الرئيس عبد الناصر القاتلة، تسمية المشير عبد الحكيم عامر حاكماً عاماً على الإقليم الشمالي. إذ حمل هذا القرار في الوجه الآخر له، تسليماً بعدم وجود شخصيات سياسية سورية تستطيع أن تتولى هذه المهمة.[٥] وكانت تصرفات المشير عامر، توحي بمحاولته تشكيل تكتل خاص به كاحتياط يمكّنه من مواجهة الرئيس عبد الناصر مستقبلاً إذا ما اقتضى الأمر.[٦] واعتمد المشير في إدارة الإقليم الشمالي على مساعديه وعلى تقاريرهم اعتماداً مطلقاً، أولئك الذين خرجت حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١ من بين صفوفهم.[٧]

---

[١] سعيد أبو الريش، مرجع سابق، ص٢٥٩، ٢٦٦، ٢٧٨.

[٢] المرجع نفسه، ص٢٥٩، ٢٦٦، ٢٧٨.

[٣] قارن: سعيد أبو الريش، مرجع سابق، ص٢٥٩ ؛ F.O. 371/141901. From Cairo to Foreign Office, Mar. 24, 1959. (1018/5). Confidential.

[٤] راجع: نزيهة الحمصي، مصدر سابق، ص١٥٠،١٢٨.

[٥] موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "**حزب البعث السوري كما يراه أبو صالح**"، ح٢، الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F5856757-4936-407B-8325-A3EEF3ECB55C.htm

[٦] موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "**حزب البعث السوري كما يراه أبو صالح**"، ح٣، الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/899493B8-C1D4-4F7E-B12C-8A63BD98711B.htm

[٧] موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "**جمال حماد: شهادته على عصر الثورة بمصر**"، ح٦، الرابط:

ولو أن الرئيس عبد الناصر تعاون مع قادة حزب البعث، لجنّب الوحدة كارثة الانفصال. فبعد أن قام بتعيين أكرم الحوراني على رأس السلطة التنفيذية في الإقليم الشمالي، عاد عن رأيه واستبدله بالمشير عامر. ولعل المشير عامر هو من فرض نفسه على الرئيس عبد الناصر، واضطره إلى إطلاق يده في سورية، ولربما كان الرئيس عبد الناصر راضياً عن إقصاء أكرم الحوراني، لصالح شريكه الأصغر الذي بدأ طموحه السياسي يظهر ظهوراً واضحاً، مستغلاً سيطرته على المؤسسة العسكرية المصرية. وكان لأكرم الحوراني رصيد في سورية يتمثل بوزنه السياسي، وتجربته الطويلة في الحكم والإدارة، وما يتميز به من مكانة مهيبة في أوساط الطبقة العسكرية الشابة تضمن توجهاتها.[1]

ومما يثبت بأن الرئيس عبد الناصر لم يكن على صلة حقيقية بالأوضاع في الإقليم الشمالي، أن الشخص الذي اختاره كمسؤول بصلاحيات كبيرة في الإقليم الشمالي، أي عبد الحميد السراج، كان مكروهاً من معظم الشخصيات السورية السياسية والعسكرية. إذ كان رجل أمن ومخابرات لا يثق بأحد. والسياسيون السوريون الكارهون للحكم الديكتاتوري الذين تمكنوا من إبعاد الجيش ومخابراته العسكرية عن السلطة قبيل قيام الوحدة، كان أشد ما آلمهم أن الرجل الذي اختاروه (الرئيس عبد الناصر) لحماية المؤسسة الديمقراطية الناشئة وترسيخها، قد فضّل عليهم رجلاً لم يكن يحلم بالوصول إلى هذا المنصب قط، لولا قضائه على جميع مظاهر الحياة الديمقراطية في الإقليم الشمالي.

ومحاولة تبرئة الرئيس عبد الناصر من هذه التهم، بالقول إنه كان غير مطلع تماماً على ممارسات الأجهزة الأمنية في الإقليم الشمالي، وعدم وصول الصورة الحقيقية عن الوضع في سورية إلى المسؤولين في العاصمة القاهرة، يحمّل الرئيس عبد الناصر مسؤولية مزدوجة، بوصفه ممثّلاً لقمة هرم نظام الوحدة السياسي، ونصّب نفسه دستورياً مسؤولاً أولاً عن حمايتها. إذ جمع في الدستور المؤقت خيوط صنع القرار كلها في المستوى الداخلي والخارجي في يده، في ظل حكم يتوجه إلى المركزية المرتبطة بشخصه. ونتج عن ذلك أحد أهم أسباب أخطاء عمل المؤسسات الحكومية، من منطلق استحالة قيام فرد واحد أن يزاول سلطات هائلة، تفوق قدرة قيام رجل واحد بها.

وقد حاول بعض المسؤولين السوريين عبثاً (من خلال تقاريرهم) لفت أنظار الرئيس إلى الأخطاء التي تقع، وإلى مضاعفاتها الخطيرة على مستقبل الوحدة، إلا أن أعوان الرئيس –ولاسيما رجال المباحث– وقفوا لهذه التقارير بالمرصاد. وسرعان ما كانوا يرفعون بدورهم تقاريرهم الخاصة التي تحوي معلومات ملفّقة، أو

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8E267F7A-4580-4660-8CCF-C83047DDF244.htm

[1] جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ١٥/٨/٢٠٠٠.

معلومات صحيحة احتفظوا بها كورقة رابحة تستخدم في الوقت المناسب، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى الحجر على المسؤول السوري صاحب المبادهة، أو عزله، إن لم يكن تخوينه.[١]

ويذكر عبد اللطيف البغدادي أن الرئيس عبد الناصر قد اعترف له باطلاعه على أخطاء الجهاز الأمني، وبضيق السوريين وشكواهم، وبأخطاء المشير عامر، وأن الرئيس عبد الناصر قد برر عدم معالجة هذه الإشكالات بوجود الحساسية. وقد أبدى عبد اللطيف البغدادي استغرابه من موقف الرئيس عبد الناصر هذا، وإحجامه عن طرح حلول كفيلة بمعالجتها رغم تكرارها، ومن أن الرئيس كان يرى إمكانية حل المشكلات بـ" *الصبر ومع مرور الوقت (...) هكذا كان يردد دائماً عندما تواجهه بعض المشاكل*".[٢]

حتى الطبيعة وقفت في وجهه. فقد عانى الإقليم الشمالي لثلاث سنوات متواصلة من أقسى جفاف في تاريخ سورية. وأثبت فشل الاتحاد القومي بأن أي مؤسسة بديلة عن الأحزاب لن تعمل بطريقة أفضل طالما بقي عبد الناصر ممسكاً بكل خيوط السلطة بين يديه. في حين أتاح انشغاله في تسيير المسؤوليات العملاقة التي أناطها بنفسه، فرصة للمشير عامر في أن يتصرف في الإقليم الشمالي دون كابح. وبتمهل وتصميم، أصبحت القيادة العليا تتكون من أصدقاء المشير عامر، الذين أصبح ميلهم إلى السمنة علامة مميزة لهم، في حين أن الرئيس عبد الناصر تصرف وكأنه لا يريد أن يعرف شيئاً. ومع غياب المنافس، أصبح الرئيس عبد الناصر أقرب إلى ديكتاتور يشرف على عصبة تدير الأمور وتعيش في ظله، ومنحهم ذلك فرصة لتضليله، بإيهامه أنه لن يكون هناك أي فساد طالما هو موجود في قمة السلطة. ولأنه أنجز دور القائد المنزه عن الفساد، تناهت إلى مخيلته صورة أقرب ما تكون إلى أنه "مبعوث إلهي". وكانت شعبيته تحول دون مجادلته علناً. وباستثناء أكرم الحوراني لم يقم أحد باتهامه علانية.[٣]

وتصور أن بإمكانه أن يقوم بدور المصلح المستبد، في وقت كان مطالباً فيه بفتح باب الحوار البنّاء لوضع ميثاق عربي يكفل دعم العملية الديمقراطية.[٤] وإن كان قادراً على استخدام الكلمة في كسب قناعات الجماهير لتأييد قضيته، فقد توقف عند حدود الكلمة. ولم يعش الرئيس الراحل عبد الناصر ليرى بنفسه النتائج التي ترتبت على عدم قدرته على تحقيق وعوده.[٥] ووفقاً لمحمد حسنين هيكل، فإن الرئيس عبد الناصر كان مغرماً بالقول إنه باستطاعته السيطرة على أفعال الناس الذين يختارهم، إلا أنه لم يستطع السيطرة

---

[١] موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "**حزب البعث السوري كما يراه أبو صالح**"، ح٣، الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/899493B8-C1D4-4F7E-B12C-8A63BD98711B.htm

[٢] عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ج٢، ص١٢٠-١٢٤.

[٣] سعيد أبو الريش، مرجع سابق، ص٢٦٩-٢٧٢.

[٤] عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص١٩٥-١٩٦.

[٥] سعيد أبو الريش، المرجع السابق، ص١٩٠.

على أولئك الذين اختاروه.[١] وبدأت خطاباته –وهي أهم أسرار نجاحه– تفتقد تدريجياً للحماسة، فغدت طويلة ومكررة، وغابت عنها تلك الطاقة التي كان مستمعوه يستجيبون إليه بها.[٢]

وبوصوله إلى منصب رئاسة الوحدة السورية–المصرية وصل الرئيس عبد الناصر إلى القمة، إلا أنه عجز عن الإجابة عن الإشكالية الحقيقية لقيام الوحدة، والتي تكمن في الإجابة عن السؤال: ماذا بعد تحقيق الوحدة؟ فكان الجواب: لا شيء.

لقد اعتمد عبد الناصر على عامة الناس واعتمدوا عليه، لكن لم يكن بإمكان أي من الطرفين أن يقدم للآخر شيئاً. وتغلّبت ثقته بتأييد الشعب السوري وبمحبته له، على ما كان يتناهى إليه من معلومات تؤكد وجود تحضيرات لقيام انقلاب عسكري في الإقليم الشمالي.[٣]

وخلال المواجهة مع عبد الكريم قاسم، أصدر الرئيس عبد الناصر نداءً إلى العراقيين بأن ينتفضوا ضد رئيسهم، إلا أن نداءه باء بالفشل. وتحولت علاقته مع كثير من العراقيين، إلى شيء تافه، وإلى عدم احترام. وبدأ مستمعوه يتعبون من خطاباته الطويلة ومن الوعود التي مناهم بها، ليصل الأمر عند بعضهم إلى محاكمة فكرة الوحدة ذاتها. ولم تكن القضية أن عامة العرب لم يحبوه، إلا أن السر كان يكمن في عدم وجود التزام بالتغلب على ما هو موجود حقيقةً في المجتمع العربي، وهو التردد. فحين دعاهم إلى الانخراط في مشروعه القومي اكتشفوا أكثر من سبب لكي لا ينفذوا، واستمر الرئيس عبد الناصر في العمل لمدة ثماني عشرة ساعة يومياً لكي يجد تفسيراً لذلك، دون جدوى. في وقت بدأت فيه الولايات المتحدة تشك في حكمة السماح لـ ج.ع.م بالوجود. وبدا الاتحاد السوفيتي حانقاً من اضطهاده للشيوعيين، ورفضه وجودهم في نظام الوحدة. وشعرت موسكو (وكان ذلك صحيحاً) أن الرئيس عبد الناصر يستخدمها كورقة في لعبته الخاصة بسياسات موازين القوى، ووصل الهجوم المتبادل بين عبد الناصر وخروشوف في انحداره إلى حد التنابذ بالأسماء، ولم توفر وسائل الإعلام السوفيتية فرصة اتهامه بالعمالة لأمريكة. ولم يمل الفرنسيون من تدبير المؤامرات له. وأصاب البريطانيون في نظرتهم إليه بأنه يكوّن خطراً حقيقياً على المصالح الغربية، وهو بالنسبة إليهم رجل متطفل يعتمد على الشارع العربي، فكان من الطبيعي أن يبذلوا كل ما في وسعهم، لضمان بقاء العرب رعاعاً، "لأن الرعاع لا يصنعون الإمبراطوريات".[٤]

---

[١] أوردها: المرجع نفسه، ص١٨٢.

[٢] المرجع نفسه، ص٢٦١.

[3] Anthony Nutting, **Nasser**, New York, Dutton,1972, p 256.

[٤] سعيد أبو الريش، مرجع سابق، ص٢٦٣–٢٦٧.

ليتعدى الأمر موقف القوى العربية والإقليمية والدولية الكبرى، ويصل إلى حد عدم ارتياح بعض زعماء إفريقية لرؤيته وهو يشق طريقه بوصفه "زعيم في القارة الإفريقية".[١]

ورغم إعجابه بالنموذج الأمريكي إلا أنه لم يطوره لدرجة الانقياد إليه، نتيجة المشاعر العربية المعادية للسياسة الأمريكية حيال الصراع العربي–الصهيوني. ولاحقاً، أصبحت مسألة حسم الانقياد إلى رغبة شعبه أو الاقتداء بالنموذج الأمريكي، إحدى أهم معضلات سياسته الخارجية. ومن ثنايا هذه المعضلة خرج عجز كثير من الباحثين عن تفسير بعض القرارات التي أصدرها الرئيس عبد الناصر التي وصفت بالطيش والتهور. وكذلك عجزهم عن تفسير ذلك التناقض القائم بين لغتيه الدبلوماسية والإعلامية، وصداقته مع الكثير من دبلوماسيّ وموظفي وكالة المخابرات الأمريكية.[٢]

وببساطة، إن قدرة أعداء الرئيس عبد الناصر على استخدام الاعتبارات المحلية–الإقليمية لإجهاض دعوته القومية، لقيت دعماً من الغرب. وفي الوقت الذي اعتمدت فيه قوميته على التاريخ العربي، إلا أنها اصطدمت بواقع أليم. ففي لبنان جرى تصوير مشروعه القومي على أنه إغراق للمسيحيين في بحر إسلامي يرفض هويتهم. أما في الأردن، فمع افتقار هذا البلد إلى عامل التاريخ في شرعية وجوده، فقد تخوف الأردنيون من تقليصهم إلى "لا شيء أكبر من قبيلة صغيرة". وكان العراقيون يريدون صيغة ما، تستوعب تقسيماتهم القومية والدينية. ورفض السوريون كل ما يحرمهم من وضع قيادي، لأنهم عدّوا أنفسهم "عرباً أكثر من بقية العرب". وفي حالة السعوديين، تمثل خوفهم الأكبر في مشاركة العرب الفقراء في مصر وسورية لثروتهم النفطية.[٣]

ومما يؤخذ على الرئيس عبد الناصر استهانته بحركة ٢٨ أيلول ١٩٦١، واعتماده على المعلومات الأمنية التي كانت تأتيه من الإقليم الشمالي، وتصوّر له الوضع بأنه على طريق الحل.[٤] وكذلك مبالغته في تقييمه الوضع في سورية عندما راهن على الجماهير السورية في إسقاط التمرد.[٥] كما أن الموقف الخطير الذي وضع الرئيس عبد الناصر نفسه فيه نتيجة إعلانه عدم القبول بالحل الوسط، دفع التمرد السوري بصورة أكبر باتجاه

---

(1) Central Intelligence Agency Files, National Intelligence Estimate, (Nasser and the future of Arab Nationalism), Washington, June 27, 1961. (تقدير المخابرات الأمريكية بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٧ بعنوان : عبد الناصر ومستقبل القومية العربية)

[٢] سعيد أبو الريش، المرجع السابق، ص٨٥.

[٣] سعيد أبو الريش، مرجع سابق، ص٢٦٥.

[٤] فوزي شعيبي، مصدر سابق، ص١٦٢.

[٥] عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ج٢، ص١١١.

الانفصال.[١] ولو حضر إلى الإقليم الشمالي لازدادت نسب تغيّر الموقف لصالحه، لما له من شعبية واسعة لدى الجماهير السورية، إلا أنه لم يفعل.[٢]

وممن انتقد موقفه هذا، مطيع السمان، إذ يذكر أن تصرفه "*كان انفعالياً خالياً من الحكمة المنشودة والضرورية (...) وكان من المفروض في مثل هذه الأحوال السيطرة على الأعصاب والأهواء، ولو لدقائق وذلك:*

١- *بالسكوت أو طلب التريث بإعطاء الجواب ليكون سليماً بعد تفكير، ديمقراطياً بعد استشارة.*
٢- *أو بالموافقة على عرض المشير وطلبه دون تردد، لأنه معتمده في الإقليم الشمالي، وهو أدرى بما يجري فيه.*
٣- *أو بطلب مجيء موفد أو وفد إليه، بعد تطمين إذا لزم.*
٤- *أو بإعلان قراره بالمجيء شخصياً لمعالجة الحادث الخطير على أرض الواقع، مهما كانت النتائج الشخصية والعامة، لأنها مسؤوليته وهي على كاهله دون سواه. وللرئيس عبد الناصر آنئذ ما ليس لغيره على الإطلاق على كل الأصعدة الإيجابية، وبخاصة من محبة وتأييد، لم يسبق لهما مثيل من الشعبية والمحبة.*
٥- *أو بجواب عسكري مسلح منتج وحاسم، للمحافظة على أراضي الجمهورية العربية المتحدة، بَراً بِقَسَمِهِ ويمينه. وهذا برأيي أسوأ الحلول وقتها، رغم أنها عملية جراحية خطيرة، كان لا بد منها، ولا مناص من الإقدام عليها، للمحافظة على حياة الجمهورية العربية المتحدة، وآخر الدواء الكي.*

وليس كما فعل سيادته بقوات هزيلة عززت الانفصال بدلاً من القضاء عليه (...) لقد تساءلت يومها وما زلت، ماذا سيكون موقف الرئيس عبد الناصر لو أعلنت محافظة الإسكندرية أو محافظة أسوان الانفصال عن القاهرة؟ وهل سيكون موقفه عينه، كما فعل بالإقليم الشمالي من جمهوريته؟ أم أن هناك أموراً غائبة ليست بمستوى تفكيرنا ولا تدرك بعقولنا؟ لقد أضاع رحمه الله، السودان فيما سبق بتصرفات الصاغ صلاح سالم، كما أضاع الإقليم الشمالي بشخص المشير عبد الحكيم عامر".[٣]

وينتهي سعيد أبو الريش إلى استنتاج خطير، بقوله: "*كان عبد الناصر الشخص الوحيد ضمن القيادات العربية الذي رأى في المدة ما بين ١٩٥٨-١٩٦٠، بداية النهاية للقومية العربية. وبدأت تتكوّن لديه قناعات بأن الوحدة ضمن الدول العربية غير ممكنة. هذا الاستنتاج الدراماتيكي لم ينتبه إليه الذين سجلوا يوميات تلك الحقبة، أمثال هيكل والسادات والبغدادي ومحيي الدين وحمروش ورياض وغيرهم. وكان عليه أن يواجه مشكلة عصية: ما الذي أدى إلى فشله؟ إن هذا الوعي بالفشل قد انعكس على لغته الدبلوماسية التي نزلت إلى مستوى أبناء الشوارع أثناء معركته الإعلامية مع*

---

(1) Department of State, Central Files, 786B.00/9-2861. Telegram From the Department of State to the Embassy in Jordan Washington, September 28, 1961, 10:33 p.m.

[٢] فوزي شعيبي، المصدر السابق، ص١٦٢.

[٣] مطيع السمان، مصدر سابق، ص٣٤-٣٥.

قاسم، فأحدث ارتباكاً للمثقفين العرب، وبدأ يخاطب بنفسه المستوى العام والأدنى من العرب غير المثقفين، الذين وقّروه لأنهم لم يعرفوا الأفضل، وهذا النوع من الاتباع قد تسبب في خاتمته".[1]

تتضاعف هذه المعلومات خطورة أمام حقيقة من الواقع العربي المعاصر، يلخصها قول: إن الرئيس عبد الناصر يتقدم على جميع القادة العرب الذين سبقوه، والذين سيأتون بعده. فالمسألة الحساسة التي يثيرها مثل هذا القول، تكمن في الإجابة عن سؤال: هل الأمة التي أخرجت عبد الناصر قادرة على إخراج مثله؟ فإذا ما كان الجواب إيجابياً، فالسؤال الأصعب: هل ستتوحّد من جديد على يدي هذا القائد ؟

وباختصار، يمكن الرد على كل من انتقد الرئيس عبد الناصر، ودعم رأيه بالتركيز على أخطائه، بأنه كان بشراً، والبشر غير معصومين عن الوقوع في الخطأ؛ أما لمن صنفه فوق كل ما تقدم من زعماء، وجعل منه مثالاً لن يتكرر، ودعم رأيه بالمنجزات التي تم تحقيقها على يدي هذا الزعيم، فيمكن الرد عليه بأن الرئيس عبد الناصر ليس إلا فرداً واحداً من أمة أنجبت وقادرة على إنجاب أمثاله، وإن التسليم بعدم تكرار مثاله، نابع من تردي الأوضاع العربية في الوقت الحالي لدرجة الحضيض ليس غير.

وبذلك فقد استمرت الوحدة بين سورية ومصر ما يزيد عن ثلاث سنوات وسبعة أشهر، شهدت فيها منطقة "الشرق الأوسط" أحداثاً سياسيةً داخليةً وخارجيةً مهمةً، كان لها أثر كبير على مستقبل المنطقة في المدى المنظور، ومن أهمها تحول العراق من الحكم الملكي إلى الجمهوري، وسقوط الاتحاد الهاشمي، وانهيار حلف بغداد، والحرب الأهلية اللبنانية الأولى.

وإذا ما قمنا بتقويم العلاقات السورية–المصرية في المستوى الحكومي، فيما قبل الوحدة وما بعدها، نلمس حدوث آثار سلبية على هذه العلاقات، تتمثل في انقلابها رأساً على عقب، من علاقات أخوية حميمة وتماثل في السياسيات الخارجية، إلى علاقات أشبه بالقطيعة والحرب الإعلامية بين النظامين في المستويين العربي والدولي. وكما جرى البحث قبل الوحدة في عموميات علوم التاريخ والاجتماع والشريعة والاقتصاد والسياسة، عن القواسم المشتركة بين سورية ومصر خاصةً، وبين أقطار الأمة العربية عامةً، بما من شأنه أن يكوّن عوامل لتأسيس المشروع القومي العربي؛ جرى "النبش" في خصوصيات هذه العلوم خلال عهد الوحدة وبعدها عن كل ما من شأنه هدم هذه الأسس، وتحويل الخصائص والتنوعات إلى فوراق وتباينات، ليصل الأمر إلى حد تصويرها كمتناقضات. في حين كان المنطق القومي يقتضي على الأقل نظرة ذات بعد سياسي، لاستشراف مستقبل الأمة العربية على ضوء تصرفات القيادات العربية في تلك المرحلة. وصولاً إلى الإجابة عن السؤال الأكثر إلحاحاً، وهو: من أخطأ طريق الوحدة أهم السوريون أم المصريون؟.

---

[1] راجع: سعيد أبو الريش، مرجع سابق، ص٢٥٧.

إن الإجابة على مثل هذا السؤال صعبة وسهلة في آن معاً. إذ يمكن القول بأن الجمهور السوري كان صادقاً في مطلب الوحدة إلى أبعد الحدود، لأسباب سبق ذكرها، في حين تلاقها الشعب المصري بصدق أيضاً مع بعض الاختلافات الأيديولوجية في الغاية من هذه الوحدة. ويمكن القول: إن القيادات السورية والمصرية اشتركتا معاً في ضعف الأهلية لتحمل مسؤولية صعبة وخطيرة، هي مسؤولية قيادة المشروع القومي العربي في مرحلة دقيقة من تاريخ العرب المعاصر. ويتحمل الجانب المصري قدراً أكبر من هذه المسؤولية، بوصفه الطرف المسؤول فعلياً عن إدارة دولة الوحدة في المستويين الداخلي والخارجي.

فقد غاصت هذه القيادات في إشكالات لا تخلو من دوافع شخصية، كالتنافس على المناصب والزعامة حول من سيوجه دولة الوحدة. ويشاركها في هذه المسؤولية قيادات الأنظمة العربية الأخرى، كالعراق والأردن والسعودية والسودان وتونس ولبنان؛ في وقت كانت فيه القوى الاستعمارية شرقاً وغرباً، تتربص بالأمة العربية، وتسعى بكل ما أوتيت من قوة وبكل السبل الممكنة لإبقاء الأمة العربية أمة ممزقة، للحفاظ على مصالحها الاستعمارية فيها.

وبالتلازم مع صفة ضعف أهلية القيادات السورية والمصرية المسؤولة عن إقامة الوحدة وإدارتها، ثمة نقص في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والفكرية والإدارية الممهدة للوحدة، وعداء المحيط السياسي لها من أنظمة عربية وإقليمية ودولية، فخرج انفصام عرى الوحدة من ثنايا التفاعل بين هذه العوامل الثلاث.

أما بالنسبة للرئيس عبد الناصر، فقد وقع في فخ دور "بطل العرب" الذي ترجو منه الجماهير العربية تحقيق إنجازات أقرب إلى الخيال في مدة محدودة. فعندما دعاه السوريون إلى تولي هذا المنصب، لم يستطع أن يتراجع عن الاضطلاع به، طالما أنه قد رشح نفسه لتوليه. وحقيقة أن الشعب العربي صعب المراس ودائم النقمة والتذمر، حقيقة اجتماعية موروثة، عمّقتها مئات السنين من الخضوع للحكم الأجنبي والاستعمار بأشكاله كافة.

إن هذه الحقائق تؤكدها الكثير من الدلائل والمعطيات التي لا يجد أي باحث في التاريخ العربي المعاصر صعوبة في الوصول إليها. فحين نصّبت الجماهير العربية الرئيس عبد الناصر كمخلص لها، شعر الأخير بشرعية قيادتها، في وقت أنكرها عليه حكام الدول العربية على اختلاف مشاربهم وأهوائهم ومصالحهم، ما قاد إلى حتمية اصطدامه معهم، ومن ثم الاصطدام مع الطبقات المرتبطة بهم، ومع الأنظمة الدولية التي تدعمهم. الأمر الذي أدى إلى تنوع خصومه وأعدائه في جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية. ولما كانت الوحدة السورية–المصرية قد ارتبطت بشخص الرئيس عبد الناصر، كان من الطبيعي أن تجتمع كلمة كل من يعاديه، على هدف إفشالها.

وفي النهاية، لا بد من القول: إن أخطاء الوحدة مهما عظم حجمها، فإصلاحها لم يكن بالانفصال، والمنطق القومي الثوري يجيز الثورة على الحاكم لتغيير الأوضاع، وليس فصل التراب الوطني والتحكم بمصير الشعب.[1] وقد لا يكون الطرح الوحدوي ناجحاً، وقد لا تكون مصر شعباً وحكومة، مستعدة له كل الاستعداد، وقد لا تكون بعض الممارسات وحدوية، لكن الأخطاء مهما كثرت، فإنها لا تلغي الحقيقة، وهي أن الوحدة هي السبيل الوحيد أمام العرب للنهوض، ولتحرير مجتمعهم وبنائه،[2] وللدفاع عن حاضرهم، وبناء مستقبلهم، واستعادة أمجادهم، واستئناف إسهامهم في الحضارة الإنسانية، وتنقيتها من شوائبها، وجعلها حضارة عدل وتراحم، حضارة إنسانية بكل ما في الكلمة من معنى.

---

[1] عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص٤٠٦-٤٠٧.

[2] وليد المعلم، مرجع سابق، ص٢٢٥-٢٢٦.

الخاتمة

بيّنت دراسة تجربة الوحدة السورية–المصرية وفصم عراها، مجموعة من الحقائق، تتضح منذ ما قبل إعلان قيام هذه الوحدة، وخلالها، وفي نتائجها.

وأولى هذه الحقائق تتمثل في عملية إخراج المشروع الوحدوي من الشعارات إلى أرض الواقع. إذ تبين أن العملية قد وقعت ضمن جو من استعجال وضغط وتنافس ومزايدات وقفزات شاسعة إلى الأمام من قبل الجانب السوري، وشروط للموافقة على إعلانها تسمح للجانب المصري ممارسة حكمٍ مطلق.

وفي التحليل نجد أن الأطراف المسؤولة مباشرة عن قيادة هذه العملية تنتمي إلى الفئة العسكرية، سواء أكانوا أصحاب المبادرة الوحدوية أي ضباط المجلس الأعلى للقوات المسلحة السورية، أم من تلقى هذه المبادرة أي ضباط مجلس قيادة ثورة يوليو المصرية.

ويمكن القول بأن هذه الفئة (سواء في سورية أم في مصر) تتحمل المسؤولية الأولى في إقامة الوحدة ضمن إطار لا يخلو من محاولة توظيف الشعارات الوحدوية والعواطف الشعبية المؤيدة لها، بما يخدم مصالح شخصية تتمحور حول الحكم والقيادة، حتى إذ ما قامت الوحدة فعلاً على صورة دولة، بدأ تضارب هذه المصالح التي سرعان ما تحولت إلى إشكالات محركها الرئيس هو التنافس والصراع على الحكم والسيطرة، تمحورت حول الصلاحيات وفاعلية المناصب، في ظل إصرار من الجانب المصري على الانفراد في تسيير شؤون دولة الوحدة. وكانت هذه التنافسات والصراعات السبب الأول في تراجع الحياة الديمقراطية والحريات العامة في دولة الوحدة.

وإذا ما كانت هذه الفئة مسؤولة عن إقامة الوحدة دون تمهيد واقعي لها، فقد كانت مسؤولة أيضاً عن تدهور الأوضاع في الإقليم الشمالي، ومن وسطها خرجت حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١ التي أدت إلى وأد التجربة الوحدوية، وتحويلها من مشروع قائم على أرض الواقع على صورة دولة وحدوية إلى صراع فكري على صورة دراسات ومذكرات ومقالات يستجدي معظمها محاولات الدفاع عن أصحاب القرار السياسي في دولة الوحدة.

كما تتحمل هذا الفئة مسؤولية الكشف عن وجود تمايز اجتماعي بين المجتمع السوري ونظيره المصري، نتيجة فشلها في إيجاد الصيغ الاقتصادية والفكرية التي تحول دون تحول التنوعات إلى تناقضات.

وإذا ما كان هذا هو الواقع، فقد أظهرت تجربة الوحدة السورية–المصرية والانفصال أيضاً مجموعة من النتائج، وذلك في المستوى الداخلي في كل من سورية ومصر، وفي المستويين العربي والدولي، يمكن تصنيفها

في مجموعتين، إحداهما إيجابية، والأخرى سلبية، وذلك بالنسبة للأمة العربية عامة، وللقطرين السوري والمصري خاصة.

أما فيما يتعلق بمجموعة النتائج الإيجابية في مستوى الأمة العربية، فقد أعطت هذه التجربة رغم انفصام عراها، مدلولاً قومياً عميقاً، تجلى في قابلية تحقيق المشروع الوحدوي العربي في أي لحظة، حال اجتماع الإرادة والهدف.[١]

كما وفر التفاعل القومي بين أكبر قطر عربي وقطر صغير يعد رائداً في ميدان العمل العربي، قفزة جديدة ومهمة لفكرة الوحدة العربية. أما في مستوى القطرين المصري والسوري، فقد زادت هذه التجربة من وعي المصريين لها، وأطلعت السوريين على أبعادها ومسؤولياتها الأوسع.[٢]

وحتّمت التجربة الوحدوية أن يكون الولاء القومي هو الولاء الوحيد لتحقيق الوحدة العربية، بعد أن أثبتت أن أعداء الوحدة ينضوون تحت رايات الإقليمية والطائفية والمصالح الشخصية. وبرهن الحماس الشعبي للوحدة والنمو المتسارع للتيار القومي، على صحة المقولات القومية الوحدوية ، وكشفت زيف ادعاءات الدراسات الاستشراقية التي بالغت في التركيز على واقع التعدد الديني واللغوي والسلالي في الوطن العربي، وأخرجته "لوحة فسيفسائية" لمجموع من الأقليات.[٣]

وأكدت التجربة الوحدوية على عمق الارتباط بين قضيتي الوحدة والتحرر. كما كان لقيامها بين قطرين عربيين، أحدهما آسيوي والآخر إفريقي، معنى كبير أبطل أحد الأهداف الرئيسة لإنشاء الكيان الصهيوني.[٤]

وقامت التجربة الوحدوية بدورٍ مهمٍ في الحيلولة دون تحول لبنان إلى قاعدة لتطبيق مبدأ "أيزنهاور" القاضي بملء الفراغ في المنطقة العربية.[٥] وأمدت التيار القومي العربي بزخم كبير، سرّع في قيام الثورة العراقية التي أطاحت بالنظام الملكي المرتبط بالغرب، وأبعدت العراق عن حلف بغداد الاستعماري. ودعمت الثورة الجزائرية كإحدى مسلمات السياسة العربية لدولة الوحدة.

---

[١] عبد الله إمام، **سامي شرف رجل المعلومات الذي صمت طويلاً: عبد الناصر هكذا كان يحكم مصر**، القاهرة، مكتبة المدبولي الصغير، ١٩٩٦، ص٢٦٧.

[٢] عبد الله عبد الدائم، مرجع سابق، ص١٢١.

[٣] عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة**، ص٤٣٦.

[٤] المرجع نفسه، ص١٢٣-١٢٤، ١٢٨.

[٥] عبد الله إمام، المرجع السابق، ص٢٦٧.

وحققت التجربة تغييرات اجتماعية عميقة في سورية، كانت القوى اليسارية السورية تتطلع إلى تحقيقها منذ الاستقلال. فكان قانون الإصلاح الزراعي وقوانين يوليو الاشتراكية، تحقيقاً لمطالب شعبية متراكمة منذ زمن طويل، لم يستطع أي حزب سياسي سوري أن يحققها سابقاً.[١]

كما أتاحت التجربة الوحدوية المجال لحدوث تفاعل مباشر بين الاختصاصيين السوريين والمصريين في شتى المجالات، ما أغنى تجاربهم العلمية والتقانية والثقافية. وساعدت في إقامة بنى ومؤسسات ومشروعات اقتصادية واجتماعية وثقافية لها حظ من التقدم.[٢]

وكوّنت تجربة الوحدة لقاءً مباشراً بين التجربة الناصرية البراغماتية والأيديولوجيا البعثية اليسارية، زود الحركتين بأبعاد أيديولوجية جديدة، ساعدت الحركة الناصرية في تكوين إطارها النظري، كما ساعدت الحركة البعثية في إدراك الأرضية الواقعية اللازمة لتحقيق إطارها ونموذجها الفكري.[٣] وفي نهاية المطاف، وبطريقة غير مباشرة، تلقى البعثيون براغماتية الرئيس عبد الناصر، ليبدأ التركيز البعثي بعد تجربة الوحدة على العمل لتقوية سورية من الداخل، كشرط أساسي إذ ما أرادت الدخول في وحدة متكافئة مع دولة عربية أخرى. وتلقى الرئيس عبد الناصر الأفكار البعثية اليسارية، ليخرج بنتيجة مفادها وجوب التركيز على محاربة القوى الرجعية العربية، كشرط أساسي لأي مشروع وحدوي مقبل.

وخرج البعثيون من تجربة الوحدة بتصميم على ضرب القوى البرجوازية والإقطاعية السورية، بعد أن صنّفوها في مقدمة معوقات نمو الدور السوري في المستويين العربي والدولي.[٤] في حين نبهت أخطاء عهد الوحدة الرئيس جمال عبد الناصر من محاذير تكرارها في مصر، فغدا أكثر اهتماماً بالشأن الداخلي المصري، وبات أكثر اقتناعاً بأن الرجعية الرأسمالية والإقطاعية كانت وراء الانفصال. جعلت منه أكثر تصميماً على التطبيق الاشتراكي، وإلغاء فكرة مهادنة الرجعية، وإعلان أولوية الكفاح ضدها.[٥]

أما فيما يتعلق بمجموعة النتائج السلبية، فقد كان أقساها ما تعرضت له الطبقة البرجوازية السورية. إذ دفعت إبان عهد الوحدة ثمناً باهظاً، نتيجة التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي التفت حولها مجموعات كبيرة من شرائح المجتمع السورية. وتمثّل الثمن الباهظ الذي دفعته سورية، في خروج قسم كبير من الرساميل والأموال خارج البلاد، وخسارة بعض البورجوازيين الذين كان بعضهم وطنياً بحق، إلا أن اللحظة التاريخية

---

[١] المرجع نفسه، ص٢٦٧.

[٢] عبد الله عبد الدائم، مرجع سابق، ص١٢١.

[٣] المرجع نفسه، ص١٢١.

[٤] جريدة كفاح العمال الاشتراكي بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٣٠.

[٥] **محاضر محادثات الوحدة**، مصدر سابق، ج١، ٣١٤-٣١٨.

خانتهم، ولم تسعفهم درجة تطورهم ووعيهم في إدراك أهمية الشق الاجتماعي لليبرالية، وأولويته على شقها الاقتصادي.[١]

كما أحدثت تجربة الوحدة والانفصال خللاً في تركيبة الجيش السوري، نتيجة إبعاد دفعات جديدة من الضباط السوريين، بموجب السياسات التي اتُّبعت خلال الوحدة من تسريح وندب ونقل إلى وظائف مدنية. فلحق هؤلاء الضباط بقائمة عريضة من الضباط المبعدين عن الجيش على دفعات متعددة، نتيجة ما شهدته سورية قبل الوحدة من انقلابات عسكرية ومؤامرات متعددة، مما كان له نتائج سلبية آنية، تمثلت في خسارة سورية لهؤلاء الضباط بما فيه من ضياع مبالغٍ كبيرة صرفت عليهم بغية إعدادهم في الاختصاصات العسكرية المتنوعة، ونتائج سلبية مستقبلية تجلت إحدى مظاهرها في هزيمة حزيران ١٩٦٧ التي عزا بعض الباحثين أحد أسبابها إلى النقص الكبير في عدد الضباط السوريين، ولاسيما سلاح الطيران.

وألحقت الوحدة ضربة قاصمة بالشيوعيين، حين أضعفت الحزب الشيوعي نتيجة ما تعرض له أعضاؤه من ملاحقات واعتقالات وتصفية.[٢] في حين دق الانفصال إسفيناً حاداً في جسم العلاقات بين القوميين والشيوعيين، نتيجة مواقف الشيوعيين من قيام الوحدة ومن الانفصال. كما أدى الانفصال إلى ظهور مجموعة من التنظيمات الحزبية الناصرية في سورية، تبنت أولوية تحقيق هدف إعادة الوحدة مع مصر بأي ثمن،[٣] ما زاد في التخبط السياسي الذي كانت تعيشه سورية قبل الوحدة.

وأضعفت التجربة الوحدوية الروابط التي كانت تجمع بين قيادات كل من الحزب الوطني وحزب الشعب وكوادرهما، ولاسيما أن هذين الحزبين كانا يتعرضان للتفسخ منذ ما قبل الوحدة، ليأتي قانون حل الأحزاب السياسية خلال الوحدة ويضاعف من تفسخهما، لينتهيا على صورة قيادات سياسية فردية تستمد قوتها من أرصدة شخصية أو اقتصادية أو عائلية–محلية.

كما احترقت مع تجربة الوحدة والانفصال، أوراق بعض السياسيين السوريين، أمثال خالد العظم وصبري العسلي وأكرم الحوراني.[٤]

وأحدثت التجربة شرخاً عميقاً في العلاقات الناصرية–البعثية، واستحالت العلاقة المميزة التي كانت تجمع بين الطرفين، إلى خلاف شديد، وإلى حملات إعلامية. ولا أدل على ذلك من مواصلة جريدتي

---

[١] راما نجمة، مرجع سابق، ص١٠٧–١٠٨.

[٢] راما نجمة، مرجع سابق، ص٥.

[٣] المرجع نفسه، ص٢٤.

[٤] وفي هذا الصدد، يرى باتريك سيل، أن أكرم الحوراني لو أدان الرئيس عبد الناصر وحركة ٢٨ أيلول ١٩٦١ ككل، لكان له أن يتسلق صاعداً من الفوضى التي غرقت فيها سورية، ولربما غير ذلك من تاريخها. باتريك سيل، **الأسد: الصراع على الشرق الأوسط**، ص١١٦.

"البعث" و"الأهرام" التشكيك بنوايا الطرفين ومواقفهما، حتى خلال اجتماعهما في القاهرة إبان محادثات الوحدة الثلاثية في عام ١٩٦٣.[١] وأضحت صياغة صلاح الدين البيطار لـ"وثيقة الانفصال" والتوقيع عليها، "فضيحة" اقترنت بـ"اللطخة السوداء" في سجل رفيقه ميشيل عفلق، المتمثلة في رسالته المتملقة إلى حسني الزعيم عام ١٩٤٩.[٢]

وأيقظ الانفصال عامل تخوف لدى الرئيس جمال عبد الناصر من احتمال تنفيذ حركة مشابهة لحركة ٢٨ أيلول في مصر، فوضع –بالتنسيق مع المشير عامر– خطة أمنية لتفادي ذلك الاحتمال،[٣] ما أدى إلى مضاعفة الرقابة الأمنية في مصر.

ورغم احتفاظ الرئيس جمال عبد الناصر باسم "الجمهورية العربية المتحدة" اسماً رسمياً لمصر، وكذلك علمها، فإن الوقائع تشير إلى أنه لم يعد في الواقع يؤمن بفكرة تحقق الوحدة، حتى ولو استمر ينادي بها في خطبه. وكمثال على ذلك، رفضه طلب قادة حركة ٢٨ أيلول إعادة الوحدة في العام التالي للانفصال،[٤] وعدم جديته في محادثات الوحدة الثلاثية بين مصر وسورية والعراق في عام ١٩٦٣. كما لامس التغيير فكره القومي، بحيث تبنى شعار "وحدة الهدف قبل وحدة الصف"، بما يعنيه ذلك من نسف للفكرة العاطفية القائلة: "كل أخ عربي أخي".[٥]

وبغض النظر عن إيجابيات تجربة الوحدة والانفصال وسلبيتهما، فإن أخطر ما يمكن استخلاصه منها، الاعتقاد بأنها كانت التجربة الأولى والأخيرة لمشروع الوحدة العربية، ولاسيما أن تحليلها ودراستها، يبينان أنها لم تفشل بسبب عوامل منبثقة من مضمون فكرة الوحدة العربية، بل بسبب الابتعاد عن العمل انطلاقاً من مستلزماتها.

فقد كان من الواجب العمل على معالجة ما ظهر من ثغرات عقب قيام الوحدة وعدم إهمالها، وكان بالإمكان أن تصحح الأخطاء التي صاحبت قيام الوحدة، لو قُيّض لها المناخ الديمقراطي اللازم، ولو كان المسؤولون من القطرين في مستوى المسؤولية التي أناطها الشعبان السوري والمصري بهم.[٦]

---

[١] **محاضر محادثات الوحدة**، مصدر سابق، ج١، ص١٩، ٦٥–٦٦، ٤٧٢ وما بعدها.

[٢] باتريك سيل، المرجع السابق ، ص١١٥–١١٦.

[٣] عبد اللطيف البغدادي، مصدر سابق، ج٢، ص١٢٣، ١٣٥–١٣٦.

[٤] المصدر نفسه، ج٢، ص١٢٣، ١٣٥–١٣٦.

[٥] جريدة القبس بتاريخ ١٩٨٦/١/١٢.

[٦] عبد الله عبد الدائم، مرجع سابق، ص١٢٦.

وعليه، فإن الوحدة السورية–المصرية لم تفشل، بل قتلت. والحديث عن فشل الوحدة يتطلب وجود معايير يقاس بموجبها مدى فشلها أو نجاحها في المستويات كافة، كأن يكون للشعبين السوري والمصري موقف سلبي من فكرة الوحدة، أو أن تكون الوحدة ذات آثار إيجابية بالنسبة الكيان الصهيوني وللرجعيات العربية وللقوى الاستعمارية.[١]

وانهيار مشروع الوحدة السورية –المصرية لا يعني سقوط المشروع القومي، أو انتهاء الفكرة الوحدوية ذاتها، إلا إذا اعتبرنا انهيار الاتحاد السوفيتي سقوطاً أخيراً للاشتراكية، أو اعتبرنا انهيار الدولة العثمانية سقوطاً للمشروع الإسلامي. والتجارب الوحدوية في إيطالية وألمانية والصين وغيرها، استمرت بالمحاولة والفشل عشرات السنين، وأحياناً مئات، قبل أن تنجح في ترجمة الوحدة القائمة في الذات القومية إلى وحدة قائمة فعلاً في دولة أمة. وثمة مشاريع أيديولوجية تخطاها الزمن بالفعل، ولكن الوحدة العربية ليست منها. والتجربة الفاشلة أُم التجربة الناجحة، ما دام هدف التجربة مستمداً من ضرورة موضوعية وتاريخية، كما هي ضرورة الوحدة بالنسبة للعرب. وعليه، يمكن القول بأن الوحدة المصرية–السورية قد قضت شهيدة على درب الفكرة الوحدوية، وليس العكس.[٢]

ومشروع الوحدة العربية ليس مستحيلاً، بل هو هدف قابل للتحقيق حتى في أصعب الظروف العربية، بل إن الظروف الصعبة هي الأنسب للحديث عن تجديد الدعوة إلى الوحدة. والواقع المتردي للأمة العربية بما فيه من غرق قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي في مآزق عدة، ووصول الأمر إلى حد تهديد الوجود العربي ذاته، كل هذا يبين أن الحل لا يكمن باستعارة أنماط شرقية أو غربية لحل المشكلات العربية، بل يحتم اللجوء إلى الاعتراف بأساس هذه المشكلات، ألا وهو واقع التجزئة، ومن ثم الانطلاق نحو صياغة الحلول المناسبة التي تنبثق من جذور المشكلات التي تعترض الوجود العربي، وذلك يتطلب البحث في قضايا الفساد والرشوة وازدواجية الشخصية العربية، وصولاً إلى إيجاد جواب عن سؤال: ما الشرعية التي تجيز للقادة العرب البقاء في مناصب الحكم مدى الحياة؟ ولاسيما أن كل المؤشرات المحسوسة تشير إلى أن بقاءهم في مناصبهم لم يحقق الأهداف التي تأملها الجماهير العربية منهم، بل يعرض الأمة العربية إلى مزيد من التفرقة والتخلف والفساد والفقر والتدخل الإقليمي والدولي.

وإذا ما كانت الأمة الحية هي الأمة التي تستفيد من أخطائها، فالواقع العربي المأسوي يشير إلى أن الدروس التي أنتجتها تجربة الوحدة السورية–المصرية لم تأخذ على محمل الجد، رغم أهميتها ووضوحها، بل تم

---

[١] جريدة السفير ١٩٧٥/٣/٢٠.

[٢] إبراهيم علوش، "دور الجغرافيا السياسية في ولادة وقتل الوحدة المصرية–السورية"، مقال منشور في موقع: الصوت العربي الحر، الرابط:
http://www.freearabvoice.org/arabi/maqalat/dawrelJo%273rafyaAlseyasyyehFeeweladetWamktalalwe7dehAlMasryyel Alsoryyeh.htm

تجاهلها، ولاسيما في مستوى النخب الحاكمة. وهو أمر يدعو إلى التفكير والتساؤل، في زمن يتميز بسرعة الأحداث والمتغيرات الإقليمية والدولية الخطيرة.

والواقع أن الإنسان العربي بعد مرور خمسين عاماً على أول وحدة عربية في التاريخ العربي المعاصر، يجد نفسه أمام مجموعة من الحقائق، تفرض نفسها أمام أي مخطط سياسي للأمة العربية، وفي مقدمتها تنامي الخطر الصهيوني، ليشكل أكبر مصدر لتهديد الأمن القومي العربي، وبدرجة تفوق ما كان قائماً يوم قيام الوحدة السورية–المصرية، واتساعه ليشمل أبعاداً اقتصادية وثقافية وسياسية، إضافة إلى التهديد العسكري المستمر. وكذلك اتساع نطاق التأييد الدولي للكيان الصهيوني، ليس في المستوى الغربي فحسب، وإنما في مستوى الدائرتين الإسلامية والعربية. ومن الحقائق المؤسفة أيضاً، تلقي التيار القومي العربي ضربات قوية وعنيفة، بدءاً من فصم عرى الوحدة السورية–المصرية في عام ١٩٦١، مروراً بهزيمة حزيران عام ١٩٦٧، ووفاة الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠،[١] والغزو الصهيوني للبنان عام ١٩٨٢، وحربي الخليج الأولى والثانية (١٩٨٠–١٩٨٨، ١٩٩٠–١٩٩١)، وصولاً إلى الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣، وتحويل ما تبقى من أراض فلسطينية إلى أكبر سجن عرفه التاريخ، ووضع الدول العربية على مشرحة التقسيم، وفي مقدمتها اليمن والصومال والسودان، ليبلغ الهوان العربي مرحلةً لم تشهدها الأمة العربية من قبل، حتى في زمن الاستعمار الغربي للوطن العربي.

إن هذه الحقائق المأسوية تضع المواطن العربي المعاصر وجهاً لوجه أمام فداحة الانفصال، بما فيه من معاني الإجهاز على أول تجربة وحدوية في تاريخ العرب المعاصر كان من شأنها أن تغير هذا التاريخ. وتزداد هذه الحقائق إيلاماً، بالتلازم مع حقيقة أن الطريق إلى تحقيق الوحدة العربية في ظل الظروف العربية والدولية الراهنة، لم يعد سهلاً قصيراً كما كان الوضع لحظة قيام الوحدة السورية–المصرية في عام ١٩٥٨.

إن أي مثقف عربي لو اطلع على محاضر محادثات الوحدة الثلاثية في عام ١٩٦٣، سيشعر بنوع من "الضحك المبكي"، عندما يقرأ عن اجتماعات مجموعة من الضباط والمنظرين الحزبيين لم يتمكنوا حتى من الاتفاق على معاني الأهداف التي ينادون بها، كالحرية والوحدة والاشتراكية، طيلة المدة الزمنية التي استغرقتها تلك الاجتماعات.

لقد ضاعت الوحدة السورية–المصرية ما بين مناورات السياسيين، وتسيّس العسكريين، وعسكرة المجتمع العربي، وغرق الحكام في صراعات شخصية لتحقيق مصالحهم ومصالح زبانيتهم الخاصة، ولو أدى ذلك إلى التحالف مع الشيطان على حساب المصلحة العربية العامة.

---

[١] جريدة الثورة، العدد ١٣٥٤٢، بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢١.

مصادر ومراجع البحث

أولاً– المصادر:

١– الوثائق الرسمية:

- مديرية الوثائق التاريخية في دمشق.
- دار الوثائق القومية في القاهرة.
- مكتبة الأسد في دمشق.
- مكتبة دار الكتب المصرية في القاهرة.
- المكتب المركزي للإحصاء في دمشق.
- الوكالة السورية للأنباء (سانا) في دمشق.
- الجريدة الرسمية (الأعداد الصادرة في عهد الوحدة).
- النشرة التشريعية الصادرة عن وزارة العدل المصرية لأعوام ١٩٥٨–١٩٦١.

٢– مواقع الوثائق التاريخية الرسمية الإلكترونية:

- موقع التاريخ الأمريكي: http://history.state.gov
- موقع التاريخ البريطاني: http://www.britannia.com
- موقع الرئيس جمال عبد الناصر: http://nasser.bibalex.org
- موقع العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية: http://digicoll.library.wisc.edu/FRUS
- موقع وزارة الخارجية الأمريكية: http://www.state.gov

٣– الكتب وثائقية الطابع:

- سليمان المدني، **محاكمة رجالات الانفصال**، دمشق، دار دانية، ١٩٩٦.
- **عن الاتحاد القومي**، مصلحة الاستعلامات في الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، ١٩٦١.
- سويدان ناصر الدين، **يوميات ووثائق الوحدة المصرية–السورية ١٩٥٨–١٩٦١**، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٧.

- **خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر من سنة ١٩٥٢-١٩٥٩**، القاهرة، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، ١٩٦٠.
- **محاضر محادثات الوحدة بين مصر وسورية والعراق ١٩٦٣**، بيروت، دار المسيرة، ١٩٧٨.

٤- المذكرات الشخصية:

- إبراهيم يموت، **الحصاد المر: قصة تفتت قيادة حزب وتماسك عقيدة**، بيروت، دار الركن، ١٩٩٣.
- أحمد عبد الكريم، **أضواء على تجربة الوحدة**، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر، ط٢، ١٩٩١.
- أحمد غميض، **سورية من الوحدة إلى التصحيح-شهادات ونظريات ١٩٥٨-١٩٧٠ (مذكرات ضابط في الجيش)**، حمص، دار التوحيد، ١٩٩٩.
- أكرم الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني** (٤ مجلدات)، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠.
- بشير العظمة، **جيل الهزيمة: مذكرات بشير العظمة**، منشورات رياض الريس، لندن، ١٩٩١.
- ثروت عكاشة، **مذكراتي في السياسية والثقافة**، القاهرة، دار الشروق، ط٣، ٢٠٠٠.
- جميل مخلوف، **محطات قومية**، بيروت، دار الركن، ٢٠٠٧.
- جورج عبد المسيح، **من يوميات جورج عبد المسيح**، د.ن، د.ت.
- خالد العظم، **مذكرات خالد العظم**، الدار المتحدة، بيروت، ط٣، ٢٠٠٣.
- رياض المالكي، **ذكريات على درب الكفاح والهزيمة**، دمشق، مطبعة الثبات، ١٩٧١.
- سامي الجندي، **البعث**، بيروت، د.ن، د.ت.
- عبد اللطيف البغدادي، **مذكرات عبد اللطيف البغدادي** (جزءان)، القاهرة، المكتب المصري الحديث، د.ت.
- عفيف البزرة، **سورية جزيرة الحرية الخضراء**، موقع عفيف البزرة، http://www.albizri.com
- غسان زكريا، **غسان زكريا يتذكر السلطان الأحمر**، لندن، دار أرادوس، ١٩٩١.
- فوزي شعيبي، **شاهد من المخابرات السورية ١٩٥٥-١٩٦٨**، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٨.
- محمد إبراهيم العلي، **الغجرية: المرابي**، دمشق، ١٩٩٥.
- محمد عمران، **تجربتي في الثورة**، بيروت، د.ن، ١٩٧٠.

- محمود رياض، **مذكرات محمود رياض: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط ١٩٤٨-١٩٧٨**، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٥.
- مصطفى رام حمداني، **شاهد على أحداث سورية وعربية وأسرار الانفصال**، دمشق، دار طلاس، ط٢، ٢٠٠١.
- مصطفى طلاس، **مرآة حياتي** (٥ مجلدات)، دمشق، دار طلاس، ط٧، ٢٠٠٦.
- مطيع السمان، **وطن وعسكر** (مذكرات)، بيروت، دار بيسان، ١٩٩٥.
- منيف الرزاز، **التجربة المرّة**، بيروت، دار غندور، ١٩٦٧.
- نزيهة الحمصي، **الجنة الضائعة: مذكرات نزيهة الحمصي حرم أكرم الحوراني**، د.ن، د.ت.

٥- المقابلات:

أ- المقابلات التي أجراها الباحث:

- هاني البيطار، بتاريخ ٢٤ آذار ٢٠٠٨.
- فائز الحسامي، بتاريخ ٢٢ نيسان ٢٠٠٨.
- سامي عصاصة، بتاريخ ٢٦ نيسان ٢٠٠٨.
- جاسم علوان، بتاريخ ٣٠ أيار ٢٠٠٨.
- يوسف نعيسة، بتاريخ ٧ تموز ٢٠١٠.

ب- المقابلات المسجّلة:

- أمين الحافظ، موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "**الانقلابات في سوريا كما يراها أمين الحافظ**"، الحلقات ٣ و ٥ و ٦ و٧:
  - http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3FBF25CC-A6AE-4296-BC52-1A75B7C7BC64.htm#
  - http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B6BCB0AC-1D3A-433F-BAC4-E8EC76F6D601.htm
  - http://www.aljazeera.net/NR/exeres/59ACC4FC-F53A-47EA-9D3E-225AA1D6AEAC.htm.
  - http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D9101BD3-AE9F-49DE-90E0-5E68CF69B60E.htm

- عبد الكريم النحلاوي، موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "**عبد الكريم النحلاوي.. الانقلاب على الوحدة**"، الحلقات ٢ (٢٠١٠/١/٣١) و٣ (٢٠١٠/٢/٧) و٤ (٢٠١٠/٢/١٤) و٧ (٢٠١٠/٣/٧) و٨ (٢٠١٠/٣/١٤) و٩ (٢٠١٠/٣/٢١):
  - http://www.aljazeera.net/NR/exeres/037A7521-7437-41F0-A01C-56B9016ABC24.htm
  - http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2DF36047-D6D7-45DA-906D-5C16D3E6DCE5.htm
  - http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CB42CAE4-FA92-4E9F-8258-4D9994B84E89.htm
  - http://www.aljazeera.net/NR/exeres/866C51B9-AAB6-4378-9EBB-655B714962D7.htm
  - http://www.aljazeera.net/NR/exeres/41FB4D2A-3452-40ED-8906-83A8709C120D.htm
  - http://aljazeera.net/NR/exeres/1B3B6BEF-2F20-44A4-833C-224B2C5E27E1.htm

- أحمد أبو صالح، موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "**حزب البعث السوري كما يراه أبو صالح**"، الحلقات ٢ (٢٠٠٣/٨/٢٨) و٣ (٢٠٠٣/٨/٣) و٤ (٢٠٠٣/٨/١٠):
  - http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F5856757-4936-407B-8325-A3EEF3ECB55C.htm
  - http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7DDA1146-71B5-48ED-8515-C33A1AE62C9B.htm
  - http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7DDA1146-71B5-48ED-8515-C33A1AE62C9B.htm

- جمال حماد، موقع قناة الجزيرة الفضائية، برامج القناة، برنامج شاهد على العصر، "**جمال حماد: شهادته على عصر الثورة بمصر**"، الحلقات ٥ و٦:
  - http://www.aljazeera.net/NR/exeres/33AF4FA5-D2C4-4D9B-ADBA-2A085EBD7D81.htm
  - http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8E267F7A-4580-4660-8CCF-C83047DDF244.htm

- نبيل شويري، **سورية وحطام المراكب المتعثرة: حوار مع نبيل شويري رفيق عفلق وأكرم الحوراني**، موقع جبلة:
  - http://www.jablah.com/modules/news/article.php?storyid=22

٦- الدوريات العلمية:

- مصر العربية.
- شؤون عربية.

٧- الصحف والمجلات:

أ- الصحف:

الأهرام - البعث - تشرين - الثورة - الأيام (دمشق) - الجزيرة (الرياض) - الجمهورية (القاهرة) - الحياة - الدستور (عمّان) - الزمان (لندن) - السفير - الشراع (بيروت) - الشرق الأوسط - القبس (الكويت) - كفاح العمال الاشتراكي (القاهرة) - المستقبل (بيروت) - النور (دمشق) - المحرر نيوز (باريس).

ب- المجلات:

أبيض أسود (دمشق) - الكفاح العربي (القاهرة) - المصور (القاهرة) - روز اليوسف - منارة الفرات (دير الزور).

٨- الرسائل الجامعية:

- إبراهيم محمد محمد إبراهيم، **مقدمات الوحدة المصرية السورية ١٩٤٣-١٩٥٨**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة عين شمس، ١٩٩١.
- حمادة حسني أحمد محمد، **التنظيمات السياسية لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٣-١٩٦١**، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٧.
- خالد محمد عابد الضمور، **العسكريون والحكم في سورية ١٩٤٩- ١٩٥٨**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨١.
- رمضان محمد درويش، **السكان والبيئة في الجمهورية العربية السورية، رسالة دكتوراه في الاقتصاد**، جامعة دمشق، ١٩٩٦.

- ريما مصطفى سويد، **السياسات الزراعية والتنمية الاقتصادية في سورية**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٠.
- محمد صفي الدين، **الفكر القومي العربي والسياسة العربية مع التطبيق على مصر وسورية والجزائر**، رسالة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩.
- محمد عبد المولى الزعبي، **الجمهورية العربية المتحدة تجربة في الوحدة العربية ١٩٥٨-١٩٦١**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٦٧.

ثانياً- المراجع:

١- المراجع العربية:

- أحمد حمروش، **ثورة ٢٣ يوليو** (ثلاثة أجزاء)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢.
- أمل بشّور، **دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر**، بيروت، مؤسسة جروس برس، ٢٠٠٣.
- بثينة عبد الرحمن التكريتي، **جمال عبد الناصر: نشأة وتطور الفكر الناصري**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.
- جمال سلامة علي، **إسرائيل والعلاقات المصرية-السورية: دراسة في أثر متغيرات الصراع العربي-الإسرائيلي على علاقة الدولتين**، القاهرة، دار مصر المحروسة، ٢٠٠٢.
- **حزب البعث نشأته وتطوره**، كتاب إلكتروني منشور في موقع الوحدة العربية، http://arab-unity.net/forums/index.php
- الحكم دروزة، **الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية**، د.ن، ١٩٦١.
- سامي عصاصة، **أسرار الانفصال**، القاهرة، دار الشعب، ١٩٨٩.
- سعاد جمعة وحسن ظاظا، **الحكومات السورية في القرن العشرين**، دمشق، دار الرؤية، ٢٠٠١.
- سعيد أبو الريش، **جمال عبد الناصر: آخر العرب**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.
- سليم ناصر بركات، **الوحدة السورية-المصرية: مراجعة نقدية لتجديد الفكر القومي العربي**، دمشق، مطبعة الاتحاد، ١٩٩٨.
- سمير عبده، **حدث ذات مرة في سورية: دراسة للسياسة السورية-العربية في عهدي الوحدة والانفصال ١٩٥٨-١٩٦٣**، دمشق، دار العلاء، ١٩٩٨.

- شبلي العيسمي، **الوحدة العربية من خلال التجربة**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١.
- صلاح الدين المنجد، **سورية ومصر: وثائق ونصوص**، بيروت، د.ن، ١٩٦٢.
- صلاح نصر، **عبد الناصر وتجربة الوحدة**، بيروت، الوطن العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨٦.
- ضياء حسن بيبرس، **الأسرار الشخصية لجمال عبد الناصر**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٧٧.
- عادل ثابت، **عبد الناصر والذين غدروا به**، القاهرة، دار أخبار اليوم ، د.ت.
- عبد الرحمن البيطار، **تطور الوحدة السورية–اللبنانية من نشوب الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد الاستقلال ١٩٣٩–١٩٥٠**، دمشق، دار اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٨.
- عبد العزيز الدوري وآخرون، **الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.
- عبد العزيز حسين الصاوي، **العلاقة الناصرية–البعثية: دراسة استطلاعية في أزمة تطور الثورية العربية**، بيروت، دار الطليعة، ١٩٩٥.
- عبد الله إمام، **سامي شرف رجل المعلومات الذي صمت طويلاً: عبد الناصر هكذا كان يحكم مصر**، القاهرة، مكتبة المدبولي الصغير، ١٩٩٦.
- عدلي حشاد، عطية عبد الجواد، **سقوط الانفصال**، القاهرة، الدار القومية، د.ت.
- عصمت سيف الدولة، **الطريق إلى الوحدة العربية**، القاهرة، مطبعة عبده وأنور أحمد، ١٩٦٧.
- علي الدين هلال، **أمريكا والوحدة العربية ١٩٤٥–١٩٨٢**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.
- علي محافظة، **موقف فرنسا من الوحدة العربية ١٩٤٥–٢٠٠٠**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨.
- عوني فرسخ، **الوحدة في التجربة: دارسة تحليلية لوحدة ١٩٥٨**، بيروت، دار المسيرة، ١٩٨٠.
- غسان حداد، **أوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر ١٩٤٦–١٩٦٦**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٧.
- فاديا سراج الدين، **الغرب والوحدة المصرية–السورية ١٩٥٨**، القاهرة، سلسلة دراسات عين، ١٩٩٤.
- مجدي حماد، **ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٩٤.

- محمد السيد سليم، **التحليل السياسي الناصري**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.
- محمد حبيب صالح، محمد يوفا، **قضايا عالمية معاصرة: دراسة في العلاقات الدولية المعاصرة**، دمشق، منشورات جامعة دمشق، ١٩٩٨-١٩٩٩.
- محمد حسنين هيكل، **العروش والجيوش**، دار الشروق، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٦.

المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل (ثلاثة أجزاء)، القاهرة، دار الشروق، ط٥، ١٩٩٦.

سنوات الغليان: حرب الثلاثين سنة، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨، ص٢٥٨.

ما الذي جرى في سورية، القاهرة، الدار القومية، ١٩٦٢.

- محمد عبد المولى الزعبي، **الانهيار الكبير: أسباب قيام وسقوط وحدة مصر وسورية**، بيروت، دار المسيرة، ١٩٧٧.
- محمد عبد الوهاب سيد أحمد، **الوحدة المصرية-السورية في عام ١٩٥٨: دراسة في ضوء الوثائق الأمريكية**، دورية مصر الحديثة، العدد ٨ (٢٠٠٩).
- محمد عزيز شكري، "البعد الدولي للقضية الفلسطينية"، بحث منشور في كتاب: **الموسوعة الفلسطينية**، بيروت، مركز دراسات القضية الفلسطينية، ١٩٩٠.
- محمد علي القوزي، **العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر**، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٩٨.
- محمود فوزي، **حكام مصر: عبد الناصر**، القاهرة، مركز الراية للنشر والإعلام، ١٩٩٧.
- محمد مهنا، **العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة**، بيروت، دار النهضة العربية، ٢٠٠١.
- ناجي بزي، **سورية صراع الاستقطاب: دراسة وتحليل لأحداث الشرق الأوسط والتدخلات الدولية في الأحداث السورية ١٩١٧-١٩٧٣**، دمشق، دار ابن العربي، ١٩٩٦.
- نجاح محمد، **الحركة القومية العربية في سورية من خلال تاريخ تنظيماتها السياسية ١٩٤٨-١٩٦٧**، (جزءان)، دمشق، دار البعث، ١٩٨٧.
- نجلاء أبو عز الدين، **عبد الناصر والعرب**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨١.
- وليد المعلم، **سورية ١٩١٨-١٩٥٨: التحدي والمواجهة**، دمشق، مطبعة عكرمة، ١٩٨٥.

٢- المراجع المعرّبة:

- اليعازر بعيري، **ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي**، ترجمة بدر الرفاعي، القاهرة، سينا للنشر، ١٩٩٠.
- أنتوني ناتنج، **ناصر**، ترجمة شاكر إبراهيم سعيد، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط٢، ١٩٩٣.
- باتريك سيل، **الأسد: الصراع على الشرق الأوسط**، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٧.
- باتريك سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥-١٩٥٨**، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة، دمشق، دار طلاس، ط٧، ١٩٩٦.
- توري جوردن، **السياسة السورية والعسكريون ١٩٤٥-١٩٥٨**، ترجمة محمود فلاحة، دمشق، دار الجماهير، ط٢، ١٩٦٩.
- جورج. أ. كيرك، **السياسة العربية المعاصرة**، ترجمة عبد الواحد الإمبابي ومحمد الخولي، القاهرة، الدار القومية، ١٩٦٧.
- لوسيان بيترلان، **حافظ الأسد: مسيرة مناضل**، ترجمة إلياس بديوي، دمشق، دار طلاس، ١٩٨٧.
- مايلز كوبلاند، **لعبة الأمم**، ترجمة مروان خير، بيروت، مكتبة الزيتونة، ١٩٧٠.
- نيقولاوس فان دام، **الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة ١٩٦١ – ١٩٩٥**، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الإلكترونية الأولى المعتمدة باللغة العربية، ٢٠٠٦.

٣- المؤتمرات والندوات الدولية:

- أحمد يوسف أحمد وآخرون، **أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩٩.
- مجموعة من الباحثين، **تجديد الحديث عن القومية العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.
- مجموعة من الباحثين العرب والروس، **العلاقات الدولية في الشرقين الأدنى والأوسط وسياسة روسيا على عتبة القرن الحادي والعشرين**، دمشق، دار المساعدة السورية، ٢٠٠٢.

٤- الدراسات والمقالات على المواقع الالكترونية:

- إبراهيم علوش، "دور الجغرافيا السياسية في ولادة وقتل الوحدة المصرية-السورية"، مقال منشور في موقع الصوت العربي الحر، الرابط:

  http://www.freearabvoice.org/arabi/maqalat/dawrelJo%273rafyaAlseyasyyehFeeweladetWamktalalwe7dehAlMasryyelAlsoryyeh.htm

- ماهر عبد الجبار الشمري، "إشكالية الوحدة المصرية-السورية بمناسبة ذكراها الـ ٤٩، مقال من ثلاثة أجزاء منشور في موقع الفكر القومي العربي، ملفات ذكرى الوحدة، ج٢، الرابط:

  http://www.alfikralarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=1350

- مقال: "مشروع فرنسي-سوري لتأليف قاموس لغوي عن اللهجة المحكية في سوريا"، في موقع "عكس السير" الإلكتروني، على الرابط:

  http://www.aksalser.com/?page=view_news&id=3744cffc0db2d7c15192909937c7f99f&ar=434849213

- "موقف الحكومة المصرية من حكومة عبد الكريم قاسم"، في موقع "ويكيبيديا الموسوعة الحرة"، الرابط: http://ar.wikipedia.org/wiki

٥- المراجع باللغة الانكليزية:

- DAWISHA. A., DAWISHA K., **The Soviet Union in the Middle East: Policy and Perspectives**, London: Heinemann Educational Books, 1982.
- NUTTING. A., **Nasser**, New York: Dutton,1972.
- HIRO. D, **Inside the Middle East** ,London, Routledge, Kegan Paul, 1982, p. 320.
- HADDAD. G, **Revolution's and Military Rule in The Middle East: The Northern Tier**, New York, Robert Speller and Sons, 1965.
- KERR. M., **The Arab Cold War: Gamal Abd Al-Nasir and His Rivals 1958-1970**, London, Oxford University Press, 3 rd ed. , 1971.
- HEIKAL. M. H., **The Cairo Document, The Inside Story of Nasser and his Relationship with world leaders, Rebels, and Statement,** Garden City, NY, Doubleday, 1973, p.94.
- Peretz. D., **The Middle East Today,** New York, Holt, Rinehart and Winston, 3 rd ed. , 1978.
- LAGUEUR. W., **The Soviet Union And The Middle East**, New York, Praeger Publisher, 1959.